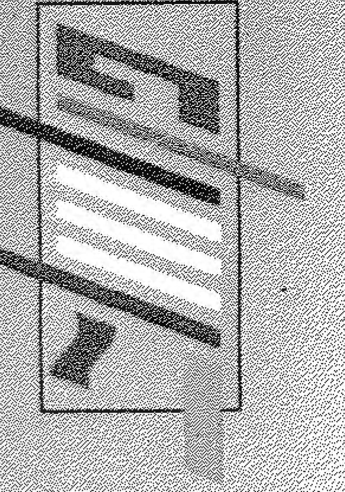
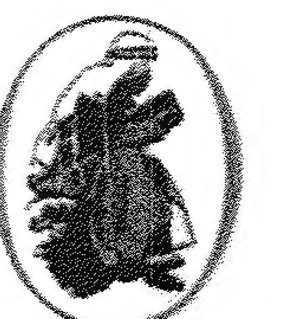


تيسير الناشف

السلطة والحرية الفكرية والمجتمع



السلطة والحرّية الفكرّية والمجتمع

السلطة والحريّة الفكريّة والمجتمع / فكر عربيّ
تيسير الناشف / مؤلّف من فلسطين
الطبعة الأولى ، ٢٠٠١



المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، ساقية الجنزير ، بناية برج الكارلتون ،
ص.ب : ٥٤٦٠-١١ ، العنوان البرقي : موكيّالي ،
هاتفاكس : ٧٥١٤٣٨ / ٨٠٧٩٠١
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب : ٩١٥٧ ، هاتف ٥٦٠٥٤٣٢ ، هاتفاكس : ٥٦٨٥٥٠١
E-mail : mkayyali@nets.com.jo
تصميم الغلاف والإشراف الفنّي :
لوحة الغلاف :
زهير أبو شايب / الأردن
الصفّ الضوئي :
مطبعة الجامعة الأردنيّة ، عمّان

تيسير الناشف

السلطة والحرّيّة الفكريّة والمجتمع



الإهداء

أهدي ميادةَ وفوزَ وفيروزَ وحنينَ

هذا الكتاب

المحتويات

المقدمة

يضم هذا الكتاب عدداً من المقالات التي تعالج مواضيع في شتى المجالات معالجة وصفية وتحليلية ونقدية وتفكيكية . تواجه الشعوب العربية تحديات مصيرية في شتى مجالات الحياة وتعاني من التخلف الذي له تجليات في مجالات التربية والثقافة والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية . ومن تجليات هذا التخلف الفقر والجهل والأمية وتبديد الثروات ونهبها والحرمان والخضوع للسيطرة الأجنبية والاستبداد والطغيان الاجتماعيان والنقص في اكتساب العلوم والتكنولوجيا الحديثة وفي تطبيقها والثقافة المشوهة والجمود الفكري وانعدام الحرية الفكرية وغيرها . وهذه العلل نتيجة عن عوامل داخلية وخارجية متفاعلة دامت قروناً تحاول هذه المقالات دراستها . وهذه العلل ذات طبيعة معقدة ولذلك فإن تناولها لا بد من أن يكون مثاراً للخلاف .

وإثباتاً للحقيقة نقول إن هذه العلل ليست مقصورة على الشعوب العربية ، فهي منتشرة في كل بقاع المعمورة ، غير أن انتشارها يتفاوت بين شعب وآخر ، وبين قارة وأخرى ، وبين ثقافة وأخرى . ويبدو أن انتشار هذه العلل بين الشعوب النامية ، التي يشكل العرب جزءاً منها ، أكبر منه بين الشعوب المتقدمة النمو ، وخصوصاً في أوروبا وأمريكا الشمالية .

ويتضمن قسم من هذه المقالات أيضا آرائي في بعض القضايا المهمة جدا التي تشغل حيزاً كبيراً في فكري ووجداني والتي تقض مضجعي وأسمع هديرها المدوي في عقلي فتكاد تشق أعصاب دماغي . ومن هذه القضايا أذكر على وجه الخصوص وضع المرأة والانغلاق الفكري وعدم الوعي بدينامية الظواهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية والتردي العربي .

وبالنظر إلى مواجهة التحديات للشعوب العربية وإلى معاناة هذه الشعوب من علل خطيرة يجب أن يكون التناول للمسائل المطروحة صريحا . ولا يمكن الإسهام في تحقيق معرفة أفراد الشعب لواقعهم المزري وفي انتشالهم من ورطتهم إلا بالتناول الصريح غير المقيد . يجب أن يضع هذا التناول النقاط على الحروف ، والأوراق على الطاولة ، كما يقال ، دون لف أو دوران ، فالدوران يصيب الرأس بالدوار مما يؤدي إلى سقوط الفرد أو المجتمع فيداس عليه بالأقدام أو باسوأ من ذلك .

ومن المنظورين القومي والإنساني تجب إزالة حالة التخلف والضعف العربية ويجب

الاتيان بوسيلة لتحقيق هذه الإزالة . وفي هذه المقالات أنطلق من الاعتقاد بوجاهة الأخذ بالنظام الديمقراطي السياسي والاجتماعي بوصفه وسيلة هامة من وسائل تحقيق النهضة العلمية والفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وأنطلق من الاعتقاد بوجاهة الدعوة إلى إقامة وتعزيز المجتمع المدني بوصفه وسيلة من وسائل الحفاظ على النظام الديمقراطي وعلى الشعب العربي . وفي هذه المقالات أنطلق من الاعتقاد بأن النقد وسيلة لمعرفة الذات ومعرفة الواقع وتحقيق الإصلاح وإحراز التقدم في شتى مناحي الحياة ، وبأن حسن التنشئة وسيلة مثلى من وسائل الاحتفاظ بالقيم الروحية التي يعتز العرب بها ويتوقون إلى الدفاع عنها .

ومما له صلة بنشوء واستمرار التخلف العربي طبيعة الأنظمة العربية الرسمية وغير الرسمية الحاكمة . وفي هذه المجموعة من المقالات إشارات إلى دور العامل السياسي في نشوء الحالة العربية الراهنة . وقد تعرف تلك الأنظمة وقد لا تعرف مدى أهمية اعتماد العلم وتوخي النقد في الحياة وشؤونها ، وقد تدري تلك الانظمة وقد لا تدري حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدولة العربية والأمة العربية .

والفكر الذي يقع بين دفتي هذا الكتاب نتاج مشاهدة الأحداث والتطورات على الساحة العربية والدولية ، وداخل أروقة الأمم المتحدة وخارجها ، في شتى المجالات . هذا الفكر انعكاس لتفاعل بيني وبين محيطي الفكريين والاجتماعيين العربي وغير العربي . مضامين هذا الكتاب ثمرة التفاعل الفكري بيني وبين هذه الأحداث والتطورات . إنها ردود فعل المؤلف عليها في سياق انتمائه العربي وطوحاته العربية . ومن قراءة هذه المقالات يمكن للقارئ أن يتبين قبول المؤلف أو رفضه ، ويقينه أو شكه ، وتشاؤمه أو تفاؤله .

ومن أهداف هذا الكتاب محاولة إزالة الخطأ الفكري الذي ينتشر لدى قطاعات من أبناء الشعب العربي والشعوب الأخرى والذي مؤداه أن العلوم والبحوث الاجتماعية والإنسانية والنفسية تتسم بالموضوعية ، وإزالة خطأ فكري آخر وهو الاعتقاد بأن الفكر منفصل عن الشعور .

ويسعى هذا الكتاب أيضا إلى الإشارة إلى أن اللبس الذي يحصل في الفكر العربي في استعمال كلمتي «السياسة» و «السياسي» هو أحد الاسباب الرئيسية في سوء الفهم العربي للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . وتكمن في أساس هذه المقالات فكرة رئيسية هي وجود علاقة بين مختلف العلوم . وفي تناولي للقضايا توخيت الاقتراب من الطرح الموضوعي ، وتحقيق هذا الطرح بالغ الصعوبة .

والأطروحة الرئيسية في هذا الكتاب هي وجود الطبيعة النشيطة (الدينامية) للظواهر

والعلاقات الاجتماعية بالمعنى الأوسع . إن العرب لن يمكنهم القضاء على وجوه التخلف والضعف التي يعانون منها ولن يمكنهم أن يحققوا التقدم والنهضة دون أن يكونوا واعين بالطبيعة النشيطة للعلاقات والظواهر البشرية التي تؤدي وظائف في كل مجالات المسعى والاهتمام البشريين ، وواعين بالتالي بدينامية المفاهيم البشرية وبأن السياسة هي السمة الرئيسية لهذه العلاقات . وأحد تعاريف السياسة هو أنها طريقة إحداث التأثير ابتغاء تحقيق غرض معين .

وليس المقصود بالوعي الإدراك فحسب ولكن يقصد به أيضا قرن الإدراك بالعمل الذي يتضمنه ويستلزمه ذلك الإدراك . فإذا وعينا بان التصنيع نافع فلن يكون هناك وعي بالمنفعة من التصنيع ما لم تتخذ التدابير اللازمة لتحقيق التصنيع .

ويمكن تحقيق الوعي بوسائل مختلفة . وإحدى أهم هذه الوسائل أعمال الفكر النقدي . والفكر النقدي يتطلب التعريف الدقيق للمفاهيم التي يستعملها الكتاب وللظواهر التي يشاهدونها ويدرسونها . ويتطلب التحقق من مراعاة هذه التعاريف الوعي باختلاف تعاريف المفاهيم حتى لا ينشأ اللبس في استعمالها وسوء فهمها . ونظراً إلى ذلك ونظراً إلى دينامية المفاهيم والظواهر يجب الأخذ بالنهج الفكري النقدي التفكيكي الذي هو اشد مراعاة واستجابة لهذه الدينامية . ويمكن تبين الأخذ بهذا النهج في عدد من مقالات هذا الكتاب . ويؤدي الفكر النقدي التفكيكي إلى الانفتاح الفكري . وعن طريق تحقيق هذا الانفتاح يحقق تغيير الموقف الذي يؤدي إلى تغيير السلوك ويحقق الحوار الفكري الجاد الذي يؤسس لإقامة المجتمع المدني الذي يشكل بدوره وسيلة هامة لدعم وتعزيز الفكر النقدي والانفتاح الفكري .

والحقيقة هي أن القاسم المشترك الأعظم لشتى التيارات الفكرية من قومية واشتراكية وقطرية ودينية والحداثة والمعاصرة والتراث هو أن العلاقات في كل منها وفيما بينها علاقات نشيطة (دينامية) تتسامى فوق الحدود المصطنعة التي يضعها أصحاب كل من هذه التيارات ، وأن هذه العلاقات بطبيعتها سياسية . بقبول هذه الفكرة يمكن للعرب أن يتخلصوا من الإشكال الفكري الذي يعانون منه والذي يتمثل في عدم العثور إلى حد الآن على صيغة فكرية تفي بمتطلبات كل هذه التيارات . وللطبيعة المصطنعة للحدود القائمة بين هذه التيارات نرى الذي ينادي بأحدها لديه أفكار ويتخذ موقفاً ويسلك سلوكا تنتمي إلى تيار آخر أو تيارات أخرى .

وتجب الإشارة في هذا السياق إلى أنه إن لم ينفتح العرب ، شأنهم شأن الشعوب

النامية الأخرى ، فكرياً على المحيطين الإقليمي والعالمي اللذين حولهم وإن لم يستيقظوا علمياً وسياسياً وإن لم يعطوا العلم المكانة اللائقة به فسيستمر استبعادهم عن اتخاذ القرار العالمي وسيواجهون خطر الاستعباد والتجويع وربما القضاء على قسم كبير منهم على أيدي أعدائهم .

وفي النهاية سأكون مقصراً إن لم أزج الشكر للأخ والصديق الأستاذ ماهر الكيالي ، مدير المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، على مساعدته القيمة في نشر هذا الكتاب .

١٦ رجب ١٤٢١ — تيسير الناشف

١٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠ — باكوانيك ، نيوجيرزي

النقد والإبداع

يعتقد بعض الناس أن النقد والإبداع لا يجتمعان في شخص واحد . غير أن ذلك الاعتقاد خاطئ . لقد نشأ عدد كبير من الناقدين والمبدعين العرب وغير العرب الذين اجتمع في كل واحد منهم الناقد العظيم والمبدع العظيم . وفي نفس المفكر أو الكاتب الناقد المبدع يمكن أن يسيطر الناقد على المبدع او المبدع على الناقد . وتكون سيطرة أحدهما على حساب الآخر ولكن تلك لا تعني إزالة الآخر .

خلال المعاناة او التجربة النفسية الفكرية الوجدانية الحارة يكون للإبداع فضاء أوسع من فضاء النقد ، ويتصدر شخص المبدع ويتراجع شخص الناقد ، وذلك لأن الانطلاق النفسي الفكري العاطفي الذي يقترن بالإبداع لا يطيق القيود المبطئة التي تقترن عادة بالنقد . ولا يقصد بذلك أن النقد يفتقر إلى الانطلاق الفكري ولكن هذا الانطلاق أقل سرعة من الانطلاق الإبداعي .

وفي الإبداع فضاء اوسع لعوالم الشعر والخيال والفلسفة والجمال والسحر . وللنقد حيز أصغر في هذه العوالم . لا يمكن للناقد أن يلج هذه العوالم بسهولة وسرعة ولوج المبدع . والمبدع إذا حلق حلق عالياً جداً وإذا استغرقته المكابدة أو التجربة النفسية العاطفية الفكرية كان الاستغراق عميقاً جداً ، يغوص في الأعماق التي لا قاع لها . تنقله المعاناة الإبداعية من عالمه . يتعرف بسرعة على عوالمه السحرية المقدسة ؛ يدخل بخفة في هذه العوالم التي يرى أنها مألوفة لديه . لا يمكن للناقد أن يخترق الفضاء على وتيرة سرعة المبدع ، ولا يمكن للناقد وهو يراعي قواعد لعبة النقد أن يجاري المبدع المنساب في فضاء التجربة غير المحدود . وإذا جارى المبدع الناقد انحسرت شعلة الإبداع المتوهجة فيه وقلت سرعة الانطلاق الجامح وعاد المبدع حزيناً من عوالمه الوردية والبنفسجية والسحرية إلى عالم القيد والضوابط والرتابة ، عاد وهو يلتفت بتلهف وراءه إلى العوالم التي خرج منها .

وعندما يعود الكاتب من مملكة الإبداع إلى الاشياء العادية التي نعرفها يمكن ان يعود الناقد فيه إلى الصدارة فيعمل ملكة النقد . ثم قد يشعر ذلك الكاتب أنه مل من الكتابة النقدية فتبدأ محركات الفيض الإبداعي تعتمل في نفسه صوب المكابدة الشعرية والوجدانية والفكرية ، فتراه ينطلق بسرعة الموله المنطلق إلى حبيبته ، نحو عوالمه السحرية الخاصة به التي تنتظره ، كأنه على موعد مع تلك العوالم ، يطير إليها بجناحيه اللذين

يغطيان مشارق الأرض ومغاربها ، ينطلق نحو اشعة الشمس الدافئة الحارة المحرقة ، كأنه يريد أن يحترق ، كأنه يريد أن يقذف بنفسه في لجة اللهب ، كأنه يريد أن يحيى عن طريق الموت ، وأن يبعث بالدخول إلى المجهول .

ومن أين لهذا الناقد أن يصل إلى هناك . لن يصل الناقد إلى هناك ، إلا اذا كابد التجربة ، وعندها لن يعود ناقداً ؛ يتلاشى الناقد فيه فيتحول إلى مبدع ، لا وقت لديه يضيعه على ذلك الشيء البطيء الحركة العادي المألوف ، الذي يسمى الفكر النقدي . فالمعاناة أفقدت الناقد فيه .

والنقد أكثر عقلانية من الإبداع ، إذ بينما يعتمد النقد إلى حد كبير على اعمال الملكة العقلية تتكون طاقة الإبداع من العقل والذات والعاطفة والخيال . ولذلك فإن النقد أقل انطلاقا من الإبداع . والنقد بالتالي لا يلج عوالم يلجها الإبداع .

وقد يكون النقد والإبداع حاضرين في نفس النص ، وقد يحدث ذلك في البداية الاولى من تكون الحالة النفسية الوجدانية الفكرية . وكلما تعزز وتكثف فيض الكاتب فكرا وخيالا وعاطفة ابتعد المبدع عن الناقد في شخص الكاتب ، وسبق المبدع الناقد انطلاقا نحو رحاب العوالم البعيدة والمجهولة ، تاركا وراءه الناقد الذي تقل سرعة انطلاقه . ولا أظن ان هذا الابتعاد يحدث عند نقطة معينة محددة ، ولكنه عبارة عن عملية انسلاخ أو فض اشتباك تدريجي بين المبدع والناقد ، يتحرر المبدع فيها تدريجيا من صفة الناقد فيرتاد الفضاء إلى عوالمه بسرعة أكبر وبحرية أكبر دون أن يكون مثقلا بقيود النقد الفكرية .

وقد يحتاج الناقد إلى بعض المراجع المكتوبة أو غير المكتوبة ، ولكن المبدع لا يحتاج إلى مثل هذه المراجع ، فالمراجع شيء كائن ، شيء رجعي مبدع ، والإبداع عملية تقدمية ، عملية إيجاد شيء غير مكتشف أو غير موجود .

وقد يحتاج الناقد في فكره النقدي إلى التحفظ والاستدراك والتعليل والتوضيح . إنه مقيد بقواعد النقد . ولا تقيد يدا المبدع بهذه القيود . هذه القيود لا ترد في عالم إبداعه . إنه لا يعبأ بالقيود . إنه يريد أن يكسر القيود ، وهو يكسرها . أنها لا تعنيه ، بل إنها غير موجودة في رؤاه . ليس لديه ترف الالتفات إليها . تعريف ابداعه هو انه غير مقيد . ومعنى إبداعه أن سماءه تخلو من القيود . وهو بصفته مبدعا سيد إبداعه ؛ سيد أشيائه المبدعة .

ويتعين على الناقد أن يكون واعيا حتى يمكنه أن يعمل ملكته العقلية . وقد لا يحتاج المبدع إلى أن يكون واعيا . قد تفيض عليه نفسه إبداعا وهو غاف أو منتش أو معانق للبحر على الرمال المعانقة للآفاق أو مناج للقمر الوديع في هدأة الليل أو مخاطب لحبيبته والنعاس

يغالبه ، أو طارب للأهازيج الشعبية ، أو حالم بفردوس يبحث عنه ، أو مسحور بموسيقى الرجز أو مأخوذ بغناء الموشحات الأندلسية ، أو مستلهم للتاريخ في قصر عربي مهجور أو مساكن الأنباط المنحوتة في الصخور ، أو مبهور بصورة الفرسان الملثمين القادمين من بعيد ، ويسمع صهيل خيولهم العربية ، لعلهم يحملون إليه الأمجاد الغابرة الباقية ، أو متفكر وهو يرى صورة طرد آدم وحواء عندما كانا قرب الشجرة من الجنة .

ويمكن أن يحدث صراع بين الناقد والمبدع في نفس الكاتب حينما ينزعج المبدع أو يتبرم أو يضيق ذرعا بنقد الناقد فيه لإبداعه . وقد يدوم هذا الصراع ، وقد يهدأ الصراع أحيانا ويثور أحيانا . وقد يؤدي هذا الصراع إلى قتل الناقد أو قتل المبدع في نفس الكاتب . وقد لا يستطيع الكاتب أن يقتل الناقد فيه أو المبدع فيه . وقد ينتهز الكاتب فرصة غفلة الناقد فيه فيسرح مبدعا ، ثم يعود حاملا جنيه الإبداعي ، وعندها قد يرحب الناقد فيه بهذا الجني أو ينتقده ، أو يحظى ذلك العطاء بالنقد والترحاب في الوقت نفسه . وقد يقرر الكاتب أن يكون ناقدا فيحاول أن يجعل المبدع هاجعا . وما يقرر في هذه الحالات هو نشاط المبدع وغليانه وتجربته وعبقره وكينونته الباحثة عن شيء قد تعرفه وقد لا تعرفه . والكاتب المبدع أشد غيرة على إبداعه وأكثر التصاقا به وتفانيا له من الناقد في نفس الكاتب . ولأن المبدع يجل الإبداع ولأن الإبداع تحقيق لذاته فانه لا يعبأ في حالته الإبداعية بالناقد في نفسه .

الفكر النقدي وأسباب إعاقته في الوطن العربي

لكل مجتمع بشري مفكروه في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والخلقية . ويمكن أن ينقل هذا الفكر كتابة أو شفويا . فكر هؤلاء المفكرين مستمد من مجموعة العوامل التاريخية والثقافية والقيمية ومن مفاهيمهم ورؤاهم في تلك المجالات المختلفة .

وللمفكر الناقد صفاته ، ومن صفاته الرئيسية دينامية النقد الفكري ، أي أن النقد عملية فكرية متواصلة . ويمكن تشجيع الفكر النقدي بطرق منها تشجيع الإبداع الفكري العلمي والأدبي والانطلاق الفكري والحرية الفكرية والتخلص من الخوف من الإعراب عن الفكرة والعاطفة .

ويخضع الفكر النقدي لمختلف أشكال القيود . وما هو خمير حافز للإبداع في مكان قد لا يكون كذلك في مكان آخر . وثمة أسباب تاريخية واجتماعية ونفسية لعدم أعمال الفكر النقدي أو للاهتمام الأقل بهذا الفكر . وأحد هذه الأسباب هو أن ذلك الفكر يتطلب بذل جهد عقلي أكبر لفهمه وهذا المتطلب يسهم في جعل الناس أقل حماسا لأعمال الفكر النقدي وللقيام بقراءته .

وتنتشر وسائط الاتصال المسموعة والمرئية في شتى بقاع العالم . توجد الملايين من أجهزة الراديو والتلفزيون والكمبيوتر في المنازل والمقاهي في المدن والقرى في الوطن العربي . ويمكن لهذه الأجهزة أن تؤدي دورا في نقل وإشاعة الفكر النقدي . وعلى الرغم من أن هذه الوسائط تؤدي فعلا دورا معينا في ذلك النقل والإشاعة فإن ثمة عوامل تقيد تقييدا شديدا أداء تلك الوسائط لذلك الدور . ومن هذه العوامل أن القائمين على إدارة البرامج الإذاعية والتلفزيونية لا يولون الأهمية الكافية للبرامج العلمية والفكرية النقدية . وقد يعزى عدم إيلاء هذا الاهتمام إلى التوجيه الحكومي أو عدم تقدير مديري البرامج لأهمية مناقشة قضايا الفكر النقدي أو عجزهم عن الخوض في هذه القضايا أو استجابة لتصورهم لرغبة الجمهور أو لمزيج من هذه العوامل .

ومن طبيعة المناخ السياسي السائد في أية بقعة من بقاع المعمورة ، وعلى وجه الخصوص في البلدان غير الديمقراطية في العالم الثالث ، أنه ليس مواتيا لبلوغ الإبداع الأدبي والفني والفكري . ومرد عدم المواتاة هذا هو أن اعتبارات السياسة – التي هي علم أو

فن تحقيق التأثير لتحقيق غرض معين - لا تراعي متطلبات تحقيق الإبداع . من المعروف أن تحقيق التأثير ينطوي على التقييد الفكري والعاطفي ، بينما يتطلب الإبداع الانطلاق الفكري والعاطفي ، ويتطلب الإبداع الفكر النقدي الذي ، في العادة ، تثني عنه الاعتبارات السياسية . النظم السياسية غير الديمقراطية لا تحتمل ممارسة حرية التعبير عن الرأي الذي لا يتفق مع مصالح تلك النظم في مواصلة تولي السلطة السياسية الرسمية . ولا تتردد هذه النظم في لجم لسان المفكر الحر الناقد وفي تحطيم قلمه وفي سجنه وحتى الفتك فيه . وبسبب هذه المشكلة لا ينقل الفكر ناهيكم عن الفكر النقدي الذي قد يجول في خواطر الناس إلى الساحة العامة إذا كان ذلك الفكر معارضاً أو غير مؤيد لسياسة السلطة الحكومية ، وينكمش الميل لدى المفكر الناقد إلى الإبداع الفكري ، أو قد يرى هذا المفكر ، اتقاءً لغائلة السلطة المتربعة على سدة الحكم ، تقييد انطلاقه الفكري النقدي أو قد يرى أن ينتقي ، في تناوله الفكري النقدي ، بعض المواضيع التي لا يرى هو أن من المحتمل أن تناوله هذا من شأنه أن يوجد صراعاً بينه وبين تلك السلطة ، أو قد يرى تخفيف حدة لهجة الانتقاد في المواضيع والمواضع التي تجدر ممارسة الفكر النقدي فيها .

ويتمتع رجل السياسة القوي بقدر أكبر من حرية التعبير . فإذا كان رجل السياسة هذا مثقفاً ومفكراً وأراد اعمال التفكير في مسائل مختلفة فيحتمل احتمالاً كبيراً أن يكون هذا التفكير متأثراً تأثراً أكبر بحكم تحزبه السياسي بالاعتبارات السياسية التي لا تتفق بالضرورة مع مقتضيات التفكير النقدي الحر .

وتوجد ظاهرة عالمية تتمثل في وجود ابتعاد وأحيانا نفور بين المثقفين وغير المثقفين . ومن أسباب هذه الظاهرة الصعوبة التي يواجهها بعض الناس في فهم فكر أصحاب الفكر النقدي وطريقة معالجتهم للمسائل . ولا يشغل الفكر الجاد المتعمق الناقد عموماً مكانه الذي يستحقه على الخريطة السياسية في كل أرجاء المعمورة ، غير أنه يبدو أن هذا الفكر يشغل مكاناً أصغر على الخريطة الثقافية العربية . ويعود ذلك إلى أسباب مختلفة منها أن الثقافة في أماكن في الوطن العربي تعني في المقام الأول الأدب من النثر والشعر . ولو أولت وسائط الاتصال الجماهيري المرئية والمسموعة اهتماماً أكبر بالكتابات الفكرية المحضة والنظرية والكتابات الفلسفية لازداد الاهتمام بها ولكبر حجم تلك الكتابات .

وثمة في الوطن العربي ما يمكن أن يسمى تخوفاً من التفكير الحر وتشككاً فيه ، مما يضعف الميل لدى المفكرين الناقدين إلى التفكير بحرية . وفي أماكن وظروف مختلفة يقوم عداء أيضاً لهذا التفكير ، وهذا العداء يضعف أو يقتل التفكير الحر أو يحبسه داخل صاحبه

فيذوي ذلك الفكر تدريجياً ويتلاشى . وفي أماكن في الوطن العربي في أحيان غير قليلة يتعرض المفكرون الناقدون المستقلو الفكر الذين لديهم الجرأة على الإعراب الحر عن الفكر للمضايقة والملاحقة والأذى من الحرمان أو التجويع ولا يحظى التفكير بالتشجيع المادي والمعنوي الكافي ، ولا يشجع العلماء والأدباء والشعراء والمفكرون والفنانون من رسامين ومغنين وموسيقيين التشجيع الكافي .

وقد ينشأ عالم أو أديب أو مفكر عظيم تكون له كتاباته الدالة على النبوغ والعبقرية والإبداع ويعيش ثم ينتقل إلى العالم الآخر دون أن يحظى بالاحترام الكافي أو التكريم الواجب أو الإقرار من جانب السلطات الحكومية وغير الحكومية وأفراد الشعب بقيمة علمه وفكره وعبقريته . ولكثرة المؤسسات الاجتماعية والعلمية والثقافية المستقلة الكائنة في الغرب يبدو أن هذه الظاهرة – ظاهرة إغفال الشخص المبدع – أقل شيوعاً في الغرب مما هي في أماكن أخرى تقل فيها هذه المؤسسات ويخضع ما هو كائن منها للسلطة الحكومية القوية المتحكمة . وليس من شأن هذا الإغفال أن يكون مشجعا لاعمال الملكة الفكرية النقدية .

وبالتالي من اللازم أن يزاد عدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، ومنها وسائط الاتصال الجماهيري ، التي يكون من مهامها تشجيع الإبداع والمبدعين في مجالات الأدب والعلم والفكر في الوطن العربي ، ومن الطبيعي أن يشمل هذا التشجيع عنايتها بالكتابة والإعلان عن النتاجات الفنية والأدبية والعلمية والفكرية النقدية التي يقدمها المبدعون في شتى مراحل عطائهم الابداعي . اذ عن طريق الكتابة عن المبدع والمبدعة وعن نتاجاته ونتاجاتها وعن طريق إشاعة اسمه واسمها وعن طريق تشجيعه وتشجيعها المادي والمعنوي ينشأ لديه ولديها شعور أقوى بالاعتزاز والثقة بالنفس وبأنه يوجد تجاوب بين عالم أفكاره والمجتمع الذي حوله وبأن المجتمع يكافئه أدبياً ومادياً على مجهوده الفكري النقدي ويقدر عطاءه .

وفي أحيان غير قليلة يضعف اتجاه الأسلوب اللفظي الجهود العلمي في الكتابات باللغة العربية . وقد يوجد بعض التسويغ لهذا الأسلوب في الكتابات الأدبية ولكن لا تسويغ لاستعماله في الكتابات العلمية التي نجد هذا الأسلوب مستعملا في بعضها .

لقد أهمل في مجتمعنا العربي قدر لا يستهان به من النتاجات العلمية والأدبية والفنية والفكرية النقدية المبدعة أو نسي أو علاه الغبار ، مما أسهم إسهاماً ذا شأن في خيبة الأمل لدى بعض المبدعين أو لدى أشخاص كان يمكن أن يكونوا مبدعين وفي تباطؤ اندفاعهم الإبداعي .

وثمة سبب آخر لعدم إعمال العقل النقدي وهو أن العمل الحكومي وغير الحكومي بدوامته المتواصلة يشغل أصحاب العقول الذكية النابهة . منذ آلاف السنين استعملت أجهزة الدولة أصحاب الفكر استخداماً متفاوت الكثافة . وما يزال موظفون ذوو عقول قوية منغمسين في أعمال لا تقتضي أعمال الملكة العقلية المتوفرة لديهم أو لا تشجع على استعمال تلك الملكة أو تثني عن استعمالها . إن الجو السائد في العمل الحكومي على وجه الخصوص لا يشجع على ممارسة التفكير النقدي وهو يشجع أحياناً على التراخي الفكري والكسل الفكري . هذا العمل إذن يمكنه أن يكلف الشعب غالياً لأن ذلك العمل يثني عن استعمال ملكة الفكر النقدي الذي يحقق اكتشاف الحقائق الاجتماعية بالمعنى الأوسع والحقائق الطبيعية ، وبالتالي يعود بالنفع على الشعب . ومرد القول أن العمل الحكومي لا يشجع على التفكير النقدي وأنه يشجع أحياناً على التراخي الفكري هو أنه لا يطلب من العامل الحكومي سوى تنفيذ سياسة وضعها كبار المسؤولين الحكوميين ، ووجوب تحقيق أو تلبية طلب تنفيذ سياسة من السياسات لا يتفق مع الإبداع . وتنفيذ السياسة معناه أن السياسة قد وضعت وبالتالي لا حاجة إلى الإبداع الفكري لوضع السياسة ، وقبول وظيفة تنفيذ السياسة معناه تسخير مقتضيات الابداع الفكري لمقتضيات أداء الدور السلبي ، دور الملبي لمستلزمات قبول وتنفيذ السياسة التي وضعها الغير .

وبانفاق المفكرين المنخرطين في العمل الحكومي لمدة طويلة من حياتهم يفوتون على أنفسهم فرصة واحدة ، فرصة العمر ، فرصة ممارسة الانطلاق الفكري الإبداعي النقدي . وعلى هذا التفويت المقيت تصيب الندامة قسماً منهم . ونتيجة عن عملية نفسية يكون هذا التفويت أحد عواملها الرئيسية قد يناوئ قسم منهم نشوء مواهب إبداعية جديدة .

ويأمل ويطمع قسم من الناس ، ومنهم مفكرون ، لم ينخرطوا في العمل الحكومي بالاضطلاع بوظائف حكومية . هذا الأمل والطمع يجعلانهم يضعون حوافز الفكر النقدي الإبداعي في مرتبة دنيا حيال متطلبات العمل الحكومي ؛ يجعلانهم يكيفون تفكيرهم ومواقفهم وسلوكهم ، وهو التكييف الذي ينحو نحو زيادة احتمال شغلهم للمنصب الحكومي ، وتكون هذه الزيادة على حساب الفكر النقدي أحياناً لأن اعتبارات شغل المنصب الحكومي تتعارض أحياناً مع الفكر المحلق الإبداعي .

واتجه معظم النشاط الفكري العربي إلى الجامعة . وفي الحياة الجامعية لا يوجد ما يكفي من المحفزات على إعمال الفكر النقدي . في سلك التعليم الجامعي يخضع مفكرون إلى حد لا يستهان به تفكيرهم لما يتفق مع سياسات وممارسات السلطة الحكومية للمحافظة

على وظيفتهم ولترقيتهم . في المحيط الجامعي لا يشغل البحث والدراسة النقدية شطراً كبيراً من وقت الأستاذ . ولا يكافأ الأستاذ ما يستحقه من المكافأة على أبحاثه وفكره الاستكشافي . وأحياناً يعاقب الأستاذ على نتائج بحوثه . ولا يجري ما يكفي من التنافس بين الأساتذة على الترقية وتحقيق المنزلة العليا عن طريق إجراء البحث . وقد يتعرض باحث للهزء من زملائه إذا شاهدوا منه قدراً أكبر من المألوف من التفاني للبحث .

ورغم أن المفكر الناقد يمكنه أن يؤدي دوراً ايجابياً هاماً في حياة الشعب وتطور المجتمع فلا يوجد حتى اليوم دور محدد المعالم معترف به للمفكر وللفكر في المجتمع العربي .

لزيادة حجم النتاج الفكري تجب إتاحة الانطلاق الفكري

من الملاحظ قلة النتاج الفكري المنشور وتدني نسبة المقبلين على القراءة في الوطن العربي . فبالمقارنة بعدد الكتب الجديدة المنشورة في الدول الغربية تتضح قلة الكتب الجديدة المنشورة في العالم العربي . في الغرب تصدرت المملكة المتحدة الدول الغربية فيما يتعلق بعدد الكتب الجديدة المنشورة . في سنة ١٩٩٦ قدر عدد هذه الكتب فيها ب ٩٥٠١٥ . وفي تلك السنة قدر عدد الكتب التي نشرت في إسبانيا ب ٤٤٢٦١ ، والتي نشرت في بلجيكا بما ينيف عن ثلاثة عشر ألفا ، بينما قدر عدد الكتب الجديدة المنشورة في الوطن العربي برمته بأنه لم يتجاوز ٨١٧١ . إن من اللافت للنظر أن يكون عدد الكتب المنشورة في الوطن العربي كله الذي ينيف عدد سكانه عن مئتي مليون أقل بكثير من عدد الكتب المنشورة في بلد صغير من البلدان الأوروبية لا يتجاوز عدد سكانه عشرة ملايين شخص .

وتقوم أسباب هامة وكثيرة لهذه الظاهرة الباعثة على الأسى . وأحد الأسباب هو تفشي الفقر على تفاوت درجاته بين السكان . ليس في الوسع المالي لكثير من الناس ذوي الدخل المحدود شراء الكتاب ، خصوصاً إذا كان الثمن غالياً بالمقارنة بدخل الفرد والتزاماته ومسؤولياته المالية . وصاحب المعدة الخاوية التي تجتر نفسها جوعاً يدفعه فقره دفعا إلى التفكير في كيفية تأمين الرزق له ولفلذات كبده الكثيرين في العادة ولزوجته قبل أن ينخرط في القراءة والكتابة ويهتم بنشر ما يكتبه . ونقص التعويض المادي للكاتب عن نتاج فكره وقلمه يسهم في إحباط عزيمته على الكتابة .

والسبب الثاني لهذه الظاهرة هو وجود نسبة عالية من الأميين وفي بعض الأماكن عالية جداً . فالأمية لا تعني عدم معرفة الكتابة فحسب ولكنها تعني أيضاً عدم معرفة القراءة ، مما يسهم في تدني نسبة الكاتبين والقارئين ، وبالتالي يسهم في قلة نشاط سوق نشر الكتب وتوزيعها واقتنائها . وبالإضافة إلى تفشي الأمية بمعنى عدم معرفة القراءة والكتابة توجد الأمية الوظيفية التي تعني انخفاض مستوى التحصيل الدراسي وبالتالي انخفاض مستوى الأداء لمن يكون قد تخرج من مدرسة ابتدائية وحتى مدرسة ثانوية .

ومما يسهم أيضاً في قلة النتاج الفكري المنشور منافسة ومزاحمة وسيلتي الاتصال المرئية والمسموعة لوسيلة الاتصال المكتوبة على الجمهور . ووسيلتا الاتصال المرئية والمسموعة رائجتان اليوم في الوطن العربي . ومما يشجع الناس على السماع والمشاهدة عدم الحاجة إلى

بذل عناء أكبر لدى السماع والمشاهدة ، بخلاف القراءة التي لا يجيدها عدد كبير من الناس والتي تتطلب ، إن توفرت مهارة القراءة ، بذل جهد فكري ونفسي أكبر . ومما يشجع أيضاً الناس على السماع والمشاهدة هو العرض الأقل تعقداً للمواضيع واللغة الميسرة أسلوباً ومفردات أو اللغة العامية التي أحياناً يقرأها القارئ أو يتكلمها المتكلم من محطات التلفزيون والإذاعة . ويفضل كثيرون الاستماع والمشاهدة على القراءة على الرغم من أن البرامج المسموعة والمرئية لا تشتمل أحياناً كثيرة على مضامين وتحليلات قد توجد في المجلة أو الكتاب . فالكتب ترقى أحياناً كثيرة إلى مستوى لغوي أعلى وطرح أكثر تماسكاً للموضوع ، مما يتطلب توفر قدر أكبر من الالتزام والتركيز الفكريين لا يتوفر لدى كل شخص .

ولقلة الاقبال على شراء الكتب وقراءتها فإن عدد النسخ من الكتاب المنشور في الوطن العربي محدود نسبياً . فمتوسط عدد النسخ من الكتاب ، حسب بعض التقديرات ، لا يتجاوز الألفين أو الثلاثة آلاف . ومن الواضح أن هذا العدد أقل كثيراً من العدد في الغرب ، وهو أيضاً أقل من عدد النسخ التي كانت تباع من بعض الكتب العربية التي كانت تنشر في سنوات الأربعين والخمسين .

والقمع السياسي والكبت الاجتماعي من العوامل التي تسهم في قلة المواد المنشورة . فذلك القمع والكبت يكبلان الطاقات الفكرية للشخص العربي . فالمفكر العربي - أكان مؤلفاً أو محللاً أو عالماً أو أديباً أو شاعراً أو غير ذلك - يخاف على نفسه من انتقام السلطات والهيئات الاجتماعية من إعلانه عن آرائه في القضايا السياسية والاجتماعية والنفسية ومن توجيه النقد للمسؤولين عن الحالة السياسية والقومية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية المزرية التي يعاني العالم العربي منها . ولذلك فإن كثيرين من المفكرين يلجمون أفواههم أو أقلامهم ويلوذون بالصمت المدوي أو بالأسلوب الهامس المخفف اللهجة الذي يسم بعض المواد المنشورة .

ومن هذه العوامل أيضاً نشوء الموقف الساخر لدى المفكر العربي . شاهد المفكرون والمثقفون أن السلطات الحكومية وغير الحكومية لم تراع مراعاة كافية مضامين المواد الداعية إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتعليمي اللازم . بل شاهدوا أن لهذه السلطات جداول أعمالها السياسية وأن الفجوة تزداد اتساعاً بين ما يدعو المفكرون إليه وما يدعو ذوو السلطة اليه ويعملون لتحقيقه رغم استمرار تردي الحالة السياسية والاقتصادية والثقافية . بل شاهد المفكرون والمثقفون أنه بدلاً من أن تشجعهم السلطات وتكافئهم على تناولهم للقضايا السياسية والاجتماعية تقوم بملاحقتهم والبطش فيهم رغم تشدقها بأنها

تعمل من أجل تحقيق الإصلاح .

إزاء هذه الخلفية نشأ لدى قسم كبير من المفكرين حس بالسخرية تجلى في انكماش الحافز الذاتي على التصدي للتحديات القائمة والانسحاب من حلبة الكتابة والانزواء وفي ترديد الإشارة إلى ما يعتبره المفكرون «لعبة كلامية» يلعبها ذوو السلطة الرسمية وغير الرسمية ، لعبة التشدق ورفع الشعارات دون التصدي الحقيقي لأصول الأزمة السياسية والقومية والثقافية التي يعيشها العرب . وإزاء هذه الخلفية أيضاً نشأ شعور لدى بعض الكتاب والمفكرين بعدم الجدوى من كتابة ونشر المواد لاعتقادهم بأنه ليس في مقدور تدبيج المقالات ووضع الكتب ونشرها إزالة الحالة العربية المتردية القائمة ، وبأن إزالة هذه الحالة تتطلب علاجاً أقوى بكثير من نشر المقالات والكتب .

والحقيقة أنه لا تحارب السلطات الرسمية وغير الرسمية عدداً كبيراً من الكتب التي تتضمن مضامين لا يروق لهذه السلطات أن تذاع بين أفراد الشعب فحسب ولكنها تحارب أيضاً وللسبب نفسه أصحاب هذه الكتب . ولهذه المحاربة أثرها القوي في جعل عدد من الكتاب يعدلون عن الكتابة أو يعدلون عن الخوض في قضايا حساسة سياسياً وقيمياً ، أو يجنحون إلى التخفيف من حدة لهجتهم النقدية ، أو يتباعدون عن التناول الوصفي والتحليلي والتفسيري والتنبؤي والنقدي ، أو يتناولون من القضية المطروحة جوانبها الأقل إشكالاً وخلافاً وحساسية بالنسبة إلى الممارسين للسلطة .

وفي الحالات التي يتوقف فيها قرار دار للنشر بنشر أو رفض نشر دراسة من الدراسات على رأي لجنة محكمين يقل استعداد الدارس الكاتب للدراسة إذا دلت تجربته على أن المحكمين يسترشدون في التوصل إلى رأيهم باعتبارات غير اعتبارات موضوعية من قبيل جدة مضامين الدراسة وأصالتها وتوخي الطرائق العلمية في الدراسة وصحة استنتاجاتها . هذا الاسترشاد باعتبارات غير الاعتبارات الموضوعية من شأنه أن يضعف الرغبة لدى الكاتب في الكتابة . وبسبب الاسترشاد باعتبارات غير موضوعية قد يرى محكمون صلاحية دراسة للنشر رغم افتقارها إلى السمات اللازم توفرها لتصبح صالحة للنشر .

والنقل صفة تشهدها الساحة الثقافية العربية . ومن نافلة القول أن النقل لا يتفق مع الإبداع والابتكار . فنقل شيء يعني أنه موجود ، أي أنه قد ابتكر وأبدع . ويتجلى هذا النقل في القيام بعملية تلخيص مقالات وكتب بلغات أجنبية ونشرها باللغة العربية . ومعرفة كثير من الناس للغات أجنبية ومشاهدتهم وسماعهم لبرامج ثقافية واقتصادية وسياسية وعلمية مبثوثة على شاشات التلفزيون ومنشورة من محطات الإذاعة تسهل عملية النقل وتشجعها

وتغري بها . ولهذه العملية ، عملية النقل ، آثار ضارة بالنشاط الفكري المبدع . فهي تزاحم النشاط الفكري للمفكر على وقته .

وبالنظر إلى مسيس الحاجة المادية لدى عدد لا يستهان به من الكتاب وإلى تقديم المكافأة المالية لبعض الكتاب حسب طول مقالاتهم وإلى حقيقة أن تكرار نشر اسم الكاتب في المجلات والجرايد هو أحد العوامل الهامة في اكتساب الكاتب للشهرة ، وإلى أن النقل تلخيصاً أو ترجمة عملية أسرع أحياناً كثيرة من عملية الإتيان بالفكر المتعمق البديع -- نظراً إلى هذه الأسباب كلها وغيرها يميل كتاب إلى النقل بدلا من اعمال النشاط الفكري المبدع .

وبخفت السلطات للحافز لدى الكتاب على الكتابة يقل مقدار المواد التي يكتبونها . وبالنظر إلى أن الجمهور المتعلم المثقف في الوطن العربي في ازدياد مستمر تزداد الحاجة إلى وجود مصادر للمعرفة والمعلومات . وبفرض السلطة للحظر على عدد كبير من الكتب العربية يزداد الميل لدى المتلقين للمعلومات إلى استقائها من مصادر غربية ، مضامينها أيديولوجية أحياناً كثيرة وإن جلببت بجلباب علمي جذاب . والحاصل هو أن السلطات الحكومية أقدر على التحكم بمضامين الكتب التي يكتبها مؤلفون عرب . وهي لا تستطيع التحكم بمضامين وسائط الاتصال المرئية والمسموعة والمكتوبة ذات المصدر غير العربي . وبالتالي بتلقي هؤلاء المتلقين لهذه المضامين دون التوجيه المتحكم القومي والوطني يصبح هؤلاء المتلقون عرضة لكل ما تحمله وسائط الاتصال هذه من المعلومات والتقييمات والمغالطات والأطروحات والعروض الفكرية التي يستلهم قدر كبير منها الرؤى والمصالح والمنطلقات الفكرية والآيديولوجية الغربية ، دون أن تتاح لهؤلاء المتلقين الوقوف على الموقف أو المواقف الفكرية والآيديولوجية العربية التي تبين وجهة النظر الفكرية المقابلة لهذه الأطروحات والعروض الفكرية الغربية .

والافتقار إلى التوازن بالنسبة إلى الشعب العربي بين تقييد إذاعة أطروحات المفكر العربي والقدر الأكبر لحرية تدفق الأطروحات الفكرية الغربية افتقار واضح للعيان . ولهذا الافتقار آثار سلبية كثيرة في الشعب العربي ، منها حرمان المفكرين والمثقفين العرب من فرصة محاولة الإتيان بتصور متوازن للمستقبل العربي ، ومن فرصة معرفة العرب لأنفسهم وفرصة صياغتهم للرؤى التي تستلهم ما يريدون أن يستلهموه من تجاربهم وقيمهم ومصالحهم .

والوطن العربي بما له من مميزات وتاريخ وحضارة ومصالح له رؤيته ورؤياه الخاصتان به

على الرغم من الاختلافات الفكرية والمذهبية . فعن طريق الكلمة المكتوبة والمسموعة يمكن تحقيق التبادل الفكري الذي يساعد في احتضان هذه الرؤية والرؤيا وفي تبين جوانبهما وفي زيادة بلورتهما . وعن طريق التبادل الفكري يمكن التوصل إلى المبادئ العامة المشتركة والقواسم المشتركة العظمى ويمكن تأسيس العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين العرب على أساس الاتفاق على تلك المبادئ والقواسم . ويوضح ذلك أهمية إزالة الرقابة التي تمارسها سلطات رسمية على نشر الكلمة المكتوبة أو المسموعة .

وأهل الفكر ، وعلى وجه الخصوص الفكر الذي يسهم في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمعرفية للشعب ، يستحقون الاعتبار والاهتمام . وتستحق كتاباتهم المكافأة المادية والمعنوية . ولا يحظى هؤلاء في العالم الثالث ، بما في ذلك الوطن العربي ، بما يستحقونه . وفيما يتعلق باعطاء المفكرين حقهم فإن الحالة الأقرب من الحالة السوية هي أن يقر ذوو السلطة الرسمية وغير الرسمية بحق المفكرين في ممارسة التفكير وأن يجنبوا التقييد الفكري وأن توفر لهم الظروف السياسية والمالية والنفسية والاجتماعية المؤاتية للعطاء الفكري .

مثال الحداثة الغربي وواقع المجتمع العربي

حظي موضوع التجديد والإصلاح والحداثة والنهضة في القرنين الماضيين بالدرس والمناقشة في عدد لا يستهان به من الكتابات العربية . وتضمنت هذه الكتابات تيارين رئيسيين : تيار التصالح والتكيف مع جوانب الحضارة الغربية ، بما في ذلك مفاهيم الحداثة الغربية ، حسبما فهمها هؤلاء الكاتبون وتصوروها ، وقبولها المطلق أو المطلق تقريباً ، وتيار الاعتدال والتوفيق والوسط الذي يجمع بين الحضارتين العربية الإسلامية من ناحية والغربية من ناحية أخرى .

وثمة موقف جماعة ثالثة هي الأغلبية الشعبية المقهورة المقموعة المغلوب على أمرها . لقد اتسم موقف المجتمع الأهلي ، موقف الشعب ، بالنفور مما عرض عليه بوصفه جوانب الحضارة الغربية أو بالحذر منه أو بمقاومته .

وبعكس التيارين الأول والثاني اللذين حظيا بقسط غير قليل من الدراسة لم يحظ موقف الأغلبية الشعبية بقدر يستحق الذكر منها . وفي الحقيقة لمعرفة الواقع الموضوعي التاريخي العربي لا تكفي دراسة التيارين الأول والثاني ولكن من اللازم أيضاً دراسة المجتمع الأهلي لأن لهذا المجتمع دوره المهم في الفعل التاريخي .

كتبت كتابات النهضة العربية تلك - وبذلت محاولات النهضة العربية أيضا - في ظل علاقات السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية الغربية . وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية في أن أطروحات النهضة العربية قدمت في شطرها الأعظم من موقع التكيف مع تلك السيطرة وأيضاً مع الدولة العربية المؤكدة لموقفها التي كانت تتكيف طوعاً وكرهاً في آن واحد مع جوانب الحضارة الغربية ، بما في ذلك مفاهيم الحداثة الغربية . لقد جاءت هذه الكتابات عن النهضة وجاءت محاولاتها دون المراعاة الواجبة للوجود السياسي الاجتماعي التاريخي العربي وعلى حساب ذلك الوجود ، مما أسهم إسهاماً كبيراً في تفككه وتفسيخه وانحلاله وإلى تغريب شرائحه بعضها عن بعض وإلى تدمير عوامل التوحيد الداخلية ، وأيضا في اضمحلال وفقدان السمات المميزة التي تساعد في نجاة المجتمعات المقهورة من غائلة الانحلال على المسرح العالمي الأوسع الذي أسهمت أوروبا القاهرة القوية - والغرب عامة -في إيجاده وفي وضع أسسه وتعهدته بالرعاية ووجهته خدمة لأغراضها السياسية والاقتصادية والاستعمارية والاستراتيجية .

ويجب القول أنه ينبغي، عند النظر في ما تسمى الكتابات «العلمية» الغربية، عدم نسيان سياقها التاريخي الاجتماعي المعرفي الحضاري الغربي والسياق التاريخي الاجتماعي المعرفي الحضاري العربي. فقبول هذه الكتابات – أو الدراسات، حسبما يحلو للبعض أن يسموها – دون مراعاة لهذين السياقين شكل ولا يزال يشكل وسيلة خطيرة للاختراق الثقافي والقيمي الغربي الذي أوجد فجوات داخل بنية الدولة والمجتمع العربيين وشكل ولا يزال يشكل إحدى خشبات القفز التي منها قفزت السياسات الغربية ومشاريعها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة العربية.

لقد تعلم الكثيرون من المثقفين والكتاب والأدباء العرب في الغرب وتأثروا به أسلوباً وفكراً ومنهجاً، وانبهروا أو افتتنوا بما تسمى وجوه الحداثة الغربية. وللتأثير الغربي في كتاب عرب دور هام في تحديد كيفية ومدى معالجة هؤلاء الكتاب لمشاكل الواقع العربي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. واندفع قسم لا يستهان به من المفكرين العرب إلى قبول جوانب كثيرة من تجربة الحداثة هذه. وهذا التأثر بالغرب هو أحد الأسباب الهامة في أن الشواغل والمواضيع التي تتناولها كتابات عربية في الفلسفة والعلوم الاجتماعية والإنسانية تتجلى فيها شواغل ومسائل المجتمعات الغربية في مراحلها المتطورة أكثر مما تتجلى فيها شواغل وقضايا مجتمعاتنا العربية التي لم تمر بالمراحل التي مرت بها المجتمعات الغربية والتي لا تزال المرحلة «الأبوية» قائمة فيها. وبعبارة أخرى، يستحق الواقع العربي قدراً أكبر من تناول الكتاب العرب مما يحظى به الآن.

ومن الحقائق المسلم بها أن تجربة الحداثة الغربية تعبير عن النهضة الأوروبية. غير أن قسماً، على الأقل، من المثقفين العرب لم يدر أن النهضة الأوروبية لها وكان يمكن أن يكون لها أيضاً تعبيرات مختلفة، وأن تجربة الحداثة الغربية هذه قد لا تكون التعبير الصادق الحقيقي، وأن قسماً من المفكرين الغربيين أنفسهم انتقدوا وجوهاً من هذه الثقافة والحداثة ورفضوها وعرفوا أنها ليست سوى تعبير من تعبيرات النهضة الأوروبية وأنها قد لا تكون أفضل تعبير من هذه التعبيرات. وإذ بيّنّا ذلك يمكن حقاً القول أن هذا الاندفاع العربي صوب القبول والتبني والاحتضان لوجوه الحداثة الغربية مظهر من مظاهر التبعية الفكرية للغرب ودلالة على الافتقار إلى الحس بالأصالة العربية أو إلى الفكر العربي الواعي المتعمق.

ولمفهوم الحداثة الغربي جوانب آيديولوجية غربية. لقد قدمت آيديولوجية الحداثة نفسها عن طريق النظم المسماة ديمقراطية وما يسمى بالعلم والأدوات التقنية. وفي الحقيقة أنه لا يوجد نظام ديمقراطي كامل. وللعلوم، وعلى وجه الخصوص العلوم الاجتماعية

والإنسانية ، جوانب وأسس آيديولوجية . إن الكتابات الاجتماعية والإنسانية العلمية الغربية والنظم الديمقراطية المزعومة الغربية ، والأهم من ذلك الحداثة الغربية نفسها ، مستمدة من الخلفية الاجتماعية التاريخية الغربية . ويتخذ قسم كبير من الكتابات الغربية التي يطلق عليها اسم الكتابات العلمية شكل التنظير الآيديولوجي .

وبالتالي لا يكون مفهوم الحداثة الغربي المفهوم أو الطراز الوحيد للعالم . ومن الجهل القول أن نموذج الحضارة الغربي هو النموذج الأوحد ، لأن الخلفية الاجتماعية التاريخية الغربية تختلف عن خلفيات اجتماعية تاريخية غير غربية .

ومن قبيل ضيق الأفق أو الجهل أيضاً القول أن نموذج الحضارة الغربي هو النموذج الأمثل ، إذا كنا لا نعرف طبيعة نماذج الحضارة غير الغربية التي تنجم عن الخلفيات الاجتماعية التاريخية غير الغربية . وبالنظر إلى أن مفهوم الحداثة الغربي مرتبط بفترة معينة في مجتمعات غربية فإن هذا الارتباط يفقده الشمول والتعميم .

وفي الحقيقة لم يكن الكثيرون - على أقل تقدير - من المفكرين العرب الذين تناولوا موضوع النهضة العربية ملمين بوجوه الحداثة الغربية وأيضاً بوجوه الحضارة العربية الاسلامية . ولم تكن لديهم رؤية تاريخية لمفهوم الحداثة الغربية ، وبالتالي لم تكن لديهم رؤية لنسبيته وخصوصيته .

لقد كان ذلك الشطر الكبير من المفكرين متأثراً بمفهوم الحداثة الغربي . ولأسباب مختلفة ، منها ذلك التأثر وتأخر المجتمعات العربية في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وشعور التدني أو الاضمحلال الذي ينتاب الشخص الضعيف الذي يتعرض للسيطرة والتحكم إزاء الأقوياء الذين يقومون بالتحكم ، سيطر مفهوم الحداثة الغربي على أولئك المفكرين وفتنهم . ونتيجة عن هذه السيطرة والفتنة اختلطت عليهم معايير القبول والرفض والانتقاء والهوية والانتماء والتوجه الشخصي والجماعي والقومي . وصار أولئك المفكرون يسعون لاهثين لتحقيق الهدف الذي يستحيل تحقيقه ، وهو تحقيق المثال الغربي في الحداثة . ومرد استحالة تحقيق هذا المثال هو ما سبق أن أوردناه ، وهو أن الخلفية الاجتماعية التاريخية الغربية تختلف عن الخلفية الاجتماعية التاريخية العربية .

ومما له صلة عضوية باستحالة تحقيق مثال الحداثة الغربي مسألة نقل المفاهيم من ثقافة إلى ثقافة أخرى . من شأن هذا النقل أن يؤدي إلى انقطاع واسع بين المفهوم وسياقه الواقعي . وذلك لأن المفهوم في السياق الواقعي ليست له دلالة مطلقة تتجاوز الثقافة التي نشأ فيها . نقل مفهوم من ثقافة إلى ثقافة أخرى ينطوي على تغيير في دلالته المقصودة لأن

هذه العملية - عملية النقل - تعني أن الذين نقل المفهوم إلى لغتهم لن يكون في مقدورهم أن يفهموا دلالة ذلك المفهوم في الثقافة التي نشأ فيها . فالدلالة المقصودة لذلك المفهوم تكون مقيدة بثقافة المجتمع الناقل التي تختلف عن الثقافة التي نقل المفهوم منها والتي يجهلها المتكلمون بلغة الثقافة الناقلة . وهكذا بنقل مفهوم ذي دلالة مقصودة إلى ثقافة أخرى يفقد المفهوم قسما من دلالته المقصودة ويتخذ ذلك المفهوم دلالة خليطاً من قسم من دلالة المحيط الاجتماعي المنقول منه ومن دلالة المحيط الاجتماعي المنقول إليه أو من مردودات وانعكاسات مقتضيات الثقافة المقتبسة .

ولتجريد أو تفصيل مفهوم من المفاهيم صلة بتغير الدلالة المقصودة للمفهوم . قد يقبل الناس مفهوماً مجرداً . وكلما قل تجريد المفهوم وازدادت تفاصيله وجزئياته ازداد عدد الدلالات التي يقصدها الناس بذلك المفهوم . وإعطاء الناس لتفاصيل وجزئيات المفهوم المجرد دلالات مقصودة مختلفة يعني أن الناس انتقائيون في فهمهم للمفهوم المجرد في تفاصيله وجزئياته . وخلفيات الناس المختلفة ومشاربهم وأهواؤهم وتنشئتهم وثقافتهم وتاريخهم وتراثهم -- هذه كلها وغيرها هي التي تحدد لهم انتقاء أو اختيار الدلالة المقصودة لجزئيات المفهوم المجرد .

يسهم هذا العرض في تبيان سبب استحالة تحقيق المثال الغربي في الحداثة . والسبب - في كلمات قليلة - هو أن من المستحيل النقل التام للدلالات المقصودة لمفاهيم المثال الغربي للحداثة إلى أي محيط آخر . وحتى يكون لنا مثال للحداثة ينبغي أن تكون الدلالات المقصودة لمفاهيم ذلك المثال مستمدة من محيطنا العربي الاجتماعي الثقافي التاريخي .

ومن بين الكتاب العرب الذين انبهروا بوجوه الحداثة الغربية من شرعوا في تحقير المجتمع العربي وقيمه بصورة كلية ، دون أن يحاولوا ضبط أنفسهم وتوخي التوازن والرجوع إلى حس العدالة والانصاف واللوذ بالحس السليم والاحتكام إلى العقل عند كتابتهم عن شؤون مجتمعهم وحضارته ؛ وهم يكيلون بمكيالين عند الكتابة عن المجتمعات العربية والغربية ؛ وغني عن القول أن الكيل بمكيالين لا يصح ولا يقبل في دراسة المجتمعات ، إذ يجب أن يكون المكيال واحداً بالنسبة إلى جميع المجتمعات .

إن بعض هؤلاء المنبهرين أنكر - خطأً وجهلاً أو تحاملاً - أن تكون الحضارة العربية الإسلامية قد قننت العدالة أو عرفت قانوناً للعقوبات وأن تكون قد عرفت العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأن هذه العلوم - كما زعم - حديثة العهد ، وأنكر أن تكون تلك الحضارة قد أبدعت أية نظرية أخلاقية .(١)

(١) فادي إسماعيل ، الخطاب العربي المعاصر (هيرندان ، فيرجينيا : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ١٩٩١) ، ص ٦٦ .

هذه أحكام أطلقها ذلك البعض من المنبهرين دون الاعتماد على سند موثوق به لأنها أحكام تتجافى مع الحقيقة التاريخية . ولو كان ذلك البعض تجشم عناء دراسة بعض المراجع العربية القديمة المتناولة لهذه المواضيع فلعله كان سيتردد في إبداء هذه التقييمات التعسفية التي تبدي احتقار الذات وامتداح الآخر دون أن تستحق تلك الذات ذلك التحقير ودون أن يستحق الآخر ذلك الامتداح .

وكان سلامة موسى ، الذي كان في صدارة دعاة التغريب ، من بين الذين اعتقدوا مخطئين بأنه لا يوجد بديل للمدنية الأوروبية . ففي رد على سؤال طرح عليه أجاب : «إن علة الأقطار العربية ورأس بلواها أننا ما زلنا نعتقد أن هناك مدنية غير المدنية الأوروبية» .(٢) وهكذا بلغ الأمر بسلامة موسى إلى حد القول أنه لا توجد مدنية سوى المدنية الأوروبية .

وبسبب ذلك السعي اللاهث إلى تحقيق مثال الحداثة الغربي يقوم انفصام كبير بين شطر كبير من الفكر العربي والواقع العربي . وهذا الانفصام بين الفكر والواقع العربيين يعني أن ذلك الفكر غير واقعي ، أي أنه لا يمت إلى الواقع العربي بصلة . ومما له صلة بالانفصام بين شطر كبير من الفكر العربي والواقع العربي الفجوة القائمة أو الانفصال القائم بين الدولة والمجتمع في المنطقة والسبب الأهم لذلك الانفصال هو أن الحكام يحاولون في حالات كثيرة فرض مفهوم تحديثي آيديولوجي مستمد من مفهوم الحداثة الغربي على أفراد الشعب الذين في أغلبيتهم لا يريدون هذا المفهوم أو غير معنيين به أو لا يفهمونه أو لا يناسب قيمهم الاجتماعية والحياتية أو خليط من هذه العوامل كلها .

وفي البلد الذي يكون حكامه من أرومة غير عربية دون أن يكونوا قد اندمجوا أو انصهروا في مجتمع ذلك البلد يكون أولئك الحكام على قدر أكبر من الاستعداد لتبني المفاهيم الحضارية الغربية بخيرها وشرها . يرى بعض الدارسين أن محمد علي وابنه إبراهيم باشا وحكام مصر المتحدرين من عائلة الخديوي مثال على ذلك . يرى عدد من الدارسين أن دولة محمد علي قامت إلى حد كبير في فراغ اجتماعي ، وكانت تلتف من خارج المجتمع حوله . ولم تكن الصفوة الحاكمة في عهد محمد علي قوية الروابط بالكيان الفكري والحضاري السائد في مصر وكانت منحسرة عن جماهير المصريين ، وكانت تتولى السلطة في مجتمع فيه انشطار بين الحكام والمحكومين في الأعراف والنظم والتقاليد . وبالتالي كانت تلك

---

(٢) ورد نص السؤال والجواب في عيسى النصراوي ، «سلامة موسى والمدنية الأوروبية» ، الوحدة (بيروت) ، السنة ١ ، العدد ٥ ، أيلول ١٩٨٠ .

الصفوة الحاكمة أوهن عزيمة وأسلس قياداً تجاه جوانب الحضارة الأوروبية الوافدة عليها، وكانت تفتقر إلى قدر أكبر من القدرة على الانتقاء والاختيار والطرد مما كان يفد وعلى التمييز بين ما كان يفد من تلك الحضارة. ولو كانت الصفوة الحاكمة مصرية الأصل أو الثقافة فلعلها كانت أمضى عزيمة وأقل انقياداً لتلك الحضارة الأوروبية.

وعلاوة على العوامل التي أشرنا إليها سابقاً والتي تجعل من المستحيل تحقيق مثال الحداثة الغربي في سياق المجتمع العربي هناك عامل آخر وهو التغلب السياسي والعسكري الغربي. ليس من الممكن التوفيق الحقيقي بين جوانب حضارية عربية إسلامية وغربية في ظل هذا التغلب، وذلك لأنه ليس من الممكن أن يجري في ظل هذا التغلب تفاعل حر أرادي، وهو المضمون الذي تتضمنه كلمة «التوفيق». ولعدم إمكانية التفاعل الحر الإرادي في هذه الحالة - حالة التغلب الغربي - بقي التوتر قائما بين عناصر النظامين العربي الاسلامي والغربي اللذين أراد البعض من المفكرين التوفيق بينهما.

إن وسائط الاتصال الجماهيري الحديثة - وعلى وجه الخصوص التلفزيون، وذلك لسهولة الفهم عن طريق السمع والمشاهدة - تشكل أيضاً أداة هامة أخرى في تشجيع وتسهيل دخول المفاهيم المستمدة من مثال الحداثة الغربي. ويبدو أنه خصص في البلدان العربية - وفي سائر بلدان العالم الثالث - قدر قليل من الانتباه لهذه المسألة الخطيرة. ومن الأسهل أيضاً أن تدخل، عن طريق وسائط الاتصال الحديثة، المفاهيم المستمدة من مثال الحداثة الغربي وقيمه في مجتمعات بلدان العالم الثالث لأن عملية الدخول هذه لا تبدو عملية اقتحامية أو قسرية؛ إن عملية القبول لتلك المفاهيم والقيم تبدو طوعية غير قاهرة ولا تساندها حراب السلطة السياسية العسكرية الرسمية.

وللأسباب كلها الواردة في ثنايا هذا المقال فإن الصورة التي نتخذها عن أنفسنا هي «الصورة» التي يقدمها الغرب عن أنفسنا. إن وعي الغرب الغالب وتصوراته وصياغاته النظرية-الآيديولوجية هي التي تحدد لنا الصورة التي «نقبلها» عن ذواتنا. أظن أن المثقفين العرب بأغلبيتهم الكبيرة، إن لم تكن أغلبيتهم الساحقة، لا يعرفون ذواتهم الحقيقية الأصيلة المتميزة، وهم «يقبلون» الكثير من المسلمات الغربية ويقبلون تسميات وتصنيفات الغرب لهم ويقبلون تحديدات الغرب لمسار وعيهم وتحقيبات الغرب لتاريخهم والنظرة الغربية إلى تاريخهم الاجتماعي والفكري. ولنسم ذلك كله «التنظيرات الآيديولوجية» الغربية عنهم. وهذه المسلمات والتسميات والتصنيفات والتحديدات والتحقيبات والنظرات الغربية هي في المقام الأول نتاج التفاعل الاجتماعي السياسي الاقتصادي الآيديولوجي داخل

الغرب ؛ هي انعكاس لما يتمخض ذلك التفاعل عنه على المجتمعات العربية ، ولنقل على «الأشياء غير الغربية» .

هذه التنظيرات الآيديولوجية تشكل مرجعاً لقراءات العرب لوعي زائف بالذات العربية ؛ وعي لا يتطابق في أحيان كثيرة مع الواقع المجتمعي التاريخي الحضاري العربي . ويعتمد الفكر العربي «الحديث» بقسمه الأكبر على قراءات غير محررة من الأطر المرجعية النظرية والمنهجية الآيديولوجية الآتية من خارج النسق المجتمعي التاريخي الحضاري العربي . يبدأ قسم من المثقفين العرب تاريخهم عن طريق العلاقات بين ذواتهم الضائعة أو الخفية أو المهزومة والغرب . والكثيرون من المثقفين العرب قبلوا مقولات المستشرقين المتحيزة والخاطئة عن العرب التي في الكثير منها تتجلبب بجلباب الموضوعية ، في الوقت الذي لا توجد فيه موضوعية ولا «منهج علمي» في الدراسات الاجتماعية والإنسانية . إنها مقولات تنطلق من مسلمات التنظير الآيديولوجي .

وللمحافظة على الذات الجماعية العربية ولمواجهة التحدي الغربي المتمثل ، في جملة ما يتمثل فيه ، في تقديم وإشاعة صورة زائفة عن الذات العربية الفردية والجماعية من الحري بنا أن نعرف وجود هذا التحدي وأن نعرف طبيعته وأن نحيي ونستوعب ونحتضن الجوانب الحضارية السليمة في تراثنا ، وأن ندافع عن «الأنا» الجماعية العربية بذلك وبوضع آليات دفاعية مختلفة منها أن نأخذ من الغرب ما يفيدنا في مواجهة تحديه وممارسة النفوذ السياسي والإشارة إلى وجوه النقص في الحضارة الغربية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والوعي الاجتماعي والسياسي واحياء الجوانب ذات الأهمية بالنسبة الينا في تراثنا الثقافي المعرفي القيمي . لو أمكننا إنجاز ذلك لحققنا أهدافاً منها الكف عن الانبهار الساذج ببعض ما يفد من إفرازات الواقع الغربي المبتلى ببلايا اجتماعية كثيرة وفتاكة .

التماثل الفكري والخلط الفكري

لكل مجتمع ثقافته . ثقافة المجتمع هي طريقة التعامل بين أفراد المجتمع وبينهم وبين محيطهم الطبيعي . هذه الثقافة تحدد مقاصد المفاهيم . والمفاهيم صياغات نظرية . بما تعنيه نظرية الصيغة أن الصيغة يمكن أن تكون لها مقاصد مختلفة . في أي سياق واقعي لكل مفهوم أو صيغة نظرية مقصد مقبول . والمقصد هو الذي يعطي الدلالة الحقيقية للمفهوم . هذه المقاصد للمفاهيم تحدد ثقافة المجتمع وتتحدد بها ، أي أن هذه المقاصد تحدد طريقة التعامل بين أفراد المجتمع وبينهم وبين محيطهم الطبيعي وتتحدد بهذه الطريقة .

والمفاهيم نتاج الخلفيات التاريخية والاجتماعية والتراثية والثقافية والاقتصادية والنفسية التي تنشأ المفاهيم فيها . هذه الخلفيات هي أساس المفاهيم . وتتضمن هذه الخلفيات جوانب مختلفة منها تجارب ومقاصد وظروف وقيم وقواعد مادية ومعنوية يسهم في تحديدها الزمان والمكان . ولعلنا نعبر عن المعنى بعبارة أخرى حينما نقول أن المفاهيم تنشأ عن أسس معرفية وفكرية واجتماعية وتراثية وثقافية واقتصادية ونفسية وتاريخية .

عند استعمال المفاهيم في سياق واقعي تجب معرفة مقاصد مفاهيم هذه الأسس . وإذا وجدت أسس متشابهة للمفاهيم المقصودة ساعد هذا الوجود على إيجاد التوافق أو التكامل أو التتام بين هذه المفاهيم المقصودة . هذا التشابه يوجد نسيج الترابط بينها . واذا وجدت مفاهيم لها أسس معرفية وفكرية واجتماعية وثقافية تاريخية واحدة فيحتمل احتمالاً كبيراً أنه يجوز لنا الكلام عن «وحدة الأسس المعرفية الاجتماعية التراثية التاريخية لتلك المفاهيم» . وفضلاً عن ذلك ، هذه الأسس توجد قدراً أكبر من التوافق أو التكامل بين وحدات المفاهيم . وإذا استعملت مفاهيم لها أسس معرفية وفكرية وتراثية واجتماعية تاريخية مختلفة أدى ذلك الاستعمال إلى اللبس أو الخلط المفاهيمي ، مما يؤدي إلى الارتباك المفاهيمي وبالتالي الارتباك الفكري بالنظر إلى أن المفاهيم ذات الأسس المعرفية التاريخية الاجتماعية المختلفة لها مقاصد مختلفة ، وإن من الأكيد تقريباً أن المستعملين للمفهوم يقصدون به مقصداً يخالف مقصده الأولي . وإذا نشأت هذه الحالة عنت أن يقوم الكاتب أو المتكلم بتناول المفهوم بالمقصد الذي يظنه ذلك الكاتب أو المتكلم وأردا فيه بينما لا يقوم ذلك التناول على الفهم الصحيح أو الدقيق لذلك المقصد .

وتختلف المجتمعات بعضها عن بعض في مدى الاختلاف أو الشبه القائم بين

خلفياتها . ثمة مجتمعات الاختلاف أو الشبه القائم بين خلفياتها أقل أو أكبر من الاختلاف أو الشبه القائم بينها وبين خلفيات مجتمعات أخرى . يمكن القول أن المجتمعات التي يقوم بين خلفياتها شبه أكبر تكون مقاصد المفاهيم الناشئة فيها أقوى شبهاً . والعكس هو الصحيح ، وهو أن المجتمعات التي يقوم بين خلفياتها اختلاف أكبر يكون الاختلاف بين مقاصد مفاهيمها أكبر . وبالتالي ، رغم اختلاف خلفيات مجتمعات البلدان العربية يقوم شبه أكبر أو اختلاف أقل بين مقاصد مفاهيمها بالنظر إلى الشبه الأكبر لخلفيات هذه المجتمعات .

ومقاصد مفاهيم المجتمعات الغربية ، رغم اختلاف خلفيات هذه المجتمعات ، يقوم بينها شبه أكبر من ذلك القائم بين تلك المقاصد ومقاصد مفاهيم المجتمعات العربية . إن ممارسة الحرية في بلد من البلدان ، على سبيل المثال أحد البلدان العربية ، ولنقل لبنان ، وفي بلد آخر ، لنقل اليابان أو الولايات المتحدة ، لا تعني أن مقصد مفهوم الحرية في لبنان مماثل أو مماثل تماماً لمقصد ذلك المفهوم في اليابان والولايات المتحدة . بالنظر إلى اختلاف الخلفيات لهذه البلدان الثلاثة تختلف مقاصد مفهوم الحرية فيها . التعري العلني مثلاً نوع من أنواع الحرية في الولايات المتحدة ولكنه لا يندرج في إطار ممارسة الحرية في أماكن أخرى .

ذكرنا أن ما تبدو أنها نفس المفاهيم تختلف مقاصدها بعضها عن بعض تبعاً لاختلاف الخلفيات المعرفية التاريخية الاجتماعية التي نشأت تلك المفاهيم فيها . في المجتمعات المختلفة ذات الخلفيات المختلفة يمكن أن تكون لما تبدو أنها نفس المفاهيم جوانب متماثلة وجوانب متغايرة . هذا التماثل والتغاير يحددهما مدى الاختلاف القائم بين الخلفيات المختلفة للمفاهيم . وبالتالي ليس من الصحيح ، من منظور الحرص على الحفاظ على الهوية القومية أو الحضارية أو التراثية ، قصر تناول المفاهيم الناشئة عن خلفيات مختلفة على تبيان الجوانب المتماثلة للمفاهيم المقصودة دون تبيان الجوانب المتغايرة . فالقيام بمثل هذا التناول من شأنه أن يطمس الغيرية الظرفية المعرفية الاجتماعية التاريخية للمجتمعات التي نشأت المفاهيم فيها .

إن قدراً لا يستهان به من كتابات المفكرين العرب يغفل خلفية المفاهيم ، وهي الخلفية التي تكون المعنى المقصود أو المقصد للمفهوم . في السياق العربي فإن الأخذ بمفهوم من المفاهيم بسياقه غير العربي وبخلفيته التاريخية والاجتماعية غير العربية من شأنه أن يدخل في هذا السياق مقاصد قد لا تتفق مع مقاصد مفاهيم عربية أو قد تتعارض معها ، وهذه المقاصد العربية قد يعتز العرب بها أو قد تكون ذات قيمة جوهرية بالنسبة إليهم أو قد تكون

ذات فائدة كبيرة لمركزهم الحضاري أو لبقائهم .

يبدو أن عدداً من الكتاب العرب في قضايا الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي لم يتعمقوا ما فيه الكفاية في دراسة التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للغرب ولم يتعمقوا ما فيه الكفاية في دراسة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الغربية . إن المفاهيم الغربية التي يقبلها قسم كبير من هؤلاء الكتاب في السياق العربي منتزعة ومنفصلة عن سياقها الفكري الاجتماعي التاريخي . في الغرب ، على سبيل المثال ، صاغت مفاهيم مثل الديمقراطية والليبرالية ونواب الأمة والحرية وحكم القانون وغيرها فلسفة شكلت أساس تنظيم حياة المجتمع والدولة . إن عدداً من المفكرين العرب في تناولهم لقضايا المجتمع العربي والدولة العربية يعتبرون مفاهيم مثل الشورى وأهل الحل والعقد والاجتهاد وغيرها مرادفة أو مماثلة للمفاهيم الغربية ، وهي ليست مرادفة ولا مماثلة لها . وهم ، بعد أن انطلقوا من اعتبار تلك المفاهيم العربية الإسلامية مرادفة للمفاهيم الغربية ، يتناولون تلك المفاهيم العربية الإسلامية وكأنها تحمل مقاصد المفاهيم الغربية . إنهم ينسبون إلى تلك المفاهيم العربية الإسلامية مقاصد المفاهيم الغربية .

وما فتئ ذلك يحدث خلطاً فكرياً مروعاً . انهم بذلك الخلط يسيئون تناول المفاهيم الغربية لأنهم ينتزعونها من سياقها الاجتماعي التاريخي ويسيئون استعمالها بأنهم يقومون باستعمالها في غير سياقها التاريخي الاجتماعي وبأنهم يساوون بينها وبين مفاهيم عربية إسلامية . وهم يسيئون استعمال المفاهيم العربية الاسلامية بقيامهم بانتزاعها أيضاً من سياقها التاريخي الاجتماعي وبتحميلها مقاصد لا تحملها ، مقاصد تعود إلى المفاهيم الغربية التي ظن أولئكم الكاتبون خطأً أنهم وجدوا في اللغة العربية مرادفات لها .

وهؤلاء الكتاب بسوء الاستعمال هذا أيضاً يخلقون انفصالاً فكرياً لأنهم عن طريق قيامهم باعتبار مفاهيم عربية إسلامية مرادفة لمفاهيم غربية وبالتالي عن طريق نسبة مقاصد المفاهيم الغربية إلى المفاهيم العربية الإسلامية وعن طريق تحميل المفاهيم العربية الإسلامية مقاصد المفاهيم الغربية لا يحققون الربط ، في السياق العربي ، بين مقاصد المفاهيم الغربية والعربية الإسلامية . ودون تحقيق الربط يبقى الانفصام ، ويبقى الخلط الفكري . حتى تتم عملية الوصل ينبغي إدراك المقاصد للمفاهيم الغربية وللمفاهيم العربية الإسلامية ، ثم تبين أماكن الالتقاء الفكري لهذه المفاهيم .

وهناك طبعاً مفاهيم تكنولوجية وقيمية اجتماعية خلقية . كلما قويت السمة التكنولوجية للمفهوم قلت صعوبة تبنيه من قبل مجتمعات أخرى وقل احتمال تعارضه مع

قيم المجتمعات الأخرى المتبنية له . وكلما قويت السمة القيمية والتاريخية والاجتماعية للمفهوم زادت صعوبة تبنيه في مجتمعات أخرى وزاد احتمال نشوء تساؤلات كثيرة داخل المجتمعات المتبنية عن مدى انسجام ذلك المفهوم مع قيم المجتمع المتلقي له . وذلك لأنه لا توجد لدى المتلقي للقيم التكنولوجية موانع قيمية خلقية أو توجد لديه موانع أقل تحول دون تبني هذه المفاهيم بالنظر إلى أن هذه المفاهيم تتسم إلى حد كبير بسمة الحياد القيمي .

إن عدداً من العرب الذين تناولوا مسائل النهضة والتطور والتقدم والإصلاح لم يدركوا الطابع التاريخي للمنهج في علم الاجتماع . ويتألف ذلك المنهج من مجموعة القوانين والمبادئ التي تقرر منطق التغيير الاجتماعي وقوى ذلك التغيير ومضمونه خلال التاريخ . وهذه القوانين تعبر عن طبيعة ونمط العلاقات القائمة الكامنة في الواقع المعاش عينه . وبالنظر إلى أن عمل هذه القوانين والمبادئ متوقف على شروط تاريخية معينة وعلى قوى اجتماعية قائمة خلال التاريخ فان لهذه القوانين والمبادئ طابعها التاريخي .

إن إعمال النظام البرلماني التمثيلي والنهوض بمركز المرأة والتعليم وتحسين الحالة المعيشية للطبقات التعيسة والمحرومة وغيرها من الخطوات من شأنها أن تسهم في تطور وتقدم المجتمع شريطة أن تتوفر عوامل أخرى . إن هذه الخطوات وغيرها ليس من شأنها أن تؤدي تلقائياً إلى تقدم المجتمع وأن تنقلنا تلقائياً إلى ذلك التقدم . لتحقيق التقدم ينبغي ، بالإضافة إلى اتخاذ هذه الخطوات وغيرها ، تحديد العوامل والقوى الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية التاريخية التي تتحكم بعملية التطور تحكماً سلبياً أم ايجابياً . هذه الخطوات والعوامل تتأثر بعضها ببعض . ويتوقف تحقيق تطور المجتمع أو عدم تحقيقه على نتيجة ذلك التأثر والتأثير المتبادلين وعلى قوة تلك الخطوات والعوامل .

والقول بأن من اللازم ، حتى نحقق التقدم العربي ، الرفض لكل جوانب نموذج الحضارة الغربية فيه شطط كبير . وذلك لأن قسماً كبيراً من جوانب الحضارة الغربية عالمي وليس له مدلول أو مضمون قيمي غربي ؛ إنه محايد المدلول ، وهو ينطبق على كل المجتمعات في العالم ويمكن لكل المجتمعات في العالم أن تأخذ به دون أن ينطوي ذلك على الخوف من الغزو الحضاري الغربي للمجتمعات غير الغربية .

ولا يوجد في العلوم الاجتماعية منهج علمي بكل معنى الكلمة . «للمنهج العلمي» سمات الواقع الذي نشأ المنهج فيه . «للمنهج العلمي» في المجالات الاجتماعية خلفية آيديولوجية . وللكثير من المقولات الفكرية الغربية أسبابها التاريخية الاجتماعية . وعلى الرغم من الجلباب العلمي لهذه المقولات فإن لقدر كبير منها قناعاً مذهبياً أو سمة مذهبية .

وبالنظر إلى تاريخية قسم كبير من المقولات الفكرية الغربية ومذهبيتها لا يصح احتضانها دون الدراسة المتروية . ولا يصح التطبيق التلقائي ل «منهج علمي» نشأ في واقع ما على واقع مختلف . ومرد عدم صحة هذا التطبيق هو أن الاستنتاجات الناجمة عن تطبيق ذلك المنهج على الواقع المغاير غير سليمة لأن تلك الاستنتاجات تم التوصل إليها بمقاصد مفاهيم المنهج الناشئ في الواقع المغاير ؛ أي أن هذه المفاهيم غير مستمدة من الواقع الذي طبق المنهج فيه . إن النقل التلقائي ل «منهج علمي» من واقع إلى واقع آخر مغاير من شأنه تجاهل الخلفيات الاجتماعية والثقافية التاريخية التي وسمت ذلك الواقع وبالتالي ذلك المنهج المستمد منه . وذلك يبين أن النقل التلقائي للمناهج من شأنه أن يوجد بلبلة منهجية .

ومن النماذج الحضارية المختلفة النموذج العربي الإسلامي والنموذج الغربي . هذان النموذجان شغلاً ردحاً طويلاً من الزمن ، يقع في قرون كثيرة . وفي الحقيقة فإن إدراج التركة الماضية والحاضرة الفكرية والقيمية الغربية في صنف ما يسمى بالنموذج الغربي ، والتركة الماضية والحاضرة الفكرية والقيمية العربية الإسلامية في صنف ما يسمى بالنموذج العربي الاسلامي ينطوي على قدر من التجريد . إذ على الرغم من الاختلافات بين النموذجين لا يستبعد الواحد منهما الآخر استبعاداً تاماً لوجود سمات فكرية وقيمية مشتركة بينهما . وضع النموذجين بعضهما قبالة بعض ، أو اعتبارهما ندين متضادين لا يمت الواحد منهما بصلة بالآخر ممارسة فكرية تنطوي على التبسيط ، ممارسة فكرية غير صحيحة ، لأسباب مختلفة منها أن النموذجين تأثر الواحد منهما بالآخر على مدى قرون كثيرة . لقد حدث تأثير يوناني وبيزنطي على الحضارة العربية الإسلامية ، كما حدث تأثير عربي إسلامي على الحضارة الغربية .

وثمة وجه تماثل آخر بين النموذجين ، وذلك الوجه هو عالمية قدر كبير من الأفكار والقيم التي يأخذ بها النموذج الحضاري الغربي والنموذج الحضاري العربي الإسلامي . والنموذجان الحضاريان تقوم بينهما أيضا صلة من ناحية عالمية صفة التكنولوجيا ، وهي التكولوجيا الشائعة في الغرب والتي وصلت إلى أماكن معينة في الأراضي العربية .

ومن الملاحظ أن الفكر الغربي في العصر الحاضر له الغلبة وفكرنا العربي فكر يتحكم فيه إلى حد كبير الفكر الغربي والقيم الغربية . ويتقبل العرب باستمرار عن وعي ودون وعي قدراً كبيراً من القيم الغربية . من المنظور القومي ومنظور الرغبة في الحفاظ على الهوية ليس من السليم أن نقبل كل الأفكار الغربية وليس من السليم أن تغلب وتهيمن الأفكار الغربية على الأفكار العربية ، ومن المستهجن أن تهمش أفكارنا إزاء الأفكار الغربية . ليست الأفكار

الغربية كلها سليمة أو صحيحة من منظور الرغبة في تحقيق السعادة البشرية ومن منظور الحفاظ على إنسانية العلاقات البشرية ومن منظور الوفاء بالحاجات البشرية الأساسية . من هذه المناظير كلها النموذج الغربي ليس النموذج الأمثل .

ودعوتنا إلى العزوف عن قبول كل الأفكار الغربية مردها ليس فقط الرغبة في الحفاظ على الهوية القومية ولكن أيضاً لأن النموذج الغكري الغربي ليس كاملاً وليس أمثل . تعتوره عيوب خطيرة . ولا أريد القيام بتفصيل هذه العيوب لأن ذلك ليس مرمى المقال الحالي .

وثمة أسباب مختلفة لحقيقة أن ثقافتنا العربية مغلوب على أمرها ولهيمنة الفكر الغربي عليها . هذه الثقافة لم تكن العامل الرئيسي في تحديد الخيارات الفكرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والإنمائية للعرب . قامت بالدور الأكبر في تحديد هذه الخيارات الثقافة الغربية الوافدة . ولا يمكن أن نعرف أنفسنا وأن نعرف هويتنا الحقيقية من منظور الثقافة الغربية ومن منظور تلك الخيارات التي لم تحددها لنا ثقافتنا العربية . ولا يمكن أن نعرف أنفسنا وأن نعرف هويتنا الحقيقية ما دام تحديد تلك الخيارات نابعا من غلبة الثقافة الغربية على ثقافتنا العربية وما دمنا نرى أنفسنا ليس من منظور ثقافتنا وهويتنا الحقيقية . يجب أولاً أن نعرف هويتنا الحقيقية من مختلف جوانبها ، وبعد تحقيق هذه المعرفة يمكننا أن نشرع في العمل : عمل تحديد الخيارات في شتى مناحي الحياة . ومن الطرق البالغة الأهمية لتحقيق معرفتنا لأنفسنا بعث الجوانب الطيبة في الحضارة العربية الإسلامية ودراستها وفهمها وتبني قيمها التقدمية البناءة المتجاوبة مع حاجاتنا العصرية .

ومن المجالات التي تسبب فجوة في الاتصال بين الفكر الغربي والفكر العربي اختلاف الألفاظ في سعة أو ضيق مدلولاتها . توجد ألفاظ كثيرة لها مدلول أوسع أو أضيق في اللغة العربية من مدلول نفس الألفاظ في اللغات الغربية . وذلك الاختلاف نابع أيضاً من عوامل ثقافية واجتماعية تاريخية . وبالنظر إلى هذا الاختلاف في مدلول نفس الألفاظ يكون المدلول الذي تحمله لفظة في اللغة العربية مختلفاً عن مدلول نفس اللفظة في لغات أخرى . على سبيل المثال لفظة «مبدأ» . قد يكون لهذه اللفظة في اللغة العربية مدلول خلقي أقوى مما لها في لغات غربية . وذلك بالتالي يوجد صعوبة في الاتصال بين الناطقين باللغة العربية ولغات أخرى .

وثمة صلة قوية بين الهوية الثقافية والقومية لشعب ، مثلاً الشعب العربي ، ومقدار القيم الغربية التي يستوعبها هذا الشعب . الإنسان عرضة لتزاحم القيم المختلفة والمتناقضة فيما بينها للدخول في ذاته . ومقدار القيم التي يمكنها أن تدخل في هذه الذات محدود

سواء كان ذلك الدخول في نفس الوقت أو في أوقات مختلفة . ودخول هذه القيم في الذات يتراوح بطئاً وسرعة وفقاً لعوامل مختلفة منها مقدار هذه القيم . ودخول القيم في الذات في أوقات مختلفة أحد العوامل التي تقرر مقدار هذه القيم . وبناءً عليه كلما زاد مقدار القيم العربية التي تستمد من حضارتنا القديمة (والمقصود ب «القديمة» هنا حضارة العصور الوسطى والعصور التي سبقتها) والتي تدخل في ذواتنا زاد دورها تأثيراً في تشكيل بنية هويتنا القومية وزادت مزاحمتها للقيم الأجنبية وأدت إلى تقليل مقدار القيم الغربية الداخلة في ذواتنا ، والعكس هو الصحيح . وبالتالي إذا أردنا تعزيز الجانب القيمي العربي في هويتنا الثقافية والقومية توجبت زيادة مقدار القيم العربية الطيبة الأثر التي تدخل في ذواتنا لتقليل دور القيم الغربية السيئة الأثر في تشكيلها لهويتنا الثقافية والقومية .

المرجعية والفكر في المجتمع العربي

هدف الحوار الفكري - السياسي والاجتماعي - هو التوصل إلى مساحة مشتركة من الاتفاق أو إلى القواسم المشتركة في شتى المجالات . هذا الحوار في الوطن العربي ، شأنه شأن مناطق أخرى في العالم ، يعاني من أزمة . وأزمة الحوار هذه انعكاس للأزمة السياسية والاجتماعية التي يعيشها أبناء هذا الوطن . الحوار الفكري يعني الإعراب عن الفكر دون قدر كبير من القيود . وفي مجتمعات مثل المجتمع العربي تسود فيها اعتبارات ومقتضيات تولي السلطة الحكومية على اعتبارات ومقتضيات أمور أخرى فإن ذلك لا بد أن يكون له تقييد للإعراب عن الفكر ، الأمر الذي يدخل الحوار الفكري في أزمة .

والحوار أيضاً في الوطن العربي ، شأنه شأن مناطق أخرى ، يعاني من أزمة اجتماعية . في المجتمع العربي تختلف وتتضارب التيارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفكرية تضارباً شديداً لأسباب مختلفة من أهمها مرور هذا المجتمع بمرحلة انتقالية من التخلف الاجتماعي السياسي الاقتصادي إلى التنمية في هذه الميادين . ومن الطبيعي أن هذا التضارب يوجد ضغطاً ويضع قيداً ثقيلاً على الإعراب الحر عن الأفكار . وبالنظر إلى أن كلاً من هذه التيارات يحاول محاولة شرسة أن يسود على التيارات الأخرى وإلى أن مجتمعنا العربي يفتقر في الوقت الحاضر إلى تقاليد الحوار الفكري الراسية المرعية فإن هذه المحاولات تنال من إمكانية تطوير وترسيخ دعائم الحوار .

ولا يمكن أن يحقق الحوار دون وجود مرجعية فكرية أساسية واحدة . والمرجعية مجموعة مقبولة من المبادئ الأساسية والعامة . ودون توفر هذه المرجعية تكون الأفكار المعرب عنها منفصلاً الواحد منها عن الآخر ، وتنشأ دوائر أو جيوب فكرية مستقلة الواحدة عن الأخرى . وفي المجتمع العربي لم يتم الاتفاق على مرجعية فكرية أساسية واحدة . وعدم التوصل إلى اتفاق على هذه المرجعية سبب رئيسي في نشوء أزمة الحوار العربي .

وثمة قواسم مشتركة في المجتمع العربي ، ولكن يجب الكشف عن تلك القواسم . وعدم الكشف عن تلك القواسم سبب آخر من أسباب أزمة الحوار . كما أن عدم تحقيق الحوار سبب في عدم الكشف عن تلك القواسم وفي عدم التوصل إلى اتفاق عليها .

ولتحقيق المرجعية المشتركة من اللازم تعزيز الحوار ومواصلته ، فعن طريق الحوار يمكن استجلاء القواسم الفكرية المستركة التي يمكن أن تشكل مرجعية . إن انخفاض المستوى

الفكري هو أحد الأسباب في عدم الكشف عن تلك القواسم . غير أن العامل الأهم في عدم هذا الكشف هو العامل الحكومي والعامل السياسي . فالسلطات الحكومية تعطي المراعاة الأولى في نشاطها لاعتباراتها هي ، ويضحى بهدف الكشف عن القواسم الفكرية المشتركة إذا كان تصور السلطات الحكومية أن هذا الهدف يناقض اعتباراتها ذات الأولوية .

ويقصد بالعامل السياسي الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تسعى إلى تحقيق أغراضها عن طريق استعمال وسائل التأثير . فإذا كانت لهذه الجهات الفاعلة أغراض توليها الأولوية على أغراض مثل هدف الكشف عن القواسم المشتركة فإن تلك الجهات ستسخر وسائلها السياسية - أي الوسائل التي تحقق بها التأثير - لتحقيق أغراضها حتى لو أدى ذلك إلى إحباط تحقيق هذا الهدف .

ومن القيم التي نتوق وينبغي أن نتوق إليها كما تتوق شعوب أخرى كثيرة إليها قيمتا الحرية والديمقراطية . وللحرية والديمقراطية طبيعة موضوعية وذاتية ومعيارية ونسبية . وتصطبغ هاتان القيمتان بصبغة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسود مجتمعا من المجتمعات . وبالنظر إلى ذلك فإن من الأكيد أن توجد مفاهيم مختلفة للحرية والديمقراطية . وحتمية اختلاف المفاهيم للحرية والديمقراطية والقيم الأخرى التي نعتز بها ونتوق إلى تحقيقها تستلزم أن يكون تعريفنا للمرجعية تعريفا غير مقيد للفكر ، تعريفاً لا يضع سقفاً للمرجعية أو لا يضع إلا السقف الضروري لها ، تعريفاً لا يراعي احتمالات اكتشاف أن المرجعية الفكرية أعمق مما ظن أنه هو القاسم المشترك أو المرجعية . طبقاً لهذا التعريف يمكن أن تكون المرجعية هي الموافقة على إمكانية وجود الخلاف والتعامل على أساس هذه الإمكانية والموافقة على عدم رهن الإقرار بالأهلية للمشاركة في الحوار بعدم الاختلاف ، والموافقة على عدم جعل ثمن الخلاف الاستبعاد عن الحوار . المبدأ الأكثر ثبوتاً في المرجعية هو عدم مقاطعة الغير أو تكفيره وعدم جواز هذه المقاطعة أو التكفير لأن لديه رأياً مخالفاً ، وألا ينتحل شخص لنفسه حقاً في الرأي أكبر من حق الآخرين . المنطلق الأساسي للمرجعية هو إمكانية تغير منطلقات مختلفة وخضوع مفاهيم مختلفة لتفاسير مختلفة ما عدا المبادئ الأساسية العامة المذكورة أعلاه .

والكثير من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم العربي ، شأنه شأن سائر العالم النامي ، في حالة تغير وتبلور وذلك بحكم حالة التطور الاجتماعي التي يمر الشعب العربي بها . وعملية التغير هذه يبدو أنها ستستغرق وقتاً طويلاً نسبياً ، بسبب تجربتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الماضي وفي الوقت الحاضر ، وهي التجربة التي

أخرت تقدمنا في هذه المجالات . وبالنظر إلى حالة التطور هذه فإن المرجعية يجب أن تصاغ صياغة لا يكون من شأنها استباق نتائج هذا التطور أو عرقلته أو تقييده .

وتخضع المبادئ لتفسيرات مختلفة ولها مفاهيم مختلفة . فالجميع يتفقون على ركائز أو مبادئ عامة مجردة مثل الحريات الأساسية ولكن لدى الناس تفسيرات مختلفة لهذه المبادئ ، وتختلف مفاهيم الناس لهذه المبادئ بعضها عن بعض . وبالتالي قد تبدو هذه المبادئ ، لكونها عامة ، صالحة لأن تكون مبادئ مرجعية ، ولكنها في الواقع ليست كذلك لأن الناس يختلفون بعضهم عن بعض في تفسيرهم وفهمهم لهذه المبادئ . فإذا قامت المرجعية على هذه المبادئ فقط - دون أن تراعي صياغة المرجعية اختلاف المفاهيم والتفسيرات لتلك المبادئ - اتضح ، عند محاولة التطبيق والتنفيذ في الحالات الاجتماعية الملموسة المحددة ، أن تلك لم تكن المرجعية النهائية المقطوع فيها .

ومما يسهم إسهاماً كبيراً في التفسيرات والمفاهيم المختلفة للمبادئ العامة الانتماء الطبقي ، والمستوى الثقافي والتعليمي والفكري والتنشئة المنزلية والحالة الاقتصادية والجو السياسي السائد . فلهذه العوامل كلها اليد الطولى في تحديد التفسير والفهم للمبادئ الفكرية والقيمية العامة . وبالنظر إلى اختلاف هذه العوامل واختلاف قوتها فإن التفاسير لتلك المبادئ مختلفة أيضاً ، مما يبين أن هذه المبادئ لا تصلح لأن تكون المرجعية النهائية .

ووجود المرجعية العامة التي تشترك فيها جميع فئات الشعب لا يعني بالضرورة الاتفاق على المسائل المطروحة أو عدم وجود الخلاف . يمكن أن يوجد اختلاف أو خلاف عقائدي ، وإن وجد هذا الخلاف فلا ينبغي أن يعني ذلك بالضرورة عدم وجود المرجعية ، فالمرجعية ينبغي أن تتيح في صياغتها اختلاف العقيدة والفكر ، وأن يتسع نطاقها الفكري لهذا الاختلاف . إن من وظائف المرجعية تحقيق التعايش بين مختلف المجموعات في ظل الاختلاف والخلاف .

وفي المجتمع جماعات ذات مصالح واتجاهات فكرية وعقائدية مختلفة . ولمصالحها واتجاهاتها الفكرية والعقائدية مقتضياتها المختلفة في مجال السياسة العامة والحياة والاقتصاد والتوجه الفكري والقيمي العام للمجتمع . ولا يجوز - من منظور المصلحة العامة للمجتمع - أن تعتبر أية مرجعية خاصة لجماعة من هذه الجماعات المرجعية العامة للمجتمع ، وذلك لمحدودية نطاق هذه المرجعيات للجماعات المختلفة .

وتختلف هذه الجماعات بعضها عن بعض في مدى تأثيرها في حياة المجتمع والدولة . ويبدو أن الحكومة أشد هذه الجماعات تأثيراً . فلدى الحكومة من السلطة السياسية والموارد

المالية والقوة العسكرية ما يمكنها من أن تمارس ، وهي تمارس فعلاً ، التأثير الأكبر في حياة المجتمع .

وبالنظر إلى أن الحكومة ليست سوى مجموعة واحدة من مجموعات المجتمع وإلى أن لديها القدرة على ممارسة التأثير الأكبر في حياة المجتمع والدولة وإلى أن الأساس الفكري والقيمي لمرجعية العامة للمجتمع لا بد أن تكون أعرض وأوسع من مرجعية الحكومة فينبغي دائما توخي الحذر من أن تطغى مرجعية الحكومة على المرجعية العامة ، وكبح التجاوز الحكومي الذي يحصل دائماً ، والتعزيز السياسي والاقتصادي والقانوني للمجموعات الأخرى في المجتمع حتى لا تفرض عليها المرجعية الحكومية الأضيق . ومما من شأنه أن يزيد من أزمة الحوار قيام الحكومة بتنظيم الحوار وتقنينه . فذلك التنظيم يتناقض تناقضاً صارخاً مع مفهوم الحوار الذي هو التبادل الحر للأفكار ومع المرجعية التي لا تقبل بحكم تعريفها التنظيم أو التقنين .

وحتى لو اتفقت جميع الجماعات على أن المرجعية ينبغي أن تكون مبادئ عامة فلا يعني ذلك الاتفاق أننا بذلك الاتفاق قد تخلصنا من إشكالية المرجعية لأن المبادئ العامة نفسها خاضعة للتفسيرات المختلفة ، ولأن ثمة مفاهيم مختلفة للمبدأ الواحد ولأن الدلالة المقصودة للمبدأ تتغير بتغير الزمان والمكان . وفي الحقيقة فإن إمكانية التفسيرات والمفاهيم المختلفة هي التي تستوجب إجراء الحوار للتوصل إلى استنتاجات ونتائج ذات مغزى بالنسبة إلى مختلف مجموعات المجتمع .

ومما يسهل على تحقيق التوصل إلى المرجعية العامة هو أن ننحو في الفكر ليس منحى تقليدياً ولكن منحىً منطلقاً تحررياً ، وألا يكون فكراً منكفئاً على الذات ولكن فكراً يتسم بما قد يمكن أن يطلق عليه الطرد اللامركزي . ومما يتسق مع طريقة هذا الفكر التي ندعو إليها أن نكثر من الافتراضات وأن نقلل من البديهيات والمسلمات بها ، وألا نفهم ما نجهله بأنه غير موجود ، وألا يكون تعصب للأفكار بحيث لا يترك هامش ذو سعة معينة لاحتمال الخطأ ، وأن نحاول فهم آراء الآخرين وألا نظن أن صواب رأي الآخر هو «نهاية الدنيا» - كما يقال - بالنسبة إلينا .

ولتحقيق قدر أكبر من الحوار ولتسهيل التوصل إلى مرجعية من اللازم أن يكون المتحاورون على مستوى أعلى من الثقافة والعلم . فالعلم والثقافة يسهمان إسهاما كبيراً في توفير القدرة على التنظير ومن شأن التنظير أن يسهم في الاتفاق على المرجعية . فالتنظير هو الطرح الفكري العام المفسر ، وعن طريق هذا الطرح يجري التخلص من السمات الذاتية

الأكثر حساسية والأقل موضوعية للفكر ، وهي السمات التي تسهم في الحيلولة دون الاتفاق على المرجعية العامة وفي تخندق كل طرف من الأطراف في خندقه أو موقعه الفكري الآيديولوجي .

ومما يسهم أيضاً في تعزيز التوصل إلى المرجعية إشاعة النظام الديمقراطي الذي يتيح التمثيل وحرية الإعراب عن الفكر ، وممارسة النقد والتعددية الفكرية . وعن طريق هذا النظام تقيد أيدي المجموعات الأشد تأثيراً والأكبر قوة التي تسعى إلى فرض «مرجعيتها» الضيقة المحدودة على المجتمع برمته .

ومن الأسئلة الأساسية المطروحة على الساحة العربية السؤال : هل يجري أم لا يجري حوار بين مختلف التيارات الفكرية . يتوقف الجواب عن هذا السؤال على عوامل مختلفة منها تعريف الحوار الذي له تعريفات مختلفة . تعريف واحد هو تبادل الآراء بغية استجلاء نقطة معينة . وتعريف آخر هو تبادل الآراء في مناقشة بغية إقناع طرف في الحوار بصحة رأيه والطرف الآخر بخطأ رأيه . وتعريف ثالث هو هذا التبادل بغية الاقناع الذي يليه تصرف الطرف حسبما تقتضيه صحة الرأي أو خطؤه . وإذا أخذنا بالتعريفين الأول والثاني قلنا إن الساحة العربية تشهد قدراً لا يستهان به من الحوار . ويدل على ذلك العدد الكبير من المقالات والمناظرات والندوات الدراسية والمؤتمرات التي تتناول القضايا الفكرية المطروحة في شتى المجالات طرحاً على جانب كبير من الموضوعية والتوجه العلمي . ويكاد حوار لا يجري على هذه الساحة بمقياس التعريف الثالث .

لقد طرحنا السؤال هل يجري حوار بين التيارات الفكرية العربية . يقوم عامل آخر يتوقف عليه الجواب عن هذا السؤال ، وذلك العامل هو كيفية تعريفنا للفكر والموضوع والذات ، وهل يمكن فصل الواحد منها عن الآخر . في الحقيقة إنه لا يمكن الا تحقيق قدر من الفصل بين الفكر والذات والموضوع ولكن لا يمكن تحقيق الفصل التام بينها . وبالتالي لا يمكن تحقيق الحوار الفكري التام لأن الفكر ، الذي يفترض إنه مادة الحوار ، لا يفصل فصلاً تاماً عن الذات وما القول بغير ذلك سوى ضرب من الوهم . وفي ضوء هذا البيان لا يجري الحوار التام حتى في البلدان التي ينسب إليها أنها أماكن يتحقق فيها الحوار الفكري ، مثل بعض البلدان الغربية .

وتجعل صعوبة تعريف مصطلح «الحوار» من الأصعب كثيراً الاتفاق على المرجعية وذلك لأن أحد العوامل الرئيسية في تحقيق الاتفاق على المرجعية هو القيام بالتبادل الفكري الذي لا يتحقق إلا بالحوار . ونظراً إلى أن من الصعب تعريف «الحوار» فمن الصعب تحقيق

التبادل الفكري حول موضوع من المواضيع .

ومن الأسهل على البشر الاتفاق على مفاهيم أكثر تجرداً ، وكلما انخفض مستوى تجرد مفهوم من المفاهيم زاد احتمال الخلاف حول الدلالة المقصودة منه . والعكس هو الصحيح ، أي كلما كانت المفاهيم أكثر تجرداً قل احتمال الخلاف بين الناس حول دلالتها المقصودة . وذلك ينطبق طبعاً على مفهوم المرجعية ومفاهيم مقترنة بالمرجعية . فحتى لو اتفق الناس على مفاهيم مرجعية مجردة قلّ هذا الاتفاق عند تطبيق هذه المفاهيم على حالات أقل تجرداً .

دور المثقف في المجتمع

السياسي بحكم التعريف المعتمد في هذا السياق هو الشخص الذي يتوق توقاً شديداً إلى تحقيق تولي السلطة . وللسياسيين - بحكم شمول وعمق تأثيرهم - الشطر الأكبر في تقرير حاضر ومستقبل الشعوب والدول والمجتمعات وفي تقرير طبيعة ظروف حياتها ومعيشتها الاقتصادية والأمنية . لذلك التقرير إذاً دور خطير يؤديه السياسيون . وبالنظر إلى خطورة هذا الدور من اللازم أن تكون لفئات مختلفة من الشعب أدوار تؤديها لتوجيه السياسيين الوجهة الصالحة من النواحي الوطنية والشعبية والاقتصادية والأمنية ، وفي طرح طرق بديلة تراها هذه الفئات سليمة من منظور تأمين حياة الدولة والشعب والمجتمع وتأمين رفاهها ، وفي توجيه الانتقاد إلى الممارسات الحكومية والسياسية التي تمس بمصلحة الشعب والمجتمع . وفي أداء هذه الأدوار لفئة المثقفين مكان خاص بارز بسبب علمهم وثقافتهم .

ويختلف المثقفون بعضهم عن بعض فيما يتعلق بعمقهم الفكري أو ضحالتهم الفكرية وأصالتهم الفكرية وضيق أو سعة فكرهم وأثرتهم أو إيثارهم والتزامهم أو تحللهم الخلقي والوطني والإنساني وفيما يتعلق بمدى تطابق فعلهم مع مقولاتهم .

ومما لا شك فيه أن للتنشئة في ظل الطغيان السياسي وانعدام الحرية والحوار والديمقراطية أثراً في موقف المثقفين وسلوكهم . إن بعض المثقفين في الوطن العربي وخارجه يتصرف بنفس الطريقة التي يتصرف بها رجال السياسة والتي ينتقدها مثقفون آخرون . فللمثقف ، مثل سائر البشر ، أناه التي لها أثر في جعله أقل استعداداً للحوار وأكثر ميلاً إلى الالتفات إلى نفسه . غير ان المثقفين في المتوسط قد يبدون قدراً من الاستعداد للحوار وللاستماع إلى رأي الآخرين ولقبول التعددية الفكرية والسياسية أكبر من القدر الذي يبديه رجال السياسة . فلقبول التعددية الفكرية والسياسية والحوار السياسي والفكري والثقافي والديمقراطية السياسية والاجتماعية عوامل مختلفة منها القدرة على تحليل الظواهر الفكرية والسياسية وعلى التوصل إلى الاستنتاجات بقدر أكبر من الهدوء والموضوعية ومنها تقدير المرء للمنفعة التي تعم المجتمع نتيجة الانسجام الذي يسهم الحوار والتعددية والديمقراطية في نشوئه . ومن تلك العوامل أيضاً توفر قدر أكبر من القدرة على فصل الذات عن الموضوع ومن قدرة الذات على تفحص الموضوع عن بعد . ولتوفر هذه العوامل علاقة بمستوى الثقافة .

والدور الذي يؤديه المثقف في الوطن العربي وسائر البلدان النامية في العالم ليس

كبيراً ، وذلك لأسباب مختلفة منها عدم إشاعة النظام الديمقراطي في هذه البلدان . ومجتمعنا العربي بحاجة ماسة إلى فكر المثقف المستقل المستنير المتجاوب مع مصالح وتطلعات وأمنيات شعبنا . وبالتالي من اللازم ، من منظور مصلحة الشعب ، أن يؤدي المثقف دوراً أكبر . ويستحق المثقف احتراماً أكبر وتقديراً أكبر مما حظي به حتى الآن .

وثمة عوامل مختلفة أعاقت الأمة العربية عن تحقيق قدر أكبر من التقدم نحو الحداثة وأحد هذه العوامل هو ما تتسم به أنظمة عربية سياسية من طبيعة قمعية استبدادية . وحتى يتوفر لدى المثقف قدر أكبر من الثقة بالنفس ومن الجرأة على الإعراب عن رأيه من اللازم ألا يكون خائفاً على نفسه وحياته ومعاشه من غضبة السياسي ونقمته ، وألا يكون معتمدا عليه في توفير أسباب رزقه .

وبالنظر إلى أن لدى السياسي ميلاً أقوى إلى تولي السلطة فإن هذا الاعتبار - أي اعتبار تولي السلطة - ومستتبعات هذا التولي تشغل في تفكير وسلوك السياسي مكاناً أكبر من المكان الذي يشغله هذا الاعتبار في تفكير وسلوك المثقف غير السياسي .

ومما يعنيه الالتزام الخلقي هو التقيد القيمي . ولهذا الالتزام دور هام في تحديد الفكر والسلوك البشريين . وفي سعي السياسي إلى تولي السلطة يحتمل احتمالاً كبيراً __ ومن المتصور - أن ينشأ تضارب بين ذلك السعي والالتزام الخلقي أو التقيد القيمي . وبالنظر إلى إن السياسي - كما أسلفنا - هو الشخص الذي يتوق توقاً شديداً إلى تحقيق تولي السلطة فيمكن القول أنه في حالة هذا التضارب يكون لاعتبارات تحقيق السلطة مكان ذو شأن في تفكير وسلوك السياسي .

وللمثقف سمات مختلفة من أشدها بروزاً أن لديه قدراً أكبر في المتوسط من الميل إلى الوصف والتحليل والاستنتاج وتكوين الرأي بعد الدراسة والتمسك بالرأي واحترامه وعدم الانجرار والانجراف وترك هامش لاحتمال الخطأ في الفكر والرأي . وكلما ازداد فكر المثقف أصالة وعمقا تعززت تلك الصفات لديه .

والسياسي في محاولة تولي السلطة يولي الاعتبار الرئيسي - إن لم يكن الاعتبار الأول - لانجاح هذه المحاولة . موقف السياسي هذا وموقف المثقف هذا يرجح ترجيحاً كبيراً أن يؤديا إلى الصدام بينهما ، لأن رغبة السياسي في تولي السلطة مصدر هام من المصادر المختلفة المكونة لموقفه بينما تشكل الصفات الآنفة الذكر التي تبرز لدى المثقف بعض المصادر المكونة لموقفه . والسياسي في محاولة تحقيق السلطة ينحو إلى الاستعانة بالعوامل المساعدة لتحقيق هذا الغرض . وهذه العوامل لا تكون بالضرورة قدراً كبيراً من الميل إلى الوصف والتحليل

والموضوعية والتمسك بالرأي والصفات الأخرى التي لدى المثقف في المتوسط قدر أكبر منها . ولذلك ينشأ أحياناً كثيرة -ان لم يكن دائماً - صراع بين المثقف غير السياسي والسياسي المثقف أو غير المثقف أو ينشأ بينهما تباعد فكري وقيمي أو نفور بينهما .

ونظراً إلى أن السياسي في مجتمعات كثيرة وأحياناً كثيرة أقوى من المثقف غير السياسي يضطر هذا الأخير أحياناً كثيرة إلى ترك الميدان لحميدان كما يقول المثل ، أو ترك الحلبة للسياسي يصول فيها ويجول أو يعربد دون رادع يستحق الذكر . لذلك يقوم المثقف ، خوفاً على حياته وبقائه وأسباب رزقه ، بالتزام الصمت أو بنطق الكلمة الخائفة أو الخافتة ، ولا يجرؤ أحياناً على المجاهرة برأيه ويؤثر الانعزال ، على الرغم من أن حالة المجتمع والشعب والدولة التي ينتمي هو إليها تتطلب أن تشارك كل فئة وعلى الأخص فئة المثقفين برأيها في هذه القضايا الحيوية المصيرية .

ولتولي السلطة جوانب مختلفة ، منها تحكم المتولي للسلطة بتخصيص الموارد المالية وبتخصيص موارد أخرى مثل منح فوائد وامتيازات من قبيل شغل الوظائف . هذه الحالة تكسب المتولي للسلطة مركزاً مؤثراً جداً في حياة الدولة والمجتمع . ويمكن للمتولي للسلطة أن يحرم المثقف المستقل الفكر أو المنتقد للحالة السياسية والحكومية من التمتع بهذه الموارد ، وفي حالات كثيرة يقوم بحرمانه منها ، مما يضعف حالة المثقف المستقل الفكر مالياً واقتصادياً ، ومما يحمل المثقف على مواجهة حالات ثلاث بديلة : إما أن يبقى المثقف متمسكاً بموقفه ورأيه ومحافظاً على ما لديه من الاستقلال الفكري ، أو أن يقوم بما ينطوي على تكييف الفكر مع رغبات المتولين للسلطة ، أو أن يتخذ المثقف موقفا قد يصح أن يوصف بأنه موقف تكون من سماته المختلفة تخفيف حدة لهجته الانتقادية ، وجعل صوته الانتقادي أشد خفوتاً وأقل قوة وعدم الإكثار من تكرار الأفكار النقدية . وفي حالة اختيار المثقف للموقف الأخير قد لا يرضى المتولي للسلطة عن هذا الموقف وقد يجرده هذا الموقف من صفة استقلال الفكر وتمسكه به .

والذين يتولون السلطة يريدون طبعاً أن يتبعهم الآخرون وذلك لدعم مركزهم السياسي ولتوطيده . وفي محاولة المتولين للسلطة تأمين اتباع الناس لهم وضمان دعم الناس لهم يولون اهتماماً كبيراً لشرائح معينة في المجتمع منها شريحة المثقفين لأهمية دورها في المجتمع ولاحترام الناس لهم ولآرائهم . وكلما عمقت ثقافة المثقف وازداد فكر المثقف استقلالاً وازداد المثقف تمسكاً بفكره ومبادئه زادت الصعوبة التي يواجهها السياسي في جعل المثقف تابعاً له . وبالتالي فإن المثقفين من هذا النوع يرجح ترجيحاً كبيراً أنهم

يتعرضون لقدر أكبر من معاداة متولي السلطة وملاحقتهم لهم وحرمانهم المالي والمادي وأنواع أخرى من الحرمان في المجال الاجتماعي .

والمجتمعات كلها ، المتقدمة النمو والنامية ، في كل القارات تواجه أمراضاً كثيرة ومختلفة . وقسم كبير من هذه الأمراض لا يحسن معالجتها سوى المفكرين المتعمقين في فهم طبيعة تلك الأمراض . والمتولون للسلطة ، في حالة ملاحقتهم للمثقفين المفكرين المستقلي التفكير ، يقومون في الواقع بحرمان االشعب من خدمة هو في مسيس الحاجة إليها يمكن أن يقدمها المثقفون الذين تقصيهم السلطة عن أداء دورهم التحليلي والتشخيصي للتصدي للأمراض التي تفتك بتلك المجتمعات .

والمثقفون في الوطن العربي وفي سائر أنحاء العالم إما أنهم منضوون تحت لواء السلطة الحكومية ويعملون في جهازها أو أنهم لا يعملون في هذا الجهاز . وللمثقف أثر فكري ذو شأن سواء كان منضوياً تحت لواء السلطة أو خارج نطاقها . وبالنظر إلى قيود العمل الحكومي التي تقيد الموظف في نواح مختلفة ، وفي المقام الأول ناحية الحرية - رغم أنها محدودة ونسبية - في الإعراب عن الفكر ، فإن الأثر الفكري الذي يمارسه المثقف وهو يعمل في الجهاز الحكومي من المحتمل انه أقل من أثره وهو لا يقوم بخدمة هذا الجهاز .

ولفكر المثقفين اتجاهات مختلفة كثيرة في شتى نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والوطنية والقيمية للشعب الذي ينتمي المثقفون إليه وللإنسانية التي ينتمي الجنس البشري إليها . ومن ذلك الفكر ما يتمشى مع رؤى الشعب ومع ما يعتبره الشعب من مصالحه . ومن ذلك الفكر ما لا يتمشى مع ذلك . وفي حالة عدم تمشي فكر المثقفين مع رؤى ومصالح الشعب المتصورة فإن انضواء المثقف تحت لواء الخدمة الحكومية من شأنه أن ينطوي على ضرر بمصلحة الشعب بسبب القيد الذي يفرض على إعراب المثقف عن فكره وهو في خدمة الحكومة .

ومن المعروف أنه في كثير من البلدان ، ومنها بلدان عربية ، لا يتبع النظام الديمقراطي ، بل يتبع نظام باغ أو تسلطي . ويقوم المتولون للسلطة في تلك البلدان باتباع سياسة حمل الجزرة والعصا أو العصا والجزرة : المكافأة بمختلف الأشكال لمن يؤيد النظام بكل خصائصه السلبية والإيجابية أو لمن يسكت عن سياساته وممارساته الداخلية والخارجية في شتى مجالات الحياة ، والمعاقبة بمختلف أشكالها ودرجاتها أيضاً لمن يعارض النظام أو ينتقده .

وتشكل السياسات والممارسات التي تتبعها الأنظمة الحكومية غير الديمقراطية أحد

الأسباب الهامة في جعل قسم لا يستهان به من المثقفين ، قسم يحافظ على استقلاله الفكري ولا يسخر فكره وقلمه لخدمة تلك الأنظمة ولكنه لا يجاهر بأفكاره الناقدة لها ، الانصراف عن تناول القضايا السياسية مخافة أن تلحق السلطات الحكومية الأذى به من جراء مجاهرته بانتقاداته لسياساتها وممارساتها . ولعله غني عن البيان أن ذلك الانصراف من شأنه أن يضر بمصلحة المجتمع ، وهي المصلحة التي تقتضي أن تصوب الانتقادات الموضوعية إلى تلك السياسات والممارسات ، فلعل تلك الانتقادات تنفع في إقناع المسؤولين بعدم مواصلة تلك السياسات والممارسات أو في تغييرها ، أو تنفع في ردعهم عن اتخاذها ، مما قد يؤدي إلى جعلها أقل شمولاً وقساوة .

ومن المعروف ان وسائط الاتصال الجماهيري بمختلف أشكالها من التلفزيون والإذاعة والمنشورات المكتوبة تقع تحت رقابة السلطات الحكومية في كثير من البلدان ، وخصوصاً البلدان النامية ، وبالتالي تقوم تلك السلطات بتحديد المضمون الذي تنقله وتشيعه هذه الوسائط عن طريق تقرير تلك السلطات للكلمات التي تنشر والتي لا تنشر . وبالتالي فإنه حتى لو قرر مثقف أن يعرب دون وجل أو دون وجل كبير عن أفكاره بغية النقد والتصويب والتصحيح لكان من المستحيل أو الصعب عليه أن يكفل نشر المضمون الذي يرغب في نشره .

والانتماء التنظيمي - على سبيل المثال الانتماء الحزبي - ينطوي على التزام بالتقيد بمواقف وأهداف المنظمة التي ينتمي الفرد إليها . وقد لا يتفق بعض تلك المواقف والأهداف مع مواقف المثقف الذي ينتمي إلى تلك المنظمة . ولدى المثقف ميل أكبر في المتوسط إلى ممارسة الحرية الفكرية وقد يكون لديه في المتوسط قدر أكبر من التقدير لممارسة هذه الحرية . وانتماؤه إلى منظمة معينة من شأنه أن يتضمن ويعني بالتالي الانتقاص إلى حد معين من حريته الفكرية ومن نشاطه ونتاجه الفكريين . وبالتالي فإن انتماء المثقف التنظيمي من شأنه أن يعني إلحاق الأذى بدور المثقف بوصفه رائد حرية الممارسة الفكرية وبوصفه الشخص الناقد والمقيم والموجه الفكري .

والمثقف الحر غير الخاضع وغير التابع قد يسهم بآرائه النقدية إسهاماً كبيراً في تبيان الطريق السياسي والقومي الصحيح وفي تبيان الآثار الوخيمة التي قد تسببها سياسات السياسيين ، وفي ردع السياسيين عن القيام بمغامرات ، وفي تخفيض احتمالات ارتكاب السياسيين للأخطاء . ومدى إصغاء السياسيين إلى أفكار المثقفين واستفادتهم من هذه الأفكار يتوقف على عوامل مختلفة منها مدى الوزن الذي يعطيه السياسيون لهذه الأفكار

ومدى تقديرهم لدور الثقافة والمثقفين ومدى إيمان السياسيين بأهمية الاصغاء إلى الفكر المماثل أو المغاير، ومن تلك العوامل أيضاً عقلية السياسي . فثمة سياسيون يعزفون عن تقبل آراء الغير، ومنهم آراء المثقفين ، لأنهم يعتبرون ذلك التقبل مساسا بمركزهم السياسي وسلطتهم وهيبتهم وشهادة على النقص المعرفي ، وثمة سياسيون آخرون لديهم قدر أكبر من الاستعداد للإصغاء إلى آراء الغير ولدراستها وتقليبها وقبولها أو قبول قسم منها . ومن تلك العوامل أيضا سمة ثقافة المجتمع . هناك مجتمعات تشيع فيها أو تغلب عليها القيم الديمقراطية من قبيل المشاركة والحوار ، وهناك مجتمعات تسود فيها قيم الطغيان وقمع الحرية ومعاداة الحوار . والسياسي الذي نشأ في المجتمعات من الفئة الأولى يبدي قدراً أكبر من الاستعداد لإيلاء قدر من الاهتمام لأفكار المثقفين . وعلى العكس من ذلك السياسيون في المجتمعات من الفئة الثانية ، فهؤلاء لا يطيقون أفكاراً مخالفة لأفكارهم . ومن تلك العوامل أيضاً كيفية تقدير السياسي لأثر قبوله لأفكار المثقفين في تثبيت أو زعزعة أركان سلطته . فالسياسي الذي يخاف على بقائه متربعاً على كرسي السلطة نتيجة عن انفتاحه على أفكار المثقفين يميل إلى رفضها وربما محاربتها وملاحقة أصحابها .

إن اندفاع السياسيين في الأقطار التي تتولى السلطة فيها نظم قمعية وباغية إلى لجم الأفواه ووأد الكلمة الحرة وتصفيات الخصوم يمكن أن تسهم في كبح فئات مختلفة من الشعب منها فئة المثقفين الحقيقيين أصحاب الفكر العميق المستقل الحر الذين يحترمون أنفسهم ويحترمون المبدأ ويقدرون استقلال التفكير وحريته ولا يجعلون أنفسهم مطية للسلطات الحكومية الطاغية التي قد تسعى إلى استخدامهم تعزيزاً لمفاهيمها ومصالحها السياسية والاقتصادية .

المثقفون والحوار

للحوار أهمية كبيرة لتحقيق المصلحة للمجتمع . يمكن للحوار أن يكون على مستويات مختلفة : الحوار بين الأفراد وبين الجماعات داخل المجتمع ، والحوار بين الدول . ومن مستلزمات تحقيق الحوار أن تتاح لكل فرد الفرصة لأن يعرب عن فكره في الظواهر التي يدركها وألا يكون خائفاً على نفسه وحريته أو حياته أو مورد رزقه بسبب ذلك الإعراب . وللإعراب عن الفكر وظائف مختلفة منها تبيان تصورات لمصالح الفرد والمجتمع والدولة وتصورات لطرق حماية الفرد والمجتمع والدولة وتصورات لأولويات الأهداف . ويقصد بذلك التبيان ممارسة التأثير بغية القيام بعمل أو بغية الثني عن القيام به .

ولا يمكن أن يقال أن إمكانية الحوار قائمة دون أن تكون هذه الإمكانية متاحة لجميع أفراد المجتمع من الرجال والنساء والمسنين والشباب والمثقفين وغير المثقفين ، أي دون أن تكون هذه الإمكانية متاحة بغض النظر عن الجنس أو السن أو المستوى الثقافي .

وعن طريق الحوار يجري التبادل الفكري الذي عن طريقه يجري التأثير الفكري والتأثر الفكري . وبانسداد قنوات الحوار لا يجري التبادل الفكري ، وبالتالي لا يجري التأثير الفكري . بانسداد قنوات الحوار الفكري يبقى الفكر حبيساً وبالتالي لا يتسنى تبيان هذه التصورات ولا تتسنى ممارسة التأثير ، مما يؤدي إلى التوتر الفكري العاطفي داخل الإنسان ، وهو التوتر الذي يضطره إلى التفكير في طرق أخرى أو صور أخرى من صور الإعراب عن هذا الفكر .

ومرد نشوء التوتر الفكري العاطفي في هذه الحالات أن الفكر والعاطفة لا يمكن الفصل بينهما . قد يبدو أن الفصل بين الفكر والعاطفة ممكن ولكن بسبب طبيعة تركيب الدماغ البشري لا يمكن الفصل بينهما .

وفي حالة انسداد قنوات الحوار الفكري يتوقف مدى استعداد أو عدم استعداد المرء للإعراب بصور أخرى عن الفكر على مدى قوة التوتر الفكري العاطفي القائم داخل الانسان .

ومن صور الإعراب المختلفة عن هذا الفكر الانعزال والاغتراب الاجتماعيان والنفسيان والفكريان والنفور والعداء والاستياء . وحدوث هذه المواقف من شأنه أن يوهن تماسك المجتمع وأن يفتته وأن يهدر طاقاته . فبهذه المواقف تتعزز القوى المفسخة للمجتمع وتقلل الأسس المشتركة التي يقوم المجتمع عليها ويقل دور العامل الفكري العاطفي بوصفه أساساً لوجود المجتمع .

وبهذه المواقف تزيد كمية الفكر الذي ينصب على هذه القضايا ، أي قضايا انحباس الفكر وعدم إتاحة تدفقه الحر وانعدام الحوار والاستياء والاغتراب والعداء ، وتأتي هذه الزيادة على حساب التفكير في قضايا أخرى من اللازم أن تحتل مكان الصدارة في جدول الأعمال الوطني والقومي مثل تعزيز الأسس المشتركة التي يقوم عليها المجتمع ومناقشة تحديد الأولويات الاستراتيجية .

وثمة عوامل مختلفة في إضعاف أو عدم ايجاد الحوار في المجتمعات البشرية . بالنظر إلى تفشي الطغيان السياسي وقتاً مديداً وإلى القمع والقهر في الوطن العربي فإن من الصعب إشاعة الحوار في المجتمعات العربية وإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار .

وللناس من مثقفين وغير مثقفين آراء ومواقف يختلف الواحد منها عن الآخر . وللظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنشئة دور كبير في تحديد هذه الآراء والمواقف . ولم ينجح المثقف العربي في إقامة علاقة بالسلطة الحكومية العربية يستطيع عن طريقها ، أي عن طريق هذه العلاقة ، أن يمارس من منطلق رأيه تأثيراً أكبر في مجالات الحياة المختلفة لبلده . لم ينجح المثقفون العرب في إقامة علاقات الحوار بينهم وبين تلك السلطة . معظم المثقفين اما يخدمون السلطة الحكومية أو يعادونها أو يتخذون موقفاً متفرجاً ناقماً من تلك السلطة . لم يتمكن المثقف العربي من إيجاد علاقة الحوار التي تمكنه من إيجاد حالة داخل البلد يتمكن المثقفون فيها من أن يمارسوا من منطلق آرائهم التأثير دون معارضة الحكومة ومن أن يعرضوا دون وجل مواقفهم من مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي مجال العلاقات الخارجية .

ويقوم اختلاف أو تناقض بين موقف السلطة الحكومية ومواقف المثقفين الذين لا يكيفون موتقفهم مع موقف السلطة من قضايا حياتية مختلفة ، وعلى وجه الخصوص التوجه السياسي والاقتصادي والفكري للشعب العربي . ومواقف المثقفين وموقف السلطة الحكومية تحددهما عوامل مختلفة سياسية وثقافية واقتصادية وآيديولوجية تنحو بصاحب هذه السلطة أن يتخذ مواقف تقل فيها العناصر المثالية وتزداد فيها العناصر العملية والبراغماتية . والمثقف الذي لا يتولى السلطة الحكومية لا يقع إلى حد كبير طبعا تحت تأثير مقتضيات تولي السلطة . إن عدم توليه السلطة الحكومية هو أحد العوامل الهامة في اتخاذه موقفاً تزداد فيه العناصر المثالية وتقل فيه العناصر العملية والبراغماتية .

والعامل الثاني في اتخاذ المثقف لذلك الموقف سعة مدى ثقافته وعمقها . مما لا شك فيه أن تلك الثقافة أحد العوامل في اعراضه عن تولي السلطة الحكومية وعن الانضواء تحت لوائها .

وثمة مثقفون يقومون، رغبة منهم في تولي السلطة الحكومية أو بسبب توليهم لهذه السلطة، بتكييف مواقفهم مع مقتضيات تولي السلطة، ويؤدي هذا التكيف إلى زيادة قوة العناصر العملية والبراعماتية على حساب العناصر المثالية في مواقفهم.

ومن الواضح أن اعتبارات السياسي واعتبارات المثقف ليست متماثلة. تقوم اختلافات بين موقفيهما. وللسياسي الذي يتولى السلطة الحكومية قدرة أكبر كثيراً على البت في الأمور. والسياسي المتولي للسلطة اهتمام بالحفاظ على توليه للسلطة. وبالنظر إلى أن لديه القدرة على البت في الأمور فيمكنه أن يقمع موقف المثقف إذا كان هذا الموقف متعارضا مع اعتبارات محافظة السياسي على سلطته.

وللمثقف درجة لا يستهان بها من الوعي بالذات وبكيان الشعب الذي ينتمي إليه وبالإنسانية التي ينتمي إليها وبالمبادئ التي يتبناها وبالتاريخ الذي ينتمي إليه. وبالتالي لديه قدر أكبر نسبياً من الميل إلى التمسك بآرائه ومواقفه. هذا القدر الأكبر من التمسك ما يزال أحد الأسباب للخلاف بين المثقفين والسياسيين. وهو أيضا أحد الأسباب لتهميش دور الثقافة والمثقفين في تصريف الأمور العامة. لا تحظى الثقافة بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب المسؤولين الحكوميين. ومن الصعوبة الكبيرة التحديد الموضوعي لمعنى عبارة «القدر الكافي من الاهتمام». وليس من المتوخى في هذا المقال الخوض في تحديد هذه العبارة.

ولم يحقق العمل السياسي العربي كل الأهداف العربية العامة والعليا. ولا يزال العرب يتعين عليهم أن يقطعوا شوطاً طويلاً من الدراسة والعمل والجهد قبل تحقيق أهداف عربية هامة مثل التوحيد القومي العربي والنهضة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصناعية. وتوجد أسباب موضوعية وذاتية لهذه الحالة. وبالنظر إلى عدم تحقيق العمل السياسي العربي لكل الأهداف العربية العليا تزداد أهمية الدور الذي ينبغي للمثقفين العرب أن يؤدوه للإسهام في تحقيق هذه الأهداف.

وتتعرض الأمة العربية - شأنها شأن أمم نامية أخرى - للغزو القيمي الغربي. ولا تتماشى كل هذه القيم مع القيم العربية التي نعتز بها ونريد تعزيزها. وفي إطار هذا الغزو تنتقل وتنقل قيم مغرقة في المادية إلى الأراضي العربية، مما يتناقض مع النظام القيمي العربي. هذا الغزو يستلزم أن يقوم المثقفون بدور أكبر في التصدي لهذا الغزو القيمي الغربي. ومن اللازم أن يكون هذا الدور أكبر لأسباب مختلفة منها عجز الدولة العربية عن التصدي لهذا الغزو وطبيعة العلاقات القائمة بين مسؤولين في عدد من الدول العربية والدول الغربية التي هي مصدر هذه القيم.

الانتماء العرقي والموضوعية الفكرية

يتناول كتاب من باحثين ومفكرين وأدباء شتى المسائل في مجالات الحياة ينتمون إلى قطر واحد أو إلى بلدان وقارات وثقافات وحضارات مختلفة . وأحياناً كثيرة تجري مناقشات بينهم في إطار الرغبة في دعم حجة من الحجج أو دحضها أو تبيان مواطن القوة والضعف فيها . وتكثر في الوقت الحاضر المسائل الحيوية التي يتفق أو يختلف عليها الكتاب العرب والغربيون ، ويبدو أن نقاط الاختلاف أكثر من نقاط الاتفاق بينهم . فالسياسة والاقتصاد والتاريخ والحضارة والثقافة والتراث والماضي والحاضر والمستقبل والتقدم والنهضة والحداثة والدور الحضاري للعرب وأثر البيئة الاجتماعية والسياسية في التنمية ودور الغرب في عرقلة التنمية أو النهوض بها في العالم الثالث ودور الدين في شؤون الدنيا ووقوع أو عدم وقوع الغزو الثقافي الغربي ومكونات الشخصية العربية والمصالح الاقتصادية الغربية -- هذه كلها من المسائل التي يتناولها كتاب عرب وغربيون . في هذا التناول يحدث أحياناً التقاء فكري بين كتاب عرب وغربيين ولكن في الأغلبية الكبيرة من الحالات ، وخصوصاً في حالات تناول القضايا السياسية وقضايا التحيز الغربي والقضايا المتعلقة بالسياسات الخارجية التي تتخذها بلدان غربية تجاه الشعب العربي وقضاياه الجوهرية والمصيرية ، تختلف أفكار مفكرين عرب وغربيين وتتباعد وتتناقض أحياناً كثيرة .

وتقوم طرائق مختلفة للتوصل إلى الاستنتاج العلمي الذي هو على قدر أكبر من الموضوعية ؛ ومن غير الممكن التوصل إلى الموضوعية التامة لأسباب من أهمها أنه يستحيل فصل الذات عن الموضوع . وللتوصل إلى ذلك الاستنتاج يجدر بالكاتب الباحث المفكر المحلل أن يراعي تلك الطرائق من قبيل القيام بالملاحظة ومحاولة توخي قدر أكبر من الحيدة حيال الموضوع قيد النظر والبحث ومحاولة التسلح بقدر أكبر من الموضوعية ومحاولة تحقيق قدر أكبر من فصل الذات عن الموضوع أو محاولة تقليل ارتباط الموضوع بالذات ، وغيرها من الطرائق .

إن مدى اتسام فكرة أو استنتاج من الاستنتاجات بالموضوعية أو مدى صحة تلك الفكرة أو الاستنتاج لا يتوقف على الانتماء العرقي أو الحضاري أو القاري لمن قام بالدراسة ولكن يتوقف على مدى مراعاة ذلك الدارس للطرائق المذكورة أعلاه وغيرها التي يطبقها للتوصل إلى الاستنتاج الأكثر موضوعية وصحة .

وإذا كان مدى اتسام استنتاج من الاستنتاجات بالموضوعية والصحة متوقفاً على ذلك الانتماء فإن ذلك يكون بمقدار اتساق مضامين ذلك الانتماء مع مراعاة تلك الطرائق .

وبالنظر إلى عدم توقف اتسام استنتاج بالموضوعية على الانتماء العرقي أو الحضاري أو القاري فمن الخطأ الجسيم الذي لا يغفر أن تنسب إلى استنتاجات كاتب من قارة أو حضارة معينة ، كاتب أوروبي ، مثلاً ، صفة تحليها بقدر أكبر من الموضوعية أو الصحة أو الدقة لمجرد أن ذلك الكاتب أوروبي ، أو ألا تنسب إلى استنتاجات كاتب من حضارة أو قارة أخرى ، كاتب عربي ، مثلاً ، صفة تحلي كتابته بقدر من الموضوعية أو الدقة أو الصحة لمجرد أن الكاتب عربي أو أن ينسب إلى كاتب من أوغندا مثلاً قدر محدود وضئيل من الموضوعية والصحة لمجرد أنه من إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى . هذا الميل إلى إصدار ذلك الحكم سمة من سمات عدد لا يستهان به من الكتاب الغربيين . ولدى عدد لا يستهان به من الكتاب العرب وغير العرب انطباع ، قد يبلغ حد اليقين ، قائم على قراءة كتابات في مجالات السياسة والاجتماع والاقتصاد وعلم النفس في الغرب والوطن العربي وبلدان من سائر العالم الثالث -- انطباع بأن نسبة الكتاب الغربيين الذين يصدرون هذا الحكم أكبر من نسبة الكتاب غير الغربيين .

وتقوم أسباب للمدى الأكبر من انتشار هذه الظاهرة الأكثر شيوعاً في الغرب - ظاهرة نسبة أو عدم نسبة الكاتب للموضوعية في الاستنتاج إلى الكتاب حسب انتمائهم العرقي أو القاري أو الحضاري . وأحد هذه الأسباب هو اعتقاد كتاب غربيين بأنهم يفوقون كتاباً من بلدان غير غربية فكراً . والسبب الآخر لذلك هو مدى معرفة الكاتب للشعوب الأخرى . يبدو أن الكتاب غير الغربيين لديهم في المتوسط قدر من معرفة الشعوب الغربية أكبر من قدر معرفة الكتاب الغربيين للشعوب غير الغربية . إن كتاباً غربيين - إذ تقل معرفتهم بالشعوب غير الغربية وإذ يعتقدون أنهم متفوقون فكراً وعقلاً على الكتاب غير الغربيين - يظنون أن استنتاجاتهم أكثر موضوعية وأن استنتاجات الكتاب غير الغربيين أقل موضوعية .

وينبري طبعاً مفكرون عرب لديهم مواقفهم الفكرية ويحاولون تبيان العيوب التي تعتور أفكار مفكرين غربيين من قبيل الخطأ أو النقص أو التحيز أو الانتقائية . ومن الملاحظ أن كتاباً عرباً لا يستهان بعددهم لديهم تحمس - لدى محاولتهم تبيان تلك العيوب - للاستناد إلى استنتاجات بعض المفكرين الغربيين الذين تماثل أو تشابه مواقفهم الفكرية مواقف المفكرين العرب أو للاقتباس من كتاباتهم . في حالات يكون أولئك الكتاب الذين استندوا إلى استنتاجات مفكرين غربيين محقين في ذلك الاستناد بالنظر إلى أن أولئك الكتاب

لعلهم تيقنوا من أن أولئك المفكرين قد توخوا الطرائق العلمية في التوصل إلى الاستنتاج . وفي حالات أخرى ليس لدى المرء شعور أو اقتناع بأن الكاتب العربي الذي قام بالاستناد قد تيقن فعلاً من توخي المفكر الغربي لهذه الطرائق . ولدى المرء أحياناً شعور بأن الكاتب يعتقد بأن سوق استنتاج توصل إليه مفكر غربي من شأنه أن يكون أشد دعماً لموقف ذلك الكاتب من سوق استنتاج داعم لموقفه توصل إليه مفكر غير غربي .

لا عيب طبعا في القيام ، دعما لموقف فكري معين ، بالاستناد إلى استنتاجات مفكرين آخرين بغض النظر عن الانتماء العرقي أو القاري أو الحضاري لأولئك المفكرين ما داموا قد توخوا في التوصل إلى ذلك الاستنتاج الطرائق العلمية اللازم توخيها لتحقيق قدر أكبر من الموضوعية . إن الاستناد إلى استنتاجات فكرية لآخرين والاقتباس من كتاباتهم - دعماً لموقف فكري معين - يحفل بهما التاريخ الفكري للبشر . غير أنه - من منطلق أن توخي الموضوعية ليس محدداً بالانتماء العرقي أو القاري أو الحضاري - من المرفوض والمستهجن أن يولي المفكرون قدراً أكبر من الأهمية لكتابات مفكرين غربيين لمجرد أنهم مفكرون غربيون . من المرفوض علمياً وموضوعياً وإنصافاً أن يعمد المفكرون بتحمس إلى الاستناد إلى موقف فكري غربي دعما لموقف أولئك المفكرين لمجرد أن ذلك الفكر غربي وأن صاحبه غربي . قابلية أو عدم قابلية الاستناد إلى موقف فكري - سواء كان صاحبه أوروبياً أو افريقياً أو يابانياً مثلاً - لا يحددها الانتماء العرقي أو القاري أو الحضاري ولكن يحددها قدر ذلك الموقف الفكري من الموضوعية والدقة والصحة .

إن ما قد يجعل كتابات المفكر الغربي صالحة للاستناد إليها ليس كون المفكر غربياً ولكن مدى مراعاة ذلك المفكر للطرائق التي سبق ذكر قسم منها والتي تقرب إلى الخلوص إلى استنتاجات أكثر موضوعية . وإذا كان ذلك المؤلف الغربي لم يتوخ في كتاباته تلك الطرائق ولم يخلص إلى استنتاجات ذات قدر أكبر من الموضوعية فهي - أي كتابات ذلك المؤلف - لا تصلح لأن تكون مصدراً يستند أو يرجع إليه أو يقتبس منه أو يستشهد أو يعتد به . ولا تستحق تلك الكتابات الغربية الاستناد إليها أكثر من استحقاق كتابات غير غربية تتسم بقدر أقل من الموضوعية لذلك الاستناد . وبعبارة أخرى ، مربط الفرس ليس الانتماء العرقي أو القاري أو الحضاري للمفكر ولكن استخدامه للطرائق المفضية إلى الخلوص إلى استنتاجات لها قدر أكبر من الموضوعية .

وإذا انتهجنا هذا النهج - أي الاستناد إلى كتابات المفكر الغربي لمجرد أنه غربي ، والرجوع إليها والاستشهاد بها باعتبارها موضوعية وصحيحة ودقيقة دون التيقن من مراعاة

ذلك المؤلف للطرائق المفضية إلى استنتاجات على قدر أكبر من الموضوعية - كنا بذلك قد تنكرنا لهذه القاعدة وقبلنا بالمقولة الخاطئة والمرفوضة ، مقولة التفوق الفكري الغربي على الفكر غير الغربي وتفوق المفكرين الغربيين على المفكرين غير الغربيين لمجرد أنه فكر غربي ولمجرد أنهم مفكرون غربيون .

المصالح والانتقائية والتجريد من الإنسانية

من شأن توفر الشعور الانساني لدى شخص من الأشخاص أن يسهم في أن ينشأ لديه ارتداع خلقي وسلوكي عن القيام بنشاطات مناهضة للإنسانية . باعتبار شخص لآخرين أنهم ليسوا بشراً فإنه لا يعاملهم معاملة إنسانية . ذلك الشخص يمكن أن يكون فرداً إنساناً أو جماعة أو حكومة أو دولة . عن طريق اعتبار شخص لآخرين أنهم ليسوا بشراً تزول الاعتبارات الإنسانية التي تردع ذلك الشخص عن الإتيان بأعمال تترتب على اتباع سياسات مختلفة في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية والثقافية والنفسية والعسكرية . ذلك الشخص لا يعامل بشراً يعتبرهم دون البشر بنفس الطريقة والقواعد والمقاييس التي يعامل بها أشخاصاً يعتبرهم بشراً . فإذا أرادت حكومة أو دولة أن تتبع سياسة لا تراعي الاعتبارات الإنسانية فمما يسهل عليها اتخاذ القرار باتباع هذه السياسة وتنفيذها بصعوبة أقل هو أن تضمن اعتبار السكان الذين تستهدفهم سياسة تلك الحكومة دون البشر . باعتبار شخص آخرين أنهم دون البشر يكون من الأسهل عليه أن يتصرف كالوحش الضاري وأن يتبع سياسة حيال الآخرين ترمي إلى تحقيق أهداف حتى لو كانت تلك الأهداف متعارضة مع القيم الخلقية أو الشرائع السماوية أو القوانين الدولية ، وأن يجيز لنفسه القيام بأنشطة إجرامية خلقياً واجتماعياً مثل استغلال أعداد كبيرة من البشر أو إخضاعهم أو إذلالهم أو حتى الفتك بهم . وباعتبار شخص لآخرين أنهم دون البشر يسهل عليه تجريد فكره وموقفه وسلوكه من الإنسانية لأن من الأسهل على الشخص أن يجرد نفسه من الصفات الإنسانية حيال الأشخاص الذين لا يرى أنهم يشتملون على صفات إنسانية . وبذلك يسهل على ذلك الشخص أن ينفذ ، إذا أراد ، سياسات وإجراءات وحشية .

باعتبار شخص لآخرين أنهم دون البشر وبتجريده لفكره وموقفه وسلوكه من الإنسانية تقل لديه الروادع ويصبح العنصر الرادع في سياسته وإجراءاته أقل وأضعف ، ويصبح متمتعاً بقدر أكبر من حرية التصرف ، وذلك لأن لاعتبار الشخص لآخرين أنهم من بني البشر ولأن تملكه للصفة الإنسانية أثرا مقيدا له في تعامله مع الآخرين . ولذلك ترى الشخص الذي لا يريد أن تقيده الاعتبارات الإنسانية يعزف عن إقامة علاقات مع أشخاص يعتبرهم دون البشر تنطوي على اكتشاف إنسانيتهم واكتشاف الجوانب الإنسانية المشتركة بينه وبينهم .

وهو يقوم بذلك العزوف حتى يسهل عليه تنفيذ سياساته حيالهم . إنه يخاف من أن يفسد ذلك التجلي الإنساني اعتباره لهم دون البشر ، وهو يريد أن يبقي اعتبارهم كذلك لتحقيق أهدافه ومصالحه .

والفائدة الأخرى التي يجنيها ذلك الشخص من إصراره على اعتبار آخرين دون البشر هي أن ذلك الاعتبار يتفق مع سياسته غير الخلقية الرامية إلى تحقيق أهداف تتضمن أهدافاً لا تقرها الأعراف والقوانين الدولية . فباعتبار شخص لآخرين أنهم ليسوا من بني البشر ، وهو يسعى إلى تحقيق تلك الأهداف ، قد يكفل نشوء التماسك النفسي . ولا بد من أن يكون الوهن قد دب في نفسه أو أن تكون قواه النفسية قد اضمحلت أو أن يكون قد فقد تماسكه النفسي لو اتبع ذلك سياسات أهدافها غير مشروعة دولياً وخلقياً وانسانياً بينما يعتبر آخرين أنهم من بني الإنسان ويعتبر أنه تنطبق عليهم المعايير والمقاييس الإنسانية الدولية .

ويمكن أن توضع سياسات يتوقف نجاح تنفيذها على دعم شعب الحكومة التي تنفذ تلك السياسة لها . وحتى تضمن الهيأة الواضعة لتلك السياسة ، على سبيل المثال حكومة من الحكومات ، دعم الشعب لتنفيذ تلك السياسة تقوم الحكومة باعتبار شعب الدولة التي تستهدفها تلك السياسة دون البشر إذا كانت تلك السياسة تقتضي اتخاذ إجراءات لا تقرها الشرائع الإنسانية .

ولو لم يعتبر ذلك الشخص أن تلك المخلوقات مجردة من آدميتها أو بشريتها أو إنسانيتها فلعله أصيب هو بمرض من الأمراض من الكآبة العميقة أو الهوس أو الجنون من جراء التصرف الوحشي الذي يتصرف به حيال بني الإنسان هؤلاء . عن طريق هذه الآلية ، آلية اعتبار أفراد مجموعة صغيرة أو كبيرة من البشر مجردين من الصفات الإنسانية أو من الانتماء إلى الجنس البشري ، يتم تجنيب الشخص الوقوع في هذا المأزق النفسي ، مأزق الإصابة بالاختلال النفسي نتيجة الأعمال التي تثني عن القيام بها الكوابح النفسية الانسانية المترسخة الجذور في الضمير الانساني والتي يكون تنفيذها في اطار سياسة من السياسات . إن من الأسهل كثيراً على حكومة ترمي سياستها إلى إخضاع جماعات بشرية أو إذلالها أو احتلال أراضيها أو أخذ ثرواتها أن تنفذ هذه السياسة وأن تجعل العاملين فيها يقومون بتنفيذها إذا اقتنعت وأقنعت هؤلاء العاملين بتجرد المخلوقات التي تستهدفها تلك السياسة من الصفات الإنسانية وبأن تلك المخلوقات دون البشر .

ولتيارات فكرية وحركات سياسية مثل الفاشية والنازية والعنصرية وغيرها التي تنطوي على فكرة تفوق شعب على شعب آخر مفاهيم مشتركة مع النزعة إلى اعتبار آخرين غير

آدميين . فالانتماء إلى هذه التيارات والحركات من شأنه أن يقرب الشخص من قبول النزعة إلى تجريد الآخرين من إنسانيتهم . والإنتماء إلى هذه التيارات والحركات مساس بالشعوب الأخرى وبحقوقها وبكرامتها . الاعتقاد بتفوق شعب على شعب آخر من شأنه أن يسهل فكرياً الإفصاح عن الرأي في أن بعض الشعوب دون البشر . وقد استعمل مروجو نفي الإنسانية عن بعض الشعوب هذا الاعتقاد حجة قوية لدعم هذه الفكرة .

ولتسهيل قبول تلك التيارات والحركات السياسية وقبول فكرة نفي الإنسانية عن بعض الشعوب استند دعاة هذه التيارات والحركات إلى وسائل وآليات مختلفة منها الانتقائية ، أي إشارتهم القوية إلى ما هو طيب وإيجابي في ثقافتهم وحضارتهم وإلى ما هو سيء وسلبي في ثقافات وحضارات الشعوب التي يعتبرونها دون البشر واغفال ذكر ما هو سيء وسلبي في ثقافتهم وحضارتهم وما هو طيب وإيجابي في ثقافات وحضارات تلك الشعوب .

وفي إطار هذه الانتقائية اعتبروا الفكر اليوناني – ومنه الفلسفة اليونانية – المصدر الوحيد للنهضة الأوروبية ، جاهلين أو متجاهلين تأثير الحضارة المصرية الإفريقية وحضارة جنوب غربي آسيا القديمتين في الفكر اليوناني وبالتالي جاهلين أو متجاهلين دورهما في النهضة الأوروبية ، ودور الحضارة العربية الإسلامية ، التي لها مكونات أصيلة ، في هذه النهضة . وفي إطار هذه الانتقائية لم ينسبوا أو لم ينسبوا تقريباً القيام باكتشافات علمية إلا إلى العلماء الغربيين ، جاهلين أو متجاهلين أن علماء هنوداً وفرساً وكلدانيين وآشوريين وفينيقيين ومصريين قدماء وعرباً وعلماء من شعوب أخرى في ظل حضارات مختلفة منها الحضارة العربية الإسلامية اكتشفوا حقائق طبيعية واكتشفوا علوماً كثيرة قبل العلماء الغربيين بوقت طويل واكتشفوا مناطق شاسعة من الكرة الأرضية قبل المكتشفين الأوروبيين بوقت طويل . أول من اكتشف أن الأرض بيضاوية الشكل ، على سبيل المثال ، لم يكن عالماً أوروبياً . ترد فكرة كروية الأرض في كتب عربية وضعت في القرون الوسطى . والمفكر والفيلسوف وعالم الاجتماع العربي التونسي المتحدر من عائلة من حضرموت في شبه الجزيرة العربية عبد الرحمن بن خلدون هو واضع علم الاجتماع . وفي ظل الحضارة العربية الإسلامية نشأ العلماء الذين اكتشفوا وطوروا علم فقه اللغة وعلم النفس والمذهب النقدي في الأدب والقراءة والكتابات العلمية والاجتماعية . وتدور فكرة اكتشاف رجل رحالة مغربي للقارة الأمريكية . وهذه فكرة من المفروض – من منظور البحث التاريخي وبحث العلاقات بين الثقافات والشعوب والدول – أن تولى الدراسة الجادة . ويمكن للمرء الذي

يسمع ما يكرره غربيون من محبتهم للتحقيق العلمي التاريخي أن يتوقع أن تقوم مؤسسات للدراسات التاريخية والاجتماعية والسياسية في الغرب بدراسة هذا الموضوع . غير أننا لا نرى في الغرب إيلاء هذا الموضوع ما يستحقه من العناية الدراسية . ولا يملك المرء المراقب لذلك إلا أن يتساءل عن سبب هذا الإهمال . هل مرد هذا الإهمال أن الاتجاهات الفكرية الغربية لا تحبذ إجراء دراسات قد تكشف أن المغرب اكتشف أمريكا؟

وتتجلى هذه الآلية - أي آلية الانتقائية - أيضاً في الكيل بمكيالين ، مكيال للغربي وآخر لغير الغربي ، في شتى شؤون الحياة . ويحقق هذا الكيل بمكيالين القيام بالتفسير الذاتي الهادف للظواهر قيد النظر . فالجوانب الثقافية الطيبة لشعوب معينة يفسرها المفسرون بأنها جوانب سيئة إذا اقتضت اعتبارات المفسرين أن يفسروها على هذا النحو . ومن منطلق اعتبارات المصالح لجهات فاعلة غربية قد تفسر ظواهر سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية بأنها سلبية . تفسر ، مثلاً ، الدعوة إلى الوحدة القومية العربية بأنها ضيقة الأفق وبأنها فكرة غير متمشية مع ما يسميه هؤلاء المفسرون الاتجاه العالمي في الحياة السياسية والاقتصادية ، وقد تفسر الدعوة إلى التمسك بقيم روحية بأنها دعوة غير واقعية ودعوة نابعة من تخلف الفكر ، وقد تفسر طقوس الاحتفاء بمياه الأنهار تعبيراً عن المحبة للطبيعة بأنها من عادات الشعوب البدائية . وفي المقابل يفسرون إنشاء المباني الشاهقة الذي يأتي على حساب الطبيعة والبيئة بأنه شاهد على التطور والعمران . وعندما يتكلمون بأحساس بالافتخار الذي ينم عن السذاجة عن وجود مئات الملايين من السيارات في الغرب وفي سائر العالم يغفلون عن مدى الضرر الذي يلحق ببيئة البر والبحر والجو من التلوث الناشئ عن انبعاث ثاني أكسيد الكربون . ويسخرون عندما يشاهدون مدينة كبيرة من المدن في آسيا أو افريقيا لا تسير في طرقاتها إلا بضع سيارات ، ظانين خطأً أن عدد السيارات التي تجوب الشوارع مقياس من مقاييس التقدم ، بينما يمكن أن يكون مقياساً من مقاييس التأخر والإفلاس الخلقي من منظور حفظ البيئة . ولو عقدت مقارنة بين قيادة سيارة يلحق ثاني أكسيد الكربون الضرر بالبيئة نتيجة عن احتراق الوقود الذي تستهلكه وركوب حصان لا يلحق روثه ضرراً بالبيئة فقد يكون الاستنتاج أنه أفضل من منظور الحفاظ على البيئة ركوب هذه الدابة من قيادة السيارة الملوثة للبيئة ، وأن المرء الراكب للدابة أشد حرصاً على سلامة البيئة من الرجل «المتحضر جداً جداً» الذي تعربد سيارته أو طائرته أو باخرته في أرجاء هذه الأرض .

وتتجلى هذا الانتقائية في أن يحشر في الذاكرة الجماعية على مستوى الشعب أو

القارة أو المستوى العالمي ما يريد أولئك المروجون أن يحشروه في تلك الذاكرة وفي ألا يحشر فيها ما لا يريدون حشره فيها . وذلك الحشر أو عدم الحشر يتطلب توفر القوة السياسية الموجهة المقررة لما يحشر ولما لا يحشر في الذاكرة الجماعية ، وذلك القرار يكون متمشياً مع تلك النزعة إلى اعتبار الآخرين مجردين من الإنسانية . وفي ضوء ذلك توجه الذاكرة الجماعية حيث تتضمن أمجاد الغرب ومنجزاته الفكرية والعلمية ووجوه حضارته المشرقة وحيث لا تتضمن مثلاً التحكم بالشعوب واستغلال مواردها ، ولا تتضمن وجوه الحضارة المشرقة لتلك الشعوب ، بما في تلك فكر مفكريها وأدبائها العلمي والإنساني .

طرائق ومناهج الفكر العربي: بعض العيوب

المجتمعات العربية تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية وثقافية ونفسية وفكرية وغيرها عسيرة . ويسعى عدد من الكتاب العرب إلى العثور على علاج هذه المشاكل للنهوض بالشعب العربي صوب التقدم بمختلف جوانبه . ولتحقيق التقدم في مجالات الحياة المختلفة من اللازم إعمال الفكر النقدي والقيام بالتحليل السليم ، وتنفيذ ما يستلزمه هذا الفكر والتحليل . من شأن هذا الفكر والتحليل أن يدلانا على الأسباب الكامنة وراء الظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية والنفسية وغيرها التي نعاني منها وعلى طرق إزالة هذه الظواهر .

تعتور عيوب في الطرق والمناهج الفكرية قدراً لا يستهان به من الكتابات المتناولة لقضايا التقدم السياسي والاقتصادي والثقافي والصادرة في شكل كتب أو مقالات طويلة أو قصيرة في مختلف البلدان في كل قارات العالم . وتختلف البلدان بعضها عن بعض في مدى عمق هذه العيوب وانتشارها . وفي هذا المقال نتناول تناولاً موجزاً قسماً من هذه العيوب الواردة في الكتابات الصادرة في الوطن العربي .

وبالنظر إلى أن قضايا التقدم والتخلف والنهضة قضايا تقع في المجالات الإنسانية المختلفة ، في الاجتماع والاقتصاد والقانون والسياسة وغيرها ، من الضروري أن يجري تناول هذه القضايا بمفاهيم مستمدة من مختلف العلوم الاجتماعية : الاجتماع والسياسة والاقتصاد والقانون والتاريخ والنفس وغيرها .

وقبل تناول هذه العيوب من السليم في هذا السياق القيام بوصف موجز لحالة المفكر الناقد . المفكر الناقد العربي خائف من الإعراب الحقيقي الكامل عن فكره لأن ذلك الإعراب يحتمل احتمالاً كبيراً - إن لم يكن من اليقين - أن يجر في أعقابه انتقام السلطة الحكومية أو جماعات تتجلبب بجلباب من الجلابيب الفكرية المختلفة .

في حالات كثيرة المفكر الناقد العربي يشعر بغربة في وطنه . بسبب فكره النقدي المستقل المغاير وبسبب طريقته في التفكير وطريقته في عرض المشاكل الفكرية يهجره كثيرون من مختلف جماعات المجتمع أو ينتقدونه أو يعادونه أو يشهرون به أو يقاطعونه . وهذا الموقف يجعل قسماً كبيراً من المفكرين الناقدين يكتمون أفكارهم وعواطفهم أو لا يبوحون بها إلا لعدد محدود من الناس ، أو يخففون شدة لهجة النقد أو يقللون قوة عرض الفكرة أو

يختارون موقفاً انتقائياً في اختيار المواضيع التي يتناولونها بأن يتناولوا مواضيع يكون تناولها والإعراب عن الفكر في تناولها أقل إثارة لعداء شتى الجهات المؤثرة والفاعلة في المجتمع -- وذلك كله يقلل بالتالي تقليلاً كبيراً من الفائدة التي يمكن أن يجنيها المجتمع من فكر المفكرين الناقدين .

ونحن - الناطقين باللغة العربية - من مصلحتنا تحقيق التقدم أو مزيد من التقدم السياسي والاقتصادي والثقافي . ولتحقيق ذلك من اللازم نقد الموروث لغربلة القيم وللتخلص من الظواهر والقيم ذات الآثار السيئة . لتحقيق التقدم يجب أن يوضع الإنسان العربي في مركز الدولة والمجتمع ، وأن تحقق العدالة والمساواة والحرية الفكرية والسياسية وتشجيع التمتع بالحياة .

ولتحقيق التقدم يجب الاعتماد على العقل ورفض ما يتنافى معه . وفي تحقيق التقدم ليس من السليم أن يكون للعقل وللضباب والأوهام الفكرية نفس الاعتبار . ولا يمكن أن يقبل العقل مقولات سخيفة . والنشاط العقلي لا يطيق بطبيعته التقييد . ولا يمكن أن يقبل العقل ما يقيده من المقولات السخيفة والوهمية والضبابية . وبالعقل يمكن تنظير العلم وفهم المجتمع والطبيعة والكون ، وبالعقل تمكن إزالة ضباب الغموض الفكري والجهل ، وبالعقل يصبح الإنسان أقل كثيراً اعتماداً على الأفكار الخاطئة والمسلمات الفكرية غير السليمة والترهات والخزعبلات والأوهام التي لها دور شديد الضرر في حياة المجتمع وفي تقييد الفكر البشري . بالعقل يمكن للإنسان أن يفكر تفكيراً سليماً يساعده في تحقيق ما يستهدفه من الأهداف .

عدم تعريف المصطلحات

ثمة لبس فكري في قدر لا يستهان به من الكتابات العربية في مختلف المجالات الاجتماعية . وأحد أسباب هذا اللبس هو عدم تعريف المصطلحات المستعملة أو إعطاء تعريفات مختلفة للمصطلح الواحد أو عدم تناول مفهوم المصطلح بما يمليه تعريفه .

الانتقائية في تحميل المسؤولية

ثمة عيب آخر في طرائق فكر قسم من المفكرين ، وذلك العيب هو الانتقائية في تحميل المسؤولية عن حالتنا الحاضرة أو الانتقائية في ذكر أسباب هذه الحالة . فبينما ينسبون إلى نشوء هذه الحالة أسباباً مختلفة لا ينسبون إلى نشوئها أسباباً أخرى قد لا تقل أهمية

وقد تزيد أهمية عن الأسباب المذكورة . فهناك ، على سبيل المثال ، من لا يضع المسؤولية عن حالتنا العسيرة إلا على الثقافة العربية ، وهناك من يقصر المسؤولية على السيطرة الأجنبية . وفي الحقيقة ليس من الصحيح قصر المسؤولية على عامل واحد . توجد عوامل مختلفة - التنشئة العربية الفاسدة في عدة وجوه والرومانسية العربية والروح القبلية والحمائلية والنظام الأبوي (البطريركي) والسيطرة الأجنبية وغيرها - مسؤولة عن حالتنا .

هذه الانتقائية غير سليمة لأن هذه السمة لا تساعد في رؤية معالم صورة حالتنا الكاملة . ولا تمكن معالجة هذه الحالة دون معرفة الأسباب كلها في نشوئها . لا تكفي معالجة قسم من الأسباب - مثلاً الأسباب المذكورة - لأن من شأن الأسباب غير المذكورة وغير المعالجة أن تفسد ما تصلحه معالجة الأسباب المذكورة . ذلك هو أحد أسباب القول بأن من اللازم ذكر جميع أسباب نشوء الحالة وبأن من اللازم تفادي الانتقائية في ذكر الأسباب .

عدم التناسب في تحميل المسؤولية

وأحد عيوب طرائق التفكير التي تعتور قسماً كبيراً من الكتابات العربية تحميل العوامل المختلفة السياسية والاقتصادية والتاريخية والثقافية المسؤولة عن حالتنا الحاضرة نفس الحمل من المسؤولية عن هذه الحالة على الرغم من أن لهذه العوامل آثاراً متباينة في ايجاد هذه الحالة وفي دوامها . للعامل التاريخي ولعامل السيطرة الأجنبية العثمانية وغير العثمانية ، على سبيل المثال ، قدر من المسؤولية عن الحالة العربية الراهنة أكبر من قدر المسؤولية التي تقع على عوامل أخرى عن هذه الحالة .

ومن العيوب التي تعتور طرائق ذلك التفكير لدى بعض المفكرين معاملتهم للأخطاء بالتساوي . وقعت ولا تزال تقع أخطاء في مجالات عديدة : في فهم الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي والنفسي العربي ، وفي فهم التاريخ العربي ، وفي كيفية التعامل مع الذات ومع الغير . ووضعت سياسات اقليمية غير سليمة ولم يكن تنفيذ السياسات الإنمائية صحيحاً ، ولم يكن سلم الأولويات الذي وضعه راسمو السياسة صحيحاً . ولهذه الأخطاء أثر متباين في صيرورتنا إلى الحالة التي نجد أنفسنا فيها الآن . إن هذه الأخطاء يختلف بعضها عن بعض في القدر من المسؤولية الذي يقع على عاتق كل منها عن حالتنا الحاضرة التي لا نحسد عليها . ويذكر الكثير من الكتابات العربية هذه الأخطاء ويحملها المسؤولية عن هذه الحالة دون محاولة - ولا أقول تقرير ، لأن من الصعب تقرير - تحديد القدر من

المسؤولية الذي يقع على عاتق كل خطأ من هذه الأخطاء عن حالتنا القائمة .

يذكر مفكرون أسباباً مختلفة لما يسمونه التخلف العربي . وهذه الأسباب معروفة وهي أسباب تاريخية وثقافية واقتصادية وبنيوية (هيكلية) وسياسية داخلية وخارجية ، وأسباب الرجعية الفكرية والاعتقاد بالخرافة والأساطير واستحواذ الأوهام والرومانسية والإصابة بالعقد النفسية والكسل والتراخي الفكريين والتواكل والطائفية والعصبية القبلية والحمائلية والنظرة المحلية الضيقة والاستعمار والهيمنة السياسية والاقتصادية الأجنبية ، والتحجر الفكري والتراث السياسي والاجتماعي الاستبدادي وتهميش مركز المرأة وأسباب غيرها . نعم ، هذه الأسباب وغيرها مسؤولة عن حالتنا اليوم . غير أن هؤلاء المفكرين لا يحددون جزء مسؤولية كل من هذه الأسباب عن جوانب هذه الحالة . ليس من العسير أن نعرف أن تردي مركز المرأة مثلاً سبب في نشوء حالتنا ، غير أن من المهم أهمية بالغة أن نحدد مدى مسؤولية هذا السبب - وهذا السبب مسؤول يقيناً مسؤولية كبيرة - عن نشوء هذه الحالة وأن نحدد مدى أهمية هذا السبب بالمقارنة بأسباب أخرى .

غلبة النموذج الغربي

ويعتور عيب آخر طريقة التفكير العربي في بعض الكتابات ، وهو تناول الكتاب لمشاكل التنمية الاجتماعية بالمعنى الأوسع - بما في ذلك التقدم والتحديث والنهضة - بمفاهيم وعقيدة الغلبة الفكرية الغربية . وبسبب تناولهم لهذه المشاكل بهذه المفاهيم يعتبرون النموذج الغربي لتنظيم المجتمع مثالاً كاملاً . ان هذا النموذج في الحقيقة ليس كاملاً . وهو يشتمل على جوانب إيجابية وجوانب سلبية . وليس من السليم من وجهة نظر قومية وثقافية وحضارية أن نقبل هذا النموذج على علاته ، أن نقبله بما يشمله من جوانب إيجابية وجوانب سلبية ، أن نقبله بوصفه وحدة متكاملة . ومن السليم أن نقبل من النموذج الغربي الجوانب الإيجابية وأن نرفض الجوانب السلبية .

وتوجد نماذج بديلة من النموذج الغربي . وهذه النماذج تشمل يقيناً أيضاً جوانب ايجابية وجوانب سلبية . ومن السليم أيضاً أن نأخذ منها ما هو إيجابي وأن نعزف عن أخذ ما هو سلبي .

ويجعل بعض المفكرين النموذج الغربي حكماً على طريقتنا في الحياة وموجها لها . وفي ذلك خطأ جسيم . طريقتنا في الحياة ليست طريقة - أو الأصح طرق - الغربيين في الحياة . والنموذج الغربي المشتق من التجربة الغربية لا يصح أن يكون حكماً على طريقتنا

وتجربتنا في الحياة ، وهي الطريقة والتجربة المختلفتان عن التجربة الغربية التي نبع النموذج الغربي منها .

ولم يثبت النموذج الغربي في تنظيم المجتمع وتسيير الحياة صلاحيته . وللتدليل على صحة هذا البيان قد يكفي إلقاء نظرة على مدى تفكك الأسرة وطغيان المادة الجامح والريبة بين الناس والجريمة والإدمان على المخدرات وفجوة الأجيال والتباين الاقتصادي والاستقطاب الاجتماعي وسيطرة الجنس على التفكير والرشوة والتحايل على القانون وغربة الناس بعضهم عن بعض وغير ذلك من الشرور والرذائل المتفشية في الغرب .

ومما له علاقة بموضوع النموذج الحضاري الغربي الغالب في هذا السياق تعميم بعض المفكرين العرب لما يزعمون أنه التخلف العربي ، بمعنى أنهم يعتبرون كل شيء عربي متخلفاً : في رأيهم السخيف العقل العربي متخلف ، والاقتصاد والأدب والفن والثقافة - كلها في نظرهم متخلفة .

هذا نهج فكري خاطئ لأنه لا يقوم على أدلة علمية وتجريبية . ليست الآداب والاقتصاد والفنون والثقافة والحضارة والسياسة كلها متخلفة . حين استعمال مفهوم التخلف يجب تحديد معنى التخلف وتحديد معايير التخلف . عم التخلف؟ هل المقصود هو التخلف عما بلغه الغرب؟ إذا كان الجواب بالإيجاب فجوابنا الذي يليه هو أن هذا الجواب مرفوض . لأن المعيار الذي نحكم وفقا له على تقدمنا أو تخلفنا لم نحدده بعد أو لم يحدده جميع العرب . إنه نقطة خلافية . لا نقبل تقريراً بأننا متخلفون استناداً إلى نموذج - مثلاً نموذج غربي - نحن جميعا لم نقبله منطلقاً لتحديد تخلفنا أو عدم تخلفنا .

وينبغي تكرار السؤال : تخلف بالمقارنة بم؟ لتحديد التخلف يجب علينا أن نقوم بتحديد التقدم ، تحديد ما نعتبره تقدماً . بعد أن نقوم بتحديد ما نعتبره تقدماً يمكننا أن نشرع في محاولة تقرير ما اذا كنا متأخرين أو غير متأخرين على ضوء رؤيتنا نحن للتقدم الذي نحدده نحن لأنفسنا .

ومن الخطأ قول بعض القائلين العرب أن كل شيء عربي متخلف . لهذا القول خطر على كياننا ، فهذا القول له مفعول سلبي على نظرتنا إلى أنفسنا وإلى حضارتنا وهويتنا . وذلك القول يضعف ثقة العرب بأنفسهم ويضعف اعتزازهم بأنفسهم . ولأعداء العرب مصلحة في إشاعة هذه الفكرة عن أنفسنا . ولهم دور في نشرها . ويجب أن نمنع أن ينطلي علينا هذا القول غير الصحيح . وانطلاء هذه الفكرة علينا وقبولنا لها يضران بنا لأنها خاطئة والفكر الخاطئ لا يساعدنا في فهم واقعنا الذي يجب أن نفهمه حتى نستطيع أن نعالج هذا

الواقع بما فيه مصلحتنا .

ولن أتوسع في هذا المقام في تناول هذا الموضوع البالغ الأهمية قومياً وسياسياً وحضارياً بالنظر - كما أشرت في بداية هذا المقال - إلى توخي الايجاز في تناول بعض عيوب طرائق الفكر المتجلية في قسم كبير من الكتابات العربية .

العلاقة بين الحضارتين العربية والغربية

وبما له صلة بالموضوع في هذا الصدد أيضاً العلاقة القائمة بين الحضارة العربية والحضارة الغربية . من الأخطاء التي يرتكبها عدد من الكتاب العرب اعتبارهم هاتين الحضارتين متناقضتين تماماً . وفي الحقيقة توجد أسس وجوانب مشتركة بينهما ونقاط التقاء كثيرة . كما توجد نقاط اختلاف بينهما . ومن غير الصحيح القول أن الواحدة منهما تستبعد الأخرى تماماً . ومن الخطأ الذي يرتكبه عدد من هؤلاء الكتاب أيضاً أنهم يظنون أن الحضارة المعاصرة كلها حضارة غربية . إن كثيراً من جوانب الحضارة الغربية عالمية . لقد أسهمت في الحضارة المعاصرة شعوب من الغرب وشعوب من الشرق ، منها الشعوب العربية .

الفكر الاستقرائي Inductive

ومن عيوب طرائق فكر بعض الكتاب العرب أنه فكر استقرائي الاستنتاج والحكم ، أي فكر يتتبع الجزئيات للتوصل منها إلى حكم كلي أو إلى استنتاج كلي .

ومرد القول ان لهذه الطريقة في الاستنتاج عيبها هو أن الجزء في أحيان لا يشكل الأساس لإصدار الحكم على الكل . وبهذا النهج توصل ويتوصل مفكرون إلى استنتاجات خاطئة .

الفصل بين العلم والآيديولوجية

وحتى نستطيع أن نعرف أسباب حالتنا القائمة اليوم - حالة المجتمعات العربية ، الحالة التي تشمل مختلف المشاكل الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية - يجب الفصل إلى أبعد مدى بين العلم والآيديولوجية ، والفصل التام مستحيل . والعلم ، في مجال توخيه لتحقيق المعرفة ، له علاقة أضعف بالآيديولوجية . وكلما زاد تدخل الآيديولوجية في مجال العلم زاد تعطل العلم عن أداء وظيفته . وفي مجال مراعاة مبدأ الفصل يجب عدم قبول «بقرات آيديولوجية مقدسة» . نهج استخدام طرائق البحث العلمي في توخي المعرفة لا يقبل «بقرات مقدسة» .

يمكن للباحث عن الحقيقة أو للعالم أن يأخذ بأيديولوجية معينة وأن ينهض بها وأن يشيعها . غير أن أخذه ونهوضه بها وإشاعته لها نشاط آيديولوجي وليس نشاطاً علمياً . هو يقوم بذلك النشاط ليس بوصفه عالماً ولكن بوصفه صاحب أيديولوجية . يمكن للإنسان نفسه أن يقوم بدورين : دور الباحث الذي يرفض القول مثلاً إن جرثومة موجودة دون توفر الدليل المحسوس على هذا الوجود ، ودور الشخص ذي الآيديولوجية الذي يؤمن بوجود شيء دون أن يراه بالدليل المحسوس .

ولا بد أن يقع تأثير متبادل بين تفكير الإنسان بوصفه متحرياً عن الحقيقة المحسوسة باستعمال الأدوات العلمية مثل القيام بالإحصاء والتجربة وتفكير الإنسان بوصفه صاحب آيديولوجية . وهذا التأثير يمكن أن يكون قوياً أو ضعيفاً . وتضعف صفة العالم عند الإنسان الذي يؤثر فيه الجانب الاآديولوجي . وتضعف أيضاً صفة صاحب الآيديولوجية لدى الإنسان الذي تؤثر فيه صفة الباحث عن الحقيقة عن طرية تطبيق الأدوات العلمية .

هناك طروح علمية وطروح آيديولوجية متشابهة وغير متشابهة . وسواء كانت الطروح العلمية والآيديولوجية متشابهة أو غير متشابهة أو متناقضة فإن ثمة اختلافاً بين النهج العلمي والنهج الآيديولوجي في كيفية تحديد الطروح . النهج العلمي لا يتوصل إلى طرح من الطروح إلا بتطبيق الأدوات العلمية الموصلة إلى هذا الطرح ويكون النهج الآيديولوجي في تبني طرح مستلهماً لاعتبارات قيمية ذاتية .

حتى نحسن فهمنا لواقعنا وحتى نحسن دراستنا لقضايا التقدم والتطوير الاجتماعيين والحضاريين يجب أن ننحو المنحى العلمي النقدي وأن نضع تأكيداً أكبر كثيراً في تفكيرنا على علم اجتماع المعرفة ، مما يتضمن دراسة علاقة الفكر بالبيئتين الاجتماعية والطبيعية .

الثنائية في المواقف الفكرية

ومن عيوب طرائق التفكير لدى بعض المفكرين اتخاذهم لمواقف فكرية تتسم بما يمكن أن تسمى بالثنائية ، أي بأن يتخذوا في مواقفهم إما القبول أو الرفض ، إما اللون الأسود أو اللون الأبيض ، إما هذا أو ذاك . ويبدو أنه لا يوجد في قاموسهم الفكري مفهوم «المناطق الرمادية» أو «المناطق الحدودية» ، أي «المناطق» التي تقع بين الطرفين الاثنين .

ومما يتصل اتصالاً عضوياً بما نسميه ثنائية التفكير سمة الثقة الكاملة والمطلقة بصحة البيانات الفكرية دون أن يستعمل هؤلاء المفكرون أساليب لغوية في بيان الفكر تشير إلى وجود احتمالات الخطأ في الفكر أو تشير إلى ترك أو تخصيص هامش ذي سعة ما لاحتمال

الخطأ في البيان الفكري أو تشير إلى تريث المفكر في إصدار الحكم والتريث قبل الخلوص إلى الاستنتاج . هذه الظاهرة - التي قد يصح أن نسميها ظاهرة الاندفاع أو الحماس - ذات أثر هام في تعطيل فهم الحقائق لأن الظواهر الاجتماعية ذات تعقد كبير لدرجة أنه لا يصلح مع هذا التعقد إصدار الحكم أو الاستنتاج بلغة اليقين والتأكد التام دون التوقف وقفة المحتاط للتمعن قبل إصدار الحكم .

الخطأ في نهج المقارنة

ومن العيوب المنهجية التي يرتكبها عدد لا يستهان به من الكتاب أنهم يخلصون إلى استنتاجات تتعلق بالوجود العربي على أساس ما يزعمون أنه إجراء مقارنة بين الحضارة الغربية المعاصرة والتراث الحضاري العربي . إنهم يظنون أنهم يجرون المقارنة ولكن هذه لا تتم في الواقع لأن من اللازم توفر شروط ليكون بالإمكان عقد المقارنة بين ظاهرتين . وإذا بذلت محاولة لإجراء المقارنة دون توفر تلك الشروط فلعله يتم التوصل إلى استنتاجات عامة جداً لا فائدة منها ، استنتاجات لا تطلعنا على خصوصيات كل ظاهرة من الظاهرتين . ومن هذا القبيل المقارنة مثلاً بين القط والجبل ويكون الاستنتاج عاماً وهو أنهما كتلتان ماديتان .

وأحد الشروط اللازم توفرها في سياق المقارنة بين الحضارة الغربية والتراث الحضاري العربي هو الاطلاع على هذه الحضارة وهذا التراث . وهذا الاطلاع ليس متوفراً حقاً في الأغلبية الكبيرة من الحالات ، وإن توفر فهو اطلاع جزئي . ولا يصح بالاطلاع الجزئي وبالتالي الناقص - ناهيكم عن حالة انعدام الاطلاع - الخلوص إلى استنتاجات عامة .

وثمة شرط آخر يجب أن يتوفر ليكون بالامكان عقد المقارنة ، وهو أنه لدى القيام بالمقارنة يجب عدم التحيز في الموقف المتخذ إزاء هذا التراث وتلك الحضارة ، لأن التحيز المؤيد أو المناوئ يفسد صلاحية المقارنة باعتبارها طريقة للتوصل إلى معرفة الحقائق المتعلقة بموضوع المقارنة .

وللقيام بالمقارنة يجب توفر قابلية المقارنة بين المواضيع . عند عقد المقارنة على الكاتب أن يقارن بين كتابات المفكرين العرب والغربيين مثلاً في علم الاجتماع أو علم الاقتصاد أو الأدب . غير أن الطريقة التي يتبعها بعض الكتاب خاطئة بعدم استيفائها لهذا الشرط .

مناقشة الشخصيات ومناقشة الأفكار

ومن السلوك الفكري السيء الشائع لدى قطاعات كبيرة من العرب الرد في المناقشات

وكأنها مناقشات بين شخصيات المتناقشين وليست مناقشات بين أفكارهم . في مناقشات كثيرة لا يوجد تمييز بين شخصيات المتناقشين وأفكارهم . بهذا السلوك الفكري ليس من الممكن التوصل إلى الحقيقة ، أو إلى قدر كبير منها ، لأن الأفكار ، إذ تتجه إلى شخصية المناقش وليس إلى أفكاره ، تفتقر إلى حد كبير إلى الموضوعية . الفكر في هذه الحالات فكر منحرف عن الموضوع ومتجه إلى ذات المناقش ، إلى شخصيته . وبالتالي تنعدم في هذه التبادلات الكلامية صفة السلوك الفكري المستهدف لمعرفة الحقيقة وتتردى هذه التبادلات إلى كلام التهجمات الشخصية .

بساطة التحليل

ومن السمات المعيبة لقدر لا يستهان به من كتابات بعض المؤلفين بساطة تحليلهم لظاهرة حالتنا المعاصرة . حالتنا هذه نتيجة ظواهر وعوامل كثيرة ومتداخلة وبالتالي معقدة . ولمعرفة جوانب حالتنا ولمعرفة العوامل المشاركة في إنشائها من اللازم القيام بالتحليل المتعمق . من اللازم تحليل العوامل والظواهر وهي تتفاعل بعضها مع بعض تفاعلاً مستمراً ، وتتفاعل تفاعلاً مستمراً مع البيئة الاجتماعية والنفسية والطبيعية المحيطة بها . على سبيل المثال ، من الصحيح القول أن للاستبداد السياسي الداخلي أثراً في التخلف . هنا يعزى التخلف إلى أسباب منها الاستبداد السياسي الداخلي . هذا التحليل قد يكون من الصحيح وصفه بأنه تحليل بسيط . غير أن من الأصح بالنسبة إلينا الذين نريد أن نعرف طبيعة حالتنا القائمة أن نتوسع في تفسير التخلف فنقول إن التخلف نابع من أسباب منها الاستبداد السياسي الداخلي بالاقتران بالسيطرة الأجنبية . هذه الصيغة - التي تنطوي على التأثير المتبادل بين العوامل - أكثر مساعدة لنا في فهم طبيعة واقعنا من مساعدة الصيغة التي تتمثل في ذكر الأسباب مع إغفال التأثير المتبادل القائم بينها . وعلى نفس المنوال من الأصح القول - في محاولتنا لفهم واقعنا - إن التخلف نابع من أسباب متداخلة التأثير منها الاستبداد السياسي الداخلي والسيطرة الأجنبية والفقر الاقتصادي وإغلاق باب الاجتهاد أو قلة استعماله وتولي الإقطاعيين السلطة السياسية في البلاد والروح الحمائلية المتفشية .

العزلة بين المثقفين والجماهير

في المجتمعات العربية تقوم حالة معيبة لها أثر سيء في الفكر العربي . وتتمثل تلك الحالة في العزلة القائمة إلى حد كبير بين المثقفين - الذين يخرج الكتاب عادة من صفوفهم

- والجماهير . لا يحقق قدراً كبيراً من التدفق الفكري بينهم . من اللازم ، في التصدي للممارسات العربية والغربية السيئة وفي عملية تأكيد الذات والهوية العربيتين - ونحن نريد القيام بهذا التصدي وبتأكيد الذات والهوية - إزالة هذه العزلة حتى نعرف القيم الحقيقية والأصيلة الطيبة الكامنة في الجماهير ، وهي القيم التي يمكن بالاستعانة بها التصدي للممارسات السيئة ، وحتى نعرف أيضاً فكر هذه الجماهير في كيفية تحقيق وتأكيد الذات العربية . لدى هذه الجماهير قيم ذات أثر طيب لم نستفد منها ولم نكتشفها بعد ، ويمكن أن تساعدنا في معركة تأكيد الذات وفي معركة التصدي للقيم ذات الأثر السيء - سواء كانت غربية أو عربية .

عبادة «الأصنام»

ومن العادات السيئة التي تنتشر بيننا خلقنا «للأصنام» في شتى المجالات الاجتماعية والفكرية ثم عبادتها وتمجيدها وإجلالها وإتاحتنا الفرصة لتلك الأصنام لأن تطغى على الساحة الفكرية العربية ولأن تزيل أو تهمش رؤى فكرية أخرى ، دون التحقق من صحة وسلامة المضمون الفكري الذي ينتجه عقل ذلك الصنم ودون التحقق من استحقاق هذا الصنم أو ذاك لتلك العبادة وذلك التمجيد والإجلال . ومن العادات الشائعة أيضاً اتخاذ موقف يتفق مع اتجاهات ذلك الصنم وأهوائه ومحاربة أصنام أخرى إذا كانت أفكار تلك الأصنام تختلف مع أفكار الصنم المعبود . ومن دلالات هذه العادة الجهل بما هو نافع وبما هو ضار وعقلية الخضوع الفكري وتبعية التفكير ، لأن عبادة شخص لصنم فكري معناها حرمان ذلك الشخص لنفسه من التفكير المستقل المنطلق العنان .

بعض الظواهر السلبية في الحياة العربية

يعاني العرب من مشاكل كثيرة عويصة على مختلف الصعد . وهي مشاكل تشكل حقاً مأزقاً عربياً . ومن اعراض وأسباب هذا المأزق في آن واحد تزايد التدهور الاجتماعي والاقتصادي القيمي والتبعية العربية الاقتصادية والمالية والصناعية للغرب الرأسمالي والعجز عن المواجهة الفعالة لمشاريع السيطرة الأجنبية والضعف الذي يعتور حركات التوحيد القومي العربي والتحرر الوطني العربي وانتهاك حقوق الإنسان العربي وانعدام شرعية عدد لا يستهان به من الأنظمة الحاكمة وغيرها من الأعراض والأسباب . وفي هذا المقال سنتناول تناولاً موجزاً عدداً قليلا من الظواهر السلبية في حياتنا .

الخلط بين الحقائق والافتراضات

من العيوب القائمة في الفكر العربي أنه يوجد أحياناً غير قليلة قدر كبير من الخلط بين الحقائق والافتراضات . ويتجلى هذا الخلط في العلاقات بين الناس وفي الكلام والمواد المكتوبة . هذا الخلط يضعف نسيج العلاقات الاجتماعية بجوانبها السياسية والاقتصادية والنفسية لأن هذا الخلط يحول دون إتاحة إمكانية التنبؤ من جانب فرد بتفكير وسلوك الأفراد في المجتمع . وعدم امكانية التنبؤ هذا يؤدي إلى التنافر الفكري والسلوكي وإلى إيجاد صعوبة أكبر – ونقول صعوبة أكبر بالنظر إلى وجود الصعوبة دون وجود هذا العامل –في الاتصال الفكري بين افراد المجتمع .

عدم الاتساق الفكري

ومما تسهم في إيجاد الاختلاف الفكري عند أفراد المجتمع الصعوبة البالغة في المحافظة على الاتساق بين التجريد الفكري وتفصيلاته . لنأخذ على سبيل المثال الديمقراطية . هذا مفهوم مجرد . يقل الناس الذين يخالفون الرأي في استصواب الأخذ بالنظام الديمقراطي . ولكن الاختلاف ينشأ بين عدد أكبر من الناس عند الهبوط بالمفهوم من مستواه التجريدي إلى مستواه الاخفض أو المفصل أو الجزئي . من الأسهل على الناس أن يتفقوا على الفكرة المجردة التي تندرج الجزيئات والتفاصيل فيها . وذلك لأنه كلما قل تجريد مفهوم من المفاهيم أو كلما ازداد المفهوم تفصيلاً وتجزيئاً ازداد حجم العنصر المعنوي الذي يفهم به الفرد ذلك المفهوم الاكثر تفصيلا أو تجزيئاً . وزيادة ذلك العنصر المعنوي هي مكمن الاختلاف بالنظر

إلى أن عملية تفصيل المفهوم التي يقوم بها الناس الذين يختلفون بعضهم عن بعض طبعاً تنطوي على رؤية كل فرد أن للمفهوم مقصداً يختلف عن المقاصد التي يراها الآخرون لذلك المفهوم . وذلك يعني أن الانتقال أو التغيير الفكري يحدث باختلاف المقاصد التي يراها الناس في المفهوم المجرد . لقد تكررت مفاهيم مجردة كثيرة عبر القرون الكثيرة من قبيل العدالة والمساواة والإنصاف والفضيلة والعفة . غير أن تفصيل هذه المفاهيم جاء متمثلاً في أن رأى الناس المختلفون فيها مقاصد مختلفة .

الخلط بين الهدف والوسيلة

من الحقائق غير السليمة الخلط بين الهدف والوسيلة في حياتنا . وفي حالات غير قليلة تتخذ الوسيلة قيمة الهدف . ومن الجلي أن هذا الخلط وأن تنزيل الوسيلة منزلة الهدف يمسان بمصلحة المجتمع لأنه إذا كان الهدف خدمة المجتمع فإن من الضروري والطبيعي أن تطوع الوسيلة لتحقيق هذا الهدف لأن هذه - بحكم تعريفها - وظيفتها . فإذا أصبحت أهمية الوسيلة مثل أهمية الهدف تغيرت طبيعتها ولم تعد تؤد وظيفتها الاصلية .

الانفصام في الشخصية

يقوم أيضاً الانفصام في تفكير وسلوك كثيرين منا . ويتمثل هذا الانفصام في أن الفرد يغرق تفكيره وسلوكه في أحيان وحالات كثيرة في الفردية في أهدافه وطرق تحقيقها دون المراعاة أو دون المراعاة الكافية لأهداف ومصالح الآخرين . وفي أحيان وحالات أخرى كثيرة يجعل الفرد من الآخرين المسيرين له في حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فتراه يتبع الآخرين ، أينما تحركوا تحرك هو دون إمعان النظر في طبيعة هذا السلوك ومعناه . هنا نرى نقيضين : طغيان الفردية وتضخمها من ناحية وانعدام الفردية من ناحية أخرى .

الكثرة والنوعية

وتنتشر في صفوف الكثيرين من العرب فكرة أن الكثرة طيبة ، دون إيلاء الاهتمام الكافي للنوعية . قد تكون الكثرة أو الكمية طيبة شريطة ضمان النوعية العالية لتلك الكمية . كثرة أفراد العائلة والمجتمع دون إيلاء الاهتمام لنوعية معيشتهم ودون تحقيق النوعية العالية للفرد والنوعية العالية لمعيشته وشخصيته وأفكاره ونظرته ، والنوعية العالية لعلمه - وعلى وجه الخصوص في هذه الأيام التي حققت فيها التكنولوجيا المتطورة والتي تتفوق فيها

الشعوب بعضها على بعض بنوعية مدارك أفرادها - ليست الضامنة للتقدم .

الأخذ بمنبع فكري واحد

إن مفهوم وجوب الأخذ بمنبع فكري واحد أو مفهوم وجوب الارتكاز على منبع فكري واحد في النظرة إلى الحياة وفي كيفية تصريف الشؤون الحياتية مفهوم قمعي لأنه يزيل إمكانية نشوء منابع فكرية اخرى . هذا المفهوم يتفق مع إرادة السلطة الحكومية الفوقية المستبدة القائمة - على تفاوت - في كثير من الدول ، حتى الدول في الغرب والشرق التي تتشدق كذباً أو غباءً أو كليهما بأنها مرتع الديمقراطية . هذا المفهوم والسلطة لهما سمات مشتركة من أهمها عدم إتاحة إمكانية نشوء منابع فكرية أخرى أو الثني عن التشجيع على هذه الاتاحة أومحاربة المنابع الفكرية الأخرى في حالة نشوئها . وإحدى نتائج الاقتصار على منبع فكري واحد في النظرة إلى الحياة وفي كيفية تصريف الشؤون الحياتية هي إفقاد افراد المجتمع إمكانية تحقيق الوعي الذاتي والوعي الاجتماعي اللازمين للمضي قدماً صوب اعتماد الطرق العقلانية السليمة لتحسين ظروف الحياة المختلفة ولتحقيق وإثراء القيم الفردية والاجتماعية والوطنية والقومية والإنسانية الطيبة التي نعتز بها .

الكلمة والعمل

وينتشر - على تفاوت - بين الناس في جميع أصقاع العالم انفصالٌ تختلف حدته من مكان إلى آخر بين الكلمة والعمل أو عدم التوافق أو التوازي الكامل بين العمل والكلمة . أحياناً القول في واد والعمل في واد آخر . لا يسري في الحياة الفعلية العملية إلا قدر محدود مما يقول أناس به ويقولون إنهم يعونه ويلتزمون به . الأفكار التي يقول قائلون أنهم يلتزمون أو يأخذون أو يعتقدون بها لا تتجلى أحياناً في أفعالهم .

ومدى الانفصال هذا يتوقف على عوامل من أهمها طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية التي يعيشها الأفراد والجماعات البشرية وأيضاً على نوعية التربية التي يربى الناس عليها . في سياقات مختلفة ومنها السياق العربي هذه الصفة - صفة عدم الاقتران الكافي للكلمة بالعمل - نتيجة عن عوامل منها الفقر المدقع والاستبداد السياسي الداخلي والسيطرة الأجنبية الاستعمارية القامعة والمستغلة والباطشة ، ومن أمثلتها الساطعة السيطرة البريطانية والفرنسية والعثمانية ، والنظام الإقطاعي الذي كان ولا يزال قائما في أجزاء من الوطن العربي والذي كانت الدول الاستعمارية تحابيه وتسانده خدمة

لأغراضها ومطامعها الاستراتيجية والاقتصادية .

وقد لا أجافي الحقيقة حينما أقول أن هذه الصفة المقيتة التي ابتلينا بها ستبقى قائمة ما دام الاستبداد الحكومي قائماً والفقر مستفحلاً والبطالة عن العمل مستشرية والسيطرة الأجنبية والاستيطانية تحكم قبضتها على حياتنا وشؤوننا ومقدراتنا والحرية الفردية والجماعية مفقودة والفكر الحر خائفاً وقلم المفكر الحر الإبداعي مرتجفاً خوفاً من غائلة السلطة والفكر الرجعي .

وقد تمكن إزالة هذه الصفة - صفة التباعد بين الكلمة والعمل بها - باللجوء إلى طرق من اهمها تطبيق نظام تعليمي تهدف مضامينه إلى إزالة هذه الصفة وإحلال صفة أخرى محلها . بيد ان من الصعب تحقيق هذا الهدف ما دامت العوامل المذكورة آنفاً - وهي الاستبداد الحكومي والفاقة والسلطة الأجنبية والهجمة على الفكر الحر - قائمة . فهذه العوامل تثني المرء عن قرن الكلمة التي يؤمن بمضامينها بالعمل على تحقيق مضامين هذه الكلمة ، وهو التحقيق الذي يتجافى أو يتناقض مع نظرة أولي الأمر ومصالحهم وتطلعاتهم .

المثقف العربي

ولدى المثقفين العرب - شأنهم شأن المثقفين في العالم قاطبة - مستويات مختلفة من فهم خصائص الحقائق والوقائع السياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية والتاريخية ومن إدراك تعقدها . أحياناً لا يبلغ المثقف المحلل لمسألة من المسائل بالاستنتاج المنطقي الرشيد الذي يتوصل هو إليه إلى مداه الكامل الذي ينبغي أن يوصله إليه تحليله المتسم بالقدر الممكن من الموضوعية . في هذه الأحيان يأتي الاستنتاج ناقصاً لاسباب منها التشكيلة القيمية الثقافية والنفسية والتراثية التي تحدد للمحلل خفية وعلانية الحد الذي يتوقف عنده استنتاجه فيما يتعلق بالمسألة قيد التحليل . وهناك أسباب أخرى لذلك التحديد منها القيود والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخوف من التبيان التام لنتائج التحليل للمسألة قيد النظر والدرس .

وتكثر الأمثلة في مجتمعنا العربي على عدم بلوغ المحلل باستنتاجه إلى مداه الأتم . ولنأخذ مثالا على ذلك السيطرة الأجنبية . نحن نتمنى إزالة السيطرة الأجنبية السياسية والاقتصادية على بلادنا . هذه السيطرة تتعزز بالتقاء مصالح المسيطرين الأجانب بالمصالح الضيقة للحكام القلة المحليين . هؤلاء الحكام يستند حكمهم جزئياً إلى امتلاكهم لأراض واسعة . امتلاك هؤلاء الحكام لأراض شاسعة يزيل أو يضيق فرص النهوض الاجتماعي

والاقتصادي لأفراد الشعب . هذا التضييق يسهم إسهاماً كبيراً في الاستقطاب الاجتماعي . على هذا النحو يمكننا أن نضيف مزيدا من الحلقات إلى هذا المسلسل المنطقي . وإن من قبيل الاستنتاج الناقص ، الاستنتاج الذي لم يبلغ مداه الكامل ، الاكتفاء ، في سياق التحليل الاجتماعي الهادف إلى تحري العوامل في العملية الاجتماعية الديناميكية ، بإيراد قسم من الحلقات في المسلسل .

ولدى قسم كبير من المثقفين العرب دعوة إلى التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتراثي ومناداة بهذا التغيير . بيد أن عدم بلوغ الدارس المحلل بالاستنتاج إلى مداه الكامل يحد من قوة الدعوة إلى التغيير لان التغيير قد يحتاج أساساً فكرياً لم يتناوله الاستنتاج الذي توقف به المستنتج عند حد معين ناقص . عدم بلوغ الاستنتاج الكامل يوجد اختلالاً داخل المحلل المستنتج بين هذه الصفة - صفة عدم بلوغ الاستنتاج إلى مداه الكامل - وهذه الدعوة ، مما يعرقل الأخذ بالإجراءات العملية اللازمة لتحقيق التغيير الذي ينادي المثقف به .

التحيز القيمي التوجه في البحث الاجتماعي

من الصعوبات التي تواجهها العلوم الاجتماعية تأثير القيم الاجتماعية التي يلتزم بها دارسو الظواهر الاجتماعية في نتائج دراساتهم وأيضاً في تقييمهم للدلائل التي يقيمون استنتاجاتهم عليها . وبالنظر إلى اختلاف الالتزامات القيمية التي يلتزم العلماء الاجتماعيون بها فإن «الحياد القيمي» الذي يبدو منتشراً انتشاراً كبيراً في العلوم الطبيعية يستحيل في أحوال كثيرة في البحث الاجتماعي . وبالتالي فإن من السخف أن نتوقع أن تظهر العلوم الاجتماعية الإجماع الذي يشترك علماء الطبيعة فيه اشتراكاً كبيراً فيما يتعلق بالحقائق الراسخة وبالتفسيرات الكافية لها .

وفيما يلي سندرس بعض الأسباب التي تساق لهذه الحجج . وقد يكون من المناسب أن نميز بين ثلاث مجموعات من هذه الأسباب حتى تتناول مناقشتنا ، بالتالي ، دور الأحكام القيمية في اختيار المشاكل ، وتحديد مضامين الاستنتاجات ، وتحديد هوية الحقيقة .

اختيار المشاكل

إن الأشياء التي يختارها العالم الاجتماعي لدراستها يقررها إدراكه لما هي قيم مهمة اجتماعيا . لا يتناول دارس الشؤون الإنسانية إلا المواد التي ينسب إليها «مغزى ثقافيا» ، وبالتالي فإن «التوجه القيمي» متأصل في اختياره للمادة التي يحقق فيها .

مفهوم الثقافة مفهوم قيمي . والواقع التجريبي يصبح «ثقافة» بالنسبة إلى البشر لأنهم ينسبونه إلى أفكار قيمية . ولا يلون مصلحة البشر التي تكيفها القيم إلا جزءاً صغيراً من الواقع الملموس القائم ، ولذلك الجزء وحده مغزى بالنسبة إلى البشر . ولذلك الجزء مغزاه لأنه يكشف عن علاقات تهم الناس بسبب ارتباطها بالقيم البشرية . ولا يمكن اكتشاف ما له معنى بالنسبة إلى الناس عن طريق تحقيق ليس له افتراض مسبق في البيانات التجريبية . وإدراك الناس لما هو ذو معنى بالنسبة إليهم هو الافتراض المسبق لأن يصبح موضع التحقيق .[1]

(1)Max Weber, The Methodology of the Social Sciences (New York: Free Press, 1949), p. 76.

ومن الحقائق البدهية القول إن دارسي الشؤون البشرية ، شأنهم شأن الدارسين في أي مجال آخر من مجالات الدراسة ، لا يحققون في أي شيء ، ولكن يوجهون اهتمامهم إلى أجزاء مختارة معينة من المضمون غير المنتهي من الواقع الملموس . وعلاوة على ذلك ، يمكن القول إن العالم الاجتماعي لا يعالج إلا أموراً يعتقد بأنها مهمة بسبب صلتها المفترضة بقيمه الثقافية . ولا فرق بين العلوم فيما يتعلق بالحقيقة التي مفادها أن مصالح العالم بمعناها الأوسع تقرر ما ينتقيه لأن يكون محل الدراسة .

تحديد مضامين الاستنتاجات

السبب الذي قد يكون أكثر أهمية والذي يساق عموماً للطابع القيمي التوجه للبحث الاجتماعي هو أنه ، بالنظر إلى أن العالم الإجتماعي يتأثر هو نفسه باعتبارات الصحة والخطأ ، تدخل في الحقيقة مفاهيمه لما يشكل نظاماً اجتماعياً مرضياً ومقاييسه للعدالة الشخصية والاجتماعية في تحليلاته للظواهر الاجتماعية . على سبيل المثال ، يجب على علماء الإنسان أن يحكموا على ما إذا كانت الوسيلة التي يعتمدها مجتمع من المجتمعات تحقق الغرض المقصود ، مثلا ، ما إذا أدت شعيرة دينية أو طقساً دينياً إلى زيادة الخصوبة التي من أجلها تم القيام بالطقس . وفي حالات كثيرة يجب أن يصدر الحكم على كفاية الوسيلة بالمعايير «النسبية» ، أي بلغة الغايات المنشودة أو المقاييس التي يستعملها المجتمع وليس بلغة معايير علماء الإنسان . وعلى الرغم من ذلك توجد حالات ، كما يقول س . ف . ناديل ، فيها يجب علينا أن نطبق المعايير المطلقة للكفاية ، أي تقييم النتيجة النهائية عن السلوك من حيث الأغراض التي نعتقد بها أو نفترضها . وذلك يحدث أولا حينما نتكلم عن تلبية «حاجات» نفسية-مادية تقدمها أية ثقافة ؛ وثانيا حينما نقدر أثر الحقائق الاجتماعية في البقاء ؛ وثالثاً حينما نبدي رأياً في الدمج والاستقرار الاجتماعيين . في كل حالة تتضمن بياناتنا أحكاماً فيما يتعلق بجدارة الأعمال بالاهتمام وفيما يتعلق بالحلول الثقافية «الطيبة» أو «السيئة» لمشاكل الحياة وفيما يتعلق بحالات الأمور «الطبيعية» أو «غير الطبيعية» . هذه أحكام أساسية لا يمكننا أن نستغني عنها في التقصي الاجتماعي ولا تعرب بوضوح عن فلسفة شخصية خالصة للمتقصي أو قيم مفترضة على نحو اعتباطي . إنها بالأحرى تنشأ عن تاريخ الفكر البشري . . . وبالنظر إلى أن تاريخ الفكر البشري لم يؤد إلى فلسفة واحدة ولكن إلى عدة فلسفات فإن المواقف القيمية المتضمنة في طرق تفكيرنا تختلف وأحياناً

تتعارض» .(٢)

وعلاوة على ذلك من الجدير بالملاحظة أن ما يسهم إسهاماً كبيراً في الحفز على دراسة الظواهر الاجتماعية هو التحمس الخلقي والاصلاحي ، وبالتالي فإن قدراً كبيراً من التحليلات التي تزعم أو تبدو أنها «موضوعية» في العلوم الاجتماعية هو في الحقيقة توصيات مقنعة في مجال السياسة الاجتماعية . لقد أعرب عن هذه النقطة أحد علماء الاجتماع على النحو التالي :

العالم الاجتماعي لا يمكنه أن يفصل فصلاً تاماً البنية الاجتماعية الموحدة التي ترشد ، بوصفها نظرية العالم ، تحقيقاته المفصلة في السلوك البشري عن البنية الموحدة التي يفكر في أن من الواجب أن تسود ، بوصفها مثالاً للمواطن ، في الشؤون البشرية ويأمل في أن من الممكن أن تحقق أحياناً تحقيقاً أكبر . وبالتالي فإن نظريته الاجتماعية أساساً برنامج للعمل في موازاة خطين يبقيان بقدر معين من انسجام بعضهما مع بعض عن طريق تلك النظرية - العمل في استيعاب الحقائق الاجتماعية لأغراض الفهم المنهجي ، والعمل الرامي إلى أن يشكل تدريجياً النمط الاجتماعي ، بقدر ما يمكن للعالم الاجتماعي أن يؤثر فيه ، في الشكل الذي يفكر في أنه يجب أن يكون عليه .(٣)

ومما لا مراء فيه أن العلماء الاجتماعيين يدخلون أحياناً كثيرة في الواقع قيمهم في تحليلاتهم للظواهر الاجتماعية . ومما لا ريب في صحته أيضاً أن المفكرين الذين يعتقدون بأن الشؤون البشرية يمكن أن تدرس بالحيدة الأخلاقية التي هي من خصائص الدراسات الحديثة في المجالات الطبيعية والهندسية والذين يتباهون أحياناً كثيرة بعدم وجود أحكام قيمية في تحليلاتهم للظواهر الاجتماعية يصدرون في الحقيقة أحياناً مثل هذه الأحكام في بحوثهم الاجتماعية .(٤)

ومما لا يقل جلاءً أن الدارسين للشؤون البشرية يتمسكون أحياناً كثيرة بآراء متناقضة وأن خلافاتهم على المسائل القيمية هي في أحيان كثيرة مصدر الخلافات فيما يتعلق بما يبدو

(2)S. F. Nadel, The Foundations of Social Anthropology (New York: Free Press, 1951), pp. 53-54.

(3)Edwin A. Burtt, Right Thinking (New York, 1946), p. 522.

(4)Gunnar Myrdal, Value in Social Theory (London, 1958), pp. 134-52.

أنه مسائل واقعية ، وأنه حتى إذا افترض بأن من الخصائص الملازمة للتنبؤات القيمية أن من الممكن إثباتها أو دحضها بالدلائل الموضوعية فإن بعض الاختلافات والخلافات ، على الأقل ، بين العلماء الاجتماعيين التي تنطوي على أحكام قيمية لا تحلها في الحقيقة إجراءات البحث المتحكم فيه .

وعلى أية حالة من الحالات ليس من السهل في معظم مجالات البحث منع آمالنا وتطلعاتنا وتمنياتنا ورغائبنا ومخاوفنا ووجوه كرهنا من أن تؤثر في استنتاجاتنا . إن تطوير عادات وطرائق التحقيق التي تساعد في ضمان صحة البحوث في العلوم الطبيعية ضد تطفل أو اقتحام العوامل الشخصية التي لا صلة لها بالموضوع تطلب بذل جهود استغرق قروناً . وحتى في هذه العلوم ليست الحماية التي تمنحنا إياها هذه الإجراءات مؤكدة أو كاملة . ولا شك في أن المشكلة أشد حدة في دراسة الشؤون الإنسانية . ويجب الاعتراف بالصعوبات التي يواجهها الباحثون عند محاولتهم التوصل إلى معرفة موثوق بها في مجال العلوم الاجتماعية .

بيد ان المشكلة ليست مفهومة إلا على أساس الافتراض بوجود تمييز واضح نسبياً بين الأحكام الواقعية والقيمية ، وبأنه مهما كان من الصعب أحياناً أن يقرر ما إذا كان لبيان معين مضمون واقعي على نحو خالص فإن من الممكن مبدئياً القيام بهذا القرار . وبالتالي فان القول بأن العلماء الاجتماعيين يتوخون البرنامج ذا الشقين المذكور في الاقتباس أعلاه ليس قولاً معقولاً إلا إذا أمكن التمييز بين إسهامات ، من ناحية واحدة ، في الفهم النظري(الذي من المفترض أن صلاحيته الواقعية لا تعتمد على المثال الاجتماعي الذي قد يؤيده العالم الاجتماعي) ، ومن ناحية أخرى إسهامات في نشر أو تحقيق مثال من المثل الاجتماعية (وهو مثال قد لا يكون مقبولاً لدى جميع العلماء الاجتماعيين) . وبالتالي فإن الصعوبات التي لا تنكر والتي تعترض طريق الحصول على المعرفة الموثوق بها بالشؤون البشرية بسبب اختلاف العلماء الاجتماعين في توجههم القيمي صعوبات عملية . وليس من الممكن تذليل هذه الصعوبات لأنه من المستحيل التمييز بين الواقع والقيمة . ولكن يمكن اتخاذ خطوات بغية تقليل آثار التحيز القيمي المشوشة .

وأحد التدابير المضادة التي يوصى باتخاذها تكراراً هو أن يهجر العلماء الاجتماعيون الادعاء بأنهم خلو من كل تحيز وأن يعلنوا ، بدلاً من ذلك ، افتراضاتهم القيمية على نحو أتم وأكثر صراحة .[٥] ولا تفترض هذه التوصية بأن العلماء الاجتماعيين سيوافقون على مثلهم

(5)Ibid., p. 120; Gunnar Myrdal, Political Element in the Development of Economic Theory (Cambridge, Mass., 1954), chapter 8; Nadel, op. cit.

الاجتماعية عند القيام بالافتراض الصريح لهذه المثل ، أو بأن الخلافات على القيم من الممكن تسويتها بالتحقيق العلمي .

وعلى الرغم من أن التوصية بأن يبين العلماء الاجتماعيون تبياناً كاملاً التزاماتهم القيمية توصية مفيدة وأنه يمكنها أن تسفر عن نتيجة مفيدة فإن من المستحيل التحقيق الكامل لذلك . ففي أحيان كثيرة يجهل البشر الكثير من الافتراضات التي تدخل وتؤثر في تحليلاتهم وأعمالهم . وبالتالي فعلى الرغم من الجهود العازمة على جعل الأهواء والتحيزات والتحاملات جلية فإن قسماً من هذه الأهواء والتحيزات والتحاملات الحاسمة لا يخطر في البال . وعلى أية حال فإن الصعوبات التي يولدها التحيز غير الواعي والتوجهات القيمية الضمنية على القيام بالاستقصاء العلمي قلما تغلبت عليها القرارات بإزالة التحيز .

ويذلل قسم من هذه الصعوبات عادة ، وفي أحيان كثيرة على نحو تدريجي ، عن طريق آليات التصحيح الذاتي للعلم بوصفه مشروعاً اجتماعياً ، إذ إن العلم الحديث يشجع على الإتيان بأفكار جديدة وعلى تبادل الأفكار وعلى انتقادها الحر ولكن المسؤول . ويرحب العلم الحديث بالتنافس في السعي إلى التوصل إلى المعرفة بين محققين يتمتعون بالاستقلال مهما اختلفت توجهاتهم الفكرية . ويقلل العلم الحديث تدريجياً آثار التحيز عن طريق استبقاء الاستنتاجات المقترحة للدراسات العلمية التي تصمد في وجه التحقيق النقدي الذي يقوم به عدد كبير من الدارسين مهما كانت تفضيلاتهم القيمية أو التزاماتهم المذهبية .

ومن السخف الادعاء بأن هذه الآلية المؤسسية ، آلية غربلة المعتقدات وتمحيص مضامين البحوث ، عملت أو من المحتمل أن يكون عملها في مجال العلوم الاجتماعية بنفس فعالية عملها في مجال العلوم الطبيعية . بيد أنه مما لا يقل سخفاً القيام بالاستنتاج بأن من غير الممكن التوصل إلى قدر من المعرفة الموثوق بها بالشؤون البشرية لأن البحث الاجتماعي هو في أحيان كثيرة قيمي التوجه .

تحديد هوية الحقيقة

تقوم حجة قوية مؤيدة للرأي في أن العلوم الاجتماعية لا يمكنها أن تكون خالية من القيم . ووفقاً لهذه الحجة فإن التمييز المفترض بين الواقع والقيمة في المناقشة السابق ذكرها من المتعذر الدفاع عنه حينما يجري تحليل السلوك البشري الهادف ، بالنظر إلى أن الأحكام القيمية في هذا السياق تدخل على نحو لا سبيل إلى الخلاص منه فيما تبدو بيانات «وصفية» أو وقائعية . وبالتالي فإن الذين يقبلون هذه الفرضية يقولون بأنه من المستحيل من

الناحية المبدئية وجود علم اجتماع محايد قيمياً .

وفضلاً عن ذلك فإن من الخطأ الافتراض بأن من الممكن أن تقام للوسيلة علاقة بالغايات دون التزامات بهذه الغايات . فهذا الافتراض يقوم على الافتراض بأن الناس لا يولون قيماً إلا إلى الغايات التي يسعون إلى تحقيقها وبأنهم لا يولون قيماً إلى وسيلة تحقيقها . غير أن هذا الافتراض الثاني ينطوي على خطأ ، وذلك لأن طابع الوسائل التي يتوسل بها المرء لتحقيق غاية من الغايات يؤثر في طبيعة النتيجة الكلية . والاختيار الذي يقوم به الناس بين وسائل بديلة لتحقيق غاية من الغايات يتوقف على القيم التي ينسبونها إلى تلك البدائل . وبالتالي فإنه توجد تقييمات حتى في ما تبدو أنها بيانات واقعية محضة عن العلاقات بين الوسائل والغايات .(٦)

خلال هذه المعالجة قدمت ثلاثة بيانات . أولاً ، إن أوصافاً كثيرة يفترض أحياناً بأنها محض أوصاف واقعية للظواهر الاجتماعية تشكل فعلاً نوعاً من الحكم القيمي . ثانياً ، من الصعب في أحيان كثيرة التمييز بين المضامين الواقعية المحضة والمضامين «التقييمية» للكثير من المصطلحات المستعملة في العلوم الاجتماعية . ثالثاً ، تلحق القيم بالوسائل وليس بالغايات فقط .

---

(6)Myrdal, op. cit., pp. XXII, 211-13.

التحديات التي تواجه العرب تتطلب تغيير طرق التفكير والعمل العربيين

من المعروف ان الحالة العربية ليست سوية وأنها في حالة متردية يرثى لها . وتقع المسؤولية عن تردي هذه الحالة على عاتق فئات مختلفة ، منها بنى السلطات الرسمية وأيضاً بنى السلطات غير الرسمية في المجتمع . ويرى عدد من المفكرين أن قوى أجنبية تتآمر على الشعب العربي وأن هذا التآمر يسهم في حالة التردي هذه .

وتفتك بالمجتمع العربي مجموعة أعراض متزامنة مثل الجراثيم ، ومن هذه الأعراض الآلية النفسية ، آلية عدم المساءلة الذاتية عن طبيعة النشاطات التي يقوم بها الفرد في المجتمع وعن نتائج هذه النشاطات ، والاستعداد الدائم لدى الفرد لان يسوغ أو يبرر النشاط السليم أو غير السليم اجتماعياً وقومياً الذي قام به بمسوغات صحيحة أو غير صحيحة .

ومن هذه الأعراض محاولته - بنجاح إلى حد كبير - لأن ينسي نفسه الآثار السلبية المترتبة على نشاطه في حالة شعبه ومجتمعه . والعلاقة بين عدم مساءلة الذات وإنساء الشخص لنفسه قائمة . فإنساء الشخص لنفسه قد يغنيه عن الحاجة إلى اللجوء إلى آلية عدم المساءلة وإلى آلية التسويغ والتبرير .

ومن هذه الأعراض ايضاً أنعدام النظرة المتأملة لدى كثيرين إلى الداخل ، إلى الذات ، وانعدام محاولة اكتشاف الذات ومعرفتها ومعرفة طبيعتها وفضائها وأبعادها وجنباتها ومعرفة علاقاتها الواقعية وعلاقاتها المرغوب فيها بالأسرة والمجتمع والبيئة التي تقع حولها .

ومن هذه الاعراض أيضاً عدم لجوء الفرد ، اللجوء بحكم التعويد والتنشئة والوعي ، إلى آلية نفسية قيمية ذاتية يحتكم صاحبها إليها في تحديده لنواياه وفي قيامه بنشاطاته وفي تفاعله مع بيئته الاجتماعية ، ويقرر في ضوئها قراراته ونشاطاته . بهذه الآلية يقل الميل لدى الفرد إلى الانتقائية في الأحكام وإلى التسويغ ويتعزز لديه الميل إلى الانضباط النفسي والقيمي والانضباط في اصدار الاحكام وفي القيام بالنشاطات .

ولعدم وجود الآلية النفسية القيمية الذاتية لا يميل الفرد إلى مساءلة نفسه ولا يشعر بأنه مساءل أمام التاريخ أو أمام الله أو الرسالات السماوية الآمرة بالمعروف والناهية عن المنكر . وليس لديه الوعي بالمعنى الحقيقي للإيمان ، وهو الوعي الذي من شأنه أن يوجد لديه آلية أن يسائل نفسه أمام الخالق أو أمام منظومة قيمية معينة . ولتجربة الفرد في حياته لا

يميل إلى أن يسائل نفسه أمام السلطة الرسمية .

وعلى الرغم من الحالة العربية المتزايدة التردي ، وربما بسبب هذه الحالة ، لم يترسخ في الكيان العربي المكون من الدولة والمجتمع والشعب مفهوم النقد الذاتي الهادف على الصعيد الفردي والحكومي والجماعي . ويقصد بهذا النقد القيام بوصف الحالة العربية وتطوراتها من منجزات ونكبات ونكسات وتحليلها والتنبؤ بالتغيرات في المستقبل واستخلاص الاستنتاجات واستقاء العبر والدروس والمحاولة الجادة للاستفادة من هذه العبر للتخلص من الجوانب المعلولة للحالة القائمة ولإحلال جوانب جديدة محلها تنعدم فيها تلك النكبات وتتعزز فيها المنجزات . القيام بالنقد دون المحاولة الجادة للاستفادة من عبر هذا النقد ليس نقداً هادفاً . استهداف النقد يعني العزم على العمل للاستفادة من الدروس المستقاة من الدراسة النقدية لحالة المجتمع المتردية .

ولا يوجد تناقض بين الحقائق ، وليس من طبيعة الحقائق أن تلغي الواحدة الأخرى أو أن تنفي الواحدة الأخرى . إن عدم الوعي هو الذي يضع الحقائق على طرفي نقيض . وللحيلولة دون وضع الحقائق على طرفي نقيض يجب تحقيق الوعي الذي يمكننا من الاقتناع والإقرار بأن من طبيعة الحقائق أنها لا تلغي بعضها بعضاً ومن العمل وفقاً لذلك الاقتناع والإقرار .

ومن الواجب ، من المنظور الوطني والقومي العربي ، ألا نتسرع باعتناق مذاهب قبل دراستها المتأنية وقبل الخلوص إلى الاستنتاج بأن من شأن تبنيها أن يكون ذا فائدة لنا . إن اعتناق أي مذهب دون التحقق من مناسبته ومن الفائدة منه من شأنه أن يلحق الضرر بنا إذا كان مضمون ذلك المذهب منافيا للحقائق . وعلى نفس المنوال يجب عدم الانبهار بمذاهب أو حركات سياسية أو اقتصادية تبدو جذابة أو صحيحة ولكنها في الحقيقة ليست صحيحة وليست مناسبة ومفيدة .

ومن النزعات الفاسدة السائدة لدي قطاعات من الشعب العربي النزعة الرومانسية التي تنحو إلى تضخيم الذات ، والنزعة إلى المبالغة في لوم الذات . وتقترن بالنزعة الأولى ظاهرة وضع تطلعات لا تتناسب مع قدرته على تحقيقها . تستلزم النظرة الواقعية أن تكون التطلعات متناسبة إلى حد معين مع الإمكانات المتاحة . إن السعي إلى تحقيق تطلعات ليس من الممكن تحقيقها في وقت معين في الظروف الدولية السياسية والعسكرية السائدة من شأنه أن يوقع العرب في ورطات لا قبل لهم بها . هدف تحقيق ما في مقدورهم تحقيقه يجب أن تكون له الأولوية على الأهداف التي يتطلعون إلى تحقيقها . وتحقيق العرب لما في

مقدورهم ان يحققوه من شأنه أن يسهم في اقترابهم من تحقيق تطلعاتهم . وإن وعيهم بقدرتهم الحقيقية وحسن تمييزهم بين هذه القدرة والإمكان العربي والتطلعات العربية من شأنهما أن يكونا خطوة هامة في اتجاه تحقيق ذلك الإمكان وتلك التطلعات .

إن عدم تحقيق العرب لقدر كاف من تطلعاتهم يعود إلى أسباب منها عدم العمل العربي على اساس وعيهم بقدرتهم في الواقع وبالقيود المفروضة على إمكانهم وتطلعاتهم .

والبلدان العربية جزء من المجتمع الدولي الذي تتصارع فيه الإرادات السياسية والعسكرية والاقتصادية لتأكيد الذات ودرء الخطر عنها وللسيطرة على العالم . وفي هذا المجتمع يهمش فيه الضعيف أو يقتل أو يوطأ بالقدمين على رقبته . وأينما نظرنا وجدنا أمثلة ساطعة على ذلك . واقعياً ليست لدى العرب القدرة على تأكيد ذاتهم ودرء الأخطار عن انفسهم ، لأسباب كثيرة تاريخية واقتصادية واجتماعية ونفسية داخلية وخارجية . وقد أوردت دراسات كثيرة هذه الأسباب والعوامل بالتفصيل . ولذلك لا حاجة إلى تكرارها في هذا السياق . هذه الحالة وصفة لمزيد من الضعف والتشرذم والتهميش والتراجع . إننا لم نتعلم دروس التاريخ .

واحد تعاريف السياسة أنها حسن تصريف الامور . وأين حسن تصريف الأمور حينما تتقاتل الدول فيما بينها فيصيب الضعف جميعها ، ويقطع لسان الناقد أو يزج به في السجن ، ويسود مفهوم الرعية وليس مفهوم المواطنة ، ولا يقوم التأثير المتبادل الإيجابي بين أفراد الشعب والحكام ، وتسود الحمائلية والقبلية والطائفية ، ويخاف المرء على حياته من الإفصاح عن رأيه بحرية ودون مواربة ونفاق ومجاملة ، ويهان نصف الشعب الثاني أي النساء ، ويكرر إصدار الإعلانات الهامة في شتى مجالات الحياة دون القيام بالعمل الذي يدل على التقدير الحقيقي الجاد لمستلزمات احترام تلك الإعلانات ، وتكرر المجاملات الكاذبة التي بها تساء إدارة الأمور ويتم النيل من المصالح العامة ، وشيوع عادة وطريقة النعامة التي تدفن رأسها في التراب لعلها ظانة أنها لا يراها أحد .

ما الذي نقوم بفعله الآن؟ أما آن الأوان لأن نلتفت التفاتاً واعياً وحقيقياً ودون الإكثار من الخطب إلى الأخطار المحدقة بنا أفراداً وشعوباً وأمة وحضارة؟ أصبحنا عرضة لكثير من الشرور . صرنا نستسلم لكثير من الخصوم . انهار صرح صمود كثير منا . أصبحت القيم التي كنا نمجدها ونعتز بها عن استحقاق قيماً مهجورة ، قيماً يهزأ بمن ينادي بها . باسم الواقعية صار الاستسلام والاستجداء والوصولية والاعتماد على الغير سياسات رسمية متبعة . لو شاهد الخلفاء الراشدون أو الخليفة المعتصم أو صلاح الدين ما يحدث اليوم فلعلهم ما كانوا

يصدقون ما يشاهدونه من حالة التراجع والهوان العربيين .

ويمر العرب أفراداً وشعوباً ودولاً بأزمات فكرية حادة تتعلق بتحقيق الإنصاف وإقامة العدل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويواجهون تحديات كثيرة تتمثل في تحقيق معرفة الذات وفي الغزو الثقافي وفي التخلص من التبعية الاقتصادية والثقافية والنفسية . وعانى العرب وقتاً طويلاً من الفقر والجهل والظلم والحكم الأجنبي . وفي معالجة قضايا التخلص من هذه الازمات والمعاناة ولمواجهة التحديات يجب الأخذ بتعددية الوسائل أو الطرق ، ومن هذه الطرق تحقيق نهضة فكرية والنهضة العلمية وتغيير طرائق التفكير العربي وطرائق العمل العربي وتحقيق الوعي بالواقع وبالذات وتحقيق أكبر قدر من فصل الذات عن الموضوع وغيرها من الطرق .

ولا يمكن التخلص من الأزمات والمعاناة ومواجهة التحديات هذه دون التوسل بهذه الوسائل أو طرق هذه الطرق . لا يكفي تحقيق النهضة العلمية مثلاً دون تغيير طريقة التفكير العربي . من طرق التفكير العربي ، على الأقل أحياناً ، على سبيل المثال ، عدم قرن الكلمة بالعمل . ولا يرجى التخلص من هذه الأزمات والمعاناة بتحقيق النهضة العلمية إذا لم ننفذ استنتاجاتنا العلمية . ولا ترجى فائدة كبيرة من القيام بدراسة وصفية تحليلية ـ لظاهرة من ظواهر حياتنا إن اكتفى المسؤولون بوضعها على الرف فيعلوها الغبار بعد حين دون متابعة تلك الدراسة واستنتاجاتها وتوصياتها . وقيام المسؤولين بهذه المتابعة تندرج في دائرة النهضة الفكرية ولكنها أكثر اندراجاً في دائرة تغيير طريقة الفكر والعمل العربيين ، أي دائرة العقل العربي . وقد عقدت مؤتمرات وندوات ومناظرات كثيرة جدا خلال العقود الأخيرة ضمت ممثلين لكل الحكومات العربية والهيئات الدراسية والفكرية في العالم العربي في شتى مجالات الحياة . وخلصت إلى استنتاجات صحيحة كثيرة . ولو كانت تلك الاستنتاجات قد توبعت ونفذت لكنا قطعنا شوطاً طويلاً في التخلص من ازماتنا ومعاناتنا . المسألة إذن ليست مسألة النهضة الفكرية والعلمية بمقدار كونها مسألة تغيير طرائق التفكير والعمل . على الرغم من كثرة الاستنتاجات التي خلصت إليها مؤتمرات وندوات عربية يود العربي المعني أن يعرف ما الذي حقق في مجال إيجاد السوق العربية المشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وتوحيد بعض المقررات الدراسية الجامعية ، وتعريب لغة التعليم في الجامعات .

إن عقد مؤتمرات وندوات أقل يؤخذ باستنتاجاتها أفضل من عقد مؤتمرات وندوات كثيرة لا يؤخذ باستنتاجاتها . فنتائج تحقيق استنتاجات عدد قليل من المؤتمرات والندوات

يمكن أن تشكل أساسا فكرياً وعلمياً وعملياً وبنيوياً تبنى عليه مستقبلاً مداميك أخرى في تحقيق أهدافنا . هذا هو النهج التدرجي التطوري الذي يمكن للعرب أن ينهجوه في تحقيق أهدافهم .

مشكلة نقل المعاني

في أحيان غير قليلة يلاحظ انحطاط منزلة قسم لا يستهان به من كتابات المثقفين العرب . وتوجد أسباب لهذا الانحطاط ، منها أن تفكير الكتاب مقيد أحياناً ، وهذا الفكر المقيد لا يجاري انطلاق فكر القارئ ، ولا يجاري انطلاق الفكر الذي يتأصل في مضمون الموضوع المتناول . في هذه الحالة ما يحدث هو أن الكاتب يفرض قيوداً على انطلاق مضمون الموضوع ، غير أن القارئ يدرك وهو يقرأ أن مضمون الموضوع أشد انطلاقاً من كيفية تناول الكاتب له . وقد يؤدي هذا الإدراك بالقارئ إلى أن يضيق ذرعا بالمادة المكتوبة .

والسبب الثاني لانحطاط منزلة بعض المواد المكتوبة هو أن الكاتب لا يوفق أحياناً في اختيار العبارات التي تعبر عن المعنى الذي يقصد الإعراب عنه بتلك العبارات . ويوفق الكاتب أحياناً أخرى حتى في نفس الكتاب أو المقالة في العثور على العبارة اللازمة للإعراب عن المعنى . وهذا يسبب في نشوء ظاهرة مهمة ، ظاهرة تأرجح المعنى بين عبارات تعبر عن قسم منه تعبيراً أدق وعبارات لا تحقق التعبير الدقيق عن قسم آخر ، وبالتالي يأتي التعبير عن المعنى ناقصاً أو مبتوراً ، ويخفق الكاتب في نقل ما أراد نقله من المعاني عن طريق الكتابة إلى القارئ .

وثمة سبب ثالث لانحطاط منزلة قسم من الكتابات ، مما يؤدي إلى السأم من قراءتها ، وذلك السبب هو اتسام تلك الكتابات بسمة تقريرية دون أن تبرر معرفة الكاتب للموضوع هذه السمة . وفي الحقيقة فإنه بالنظر إلى نقص المعرفة البشرية الدائم لا يمكن أبداً أن تكون السمة التقريرية صالحة أو أن يكون الأسلوب التقريري صالحاً . التقرير يعني أو يتضمن توفر المعرفة الكاملة . وبالنظر إلى أن ذلك التوفر مستحيل في مجالات معينة من مجالات المعرفة البشرية تتنافى السمة التقريرية غير المبررة موضوعياً مع المنهج العلمي الذي يتوخى التوصل إلى الحقيقة .

وللتخلص من الصفة التقريرية المفتقرة إلى الأساس المعرفي أو لإضعافها عند الكاتب يجب رفع مستواه الثقافي والتعليمي والفكري وتجب تنشئته على إدراك حدوده الفكرية الكامنة في المخلوق البشري . ولأن اتباع الأسلوب التقريري يتناقض مع بعض الحقائق التي لا خلاف عليها يدرك القارئ أو يستشف هذه الحقيقة – حقيقة التناقض – وبالتالي قد

تنحط في نظره منزلة المادة المكتوبة وقد يضجر من قراءتها .

والسبب الرابع هو أن الكاتب غير مطلع على جوانب الموضوع المطروق بسبب جدة تناول هذا الموضوع أو جدة تناول بعض جوانبه . هذه الجدة تجعل أحياناً من الصعب على الكاتب أن يفهم ذلك الموضوع .

ومما يزيد هذه المشكلة حدة أن الكاتب لدى كتابته عن موضوع من المواضيع يستعين أحياناً غير قليلة استعانة كبيرة بالفكر الغربي أو ينقل منه ويترجم إلى اللغة العربية مصطلحات فهمها باللغات الغربية . وقد لا يكون من السهل على الكاتب ترجمة المصطلحات من اللغات الغربية إلى العربية في ميادين المعرفة البشرية ، مما يؤدي إلى تعثره في تحقيق الترجمة الدقيقة .

وثمة سبب خامس وهو ميل بعض الكتاب إلى استعمال بعض الصيغ اللغوية العربية المتحجرة الجامدة المتخذة لقالب معين ثابت . ويعود هذا الميل إلى أسباب منها اعتقاد قسم منهم أن استعمالها يسهل نقل المعنى أو تقريبه ، ومنها أيضاً اعتياد بعض الكتاب على استعمال مثل هذه الصيغ ، ومنها الرباط القائم الذي يربط قسماً من الكتاب بالتراث الأدبي والثقافي واللغوي العربي القديم .

غير أن استعمال بعض هذه الصيغ يعرقل نقل المعنى الذي يراد الإعراب عنه . إدخال تلك الصيغ قد يشوش مجرى الفكر ، لأن ذلك الفكر يتطلب بسبب تحدده أو تخصصه أو اتسامه بسمات معينة أخرى استعمال عبارات معينة تعبر عن ذلك المعنى ذي السمات تلك . وبعض الصيغ اللغوية لا تصلح ، بسبب تحجر وجمود معناها ، لأن تدخل في العبارات التي يراد بها الإعراب عن الفكر المخصص . وينطوي إدخالها على مضمون الإقحام في تلك العبارات ، لأن معاني تلك الصيغ لا تتسق أو لا تتسق تماما مع المعاني التي يراد الإعراب عنها .

اللغة «الأبوية»

اللغة «الأبوية» لغة الإملاء والفرض والأمر المعنوي ، والهيمنة المعنوية ؛ لغة الإرسال المعنوي دون التلقي المعنوي ؛ لغة الطاعة وعدم السؤال أو التساؤل والقبول بما ينطق به ويسمع . اللغة «الأبوية» لا تقبل الأسلوب العلمي الموضوعي المستقل التفكير ، ولا تريد النقد وتعارضه وتحاربه وتخاف منه . وهي ترفض الحوار والمناقشة ولا تبحث عن الحقيقة ولا تقبل من يبحث عن الحقيقة . وهي لا تترك هامشاً واسعاً أو حتى ضيقاً للاحتمالات ، ولا

تتيح مناطق رمادية أو حدودية . إنها جازمة قاطعة مقررة . وهي لما ذكر آنفاً لغة تضعف الفكر المستقل أو المبدع أو تقيده أو تخنقه أو تقتله .

اللغة «الأبوية» لغة شعائر وليست لغة دراسة . إنها لغة مغضبة أو سارة ، أو محمسة أو مطربة ؛ انها ليست اللغة التي تعيد الإنسان إلى ذاته والتي توجد الفكر الهادئ المتمعن غير المنجرف . إنها لغة جماعية تنعدم فيها الفردية والوعي الفردي الذاتي . وهي تأبى أن تكون وسيلة مطواعة للأعراب عن الوعي الذاتي . الفرد أداة لهذه اللغة وهي ليست أداة له . بهذه اللغة لا يعبر الفرد عن ذاته . وهذه اللغة تتضمن آليات السيطرة النفسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وهذه الآليات تتجسد في ألفاظ وتعابير ومفاهيم وقيم وأساليب مختلفة . واللغة الأبوية وليدة النظام الأبوي وخادمة له . ولتحافظ هذه اللغة على مركزها وسيطرتها وهيبتها تقوم بتسخير الفكر الديني والتراثي .

الوعي واللاوعي

النقد وسيلة للكشف عن الحقيقة وللتصحيح في مجالات الفكر والنشاط البشريين . ولا تمكن كتابة النص النقدي إلا بالفكر النقدي . ولا يمكن الإتيان بالفكر النقدي الا بالتخلص من سيطرة اللغة الأبوية لأن للغة الأبوية قيودها على الفكر ، والفكر النقدي بطبيعته محرر وهو بالتالي لا يقبل القيود .

وحتى يتحقق ويسهل الفهم للنص النقدي ينبغي أن يتوفر الفكر النقدي ، ولا يتوفر الفكر النقدي دون توفر الوعي الفكري النقدي . ولا يفهم النص النقدي من ليس لديه فكر نقدي ، ومن ليس لديه سوى فكر تقليدي . أسلوب الفكر التقليدي غير الواعي وغير النقدي لا يحقق فهم النص النقدي ولا يمكن من كتابة النص النقدي الواعي لأن للفكر النقدي الواعي لغته ومفاهيمه التي لا تتوفر في نص الفكر التقليدي غير الواعي وغير النقدي .

ويتطلب الفكر النقدي الواعي أسلوباً في الكتابة ينم عن ويدل على الفكر النقدي الواعي . هذا الأسلوب لا يميل إلى قبول المسلمات الفكرية وهو ينحو إلى إخضاع الطروح والفرضيات والمعاني للنقد الذي لا هوادة فيه عن طريق التشريح والتحليل بسكين الناقد الجراح الحادة .

وبالأسلوب الكتابي أو الكلامي التقليدي غير النقدي وغير الواعي لا يتم الفهم الصحيح للكتابة الفكرية النقدية الواعية . الأسلوب النقدي يرفض ولا يطيق الأسلوب الكتابي التقليدي غير النقدي لأنه لا يختلف مع الفكر النقدي الواعي فحسب ولكنه

يتناقض معه أيضاً .

ودون الفكر النقدي الواعي لا يمكن تغيير الفكر التقليدي غير الواعي وغير النقدي . لتحقيق الأسلوب الكتابي والكلامي النقدي الواعي يجب تحقيق الفكر الواعي النقدي ، وبالتالي الفكر الذي يتسم بقدر أكبر من الانعتاق والانطلاق .

تعلم القراءة وتخلل القيم

للقراءة جوانب مختلفة ، وأحد جوانبها أنها مكتسب اجتماعي ، ومما يقصد بالمكتسب الاجتماعي في هذا السياق أن قيماً اجتماعية ترافق وتتخلل عملية تعلمها ، وهذه القيم تتخلل شخصية المتعلم . ولا يمكن أن تتحقق عملية تعلم القراءة إلا بأن ترافق وتتخلل قيم اجتماعية هذه العملية . ولهذه الحقيقة أثر في كيفية فهمنا للمادة المقروءة . القيم الاجتماعية المرافقة والمتخللة تؤثر في فهمنا للمادة المقروءة . وبالنظر إلى أن الفهم أحد مصادر التفكير فإن التفكير يتأثر أيضاً بكيفية فهمنا للمادة المقروءة وبالتالي يتأثر بالقيم الاجتماعية المرافقة والمتخللة لعملية تعلم القراءة . وبالنظر إلى أن القراءة إحدى الأدوات الهامة التي يحاول المرء بها أن يطلع على الذات وعلى العالم فإن هذه المحاولة وهذا الاطلاع متأثران إلى حد ما بالقيم الاجتماعية التي رافقت وتخللت عملية تعلم القراءة .

وبالنظر إلى أنه في المجتمع «الأبوي» تقوى وتهيمن القيم المقترنة بهذا المجتمع مثل الاملاء والفرض والأمر والهيمنة والإرسال دون التلقي والطاعة والانقياد وعدم السؤال وعدم المساءلة فلا مفر من أن تكون كمية كبيرة من هذه القيم قد رافقت وتخللت عملية تعلم القراءة ، مما يعني تأثير هذه القيم «الأبوية» في فهمنا وكيفية فهمنا للقراءة وبالتالي في تفكيرنا . إن عملية تعلم القراءة في المجتمع «الأبوي» تشجع على إبقاء هذه القيم لدى المتعلم ، فتراه أشد انقياداً وقبولاً للمادة المقروءة وأشد ميلاً إلى التلقي بدلاً من أن يكون متلقياً ومعطياً في آن واحد ، وأشد ميلاً إلى القيام بالدور السلبي وليس الدور الإيجابي ، بمعنى أن عملية التفاعل بينه وبين المادة المقروءة تتجسد فيما تتجسد فيه في تلقي وقبول المادة دون أن يرد عليها أو يناقشها أو يعلق عليها أو ينتقدها أو يتحفظ عنها أو يرفضها . تفاعله السلبي يتمثل في القبول السهل لمعنى المادة المقروءة دون السؤال والتساؤل عن سلامتها المعنوية والتشكيك في صحة ذلك المعنى .

وذلك يحدث في عصر - عصرنا الحاضر - نحن في مسيس الحاجة فيه إلى الناس القارئين المنتقدين للنص ، المتسائلين عن صحته وصحة معانيه ، غير القابلين له قبولاً تلقائياً

بديهياً ، المتفاعلين معه تفاعلاً فكرياً نشطاً ايجابياً . نحن نعيش في عصر نحتاج فيه إلى أناس ينتقدون المادة التي يقرؤونها ويقع بينهم وبينها حوار فكري ، ولا يقبلون بالمادة إلا بعد تفحصها وتمحيصها وإعمال سيف الفكر النقدي الحاد البتار فيها ، أناس لا تتضاءل شخصيتهم حيال النص المكتوب ولكن يتخذون منه موقفاً محايداً دارساً موضوعياً خشية أن يأسرهم ويطغى عليهم عن غير وجه حق . نحن موجودون في عصر يضرنا فيه أن تفرض المادة المكتوبة - والمسموعة - علينا فرضاً من عل وكأن النص سلطة طاغية لا قبل لنا بها ، في عصر نحن نحتاج فيه إلى التفاعل الدينامي مع النص ، ذلك التفاعل الذي من معانيه تسليط الضوء الناقد الكاشف المنير على النص والمشاركة الموضوعية في وضع معناه .

وبالتالي على الذين يريدون تغيير طريقة فهم المادة المكتوبة وطريقة التفكير أن يمارسوا قدراً أكبر من التحكم - والتحكم الكامل قد يكون مستحيلاً - بكمية ونوعية القيم التي ترافق وتتخلل عملية تعلم القراءة .

الفهم قبل القراءة وبعدها

ومما له صلة بالمشاركة في وضع معنى المادة المقروءة القول أنه يوجد فهم قبل القراءة وفهم بعد القراءة . في حالة الفهم قبل القراءة ينتقل من معنى النص المقروء إلى الشخص ما يتيحه له مدى فكره الواعي النقدي وموقفه النفسي القيمي الاجتماعي . في هذه الحالة فإن المعنى الذي ينقل من النص المقروء أو المسموع ليس كل معنى النص لأن الفكر الواعي النقدي ليس كاملاً لدى الشخص ولأن الموقف النفسي القيمي الاجتماعي انتقائي ومقيد وبالتالي يكون المعنى المنقول جزئيا ويكون الأخذ من هذا المعنى انتقائياً .

وكلما زاد مدى وعي الفكر وسمته النقدية وزادت القيم التي يقوم عليها الموقف النفسي الاجتماعي اتساعاً قلت الانتقائية في نقل معنى القراءة وزاد اعتماد الفرد على القراءة لتحقيق الفهم . فهم المعنى قبل القراءة هو انعكاس لشخصية الفرد على النص ، وفهم المعنى بعد القراءة هو انعكاس للفكر الواعي النقدي على الشخص . فهم المعنى قبل القراءة طريقة خاطئة في القراءة ، وهو عدم استعمال اللغة أداة لنقل المعاني ، وفرض الذات أو الشخصية على النص ، وهو الفرض الذي لا يضر بالنص لأن النص يبقى حاملاً لمعانيه ولكن يضر بالشخص لأن الشخص يحرم نفسه بتلك الطريقة من فائدة أداة نقل المعاني وهي اللغة ويبقي نفسه لذلك جاهلاً بهذه المعاني .

وفي الحقيقة لا يتحقق فهم تام للنص قبل القراءة ولا يتحقق فهم تام للنص بعدها .

في الحالتين فهم القارئ نتاج عملية معقدة يختلط فيها فهم النص قبل القراءة وبعدها وتفاعل ما يحقق من الفهم قبل وبعد القراءة .

ويتدخل العامل الذاتي ، أي عامل تدخل الذات في فهم النص المقروء ، في الكتابات الأدبية وفي الكتابات في المجال الاجتماعي ، ويقل دور هذا العامل في الكتابات في مجال العلوم الطبيعية والرياضية . وبالنظر إلى أن ذات القارئ لها دور في فهم النص المقروء فإن القول أن معنى ومضمون النص يحددهما إلى حد معين القارئ قول صحيح . وبذلك يشارك القارئ في وضع معاني ومضامين النص . وكما أسلفنا تقل هذه المشاركة أو تزيد تبعاً لدور الذات في فهم معنى النص ومضمونه .

هيمنة الرأي الواحد حرمت الشعب العربي من القدرة على حماية مصالحه الحيوية

منذ عقود كثيرة ما يزال المجتمع العربي تسوده ظاهرة هيمنة رأي واحد في شتى المجالات العقيدية والاجتماعية والسياسية واستبعاد رأي الآخر أو رفضه أو ملاحقته أو معاداته أو تكفيره. صاحب الرأي المهيمن يعتبر رأي الآخر مصدر تهديد له وللجماعة، على الرغم من أن رأي الآخر قد لا يكون مصدراً لمثل هذا التهديد.

ورفض الرأي المهيمن أو إقصاؤه لرأي الآخر ظاهرة موجودة على تفاوت في العالم أجمع، غير أنه يبدو أن هذه الظاهرة أشد انتشاراً وأكثر قوة في المجتمعات النامية، ومنها المجتمع العربي.

ويمكن أن يكون صاحب هذا الرأي الحاكم السياسي أو شيخ القبيلة أو مختار القرية أو رئيس البلدية أو محافظ المقاطعة أو الولاية أو صاحب السلطة المشروعة - وبالتالي النفوذ - الذي تستند سلطته هذه إلى مصادر تراثية أو قيمية أو ثقافية أو اقتصادية أو مزيج من هذه المصادر. صاحب الرأي المهيمن في هذه المجتمعات لم يجعل رأي الآخر جزءاً يسمح له بأن يشارك مشاركة مقبولة ومشروعة في حياة المجتمع وفي النشاط والتفاعل الفكريين والابتكار الفكري. ألرأي السائد يقصي «رأي الآخر» ويناصبه العداء وينسب إليه مختلف الأوصاف السلبية، مثل الرأي غير المشروع وغير المعترف به والمرفوض والرأي الخارج عن الإجماع والخارج عليه والرأي المتمرد والرأي الغريب والرأي المارق والرأي الطفيلي والرأي المتآمر.

وتقوم أسباب مختلفة لنشوء هذه الحالة. ومن هذه الأسباب التاريخ الطويل من الطغيان السياسي الذي لا يقبل بالرأي الآخر المختلف أو المخالف، والسلطة الأجنبية التي فرضت إرادتها على الشعوب العربية بوحي مصالح تلك السلطة وجزء من الفكر التراثي والنزعة الأبوية (البطريركية) التي تؤدي إلى تلاشي الشخصية الجريئة المبدعة وإلى التقليد الفكري الأعمى.

وحالة تحكم رأي واحد في الحياة الفكرية وإقصاء أي رأي آخر ألحقت ضرراً بالغاً بالشعب العربي وبنمو الفكر. بسبب هذه الحالة لم يسمح للإنسان العربي بأن يتحرك فكرياً إلا في اطار ذلك الرأي المهيمن، وإذا خرج شخص على ذلك الرأي أو حتى عنه أوذي في نفسه وماله وعياله. وخوفاً من أن يلحق الضرر بأصحاب الرأي المخالف أو المختلف يفضل أصحاب الرأي الآخر - إلا في حالات قليلة - التستر على آرائهم. وبما أن الفكر ينشط

بتبادل الآراء وتفاعلها فإن عدم البوح بالآراء من شأنه أن يؤدي إلى عدم تفاعلها وبالتالي إلى عدم نشاطها . وينشط الفكر بتوفر حالة لا ينكمش فيها الاستعداد الذهني والنفسي للإتيان بأفكار جديدة بل فيها يشجع هذا الاستعداد . ولا يحقق هذا التشجيع في الحالة التي يعرف فيها الإنسان أن أفكاره الجديدة ستجلب عليه الأذى ، بل ينكمش في هذه الحالة هذا الاستعداد ويتضاءل .

وإن حياة الشعوب أيضاً بشتى مناحيها وطوال القرون تبلغ من التعقد ما لا يمكن أن يكتنهه أو أن يحيط به رأي واحد . فلم يكن من الممكن ، بالتالي ، لذلك الرأي السائد أن يضمن فهم تلك الحياة وأن يكفل معرفة التعامل مع تقلباتها وأن يتصدى للتحديات التي تفرضها وأن يلبي متطلباتها . وبهذا الرأي لم يكن الشعب العربي جاهزاً للتصدي للأزمات والأحداث والتطورات التي كانت تحدث إما على نحو تدريجي أو مفاجئ . ولذلك لم يكن الشعب مهيئاً للدفاع عن نفسه وكان يقع ضحية للتهديدات والأخطار التي كان يتعرض لها .

ومن الحالات الطبيعية أن يقوم تفاعل بين فكر الإنسان والظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية والطبيعية التي تحيط به . وفي هذا التفاعل يمكن للفكر أن يفيد في تحديد طرق التعامل مع هذه الظروف لما فيه مصلحة الجماعة . وفي الحالة التي فيها لا يسمح إلا بسيطرة رأي واحد ويقمع رأي الآخر ويعاقب صاحبه عليه ويثنى عن الإتيان به تحرم الجماعة من رأي أو فكر الآخر الذي تستوجب الظروف الاجتماعية والطبيعية السائدة الإتيان به لمحاولة تحقيق حلول للمشاكل التي توجدها تلك الظروف ، مما يجعل الجماعة عرضة لما قد تنطوي عليه تلك الظروف من تهديدات وتحديات للجماعة وبقائها .

ويتعرض كل مجتمع بشري لتأثيرات فكرية قيمية من مصادر خارجية . ولهذه التأثيرات مردوداتها وانعكاساتها في شتى المجالات على المجتمع الذي يتعرض لهذه التأثيرات . وبالنظر إلى أن لكل مجتمع مصالحه الحيوية ، والمصلحة الأولى هي حماية وجوده وبقائه ، فان من الضروري للحفاظ على هذه المصالح أن يستطيع أبناء المجتمع المتعرض للتأثير أن يعرفوا كيف يتعاملون مع هذه التأثيرات بما يحقق تلك المصالح . والمجتمع الذي فيه يسيطر رأي واحد ويقصى رأي الآخر تقل قدرته على معرفة التعامل مع تلك التأثيرات لحماية المصالح الحيوية للمجتمع لأن مثل هذا المجتمع يكون محروماً ، بسبب هيمنة رأي واحد وإقصاء أي رأي آخر ، من الوسائل الفعالة لمعرفة التصدي لمردودات وانعكاسات قسم من التأثيرات الفكرية القيمية الأجنبية .

ومن أهم الدوافع لهيمنة رأي واحد وإقصاء رأي الآخر الرغبة في تسهيل بقاء الحكام في السلطة الرسمية وغير الرسمية وانتشار الجهل ، مما أدى إلى قبول التفسير السائد للمراجع التراثية وإلى عدم إعادة النظر في ذلك التفسير وعدم إعادة تقييمه في ظل الظروف الحياتية المتغيرة . ومن هذه الدوافع أيضاً خضوع العرب طيلة قرون للحكم الأجنبي .

وفي هذا الجو السائد ، جو هيمنة رأي واحد وإقصاء رأي الآخر ، كان من بالغ الصعوبة أن يعزز ويشجع الفكر الفلسفي الذي بطبيعته لا يتقيد بالضرورة بالفكر السائد وبالبنية الفكرية السائدة . ومن المعروف أن للفكر الفلسفي إسهاماً كبيراً في تحقيق التقدم الاجتماعي والعلمي وفي النهوض بالحضارة وفي اكتشاف ظواهر اجتماعية وطبيعية وميتافيزيقية مختلفة . وبالنظر إلى ثني الرأي السائد عن التفكير الفلسفي يتضح ما لهذه الحالة من أثر في اعاقة التقدم العلمي والحضاري.

وكان لهيمنة رأي واحد على رأي الآخر أثر سلبي آخر . فبسبب هذه الهيمنة وإقصاء رأي الآخر جعل عدد كبير من المفكرين كتاباتهم - حتى المفكرين الذين كانت لديهم نزعة فكرية مستقلة - تنسجم أو لا تتعارض مع الرأي المهيمن . وبهذا الانسجام قيد الانطلاق الفكري . وبما أن الموقف أو الرأي المهيمن لا يخدم بالضرورة المصلحة العامة وبما أنه يحتمل احتمالاً كبيراً جداً أنه ينحو إلى خدمة مصالح فئة محدودة هي الفئة المتحكمة وبما أن فكر تلك الفئة هو انعكاس لرؤيتها لذاتها ولمصلحتها وللعالم وأنه ليس - حسب الافتراض - مستمداً من نظرة عامة شاملة موضوعية تأخذ في الحسبان المصلحة العامة فإن جعل المفكرين فكرهم ينسجم مع الرأي السائد جاء على حساب الفكر القائم على الرؤية الشاملة الموضوعية التي تراعي المصلحة العامة .

ولا يمكن أن يحقق العرب التقدم السياسي والاقتصادي والثقافي إلا باعتماد الفكر النقدي مذهباً في حياتهم ووسيلة لمعرفة الحقيقة وللتوصل إلى أفضل الطرق لإزالة العيوب في حياتهم ومجتمعهم . وثمة في الوطن العربي من لا يؤيد إلا تبني خطاب سياسي أو اقتصادي أو عقيدي واحد ولا يعمل إلا من أجل هذا التبني . ومن شأن هذا التبني استبعاد أي خطاب آخر ومحاربته . ولا يتمشى الاقتصار على مذهب فكري واحد مع الأخذ بالمذهب الفكري النقدي . لأن الاقتصار ينطوي على التقييد والاستبعاد والمذهب الفكري النقدي بطبيعته شامل أو عام بمعنى أنه يشمل ما هو مقتصر عليه وما هو غير مقتصر عليه ، أي يشمل ما هو متبنى وما استبعده الخطاب الفكري الواحد القصري . المذهب الفكري النقدي أوسع من الاقتصار على خطاب فكري واحد لدرجة أن المذهب الفكري النقدي

ينطبق على ذاته ، أي يقوم بانتقاد نفسه . وبالتالي فإن الفكر النقدي عملية فكرية ديناميكية ، وبالتالي غير منتهية . ومن هنا تعريف المفكر الناقد بأنه الشخص الذي يعمل آلية النقد باستمرار .

ولأن تبني خطاب فكري واحد فقط قصري فهو ضيق الأفق الفكري ، ومفهوم التقدم القائم على العلم لا يقبل ضيق الأفق لأن ذلك المفهوم أوسع من القصر الفكري . والدعوة إلى الاقتصار على خطاب فكري واحد فيها تقييد فكري من منظور آخر . الخطاب فهم تفسيري . والدعوة إلى الاقتصار على تبني خطاب واحد معناها تفضيل فهم تفسيري واحد على حالات مختلفة من الفهم التفسيري ، ومعناها أن الداعي إلى ذلك ينتحل لنفسه الحق في القول بأن فهمه التفسيري أصح من الحالات الأخرى من الفهم التفسيري . ولم ينبغي للبشر أن يقبلوا قول القائل بأن فهمه التفسيري أصح من المفاهيم التفسيرية الأخرى؟ أليس من الأصح القول : الساحة الفكرية واسعة ، ولكل منا الحق في أن يطرح فهمه التفسيري دون الكبرياء الفكرية الفارغة والمغالاة في الاعتقاد بصحة خطاب فكري معين؟

والاكتفاء بخطاب فكري واحد ينطوي على السذاجة والغرور ، لأن الفكر البشري - ما تجلى منه وما هو ممكن التجلي والتكشف - أوسع من الخطاب الفكري الواحد . والذي يعتقد أن خطابه الفكري الواحد شمل المجالات الحياتية المعروفة والقضايا البشرية المطروحة لا بد أنه ساذج ومغرور وضيق الأفق .

وتتسم السياسة بمحدودية الفكر لأن من طبيعة السياسة أنها تهدف إلى تحقيق رؤية أو رؤيا أو مصلحة معينة . وهناك على الساحة الفكرية رؤى ومصالح كثيرة . والقول بأن من مصلحة الشعب أو المجتمع الاقتصار على تبني خطاب اقتصادي أو اجتماعي أو تبني تفسير ثقافي أو تراثي واحد قول ينطوي على العنصر السياسي لأن هذا القول يهدف إلى تحقيق رؤية أو مصلحة معينة وبالتالي فإن هذا القول محدود الفكر .

السلطة الحكومية وحرية البحث العلمي

لطبيعة النظام السياسي أثر كبير في المناخ الفكري والبحث العلمي الذي هو وسيلة لزيادة درايتنا بالعالم الذي حولنا ووسيلة لتحسين ظروف حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ووسيلة للحفاظ على بقائنا . ويقصد بالبحوث العلمية استجلاء الحقائق والتحقق من الافتراضات والتوصل إلى النتائج والاستنتاجات . يمكن أن يكون النظام السياسي من أنواع مختلفة : نظام سياسي ديمقراطي وتسلطي وشمولي . في النظام الديمقراطي يتوفر قدر أكبر من الحرية الفكرية ومن إمكانية القيام على نحو مستقل بالبحوث . ومن الصعب صعوبة كبيرة القيام على نحو حر أو مستقل بالبحوث في شتى المجالات في ظل النظام السياسي الشمولي أو التسلطي أو القمعي .

وينكمش أو يزول الإسهام العلمي الذي يقدمه الباحثون العلميون في المجتمع الذي توجد فيه قيود سياسية واجتماعية وثقافية ونفسية تقيد نشاطهم الفكري . وللقيود الحكومية أثر كبير في انكماش أو تلاشي الإسهام العلمي للباحثين العلميين وذلك لأسباب كثيرة منها ان لدى السلطات الحكومية أدوات أكثر فعالية في توجيه وتقييد النشاط العلمي .

ويتطلب تطور البحوث وارتقاء مستواها ودقة استنتاجاتها – من بين ما تتطلبه – تحقيق مستوى أدنى من التدخل من جانب ممثلي السلطة الحكومية في عملية القيام بالبحوث . ومما ينهض بالبحوث توفر التعددية الفكرية وتوفر إمكانية التحاور الفكري السياسي والاجتماعي . ولا تشيع التعددية الفكرية في ظل الأنظمة الشمولية التسلطية القمعية . وإذا فقدت إمكانية التعددية الفكرية فقد الجو الذي ينهض بمستوى البحوث وجودتها ، وانحط مستوى البحوث وانكمش نشاطها لأنه حتى يرقى مستوى البحوث من الضروري ألا يقف حائل دون الحرية الفكرية .

فاذا افتقر المجتمع إلى الجو الديمقراطي الذي يحتضن التعددية الفكرية زادت الخشية من توخي الصحة والموضوعية والنزاهة في البحث العلمي ، وزادت الخشية من الإجراءات الانتقامية التي يمارسها المتولون للسلطة الحكومية ضد الباحثين المتحلين بقدر أكبر من الموضوعية والتجرد ، مما له انعكاساته السلبية على الاتجاه نحو القيام بالبحوث العلمية وعلى توخي الموضوعية والدقة وعلى مستوى وجودة البحوث .

وثمة عوامل مختلفة تحكم العلاقات بين المتولين للسلطة السياسية الرسمية والبحوث

العلمية ، ومن العوامل البالغة الأهمية الموقف الذي يتخذه هؤلاء المتولون تجاه البحوث . فإذا خافوا على مراكزهم من نتائج البحوث قل الالتفات الذي يوجهونه إلى إجراء البحوث ولعلهم يشرعون في محاربة عملية البحث ، وحجبوا الأموال عن القيام بهذه العملية ، مما من شأنه أن يحرمنا من الفوائد التي يمكن أن نجنيها عن طريق إجراء البحوث العلمية .

إن تأثير العامل السياسي في البحوث العلمية قائم - على تفاوت طبعاً - في المجال الاجتماعي والمجال الطبيعي أيضاً . ويبدو ان المتولين للسلطة السياسية يبدون حساسية لنتائج البحث العلمي في المجال الاجتماعي أكبر من الحساسية التي يبدونها لتلك النتائج في المجال الطبيعي ، وذلك بالنظر إلى أن من الممكن أن يكون لنتائج البحث في المجال الاجتماعي أثر في مركز النظام ومستقبله ومصيره وفي موقف الناس من ذلك النظام أكبر من أثر نتائج البحث في المجال الطبيعي .

وللعلماء في مختلف بلدان العالم مكانة مرموقة ، غير أن هذه المكانة تختلف درجتها من بلد إلى آخر . ويبدو أن العلماء في البلدان المتقدمة النمو يمارسون تأثيراً في عملية اتخاذ القرار أكبر من التأثير الذي يمارسونه في البلدان النامية . ويبدو أن البلدان المتقدمة النمو تستعمل نتائج الأبحاث العلمية استعمالاً أكبر من استعمال البلدان النامية لهذه النتائج . ولهاتين الظاهرتين أسباب مختلفة منها نسبة الأمية العليا في البلدان النامية ، وتوفر عدد أكبر من المنشورات المتخصصة في البلدان المتقدمة النمو ومن وسائط الاتصال ذات البرامج المتخصصة مما ييسر وصولها إلى عدد أكبر من المهتمين ومما يزيد من تقديرهم لفوائد نتائج الأبحاث العلمية . ومن تلك الأسباب أيضاً الخلفية الاجتماعية الثقافية التاريخية التي ينتمي المتولون للسلطة الحكومية في البلدان النامية إليها والتي بسببها لا تراعى مراعاة تستحق الذكر - على الأقل في عدد من الحالات __ الاعتبارات التي تشير نتائج البحوث إلى وجوب مراعاتها .

ويشيع في البلدان المتقدمة النمو شيوعاً أكبر مفهوم الفعالية القصوى في تحقيق هدف من الأهداف . وكتبت ونشرت دراسات كثيرة حول هذا المفهوم . وأصبحت لهذا المفهوم قيمة كبيرة . وتتعهد هذا المفهوم وتروجه وتشجعه هيئات حكومية وغير حكومية مختلفة . ولهذا المفهوم شيوع أقل نسبياً في بلدان العالم الثالث . ونتائج البحوث العلمية ليست مستثناة من ذلك في الغرب حيث تجري الاستفادة إلى قدر أكبر من نتائج هذه البحوث .

والاستعمال إلى حد قليل أو بعيد لشيء من الأشياء ، مثلاً نتائج البحوث العلمية ، لا يدل طبعاً على وجوه هذا الاستعمال . ومن البديهي أن يكون الاستعمال لتحقيق هدف من

الأهداف ولخدمة غرض من الأغراض . وتستعمل نتائج البحوث العلمية في شتى البلدان النامية والمتقدمة النمو لتحقيق الأهداف الحكومية . ومما يؤسف له أن قسماً كبيراً من نتائج البحوث العلمية يستعمل في بلدان منها عدد من البلدان الغربية لخدمة أغراض عسكرية وأن قسماً كبيراً من مجهودات البحث العلمي يخصص لتحقيق أغراض عسكرية .

ويمكن للعالم أن يقوم ببحث علمي توكل حكومته إليه القيام به لغرض من أغراضها . وفي أحيان غير قليلة تعهد الحكومات إلى علمائها بإجراء بحوث علمية . وينبغي أن نفرق بين دور العالم في محاولة تحري الحقيقة في مجالات مختلفة ، من ناحية ، وغرض الحكومة لدى إيكالها إلى العلماء القيام بذلك التحري . وتتسم وسائل إجراء البحث بقدر من الموضوعية والتجرد . ويكون هذا القدر أكبر لدى إجراء البحوث في العلوم الطبيعية . ويقوم الباحث بالبحث دون الالتفات إلى الغرض الذي تريد حكومته أن تحققه بإجراء هذا البحث . يجري الباحث البحث حسب تكليف الحكومة بينما يكون غرض الحكومة سياسياً ، ويمكن أن يكون ذلك الغرض إنسانياً أو غير إنساني ، أو رفيع أو دنيء الخلق ، أو غير عائد بالنفع على المجتمع أو غير مؤات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع أو غير مؤات لمصالح بلدان أو مناطق أخرى .

والعالم الباحث لدى اضطلاعه بالبحث يكون مدفوعاً بعوامل مختلفة من أهمها تحقيق المكسب المادي . وشاهدنا في تجارب معاصرة كثيرة أن باحثين كثيرين لا يترددون في قبول تكليف الحكومة لهم باجراء البحث رغم أنهم يدرون أنه ستكون لنتائج بحوثهم آثار سلبية في مجتمعاتهم أو دولهم أو شعوب العالم .

ويقضي جو القهر السياسي إلى التأثير السلبي في جوانب مختلفة لممارسة البحث العلمي . وأحد هذه الجوانب اختيار موضوع البحث . يمكن للبحوث أن تكون في مواضيع مختلفة ، من قبيل مواضيع الثقافة والأمن والتنمية والتنشئة والتربية وحسن الإدارة المالية وسلامة السياسة الاقتصادية والعلاقات الخارجية . وهناك مواضيع ذات صلة أوثق بالقضايا السياسية وقضايا الحكم والسلطة ومواصلة توجيه دفة السلطة . وهي مواضيع لنتائج واستنتاجات البحوث صلة أكبر بها . ولعل المتولين للسلطة الحكومية غير معنيين ، بسبب حرصهم على مواصلة وتعزيز سلطتهم ، بإجراء البحوث التي قد تتوصل إلى حقائق واستنتاجات تؤدي إلى اضعاف مركز المتولين للسلطة . ولذلك ، خوفاً من إغضاب المتولين للسلطة الحكومية والسلطة غير الحكومية ومن استيائهم ونقمتهم ، ينصرف الباحثون عن إجراء البحوث في هذه المواضيع ، أي المواضيع التي لها ولنتائجها واستنتاجاتها صلة كبرى

بقضايا تولي السلطة .

وطريقة البحث العلمي جانب آخر من الجوانب التي يؤثر فيها جو القهر السياسي تأثيراً سلبياً . فرغم أن للبحوث العلمية هدف التحقق من الافتراضات واستجلاء الحقائق والتوصل إلى النتائج والاستنتاجات فإن استنتاجات البحوث يختلف بعضها عن بعض من حيث قوة أو خفة لهجتها . يمكن وضع الاستنتاجات لنفس البحث بصيغة قوية اللهجة أو مخففة اللهجة . وعن طريق اللجوء إلى استعمال اللهجة المخففة أو اللهجة المشددة للاستنتاجات يمكن للباحث أن يأخذ في الحسبان اعتبارات مختلفة منها - وفي المقام الأول - اعتبار توقعه لموقف المتولين للسلطة الحكومية وغير الحكومية حيال تلك الاستنتاجات . وحتى تتحقق الفائدة الكبرى من هدف إجراء بحث من البحوث ينبغي أن تكون الاستنتاجات على قدر أكبر من الوضوح والقطع والقوة . ولكن اتقاء الاستياء المتوقع أو المتصور من جانب أصحاب السلطة الحكومية وغير الحكومية يميل الباحث ميلاً أكبر - في جو القهر السياسي الحكومي وغير الحكومي - إلى تخفيف قوة لهجة الاستنتاجات مما يمس بالفائدة المنشودة من إجراء البحث .

ويلحق القهر السياسي الضرر أيضاً بالمصلحة القومية . هناك علوم كثيرة في المجالات الاجتماعية والطبيعية . وتزداد في هذه الأيام العلوم تخصصاً . ويمكن أن تكون العلوم وسيلة للحفاظ على الأمن القومي ولتعزيز التماسك الوطني . وفي مجالات علمية مختلفة لا يستطيع أن يقرر مدى الفائدة أو عدم الفائدة من علم من العلوم سوى المتخصصين في هذه العلوم . ومن شأن لجم لسان العالم الباحث المتخصص عن التناول الموضوعي لموضوع من مواضيع البحث أن يحرم المجتمع المعني من الاستفادة من دراسات ذلك المتخصص واستنتاجاته وآرائه في الموضوع المدروس .

ولتولي السلطة الحكومية مقتضياته السياسية ، ولإجراء البحوث لتوسيع نطاق المعرفة ولاستجلاء الحقيقة مقتضياته الموضوعية . وليس من الضروري أن تتماثل المقتضيات السياسية لتولي السلطة الحكومية مع المقتضيات الموضوعية للقيام بالبحوث . وتختلف في أحيان كثيرة هذه المقتضيات بعضها عن بعض . وفي الحقيقة يمكن أن يكون فرد سياسياً ناجحاً ولكنه ليس عالماً سياسياً . وعلى العكس .

وفي أحيان غير قليلة لا يكون هدف تولي السلطة الذي يسعى شخص إلى تحقيقه متفقاً مع المصلحة الوطنية أو القومية . والواقع أنه بسبب طبيعة مقتضيات تولي السلطة وطبيعة مقتضيات البحوث المتحرية عن الحقيقة يحتمل احتمالاً أكبر أن يكون للشعب

مصلحة في نتائج البحوث أكبر من مصلحته في تحقيق هدف الشخص السياسي وهو هدف تولي السلطة . والحالة المثلى هي حالة أن يكون الشخص السياسي في نفس الوقت مخلصاً لقومه ووطنه وباحثاً متخصصاً مقدراً لأهمية البحوث في النهوض بمصلحة الشعب والوطن .

وبالنظر إلى الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه البحث العلمي في تنمية البلدان في مختلف المجالات ، وإلى دور الممارسين للسلطة الحكومية في تقرير تعزيز البحث العلمي أو في الثني عنه وإحباطه فإن لوعي هؤلاء الممارسين بأهمية البحوث وبدورها في النهوض بالبلد أهمية في تحقيق التنمية . وبالتالي فإن من المهم أن يكون هؤلاء الممارسون على مستوى علمي وثقافي يسهم في تقديرهم لأهمية البحوث ولأهمية دور البحوث في التنمية . ويمكن أن يتجلى اهتمام الممارسين للسلطة بالبحث في مجالات مختلفة منها المبالغ المالية التي يخصصونها للإنفاق على إنشاء البنية الأساسية التكنولوجية والعلمية وعلى تدريب الاخصائيين في شتى المجالات .

وكما سبق أن ذكرنا فإن لتحقيق ممارسة السلطة السياسية مقتضياته السياسية وغير السياسية . وقد لا تتفق هذه المقتضيات – وأحياناً لا تتفق ــ مع مقتضيات تحقيق التنمية . وعلى الرغم من ذلك فإن للمستوى العلمي الثقافي للممارسين للسلطة أثراً في الموقف الذي يتخذونه حيال التنمية . فذلك المستوى يمكن أن يجعلهم أشد استجابة لمستلزمات تحقيق هدف التنمية أو أقل نفوراً من مراعاة تلك المستلزمات .

ولتحقيق نمو البحوث العلمية وحتى يستطيع الباحثون أن يؤدوا دورهم الهام في النهوض بمصلحة الأمة في أي بلد من البلدان من اللازم أن تتوفر ظروف معينة منها إقامة البنية الأساسية البحثية المناسبة التي تتكون من هيئات البحوث ودور النشر للكتابات العلمية والمجلات العلمية والعلماء المتخصصين الأكفاء وعقد المؤتمرات والندوات العلمية وتوفير المكتبات والمختبرات اللازمة للقيام بالبحوث وتوفير المرتبات العالية لهم لقاء بحوثهم القيمة . ومن تلك الظروف أيضا ظرف هام جداً وهو أن يسود المناخ المؤاتي لإجراء البحوث . ويتكون هذا المناخ من الوعي بأهمية البحوث في تحقيق التنمية وتوفر قدر أكبر من الحرية السياسية والفكرية ، وعدم تهديد السلطات الحكومية للباحث بإنزال عقوبات به من جراء بحوث أجراها واستنتاجات توصل إليها . ومن هذه الظروف أيضاً إقامة وتوطيد تقاليد البحث العلمي وتقاليد إيلاء الاعتبار والاحترام للباحث . وبالنظر إلى الأهمية القومية الكبرى التي يتمتع بها الدور الذي يمكن أن يقوم به الباحث العلمي فينبغي أن يحتل توفير هذه الظروف قمة سلم الأولويات القومية والحكومية .

والعلم والمعرفة من أسس الحضارة . ومن نافلة القول أن الشعوب يختلف بعضها عن بعض في قوة حضارتها أو ضعفها . وبما أن الباحثين العلميين يمكنهم أن يسهموا إسهاماً أكبر في إثراء العلم والمعرفة فإنه يمكنهم أن يسهموا اسهاماً كبيراً في ترسيخ أسس الحضارة . وبالنظر إلى الأثر الكبير الذي يمكن للسلطات الحكومية أن تمارسه في تعزيز أو إضعاف الاتجاه إلى إجراء البحوث فإن السلطات الحكومية يمكن أن تكون عامل تعزيز أو عامل إضعاف للحضارة .

ومن المفترض أن يكون من أهداف السياسة الخارجية التي تتبعها حكومة الدولة حماية تلك الدولة وترسيخ مركزها على الساحتين الإقليمية والدولية . وبالنظر إلى ما للعلم من الأهمية في مجال الأمن العسكري والاقتصادي فإنه - أي العلم - ينبغي أن يكون مكوناً هاما في السياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة . وبالنظر إلى أن العلماء يحسنون أكثر من غيرهم فهم كيفية تناول العلم بوصفه مكوناً في السياسة الخارجية للدولة فينبغي أن يكون للعلماء دور ذو شأن في وضع السياسة الخارجية وتنفيذها . وبالتالي ، من منظور أمن الدولة ، من اللازم أن تتاح للعلماء فرصة أكبر للإسهام في مجال صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها .

الرقابة الحكومية ومهمة الصحافة

يمكن للصحافة بمختلف زواياها ومواضيعها السياسية والثقافية والأدبية والاقتصادية والفنية أن تؤدي دوراً أساسياً في إثراء الحياة الثقافية والأدبية والسياسية والاقتصادية لأي مجتمع : يمكن للصحافة أن تقدم كتاب المجتمع وأدباءه ومفكريه إلى الجمهور وأن تنقل المعلومات الدقيقة إليه وأن توجه الانتقاد البناء للظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة وأن توجه التحذير من مغبة ممارسات وسياسات قد تضر أو تودي بمصالح الشعب وأن ترفع المستوى الثقافي والفكري لدى الجمهور وأن تشجع المشاركة الشعبية في القضايا السياسية وغيرها من الأهداف والمهام التي تعني الشعب وصالحه العام .

وذلك يبين أن دور الصحافة من بين أهم قضايا الواقع السياسي والثقافي والأدبي . فمن شأن قيام الصحافة بتلك المهام المذكورة وغيرها أن يكون له أثر حميد عميق جداً في صحة التفكير وعمق المعرفة والوعي الكامل بالذات وحسن المسار الوطني وسلامة التوجه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقيمي .

غير أن عدداً كبيراً - إن لم تكن الأغلبية الساحقة أو الأغلبية العظمى - من الصحف والمجلات في البلدان العربية (ويقتصر تناولي للموضوع هنا على البلدان العربية ، رغم شيوع هذه الظاهرة على تفاوت في باقي بلدان الشرق الأوسط وسائر أرجاء العالم) لم يقم بالمهام السليمة المذكورة التي ينبغي له القيام بها . والسبب الأهم في ذلك هو تبعية عدد كبير من الصحف والمجلات للمؤسسات الحكومية .

وتتمثل هذه التبعية في اعتماد تلك الصحف المالي على الهيئات الحكومية وفي اعتماد إصدارها واستمرار إصدارها على موافقة تلك الهيئات . ولهذه التبعية أمداؤها المتباينة في المنطقة العربية وداخل كل بلد من بلدان المنطقة . ويتوقف مدى التبعية على مدى اعتماد الصحيفة المالي على الحكومة ، وعلى مدى اعتبار السلطة الحكومية لمضمون المواد المكتوبة تهديداً لها ، وعلى مدى الصراحة والجرأة اللتين يتناول بهما الكتاب المواضيع التي يتناولونها ، وعلى مدى يسر أو عسر الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها السلطات الحكومية والتي تحدد مدى احتمال تلك السلطات لنشر الكتابات المنتقدة والمعارضة لسياساتها وممارساتها .

ومعنى هذا الاعتماد أو هذه التبعية انعدام استقلال هذه الصحف وحرمانها من التعبير

بقدر كبير من الحرية عن مواقفها واتجاهاتها .

وللرقابة الحكومية قبضة شديدة الوطأة على الكثير من الصحف بمختلف زواياها ومضامينها الأدبية والسياسية والاقتصادية والقانونية والثقافية ، وبالتالي يصطدم الكتاب والأدباء والصحافيون والنقاد بأصابع «الأمن» حيثما كتبوا . ولتأمين اتخاذ الصحيفة للمسار الذي ترضى السلطات الحكومية عنه تقوم هذه بتعيين رؤساء التحرير ومحرري الزوايا . والسلطات الحكومية لا تقوم بذلك التعيين وفقا للمعايير الموضوعية لمهنة التحرير في المقام الأول ، ولكن أولاً وقبل كل شيء وفقاً لمعايير سياسية ، أي لمدى ولاء الشخص السياسي للسلطة الحاكمة حتى لو لم تتوفر لديهم القدرة الكتابية أو الموهبة الأدبية أو المكانة الثقافية أو الخلفية الدراسية أو الأصالة الفكرية .

ويخول هؤلاء المحررون ورؤساء الزوايا بممارسة سلطات وصلاحيات واسعة ، فلهم سلطة فصل الصحافي عن العمل في الصحيفة أو سلطة إيقاف صرف المرتب أو تخفيضه أو عدم زيادته ، وبالتالي يكون الصحافي معتمدا ، لمواصلة عمله الصحافي ، على رضاء رئيس التحرير أو محرر الزاوية . ونتيجة عن ذلك يتعين عليه أن يتخذ أحد خيارين : إما أن ينصاع مع المنصاعين وأن «يحط رأسه مع الرؤوس ويقول : يا قطاع الرؤوس» أو أن يكف عن عمله وبالتالي يحجب عنه مورد رزقه .

ونظراً إلى الظروف الاقتصادية والمعيشية العسيرة التي يعيشها كثيرون من أبناء الشعوب العربية والتي تتمثل ، في جملة ما تتمثل فيه ، في تفشي البطالة وقلة الإنتاج والتضخم النقدي ، وأيضاً نظرًا إلى وجود أفراد مرتزقة أو أفراد لا يبالون بأداء مهمة الصحافة النبيلة بقدر مبالاتهم بسد الرمق وتلبية الحاجات الدنيوية لا يعبر كثيرون من الصحافيين في كتاباتهم تعبيراً حقيقياً وموضوعياً ونزيهاً عن الواقع العربي البائس بأبعاده النفسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ولا يقدمون وصفاً موضوعياً غير متحيز وغير مغرض لهذا الواقع . وفضلا عن ذلك فإن كثيرين من الصحافيين يكيفون مضامين كتاباتهم مع الأغراض والمصالح السياسية للذين يتولون السلطة الحكومية المنشئة للصحيفة أو القيمة عليها أو الممولة والداعمة لها . ويسكت أولئك الصحافيون عن توجيه النقد الاجتماعي والسياسي الموضوعي ويطوعون أقلامهم لخدمة السلطات الحكومية ويتغاضون عن قهرها وظلمها وعيوبها الأخرى .

ومن نافلة القول أنه يوجد في الأقطار العربية كتاب وصحافيون وأدباء تتوفر لديهم النزاهة والصراحة والجرأة والجدية والصدق في التعبير عن أفكارهم وأحاسيسهم ، وتتسم

كتاباتهم بالشجاعة والإخلاص للشعب والوطن وتميل نفوسهم عن تسخير أقلامهم لخدمة قضايا غير عادلة وعن السكوت عن القمع والاضطهاد السياسي والعقيدي .

وما انفكت سلطات حكومية عربية تتخذ مواقف وتنتهج سياسات وتمارس ممارسات سياسية واقتصادية معينة لا تتفق مع رؤى وتطلعات الجماهير العربية التي تعترض عليها . وقد أدت تلك السياسات والممارسات بكتاب واعين وموهوبين وخلاقين إلى التحفظ عن هذه السياسات والممارسات أو إلى انتقادها ومعارضتها . وجعل موقف هؤلاء الكتاب تلك السلطات تصدر أوامر للمشرفين والمحررين بالتعتيم على هؤلاء الكتاب وعلى كتاباتهم وبلغ الأمر بتلك السلطات الحكومية إلى درجة حظر ذكر أسمائهم على صفحات المنشورات . وبذلت سلطات حكومية محاولات أيضاً لتصرف هؤلاء الفرسان الشجعان عن أداء دورهم الطبيعي المهني البناء الشريف ولتحولهم صوتاً في جوقتها التي تعزف موسيقى تلك السلطات . وقد حاولت شراء الأقلام والذمم والاحتواء والاستمالة بالمال والذهب الرنان . وعند اخفاقها في هذه المحاولة لجأت إلى القمع العنيف السافر .

لقد أصبحت الرقابة الحكومية في عدد كبير من الصحف العربية رقابة ذاتية ، بمعنى أن رئيس التحرير ومساعديه يقومون بالرقابة بعد أن اختفى الرقيب الحكومي أو كاد يختفي . إن بعض رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارات للصحف يخلطون بين العمل الكتابي وعمل الرقابة . وبالإضافة إلى قيامهم بالرقابة على المحررين وبتوجيههم الوجهة التي ترضي السلطة الحكومية يقدمون التقارير عن مواقفهم وآرائهم إلى أجهزة الأمن «الفكري والسياسي والثقافي» .

وعلى هذا النحو تكون تلك الصحف والمجلات خادمة للرؤى العقائدية والاجتماعية والمصالح والأغراض السياسية والاقتصادية ، وتكون أيضاً منابر لخدمة وفرض الذات الحكومية التي لا يكون عملها بالضرورة بتوجيه ووحي المصالح الوطنية والمعيشية لشعوبها . وتشير دراسات اجتماعية وسياسية وحقائق تاريخية ومعاصرة إلى إيلاء سلطات حكومية كثيرة اهتمامها الأول لمصالحها وأهدافها حينما ينشأ تضارب بين هذه المصالح والأهداف ومصالح وأهداف الجماهير .

وفي الحالات التي لا يتوقف فيها استمرار أو عدم استمرار صدور الصحيفة إلا على كفاية الموارد المالية تنشأ علاقة متبادلة بين مدى اعتماد الصحيفة على السلطة الحكومية ومدى كفاية الدعم المالي من القراء . يزداد اعتماد الصحيفة على السلطة الرسمية في حالة عدم كفاية ذلك الدعم ، وكلما زاد الدعم المالي من القراء قل اعتماد الصحيفة على السلطة

الحكومية .

وحتى تتمكن الصحيفة من أداء مهمتها الاجتماعية الشاملة النبيلة من اللازم أن يتوفر الدعم المالي من القراء ، إذ أن الاعتماد المالي لصحيفة على قرائها من شأنه أن يحقق قدراً من الانفصال بين رؤى وتصورات الصحيفة من ناحية ورؤى وتصورات السلطة الحكومية من ناحية أخرى . وكلما ازدادت صلابة وكفاية اعتماد صحيفة على القراء أصبح ذلك الانفصال أقوى . ولذلك الانفصال جدواه الكبيرة لأنه يضمن قدراً أكبر من حرية الصحيفة في التعبير الموضوعي الواقعي القوي عن حياة المجتمع العربي البائسة بكل جوانبها الاقتصادية والسياسية والنفسية .

إن تأسيس الديمقراطية - أي إضفاء الطابع المؤسسي عليها - وخصوصاً الديمقراطية السياسية شرط أساسي مسبق لا غنى عنه لنشوء الصحافة المستقلة والجادة والمحترمة والموضوعية المعبرة عن واقع الحياة العربية وعن تطلعات الشعوب العربية وآمالها والمنافحة عن حقوق هذه الشعوب والمعززة للشخصية العربية الكريمة الأصيلة .

التنمية والاستبداد بالحكم والديمقراطية

تواجه المجتمعات العربية مشاكل عسيرة كثيرة . ومن هذه المشاكل انعدام القدر الكافي من الحرية السياسية والحرية الاجتماعية والحرية الفكرية . ليست لدى هذه المجتمعات تقاليد راسخة لهذه الحريات . لا توجد تقاليد مستقرة راسية فعالة لتغيير الحكام على نحو ديمقراطي . الحاكم يحكم بالقوة ولا يمكن تغيير الحاكم إلا بالطرد أو النفي أو القتل أو السجن . والشعب لا يملك إلا أن يطيع أوامر الحاكم المستبد بالسلطة الباطش .

ولتحقيق الحرية السياسية من اللازم التخلص من الحكم الفردي الاستبدادي ، والأخذ بالنظام الديمقراطي . ولا تتوفر الحرية الاجتماعية والحرية الفكرية دون توفر الحرية السياسية ، إذ أن من يتولى السلطة السياسية في مجتمع تنعدم فيه الحرية السياسية يستطيع ان يقضي على الحرية الاجتماعية والحرية الفكرية للفرد والجماعة .

ومن المشاكل العسيرة التي تواجهها مجتمعاتنا العربية أيضاً فقدانها لقدر كبير من الإجماعات والمعايير والمرجعيات والمقاييس المشتركة . وثمة أسباب هامة لهذا الفقد منها انعدام الحرية الذي يتجلى في القهر أو القمع السياسي والاجتماعي والفكري والعاطفي . وبسبب هذا الفقدان أصبح الاتصال بين الناس أصعب وأقل ، إذ أن الإجماعات والمعايير والمقاييس والمرجعيات المشتركة تسهل الاتصال بين أفراد الجماعة أو الشعب . بسبب هذا الفقدان قلّ أو تعطل أو انعدم الاتصال بين الجيل والجيل الآخر والمثقفين وغير المثقفين والآباء والأبناء . والاتصال أداة من أدوات حل المشاكل الاجتماعية بالمعنى الأوسع ومن ادوات الحيلولة دون التوتر ومن أدوات اطفاء فتيل الخلافات . وبانعدام الاتصال أو بتقليله يزداد التوتر والخلافات والمشاكل فيما بين أفراد المجتمع ، وبالتالي يزداد العنف والتفسخ .

ومن المشاكل الظاهرة للعيان التي عرقلت تحقيق التنمية بالمعنى الأوسع ، أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العربية ، وهو المعنى الذي يؤخذ به في هذا المقال ، السلطة الاستعمارية . لقد اضطرتنا هذه السلطة إلى توجيه قدر كبير من طاقتنا لتخليص أنفسنا من الاستعمار بدلاً من توجيه ذلك القدر نحو محاربة الأدواء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تنخر في مجتمعنا . إن توجيه طاقتنا صوب محاربة الاستعمار أضعف مقاومتنا للأدواء المذكورة أعلاه .

لقد أخر الاستعمار التنمية العربية بطريقة اخرى . في العقود الستة الأولى من القرن

العشرين كانت حركات التحرير العربية تخوض الكفاح لنيل الاستقلال السياسي عن الدولة العثمانية والدول الغربية . وفي تلك العقود لم تكن ثورة الاتصالات التي نشهدها اليوم قد حدثت بعد . إن إسهام الدول الاجنبية الاكبر في تأخير وعرقلة التنمية العربية أدى بالحكومات والشعوب العربية إلى بذل جهود لتحقيق تلك التنمية في وقت لاحق ، في ظل هذه الاتصالات التي لها اثرها الايجابي ولكن أيضاً أثرها السلبي في العملية الإنمائية على الصعيدين القطري والاقليمي .

ولا يوجد قدر كاف من الاندماج بين الدولة العربية والمجتمع العربي . وهناك تسلط كبير من جانب الدولة على المجتمع ، والتفاف من جانبها حوله . وعلى الرغم من هذا التسلط والالتفاف ثمة قدر كبير من ابتعاد الإنظمة الحاكمة عن الناس ومن العزلة عنهم . ولأسباب مختلفة منها هذا التسلط والالتفاف ينكمش المجتمع عن الدولة ، وحقاً يسلك المجتمع سلوكا يتضمن معنى الهروب من الدولة في السياق العربي .

ولتحقيق التنمية بالمعنى الأوسع مقتضيات ولممارسة السلطة الحكومية مقتضيات . وأحياناً ينشأ اصطدام بين مقتضيات تحقيق التنمية ومقتضيات ممارسة هذه السلطة . ومما يسهم إسهاماً كبيراً في عرقلة تحقيق التنمية نشوء هذا الاصطدام . وعند حدوث هذا الاصطدام تكون الغلبة لاعتبارات أو مستلزمات ممارسة السلطة على مقتضيات التنمية تلك ، وذلك لان من يمارسون السلطة الحكومية يستطيعون أن يخضعوا وأن يسكتوا من لا يملكونها . فإذا نشأ اصطدام بين مقتضيات ممارسة السلطة ومقتضيات تحقيق التنمية استطاع أولو السلطة التغلب على الذين يريدون مراعاة مقتضيات تحقيق التنمية . ومما يزيد من غلبة مقتضيات ممارسة السلطة أنه يوجد في الدول العربية تقليد قوي وراسخ وطويل من الطغيان السياسي ومن كم الأفواه والاستبداد بالسلطة السياسية .

والسياسة الحكومية ليست موضوعة بالضرورة بما يتمشى تماماً أو بما يتمشى إلى حد كبير مع مقتضيات تحقيق التنمية . السياسة الحكومية موضوعة ومنفذة بما يتمشى مع مقتضيات البقاء في موقع تولي السلطة السياسية . من مقتضيات مواصلة تولي هذه السلطة ، على سبيل المثال ، استمالة واسترضاء القوى التي تساعد على بقاء رجال الحكم على سدة الحكم والتي لا تتفق بالضرورة مصالحها مع مقتضيات تحقيق التنمية والتي تتعارض في أحيان كثيرة هذه المصالح مع مقتضيات هذا التحقيق . وفيما يلي بعض الامثلة . من مقتضيات التنمية إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية ، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ، واستئصال الاستغلال وإزالة القمع السياسي والاستبداد

السياسي ومحاربة التبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية ، وتعميم التعليم وترشيد السياسة الاقتصادية .

وليس من الممكن مراعاة هذه المقتضيات على الوجه الأكمل ولكن تمكن محاولة تحقيق أكبر قدر منها . مراعاة هذه المقتضيات إما تتعارض أو على الأقل لا تتمشى مع مقتضيات البقاء في موقع السلطة السياسية . على سبيل المثال ، اضفاء الطابع الديمقراطي من شأنه أن يتنافى مع رغبة الحكام في احتكار السلطة وفي عدم إتاحة الفرصة لتغييرهم . وتحقيق العدالة الاجتماعية من شأنه أن يتنافى مع حالة الحكام التي يستأثر فيها هم وقلة من المقربين منهم بالثروة الطائلة . وإنهاء الاستغلال من شأنه أن يعني تجريد الحكام والمقربين منهم من استغلال الفقراء والضعفاء . وترشيد السياسة الاقتصادية من شأنه أن يعني الانطلاق بالنظام الاقتصادي من منطلقات الترشيد وليس من منطلقات الحكام الاقتصادية ، وهي المنطلقات التي تؤدي فيها مقتضيات أو اعتبارات البقاء في السلطة الحكومية دوراً طاغياً . ترشيد السياسة الاقتصادية يعني ، مثلاً ، تحقيق الإنتاج الأكبر ، غير ان الفئة الحاكمة لا تكون معنية بتحقيق هذا الإنتاج إذا كانت رغبة دولة أجنبية أن تبقي النظام الاقتصادي لبلد غير منتج أو متخلفاً أو تابعاً ، وهي الدولة التي تعتمد الفئة الحاكمة عليها في بقائها على سدة الحكم .

وكما أن مقتضيات ممارسة السلطة السياسية لها الغلبة على مقتضيات التنمية فإن إشاعة الديمقراطية من الشروط الأساسية للوفاء بمقتضيات التنمية . لا توجد ديمقراطية كاملة لأن إشاعة الديمقراطية الكاملة مثال من المثل ، والمثال بحكم التعريف غير قابل للتحقيق . إشاعة الديمقراطية عملية تدريجية ، ويمكن تحقيق ما يمكن تحقيقه منها بصورة تدريجية . ومن وسائل تحقيقها التنشئة عليها وإيجاد المحيط المؤاتي لتحقيقها . ولهذا المحيط جوانبه النفسية والسياسية والاقتصادية الاصيلة .

ومن مكامن مشكلة تحقيق التنمية في مجتمعاتنا العربية انعدام الديمقراطية السياسية ، وهو الانعدام الذي يحول دون إعمال أفكار معينة عن طريق إقناع الأغلبية باحتضانها . وأحد مكامن مشكلة تحقيق التنمية أيضاً طبيعة العلاقة بين أصحاب السلطة السياسية والمفكرين ، ومن طبيعة تلك العلاقة أن أصحاب السلطة لا ينطلقون بالضرورة في نشاطاتهم من منطلقات المفكرين والمثقفين وأن أصحاب السلطة يمكنهم إذا أرادوا أن يقمعوا المفكرين والمثقفين وأن «يخربوا بيوتهم» .

لقد سبق أن ذكرنا أن كثيراً من البلدان النامية تنعدم فيها الحرية السياسية وبالتالي

الديمقراطية السياسية . إن من يبت في الأمور في هذه البلدان هم الذين يمسكون بزمام السلطة السياسية والدائرون في فلكهم . وبالنظر إلى أن هؤلاء هم الذين يبتون في شؤون هذه المجتمعات فلهم القول الحاسم في اختيار أو تحديد النموذج الحضاري لتلك المجتمعات . وبالنظر إلى أن منطلقات هؤلاء الاشخاص المتولين للسلطة ليست بالضرورة مماثلة لمنطلقات المفكرين والمثقفين من غير ذوي السلطة ومختلفة عنها ومتناقضة معها في كثير من الأحيان فإن دور فكر هؤلاء المفكرين والمثقفين في تقرير نوع النموذج الحضاري هو في الواقع ضئيل أو معدوم . يمكن للمفكرين أن يقضوا الساعات الكثيرة والليالي الطويلة وأن يصرفوا جل حياتهم وأن يضعوا المصنفات ذات المجلدات الكثيرة دراسة لمختلف جوانب النموذج الحضاري الذي قد يناسب مجتمعات البلدان النامية دون أن تحظى هذه الدراسة بما تستحقه من العناية ، وذلك بالنظر إلى أن هؤلاء المفكرين ليسوا في مواقع السلطة واتخاذ القرار ورسم السياسة ، إضافة إلى أن ذوي السلطة السياسية قد يمقتونهم أو يحاربونهم أو يتجاهلونهم .

وما فتئت فجوة عميقة قائمة في الدول النامية ، وإلى حد كبير أيضاً في الدول المتقدمة النمو ، بين تطلعات ومصالح الحكام والشعوب ، وما انفكت خلافات ونزاعات ناشبة بين الحكام الذين يمارسون السلطة الحكومية والشعوب . وعن طريق الأدوات العسكرية وغير العسكرية تقمع الشعوب تلبية للمصالح المتصورة للحكام . وذلك القمع يفضي إلى إزالة أو إضعاف روح المقاومة لدى الشعوب وإلى إفساد بأس الأهالي وقتل ملكة الشجاعة فيهم . وإذا حدث ذلك ضعفت أو تلاشت أو زالت عزيمة الأهالي واعتبارهم لأنفسهم مما يفضي إلى تسهيل اخذهم بجوانب الثقافة الأجنبية التي يختلط فيها الصالح والطالح بالنسبة إلينا دون قدر يستحق الذكر أو قدر كاف من ممارسة ملكة التمييز والانتقاء والغربلة .

ووجود الفجوة الكبرى والريبة المستحكمة بين الحكام والمحكومين ، وبين الدولة والمجتمع ، والاختلافات السياسية والثقافية والاجتماعية الكبيرة القائمة بين الممارسين للسلطة الحكومية والخاضعين لها من شأنه أن يؤدي بالحكام إلى قبول علاقات بدول أجنبية ، ومنها طبعاً دول غربية ، وهي علاقات تنطوي على ادخال قيم ثقافية معينة ما كان أولئكم الحكام يقبلونها لو كانت تلك الفجوة أضيق وتلك الاختلافات أقل حدة .

ومن مظاهر الفجوة القائمة بين الحكام والجماهير اختلاف رؤيتهم لمعاني بعض المصطلحات مثل التقدم والتنمية والإصلاح والنهضة . ففي عدد من البلدان النامية قد يعني الإصلاح بالنسبة إلى الحكام تعزيز الوسائل في المجتمع أو تحديثها أو تطويرها التي تقوي مركز الحكام في الدولة ، بينما قد يعني الإصلاح بالنسبة إلى سائر الناس التطوير الاقتصادي

والاجتماعي والسياسي للبلد . مثلاً ، قد يعني الإصلاح بالنسبة إلى الحكام تعزيز الجيش وتحديث الإدارة ، وهما وسيلتان يمكن أن تكون وظيفتهما تثبيت دعائم الحكم ، وبالنسبة إلى سائر الناس يمكن أن يعني الإصلاح مثلاً الإصلاح الزراعي وإزالة الاقطاع والظلم وبطش أصحاب النفوذ .

ومما له صلة بموضوع اختلاف رؤية الحكام وسائر أفراد الشعب اختلاف رؤيتهم أيضاً لأولويات جوانب الإصلاح . يميل الحكام إلى أن يضعوا في اعلى سلم الأولويات الجوانب التي تعزز سلطتهم ، ويميل افراد الشعب إلى أن يضعوا في أعلى سلم الأولويات الجوانب التي تفيدهم في حياتهم الاقتصادية والسياسية والقانونية .

وثمة انشطار الشخصية لدى كل شخص من الأشخاص في العالم . ويختلف الأشخاص بعضهم عن بعض في مدى ذلك الانشطار . من الظواهر الشائعة لدى كثيرين من الناس عدم اقتران عملهم بكلمتهم ؛ قولهم في واد وقلبهم وعملهم في واد آخر . ثمة قدر لا يستهان به من الرياء والنفاق والذبذبة والكذب والنميمة والشك لدى الفرد في الآخر والتربص بالآخرين وإيجاد الوقيعة بين الناس والتقلب السريع في التحالف أو التضامن والتشفي ببلاء الآخرين والمحاباة والمجاملة الكاذبة والهذر والهمز واللمز وغيرها من الصفات .

هذه الصفات وغيرها عرض من أعراض أسباب خطيرة جداً أدت إلى نشوء وانتشار هذه الصفات الكريهة وترسخها . ومن هذه الأسباب الاستبداد السياسي القمعي الباغي الطاغي ، والخضوع طوال قرون للسيطرة السياسية والعسكرية القمعية الأجنبية العثمانية والغربية ، والفقر المدقع الناشئ عن أسباب من أهمها هذا الاستبداد والخضوع . أسهم الاستبداد والخضوع والفقر إسهاما كبيراً جداً في نشوء هذه الصفات . المرء الخائف على حياته وماله وحريته وعرضه من الاستبداد السياسي الداخلي والخارجي والقهر الأجنبي يلجأ إلى السلوك الذي يتسم بهذه الصفة أو تلك من الصفات المذكورة آنفاً . وهذه السلطة السياسية الداخلية المستبدة والإخضاع السياسي والعسكري الأجنبي الذي يطمع ممارسوه بنهب ثروات الشعوب الخاضعة - وهناك مصالح وتأثيرات متبادلة بين السلطة الحكومية الداخلية والإخضاع الأجنبي - لهما أكبر الأثر في انشطار الشخصية .

الفاعل والمفعول به أو النفوذ والظلم

طبيعة مختلف العلوم الاجتماعية من قبيل السياسة والاقتصاد والاجتماع والأخلاق والنفس والتربية والإنسان وفقه اللغة والجغرافيا والأدب أنها لا ينفصل بعضها عن بعض وأن الواحد منها يؤثر في الآخر وأن لها مفاهيم متماثلة أو متشابهة . وتنتظم هذه العلوم كلها فكرة أساسية شاملة واحدة هي وحدة الحقيقة وتوخيها .

وللكثير من الظواهر الاجتماعية في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والنفسية وغيرها أبعاد عالمية من الناحية الجغرافية . ويسهل توفر وسائل الاتصال الجماهيري السمعية والبصرية تحقيق عالمية الكثير من هذه الظواهر .

ويحفل عالمنا بمختلف صنوف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الباعثة على الأسف والأسى من المنظور الإنساني والخلقي ، مثل الفقر المدقع والفساد الاجتماعي وفساد الحكم وإفراط تحكم الغريزة الجنسية في الشؤون البشرية والاستغلال الاقتصادي والقمع والبطش السياسي والسخرة والعمل القسري واستغلال عمالة الأطفال والبغاء والعنصرية . ولنشوء الكثير من هذه الظواهر أسباب واحدة . وبسبب وحدة أصل هذه الظواهر تشترك في كونها متأثرة بنفس العوامل وفي كونها ناتجة عنها . ولذلك تقوم بين هذه الظواهر وغيرها علاقات دائمة ومتبادلة .

ومن المصائب التي يبتلى بها مختلف بلدان العالم مصيبة الفساد بشتى ألوانه من الرشوة والمحسوبية واختلاس أموال الدولة ونهبها واستعمال النفوذ الحكومي في النهوض بالمصالح الفردية والحزبية والفئوية ، وعدم اتاحة فرص الحصول على الدخل المالي الوافي بالغرض إلا لنسبة قليلة من أصحاب النفوذ على الصعيدين الاقتصادي والسياسي .

وفي العلاقة بين الفاعل والمفعول به للفاعل الدور الأكبر في إحداث الفعل . والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكلية السائدة هي التي تحدد فعل الفاعل . فهو الذي له اليد الطولى في أن يحدد ، بحكم امتلاكه لوسائل السلطة والتأثير ، تلك الظروف . ومما ينال من الحس بالعدالة ويتناقض مع الإنصاف وضع بلدان لتشريعات تنزل العقاب بالمجني عليه وليس بالجاني ، بالمرتشى وليس بالراشي ، بالمفعول به وليس بالفاعل الذي يدل على من قام بالفعل من قبيل الراشي والزاني والسارق والناهب والمغتصب والمحتكر والمستغل والمضطهد والمالك ، بينما يدل اسم المفعول به على من وقع عليه الفعل المنكر من قبيل المرتشى والمسروق والمنهوب والمحتكر والمستغل والمضطهد والمملوك والمغتصبة والمزني بها . انزال العقاب

بالمفعول به وليس بالفاعل يمس بالحس بالإنصاف لأن الفاعل هو الذي قام بالفعلة النكراء ، وهو الذي لولا قدرته على القيام بالفعل لما تم القيام به ولأنه لو لم يقم بالفعل لما وقع الفعل على المفعول به . الفاعل هو الذي أحدث المفعول به .

وتحدث ظاهرة الفاعل والمفعول به في كل مجالات الحياة . وفي هذه المجالات تقع التبعة الأساسية في تسبيب هذه الظاهرة على الفاعل وليس على المفعول به . ففي حياة البحر تقع المسؤولية الأولى على الحوت الكبير الآكل للسمكة الصغيرة . وفي الحياة الاجتماعية تقع المسؤولية الأولى على الظالم وليس على المظلوم ، وعلى الباغي والطاغي . وفي الحياة السياسية تقع المسؤولية الأولى على القائم بالاحتلال والآمر بالحرمان والتجويع والمنفذ لسياسات البطش والقتل والسجن . وفي المجال الخلقي تقع المسؤولية الأولى على المغتصب وليس على المغتصبة وعلى المنتهك للعرض وليس على التي انتهك عرضها . وفي مجال وضع القوانين تقع المسؤولية الأولى على الواضع لنص القانون الذي ينزل العقوبة بالمفعول به بدلاً من الفاعل وليس على الذين وضع القانون لهم .

وأحياناً كثيرة تمتلك الجهات الفاعلة الوسائل السياسية والمالية والمادية التي تمكنها من فعل ما تفعله . وبالتوسل بهذه الوسائل تكون هي الواضعة للقوانين وهي الحاكمة وهي المنفذة لها وهي القاضية وهي الموجهة لجوانب كثيرة من حياة الدولة والمجتمع . وبهذه الوسائل ، ومنها وسيلة السلطة الحكومية وغير الحكومية ، تكيل بمكيالين من ناحية الاستفادة من ثروات المجتمع والدولة المالية والمادية ومن فرص العمالة وفرص التخصص في المواضيع الهامة في الجامعات .

وتحتكر الجهات الفاعلة الوسائل المالية والمادية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والدبلوماسية التي تحقق بها أفعالها . والجهات المتعرضة لفعل الفاعلين تشكل الأغلبية الساحقة من الناس ، وهي التي لا تملك الوسائل الكافية الكفيلة بتغيير وتحسين حالتها كما ينبغي وكما ترجو هي ذلك . ولها رأي في هذه الحالة العامة وفي كيفية تقاسم وتوزيع ثروات المجتمع المادية . ولكن نظراً إلى قوة الجهات الفاعلة وضعف الجهات المفعول بها لا تستطيع الجهات الأخيرة أن تجري التغيير الذي يقتضيه سوء هذه الحالة والعدالة .

وبالنظر إلى أن الجهات الفاعلة ، في استعمالها لوسائل التأثير المتاحة لها ، تستلهم تحقيق الأغراض التي تتصور أنها من مصالحها ، فهي التي تقرر التوجه القيمي الذي تقوم على أساسه تفسيرات المشرعين للقوانين وتفسيرات القضاة لطبيعة القضايا المعروضة عليهم وتفسيرات القائمين بالإدارة للأنظمة الإدارية في سياق التطبيق والإنفاذ . وذلك يفسر تبرئة

الجانين الحقيقيين بحق الأمم والشعوب والمجتمعات ويفسر إنزال العقوبة بالمجني عليهم الذين لا قبل لهم بالدفاع عن أنفسهم لضعفهم .

وبالنظر إلى أن الرجال هم في كل الأحوال تقريباً الفاعلون ، أصحاب السلطة وأصحاب الوسائل المالية والمادية والمالكون للقوة والباطشون والمشرعون والقاضون والمنفذون يتضح في التاريخ البشري الميل الكبير القوي إلى رؤية أو تفسير العمل المنطوي على رجل وامرأة بلغة التبرئة للرجل والإدانة للمرأة وبطريقة تغليب مصلحة الرجل على مصلحة المرأة وبطريقة التصور السلبي للمرأة والتصور الإيجابي للرجل في عملية النشوء والتوجه القيميين في المجتمع . وأحد الأمثلة على ذلك أنه في لغات مختلفة ، ومنها اللغة العربية ، لا تلصق صفة العهر إلا بالمرأة . وفي الحقيقة أنه يوجد رجال أشد عهراً من نساء عاهرات .

وظواهر الفساد هذه كلها مترابطة بعضها ببعض . يقوم بينها تأثير متبادل : الفقر يسهم في نشوء الرشوة وفي نشوء ظاهرة بيع الجسد . والرشوة والاتجار بالجسد وغيرهما تسهم في التردي الخلقي . وللتردي الخلقي أثره السلبي في النظام التعليمي والمستوى والمضمون التربويين . والتربية والتعليم يسهمان في تشكيل توجه السياسة الدولية والإقليمية والمحلية ، وللتوجه السياسي أثره في الاقتصاد والأخلاق والإعلام . والإعلام يسهم في صوغ المفاهيم الخلقية والسياسية والاقتصادية وفي بلورة القيم ، وهلم جراً .

وفضلاً عن ذلك ، فإن من الصعوبة البالغة إن لم يكن من المستحيل التحديد الكمي لدور كل عامل من هذه العوامل في نشوء وتعزيز أو إضعاف العوامل الأخرى .

ويقوم اتجاه عام يتمثل في أن الكثيرين من العاملين في اتخاذ القرار والإعلام يقومون باتخاذ موقف أو نهج انتقائي حيال هذه الظواهر . وتتمثل انتقائية النهج هذه في أنهم ينسبون إلى ظواهر منها أهمية أكبر أو دوراً أكبر مما ينسبونه إلى ظواهر أخرى دون تبرير عقلاني لذلك ، وفي أنهم يلقون باللائمة في نشوء علل اجتماعية على بعض الظواهر ، متناسين ومتجاهلين ظواهر أخرى ، مما يشكل افتقاراً إلى التوازن في المعالجة .

وفي الحقيقة فإن من غير العقلاني ومن غير المنطقي قصر الإشارة على بعض الظواهر والعوامل في وصف وتحليل وتفسير الحالات الاجتماعية العامة وتحليلها وتفسيرها وذلك بسبب التأثير المتبادل فيما بينها .

وبالنظر إلى أن المرء يتأثر في انتقائيته بخلفيته الاجتماعية والاقتصادية والقيمية وبانتمائه الجنسي وبأهوائه وتحيزاته فإن الذين يقومون بتناول مختلف الظواهر المذكورة يتأثرون بخلفيتهم تلك وبانتمائهم الجنسي وبتحيزاتهم .

وقد يكون من الجلي أن هذه النزعة الانتقائية في تناول الظواهر الاجتماعية والاقتصادية لا تعين على تحقيق فهم الواقع الاجتماعي وبالتالي لا تعين على رفع مستوى المجتمع على صعد الأخلاق والتربية والتعليم والإعلام ، وعلى تحسين حالة الشرائح البشرية الضعيفة المظلومة في المجتمع . وتساعد هذه النزعة في الحقيقة على إدامة الواقع القائم الذي ينطوي على التحيز الجنسي والظلم الاجتماعي والقهر البشري .

وفكرة الفاعل والمفعول به تنطبق على الساحتين الإقليمية والدولية كما تنطبق على الساحة المحلية . فتوجد الدولة المسيطرة والدولة المسيطر عليها وتوجد الدولة المستفيدة والدولة المستفاد منها . ومختلف هيئات الدولة تقوم بدور الفاعل أو المفعول به ، تبعاً للدور الذي تقوم به الدولة المعنية . فتوجد الحكومة الغالبة والحكومة المغلوبة والمغلوب على أمرها . وحكومة الدولة القوية مخططة وموجهة ومقررة ومنفذة وحكومة الدولة الضعيفة تساير هذا التخطيط والتوجيه والتقرير والتنفيذ . وحكومة الدولة القوية متصدقة ومعطية لفتات الموائد وحكومة الدولة الضعيفة متصدق عليها ومعطاة لذلك الفتات . وجيش الدولة القوية قادر وهازم ومنتصر ومدمر وجيش الدولة الضعيفة مقدور عليه ومهزوم ومنتصر عليه ومدمر .

ومكانة الأفكار تتقرر بهوية مصدرها . فأفكار الدولة القوية ، في الأغلبية الساحقة من الحالات إن لم نقل الحالات كلها ، هي الشاغلة لمكان الأولوية وهي المتصدرة وهي المتمتعة بالوجاهة ، وأفكار الدولة الضعيفة هي المهملة والمهمشة والمتجاهلة .

كما أن ترابط مجالات مثل الإعلام والتربية والأخلاق وما إلى ذلك يتجلى على الصعيدين الإقليمي والدولي كما يتجلى على الصعيد المحلي . وبالتالي فإن التأثيرات المتبادلة بين هذه المجالات تتجلى على هذه الصعد الثلاثة .

ولا يمكن أن نفهم طبيعة الظواهر المختلفة التي أشرنا اليها دون الإحاطة بالعلاقة القائمة بينها في السياقات الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية ودون الإحاطة بالعلاقة المتبادلة القائمة بين هذه المستويات . ولا يمكننا أن نعالج هذه الظواهر دون معرفة هذه العلاقة بين هذه الظواهر وبين هذه الصعد .

ولماذا لا يلتفت ما فيه الكفاية إلى هذه العلاقة المتبادلة ، وأحياناً كثيرة لا يقر بوجودها؟ تقوم أسباب مختلفة لذلك منها العادة الجارية على التجزئة المصطنعة لمجالات المعرفة المختلفة من تاريخ وأدب وسياسة واقتصاد واجتماع وثقافة ، ومنها أيضاً الاعتبارات السياسية التي تجعل الكاتب أو السياسي انتقائياً في تناول القضايا والتي تجعل رؤيته مفتقرة إلى الشمول لكل جوانب الظاهرة أو الموضوع .

العلاقة بين النفوذ الأجنبي والحالة داخل بلدان نامية؛ بسبب المصالح المالية مع جهات أجنبية تصبح النخب السياسية أكثر طواعية ومرونة مع الغرب

اقتصادات الأغلبية العظمى من البلدان النامية - ومنها عدد من البلدان العربية - اقتصادات لا يؤدي الإنتاج فيها دوراً رئيسياً ؛ انها اقتصادات يؤدي الاستهلاك فيها دورا كبيراً . إن من الصحيح القول أن اقتصادات البلدان المتقدمة النمو استهلاكية جدا غير أن للإنتاج في اقتصادات تلك البلدان دوراً أكبر بكثير من دوره في اقتصادات البلدان النامية . والاقتصاد القائم في عدد من البلدان النامية هو الاقتصاد الريعي الذي يستند إلى بيع سلعة طبيعية واحدة . ويهدر الشطر الأعظم من ميزانيات عدد كبير من البلدان النامية على المنتجات المستوردة التي للكثير منها أسعار عالية والتي تغرق الأسواق بما يحتاجه السكان وبما لا يحتاجونه ، وعلى الأسلحة بكميات هائلة وعلى قطع غيارها وصيانتها ، وعلى توظيف الموظفين في الإدارات الحكومية دون أن تستلزم وظائف تلك الإدارات العدد الكبير من أولئك الموظفين . توظيف الموظفين في الإدارات الحكومية دون وجود الحاجة إلى قسم من هؤلاء الموظفين نوع من البطالة المقنعة . ولا تستطيع البلدان النامية أن تتحمل اقتصاديا الآثار السلبية المترتبة في اقتصاداتها على ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة ، وهي الأسعار التي تقوم البلدان المصدرة لتلك المنتجات بتحديدها بما يتفق مع مصالحها الاقتصادية كما تراها الجهات الصانعة للقرار السياسي الاقتصادي داخل تلك البلدان . ويودع قسم لا يستهان به من دخول بعض البلدان النامية في المصارف الواقعة خارج تلك البلدان وفي أسواق البورصة العالمية ، مما يحرم شعوب تلك البلدان من الاستفادة من تلك الأموال عن طريق استثمارها في المشاريع الإنمائية من قبيل إقامة البنية الأساسية من الطرق وسكك الحديد ومحطات تولبد الطاقة .

وفي عدد كبير من البلدان النامية تقوم أسباب تحول دون نشوء وتطور الاقتصاد الإنتاجي أو تضعفه إذا كان قائماً . ومن هذه الأسباب سوء الإدارة والبيروقراطية وعدم التمييز أو عدم التمييز الكافي بين وظائف الحاكم الرسمية ووظائفه غير الرسمية وانعدام المفهوم الحديث للدولة باعتبارها دولة جميع مواطنيها وغلبة مفهوم الرعية وليس مفهوم المواطنة والقمع السياسي والاجتماعي واستعمال الحكام الدولة أداة للنهوض بمصالحهم

ولتحقيق تصوراتهم وأهوائهم . ومن جوانب سوء الإدارة الافتقار إلى قدر كاف من التخطيط وقدر كبير من الارتجالية في اتخاذ القرار وفي عملية تنفيذ القرارات وفي القيام بالاختيار والافتقار إلى تحديد سلم للأولويات . ومن هذه الأسباب أيضاً عدم إيلاء اهتمام كاف للنهوض بالاقتصاد وبالتنمية الزراعية والصناعية والتكنولوجية ولتنظيم طاقات المجتمع والدولة نحو هذا النهوض . ولا توجد هذه الأسباب كلها في كل بلد من البلدان ، فقد يوجد مزيج من هذه الأسباب في بلد ومزيج آخر منها في بلد آخر .

وبدعم من السلطات الحكومية أو دون دعم منها أو رغما عنها تقوم فئات صغيرة ذات نفوذ كبير وذات مصلحة مالية قوية باحتكار قطاعات اقتصادية معينة أو تتفق مع سلطات حكومية على ترتيبات تضمن لتلك الفئات الانتفاع الأكبر من جوانب هامة من اقتصاد البلد . ومن صفات نشاطات تلك الفئات أنها تسعى إلى تحقيق الربح الكبير والسريع دون ايلاء اهتمام كاف للاعتبارات العامة أو الإنمائية للبلد . ومن الأنشطة التي تقوم تلك الفئات بها لتحقيق هدف الإثراء الاتجار بالمخدرات وتبييض الأموال والتهريب واحتكار قطاعات التصدير والاستيراد لبضائع قسم منها فاسد واحتكار تنفيذ مشاريع حكومية والقيام بالوساطة في بيع أو شراء منتجات لقاء أخذ عمولة كبيرة .

وللسلطات الحكومية مصالحها المختلفة التي تشغل أماكن مختلفة على سلم أولوياتها . وتختلف وتتغير الأماكن التي تشغلها تلك المصالح على سلم أولويات السلطات الحكومية تبعاً لشتى التأثيرات الداخلية والخارجية التي تتعرض تلك السلطات لها . ومن هذه المصالح مواصلة الإمساك بمقاليد الحكم والحصول في أحيان غير قليلة على منافع اقتصادية ومالية عن طريق التوصل إلى اتفاقات وترتيبات بين سلطات حكومية وفئات ذات نفوذ داخلية وخارجية حكومية وغير حكومية . ومن الأنحاء المختلفة التي تنشأ عليها علاقات قائمة على المصلحة بين سلطات حكومية وفئات ذات نفوذ داخلية وجهات أجنبية هذا هو النحو الأشد بروزاً .

هذه الحالة أوجدت في عدد لا يستهان به من البلدان النامية شريحة صغيرة من الذين لديهم ثراء فاحش مصدره معروف أو مجهول أو مشتبه فيه . وفي الوقت نفسه تعاني الأغلبية الساحقة من الشعب من الفقر المدقع ويستفحل التضخم النقدي والبطالة وارتفاع الأسعار ، مما يزيد من العبء المالي الذي يقض مضاجع الناس وخصوصاً الأطفال والشباب والنساء والعجائز .

ومن العوامل التي تسهم في إضعاف اقتصادات البلدان النامية طبيعة النظام المالي

الدولي الذي من سماته أنه يسيطر عليه عدد محدود من الدول وشركات عبر وطنية . ولعله من نافلة القول أن تلك البلدان والشركات معنية في المقام الأول بالنهوض بمصالحها الاقتصادية والمالية . وهي تحقق السيطرة على هذه الاقتصادات عن طريق آليات اقتصادية ومالية ووسائل سياسية ودبلوماسية وغيرها من الوسائل الفعالة . ومن تلك الآليات والوسائل إبقاء بلدان العالم الثالث عند مستوى غير مرتفع من التنمية ورفع أسعار المواد المصدرة إلى تلك البلدان وخفض أسعار المواد المصدرة منها ، وحرمان البلدان النامية من الوصول إلى التكنولوجيات الانمائية المتطورة واشتراط تقديم القروض إلى تلك البلدان بقيامها باجراءات اقتصادية ومالية داخل البلد قد تكون متفقة مع الفلسفة الاقتصادية الاجتماعية للجهات الأجنبية ولكنها لا تتفق بالضرورة مع الفلسفة أو النظرة الاقتصادية الاجتماعية التي تنبع من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لكل بلد من البلدان ، وتمكين فئات صغيرة من السكان داخل البلد النامي من احتكار نشاطات اقتصادية ومالية معينة ، مثل احتكار التصدير والاستيراد وتنفيذ مشاريع حكومية وعامة وجعل استمرار تولي السلطة الحكومية مرتهناً بموافقة ودعم جهات اقتصادية وسياسية خارجية .

بهذه الوسائل والآليات تؤثر جهات أجنبية في السياسة الداخلية لحكومات عدد كبير من البلدان النامية ، ويبلغ هذا التأثير حداً يصح أن يوصف عنده بأنه تدخل في وضع تلك السياسة أو توجيهها بما يتمشى مع سياسات الجهات الأجنبية التي تستلهم مصالحها الاقتصادية . والحاصل أيضاً أن حكومات تلك البلدان تصبح ، بسبب اقتران مصلحتها ، مصلحة تولي السلطة ومصالحها الاقتصادية والمالية ، بمصالح تلك الجهات -- تصبح مضطرة إلى طاعة تلك الجهات في بعض الجوانب الأساسية من سياستها الداخلية أو إلى تليين سياستها وتمييعها بما يتفق مع أغراض تلك الجهات أو بما يراعي تلك الأغراض . وبتزايد وتراكم الدين الخارجي الواقع على البلدان النامية المدينة ، وهو التراكم الناشئ عما يسمى خدمة الدين المرتفعة التكلفة ، وبتزايد الحاجة الاقتصادية للبلدان النامية إلى جهات اقتصادية ومالية وسياسية أجنبية قوية ، يتعزز تأثير تلك الجهات في توجيه وتحديد سياسة البلدان النامية الداخلية والخارجية .

وبالنظر إلى وجود المصالح المالية الشخصية للذين يتولون السلطة الحكومية في البلد وإلى ان الجهات الأجنبية مصدر هام من المصادر التي يعتمد عليها هؤلاء في الإمساك بمقاليد السلطة الحكومية يكون المتولون للسلطة أكثر استعداداً لتطويع سياستهم لتوجيهات الجهات الأجنبية أو أقل ممانعة لهذا التطويع . وبالنظر إلى حاجة تلك الجهات إلى المتولين

للسلطة في المساعدة على تنفيذ أهداف تلك الجهات المالية والاقتصادية ينشأ بين الطرفين تقارب أو تفاهم أو دعم متبادل أو تنسيق أو تحالف .

وتؤدي عوامل مختلفة اقتصادية وسياسية وتاريخية وثقافية داخلية وخارجية إلى نشوء وازدياد الديون الخارجية الواقعة على البلدان النامية . وبنشوء وازدياد هذه الديون يزداد حرص الجهات صاحبة الأموال على استرداد القروض وعلى تحصيل تكلفة خدمة تلك الديون ، وهي تكلفة باهظة ينوء بها كاهل البلدان النامية ، وبالتالي تزداد أيضاً فعالية تأثير تلك الجهات على السلطات الحكومية في تلك البلدان ، مما يسهم إسهاماً كبيراً في زيادة رضوخ تلك السلطات لسياسات تلك الجهات وفي مراعاة أولوياتها . ويترجم هذا الرضوخ المتزايد والمراعاة الكبرى إلى وضع السلطات الحكومية لسياسات وتدابير داخلية يقصد بها مراعاة سياسات وأولويات الجهات الأجنبية . ويكون هذا الرضوخ والمراعاة أحد العوامل الهامة في تطويع السلطات الحكومية للبنيات الاقتصادية والمالية وتكييف الرؤية أو الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية داخل البلد لتلبي الأغراض المالية والسياسية للجهات الأجنبية . ومن شأن ذلك أن يعني أن تمسي السلطات الحكومية - رغبة منها أو رغماً عنها - وسيطة أو وكيلة على الساحة الداخلية لجهات مالية أجنبية .

والمقصود أصلاً بالسلطة الحكومية أن تكون السلطة الحكومية للدولة التي تمارس تلك السلطة فيها . وعلى الرغم من أن السلطة الحكومية تتعرض طبعاً ويقيناً - نظرا إلى أنها جزء من المحيطين الاقليمي والدولي - لتأثيرات خارجية ، فضلا عن تأثيرات داخلية ، من شتى الصنوف فإنه ليس مما يتفق مع المفهوم العام العادي والسليم للسلطة الحكومية أن يكون توجيهها بالتأثيرات الخارجية أكبر منه بالتأثيرات الداخلية . وفي حالة تعرض السلطة الحكومية للخضوع الأكبر للتأثيرات الخارجية - كما يحدث في حالة دول تتعرض لتأثير جهات أجنبية ذات قوة مالية واقتصادية وسياسية متفوقة - تتغير بنية الدولة . فللدولة - التي هي عبارة عن الأرض والسكان المقيمين عليها - وظائفها . والحكومة هي الأداة الرئيسية لأداء الدولة لوظائفها . ومن المفروض والمفهوم - على أساس التقاليد التاريخية وعلى ضوء الفكر السياسي الاجتماعي الذي يعتبر الدولة نتيجة تعاقد اجتماعي بين أفراد مجموعة من البشر - أن يكون من وظائف الدولة الحفاظ على كيانها وأراضيها وعلى مصلحة سكانها وتحقيق الأمن للدولة ولسكانها . والحكام في الدولة يمكنهم ، بحكم توليهم السلطة ، أن يضعوا سلم أولويات الوظائف وأن يعيدوا ترتيب درجات هذا السلم . وفي الحالة السائدة في عدد من البلدان النامية ، ومنها عدد من البلدان العربية ، وهي الحالة التي

تتعرض فيها بلدان مدينة للتأثيرات الخارجية الكبرى وقد تلتقي فيها مصالح جهات أجنبية مع سلطات حكومية لها مصالحها المالية ومصلحة مواصلة الإمساك بمقاليد السلطة ، تتعاظم على الساحة الداخلية أهمية اعتبار تلبية مصالح الجهات الخارجية والسلطات الحكومية وتقل أهمية اعتبار تلبية مصالح الشعب ، وتكون للاعتبار الأول الغلبة على الاعتبار الثاني . وتتزايد وظيفة الضبط التي تؤديها السلطة الحكومية داخل البلد أهمية ، ويتزايد في أداء السلطة الحكومية الدور المخصص لمراعاة مضامين الوكالة للجهات الأجنبية داخل الدولة ومضامين الوساطة التي تقوم بها تلك السلطة لصالح تلك الجهات .

وذلك يعني تغير بنية الدولة ، إذ في هذه الحالة يقل دور الحكومة وبالتالي الدولة ، باعتبار الحكومة الأداة الرئيسية لأداء الدولة لوظائفها ، في الحفاظ على كيان الدولة ومصلحة سكانها ، وهو الدور الذي من المفروض - حسب المفهوم التقليدي للحكومة وللدولة - أن يكون الغالب على الأدوار الأخرى ، ويتعزز دورهما في الوساطة أو الوكالة لجهات أجنبية داخل أراضي الدولة . وإن مدى أولوية وغلبة مراعاة اعتبار تلبية المصالح الأجنبية على مراعاة اعتبار تلبية مصالح الشعب وحجم دور الوساطة والوكالة الذي تؤديه السلطة الحكومية يتوقفان دائماً على عوامل كثيرة متغيرة الأثر منها مدى الحاجة المالية للدولة ومدى تطورها الاقتصادي ومدى التعاون الإقليمي ، ومدى الدعم الذي تحظى الدولة به على الساحة الدولية ، ومدى تحلي الحكام بالحس بالكرامة القومية والإنسانية وتقديرهم لأهمية الاستقلال السياسي والاقتصادي ، وطبيعة نظام الحكم السائد : هل هو ديمقراطي أو حكم القلة ، وقوة الضغط الموجه من الجهات الخارجية ، وطبيعة موقع الدولة في التشكيلات السياسية والاستراتيجية الدولية .

التدهور الاقتصادي في دول الجنوب:
بعض العوامل

عانت اقتصادات الدول النامية – التي تقع أغلبيتها الساحقة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي توصف بدول الجنوب – وما انفكت تعاني من اختلالات وانتكاسات وتراجعات شديدة . وتراجعت معدلات النمو لاقتصادات دول نامية كثيرة ، وعلى وجه الخصوص منذ بداية عقد الثمانينيات ، مما حدا ببعض خبراء التنمية والمسؤولين في تلك الدول إلى وصف سنوات الثمانين عن حق بأنه «عقد التنمية الضائع» .

ويعزى التدهور الاقتصادي الذي تعاني الدول النامية منه إلى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية وخارجية . وليس من الصحيح أن يعزى هذا التدهور الاقتصادي إلى عوامل داخلية فقط . وهذه العوامل الخارجية يمكن أن توصف بالبيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية . ومن سمات هذه البيئة البارزة النقص في التعاون الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو الصناعية التي توصف أيضاً بدول الشمال وفي مقدمتها دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . ومن سمات هذه البيئة الاقتصادية غير المؤاتية أيضاً أن الدول المتقدمة النمو – أي دول الشمال – هي سيدة اللعبة الاقتصادية بينما تضطر الدول النامية إلى البقاء دون حول يستحق الذكر على تحسين حالتها الاقتصادية .

ومن مشاكل الدول النامية الاقتصادية الناجمة عن البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية لتنمية الدول النامية نخص بالذكر الارتفاع الشديد لأسعار المواد المصنعة ، وتفاقم أزمة الديون الباهظة الواقعة عليها ، وارتفاع أسعار الفائدة على هذه الديون في أسواق رأس المال الدولية ، والانخفاض الحاد في أسعار المواد الأولية أو المواد الخام ، بما في ذلك النفط ، التي تصدرها الدول النامية والتي تشكل عصب دخلها الوطني ، وشحة الموارد الخارجية من استثمارات ومساعدات مالية وما ينجم عنها من التحويل السلبي للموارد المالية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة النمو ، وتذبذب أسعار صرف العملات وزعزعة النظام المالي الدولي ، والحواجز الحمائية التي تمارسها بعض الدول المتقدمة النمو والتي تستهدف ، من جملة ما تستهدفه ، عرقلة الانسياب الحر لمنتجات وسلع الدول النامية في أسواق الدول المتقدمة النمو ، وانخفاض مستوى الاستثمارات من الدول المتقدمة النمو في الدول النامية ،

وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وتعزيز ظاهرة استئثار الدول المتقدمة النمو الصناعية بنتائج تقدمها التكنولوجي ، وقيام الدول المتقدمة النمو بحجب قدر كبير من هذا الارث التكنولوجي الحيوي عن الدول النامية غير الصناعية التي هي في مسيس الحاجة إليه للنهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

وتزامنت هذه الظواهر كلها مع حدوث كوارث طبيعية مثل الزلازل والتصحر والجفاف والأعاصير والفيضانات في عدد من الدول الإفريقية والآسيوية والأمريكية-اللاتينية ، بالاقتران بتفاقم ظاهرة انتاج واستهلاك المخدرات غير المشروعين في الدول النامية .

وغني عن البيان أن لهذه العوامل كافة تأثيرات متبادلة بعضها في بعض ، مما يزيد من تعقد الصعوبات والمشاكل والضائقة الاقتصادية البالغة الخطر التي تعصف بالدول النامية . وتسبب شدة وطأة هذه العوامل مجتمعة إضعاف طاقات التنمية الاقتصادية وتعيق عملية التنمية وتفضي إلى تراجعها . وبسبب ضيق الرقعة سنتناول فيما يلي بقدر من التفصيل بعض العوامل الخارجية في نشوء البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية للتنمية الاقتصادية في دول العالم النامي .

انخفاض أسعار الصادرات

هبطت هبوطاً حاداً أسعار المواد الأولية التي تشكل المصدر الرئيسي إن لم تكن تشكل المصدر الوحيد تقريباً للدخول المالية للأغلبية الساحقة من الدول النامية . لقد كانت أسعار المواد الأولية في سنة ١٩٩٠ أقل بنسبة ٣٠ في المئة من أسعارها في بداية عقد الثمانينيات . وأسهم ذلك الهبوط إسهاما كبيراً في الانخفاض النسبي لحصيلة صادرات الدول النامية . وكان للتدابير الحمائية مثل الحواجز التجارية التي تتخذها الدول المتقدمة النمو أثر كبير واضح في ذلك الانخفاض الحاد لأسعار المواد الأولية . ونظراً إلى أن الأغلبية الساحقة من الدول النامية تعتمد صحة اقتصاداتها وآفاق تنميتها اعتماداً كبيراً على صادراتها من المواد الأولية فإن رفع أسعار هذه المواد لا بد منه للخروج من حالة الانكماش والكساد الاقتصاديين وللتحرك صوب تحقيق التنمية . ويمكن رفع هذه الأسعار عن طريق فتح السوق الدولية وعلى وجه الخصوص أسواق الدول المتقدمة النمو في وجه هذه المواد .

النزعة الحمائية

غير أن أسواق الدول المتقدمة النمو ليست مفتوحة على مصراعيها في وجه المواد

الأولية للدول النامية بسبب النزعة الحمائية التي يأخذ بها عدد من الدول المتقدمة النمو والتي تقيد التجارة الدولية ، وفي المقام الأول تجارة الدول النامية . وتعمد دول صناعية ، بدلاً من فتح أبوابها ، إلى إقامة شبكة معقدة من القيود والترتيبات والاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية في وجه صادرات الدول النامية . وإقامة تلك الشبكة تتناقض مع القواعد التجارية المتعهد بها على الساحة الدولية .

وخلصت دراسة قام بها البنك الدولي إلى أنه لو قضت الدول الصناعية على جميع الحواجز التجارية لزاد معدل نمو اقتصادات الدول النامية بنسبة غير قليلة . وذلك يبين الأثر السلبي للحمائية في الحالة الاقتصادية للدول النامية . فالنزعة الحمائية التي تتبعها بعض الدول الصناعية تضعف أو تحبط جهود الدول النامية الرامية إلى تعزيز قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية . وبالتالي بغية تحقيق التنمية وإيجاد البيئة الاقتصادية الدولية المؤاتية للتنمية من الضروري إزالة الحواجز الحمائية التي تعرقل حرية التجارة الدولية .

الديون الخارجية

نتيجة عن أسباب كثيرة نشأت وتفاقمت مشكلة الديون الخارجية الواقعة على الدول النامية . ومن هذه الأسباب الحكم الأجنبي الذي استغل ثروات الشعوب النامية الاقتصادية والمالية والطبيعية . وحينما نالت الدول النامية استقلالها السياسي وجدت نفسها في سوق دولية تسيطر عليها اقتصادات الدول المتقدمة النمو التي جعلت أسعار المواد الأولية من الدول النامية زهيدة بالمقارنة بأسعار السلع المصنعة في الدول المتقدمة النمو ، في الوقت الذي ليست فيه لدى الدول النامية الإمكانيات المالية والاقتصادية والعلمية والتقنية التي يمكن بها زيادة تأثيرها وقوتها التنافسية في السوق الدولية ، مما من شأنه أن يفضي إلى زيادة دخولها . وأسهم ذلك كله في وقوع الدول النامية في حالة الفقر التي اضطرتها إلى الاقتراض من الهيئات المالية في دول الشمال .

وقد تردت مشكلة الديون الخارجية الواقعة على الدول النامية تردياً خطيراً في السنوات العشرين الماضية لأسباب أخرى منها تزايد ارتفاع أسعار الفائدة على تلك الديون . فالمصارف والهيئات الأخرى القائمة بالتسليف في الدول المتقدمة النمو استغلت الحاجة الاقتصادية الماسة لدى الدول النامية فقامت بزيادة أسعار الفائدة على نحو أعاق ولا يزال يعيق تنمية الدول النامية ويرهق اقتصاداتها .

لقد نما باطراد حجم الديون الخارجية على الدول النامية . في نهاية عام ١٩٨٨ بلغت

هذه الديون ٣,١ تريليون دولار ، وهو ما يتجاوز ٥٠ في المئة من الدخل الوطني الاجمالي للدول النامية مجتمعة ، وأصبحت خدمة الديون في أغلبية الدول النامية تستهلك كل ما تبذله تلك الدول من مجهود اقتصادي منتج . ورغم الزيادات في حجم صادرات الدول النامية لم تتناقص نسبة حصيلة الصادرات التي تستنفدها خدمة الديون .

إن مشكلة الديون الخارجية المستمرة والمستفحلة لم يعد من السليم تسميتها أزمة . لقد أصبحت في الواقع بالنسبة إلى دول العالم النامي حالة دائمة مضعفة تسهم في حرمان الدول من النمو والتنمية الاقتصاديين وتهدد بانهيار الخدمات الاجتماعية مع كل ما ينطوي ذلك عليه من التدهور في مستويات المعيشة وزعزعة الاستقرار السياسي في الحاضر والمستقبل .

عدم تنويع المواد الأولية

ومما له صلة بانخفاض أسعار الصادرات من الدول النامية عدم تنويع موادها الأولية التصديرية . تتكون صادرات كثير من هذه الدول من مادة أو سلعة واحدة مثل البن أو النفط أو الكاكاو أو الأرز . وبسبب تقلبات أسعار هذه المواد الأولية أو المحاصيل الزراعية في الأسواق العالمية تتعرض اقتصادات الدول النامية لأضرار جسيمة . ونظراً إلى هذه التقلبات يجب تنويع المواد التصديرية حتى لا تكون اقتصادات تلك الدول معتمدة على مادة تصديرية واحدة يكون سعرها عرضة للانخفاض ، ما يؤدي إلى تقليل حصيلة الصادرات .

تحويل الموارد المالية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة النمو

على الرغم من التزام عدد من الدول الصناعية المتقدمة النمو بدفع نسبة مئوية محددة من ناتجها القومي الإجمالي للدول النامية فإن أغلبية تلك الدول الملتزمة بالدفع لم تف بالتزامها . وبسبب اعتبارات سياسية واقتصادية للدول المتقدمة النمو قللت هذه الدول كمية الأموال المستثمرة في الدول النامية . وتقصر هذه الأموال عن الوفاء باحتياجات تلك الدول الإنمائية . وغني عن البيان أن لتناقص الأموال الاستثمارية هذا تأثيراً سلبياً في تنمية الدول النامية .

وبسبب هذا التناقص في الأموال المستثمرة الأجنبية وعدم وفاء أغلبية الدول المتقدمة النمو بالتزامها بدفع نسبة محددة من ناتجها القومي الإجمالي لمساعدة الدول النامية ، بالاقتران بوجود ظروف اقتصادية وتجارية أخرى داخلية وخارجية غير مؤاتية ، لم يكن في

استطاعة الدول النامية أن تعوض عن انخفاض أسعار صادراتها ، وبالتالي عن التناقص النسبي لحصائل هذه الصادرات وعن المدفوعات المالية الخارجية المتزايدة بسبب الديون وخدمتها .

وبما فاقم من الأزمة الاقتصادية في الدول النامية الارتفاع الحاد في أسعار المنتجات التي تنتج في الدول المتقدمة النمو وتصدر إلى دول الجنوب . لقد أدى ذلك - فضلاً عما أسلفناه من التردي الكبير لأسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية إلى الدول المتقدمة النمو وكلفة خدمة الديون الباهظة التي يتعين على الدول النامية أن تدفعها للمؤسسات المالية الدائنة في الدول المتقدمة النمو - نشوء حالة يجري فيها بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الدول النامية تحويل موارد مالية هائلة من تلك الدول إلى الدول المتقدمة النمو ، وأصبحت فيها التدفقات المالية من دول الشمال على دول الجنوب سلبية ، أي ان الأموال المتدفقة من دول الجنوب على دول الشمال أكبر من الأموال المتدفقة من مجموعة الدول الثانية على مجموعة الدول الأولى . وذلك يحرم دول العالم النامي من رأس المال اللازم لمنع التدهور الاقتصادي ولتحقيق التنمية .

وطوال السنوات الماضية أدى ذلك كله إلى العجز في ميزان المدفوعات للأغلبية الساحقة من الدول النامية وعلى وجه الخصوص الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأفضى أيضاً إلى الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة للاستثمارات الإنمائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، مما أسهم بدوره في عدم تدريب القوى البشرية اللازمة للقيام بالعملية الإنمائية . وأسهم ذلك كله في ازدياد حجم المعاناة والجوع والفقر والمرض وتدهور الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية ، وما تصاحب هذه الأوضاع المادية من زعزعة للاستقرار السياسي والاجتماعي .

لقد آن الأوان منذ وقت طويل أن يعيد المجتمع الدولي ، وهو يقف على عتبة القرن الحادي والعشرين ، النظر في حالة العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة ، وأن يستكشف الطرق والوسائل الكفيلة بتمكين الدول النامية والمتقدمة النمو من إقامة بيئة اقتصادية جديدة تتيح تحقيق التنمية الاقتصادية في فئتي الدول ، وخصوصاً الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهي الدول التي تشكل القطاع البالغ التضرر في الاقتصاد العالمي .

التنمية الاقتصادية والبيئة المؤاتية لتحقيقها

ما تزال الدول النامية الواقعة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وفي أماكن أخرى تواجه صعوبات وتحديات اقتصادية وإنمائية كثيرة وكبيرة . ومن هذه الصعوبات الانكماش الاقتصادي والكساد الاقتصادي وتفشي البطالة وانتشار الفقر المدقع والتضخم النقدي والعجز في الميزانية واختلال ميزان التبادل التجاري والديون الخارجية المتراكمة التي ينوء بها كاهل الدول النامية .

وتواجه هذه الدول صعوبات أخرى مثل التكاثر السكاني غير المتحكم به والتدهور البيئي وإساءة استعمال المخدرات واستنفاد طبقة الأوزون في الجو والتصحر وقلة تدفقات الاموال الاستثمارية .

وتبين مؤشرات إحصائية كثيرة وصحيحة توقف النمو الاقتصادي أو انخفاض مستوى المعيشة في البلدان النامية خلال سنوات الثمانين والتسعين .

وتعود الأسباب الرئيسية لهذا التوقف والانخفاض إلى عوامل مختلفة داخلية وخارجية ، منها الصعوبات المذكورة أعلاه ، وأيضاً الجفاف والكوارث الطبيعية والصراعات الاقليمية والحروب الأهلية والزعزعة السياسية والاجتماعية وتذبذب أسعار الصرف للعملات المختلفة وارتفاع أسعار الفائدة على القروض والانخفاض الحاد في أسعار السلع الاساسية التي تصدرها البلدان النامية واشتداد النزعة الحمائية التي تأخذ بها دول متقدمة النمو صناعية تقع أغلبيتها في الشمال .

وتعرقل هذه الصعوبات والمشاكل الاقتصادية عملية التنمية الاقتصادية في الأغلبية الساحقة من البلدان النامية . ومن منطلق الانتماء الإنساني والتكافل العالمي ينبغي للمجتمع الدولي برمته أن يتصدى لهذه الصعوبات والمشاكل لتذليلها أو لاحتوائها ، على الأقل ، في البداية تمهيداً لإزالتها . وعلى مدى السنوات الماضية ما انفكت الدول النامية تبذل جهوداً لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية وللتغلب على العقبات الداخلية والخارجية التي تعترض طريق هذه التنمية .

لقد انقضت سنوات الثمانين – أي عقد التنمية الثالث ، كما أسمته الأمم المتحدة – والتسعينيات دون تحقيق الآمال الاقتصادية التي كانت معقودة عليها . إن من الصحيح أن بعض الدول النامية حقق – بحكم بعض العوامل مثل وجود آبار النفط التي تجني منه

الدول المصدرة له عوائد مالية لا يستهان بها - نمواً اقتصادياً لافتاً للنظر، ولكن الصورة غير سارة وغير مرضية للأغلبية الساحقة من الدول النامية الاخرى .

إن لتوقف مسيرة التنمية في كثير من البلدان النامية ولهبوط المستوى المعيشي فيها نتائج مروعة وذات خطر على حياة بلايين البشر في الدول النامية . وهذا التوقف والهبوط يشيران إلى أن الطريق الذي ينبغي قطعه قبل تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة لا يزال طويلاً وشاقاً .

وإزاء خلفية التوقف والهبوط في البلدان النامية عقدت في سنة ١٩٨٩ بمبادرة اتخذتها مجموعة الدول السبع والسبعين (مجموعة الدول النامية) في هيأة الامم المتحدة الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، وهي الدورة التي خصصت للتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . وقد تضمن هذا الهدف تقييم الخبرة والتجربة المكتسبتين في عقد الثمانين وإرساء أساس أكثر فعالية للعقد التالي . ومن الجلي أن الأمر استدعى إجراء تقديرات صريحة وواقعية، وإعادة توكيد ميثاق التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو .

ولتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تنبغي تهيئة ظروف أو بيئة اقتصادية دولية مؤاتية . وتوفر هذه البيئة من شأنه أن يعني أموراً منها حل أو تخفيف شدة مشكلة الدين الخارجي الواقع على البلدان النامية، وعكس مسار النقل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية وتقديم معاملة أفضل لها بسبب توقف تنميتها الاقتصادية أو هبوط مستوى معيشة شعوبها في مجالات مثل الخدمات وتدابير الاستثمار، وزيادة تدفق رأس المال على هذه البلدان والوصول غير المقيد إلى الأسواق عن طريق تخفيف شدة الممارسات الحمائية . وفي هذا المقال سنتناول أربعة عناصر هي الديون الخارجية والنزعة الحمائية والاكتظاظ السكاني وتنمية الموارد البشرية باعتبارها عناصر لها أثر في إيجاد البيئة الاقتصادية الدولية المؤاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية .

الديون الخارجية

كما ذكرنا أعلاه يواجه عدد كبير من البلدان النامية مشكلة خطيرة مستفحلة تتمثل في الديون الخارجية الواقعة عليها . وتمثل هذه الديون عجزاً اقتصادياً دائماً لهذه البلدان . وخلال السنوات العشرين الماضية ازدادت أزمة الديون استفحالاً . لقد ارتفع إجمالي الديون الخارجية الواقعة على البلدان النامية من ٧٥٠ مليارا من الدولارات الأمريكية عام ١٩٨٢

إلى مبلغ يتراوح بين ١٢٠٠ و ١٣٠٠ مليار دولار أمريكي بنهاية عام ١٩٨٩ . وديون أفريقيا الخارجية التي بلغت في سنة ١٩٩٠ ٢٥٠ مليار دولار أمريكي تجاوزت ٦٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٥ وستبلغ ١٥٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ .

إن أفقر البلدان النامية المدينة ، وتقع أغلبيتها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، قد تبدو الديون الواقعة عليها صغيرة بالمقاييس العالمية ولكنها ضخمة بالمقارنة باقتصادات تلك البلدان ، مما يتطلب معالجتها على نحو خاص .

إن لخدمة الديون - التي تشمل الفائدة عليها - كلفات هائلة . ومنذ سنة ١٩٨٠ حدث ارتفاع كبير لم يسبق له مثيل في كلفة خدمة الديون . وبسبب وفاء البلدان النامية المدينة بكلفات خدمة الديون يجري تدفيق كميات هائلة من الموارد المالية من البلدان النامية على البلدان المتقدمة النمو . على سبيل المثال ، تطلبت خدمة الديون الخارجية على البلدان النامية سنة ١٩٩٠ حوالي ٣٠٠ مليار دولار . وحول هذا التدفق لرأس المال بلداناً نامية كثيرة إلى ما يوصف بحق ببلدان مصدرة على نحو صاف لرأس المال . وتمثل كلفات خدمة الديون الخارجية نسبة كبيرة من صادرات البلدان النامية . ففي سنة ١٩٨٩ بلغت كلفات خدمة الديون نسبة ٤٠ في المئة من صادرات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

ويسبب هذا التدفق المالي تحويلاً صافياً سلبياً للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، أي أن الموارد المالية التي تحول من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو أكبر من المبالغ المالية المحولة من فئة البلدان الثانية إلى فئة البلدان الأولى . في سنة ١٩٨٨ بلغ التدفق السلبي من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ٣٢,٥ من مليارات الدولارات . ويشكل ذلك عكساً للتدفق الإيجابي للموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية ، وهو التدفق الذي بلغ ٤٢,٦ من مليارات الدولارات الأمريكية سنة ١٩٨١ . ومن نافلة القول أن هذا التحويل الصافي السلبي للموارد المالية يمثل استنزافاً مستمراً لاقتصادات البلدان النامية .

إن كلفات خدمة الديون الخارجية الضخمة التي تدفعها البلدان النامية المدينة تشكل عقبة تعترض طريق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان . فسداد كلفات خدمة الديون يسبب الضغط الكبير على الواردات المالية ، مما يقلل معدلات الاستثمارات تقليلاً ذا شأن أو لا يبقي موارد مالية تخصص للاستثمار ، وذلك بدوره يعرقل التنمية الاقتصادية والعملية الإنتاجية . وتعرض كلفات خدمة هذه الديون عدداً لا يستهان به من البلدان النامية ، وخصوصاً البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، لخطر تدمير نسيجها

الاقتصادي والاجتماعي الذي نسجته خلال العقود الماضية .

وبالتالي فإن محاولة التغلب على المشاكل الناشئة عن الديون من المهام الملحة . ولتحقيق هذا التغلب ينبغي تلمس الطرق للتخلص من الديون الخارجية . ومن هذه الطرق الإلغاء التام أو الجزئي للديون الواقعة على البلدان التي تواجه حالة اقتصادية عسيرة وخانقة ومنها اقل البلدان نمواً . وقد تجلى الاعتراف بوجود هذه المشاكل في بعض المشاريع والإجراءات . لقد تم فعلاً تحويل الدين الثنائي إلى منح لصالح بعض أفقر البلدان في القارة الإفريقية . وقبل بضع سنوات وسعت كندا من نطاق هذه الظاهرة بإلغاء ١٨٢ مليون دولار من الديون الثنائية لعدد من بلدان منطقة البحر الكاريبي .

وللحيلولة دون زيادة هذه الديون ولتقليل حجمها وللتخلص منها في النهاية من اللازم أيضاً ضمان أسعار مجزية ومستقرة للسلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية . لقد وصلت أسعار كثير من هذه السلع إلى مستويات دنيا لأسباب سنذكر بعضها فيما يلي .

ومن هذه الطرق أيضاً تخفيض أسعار الفائدة على الديون التي تمنحها البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية . فارتفاع أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية أدى إلى زيادة مدفوعات الفوائد المطلوب سدادها عن الديون المستحقة ، وأفضى ذلك إلى زيادة عجز البلدان النامية عن سداد ديونها .

ومن الطرق التي ينبغي انتهاجها أيضاً للتخلص من مشكلة الديون الخارجية على البلدان النامية زيادة التدفقات المالية - التي انخفض مستواها كثيراً - من المصارف التجارية في البلدان المتقدمة النمو على البلدان النامية ، وتوفير مبالغ نقدية جديدة ، واعتماد موارد مالية جديدة من جانب مؤسسات التسليف الدولية المتعددة الأطراف . ومما لا شك فيه ان حل أزمة الديون الخارجية هذه يتطلب مشاركة حكومات البلدان الدائنة والمدينة في عملية التفاوض على إيجاد حلول ناجعة لها .

وثمة عامل هام آخر يسهم في تعزيز تدفقات رأس المال على البلدان النامية ، وهو الاستثمار الأجنبي المباشر . ويتوقف جذب هذا الاستثمار على توفر بضعة عوامل منها وضوح القواعد والقوانين في البلدان المضيفة وعلى توفر سياسات وآليات في البلدان الدائنة المصنعة تشجع المستثمرين منها على الاستثمار في البلدان النامية .

النزعة الحمائية

للتجارة أهمية حيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية . ومما يعيق هذه

التنمية النزعة الحمائية التي تنزعها بلدان متقدمة النمو . وتتمثل الحمائية في تدابير منها التعريفات الجمركية والعوائق الأخرى التي تفرض على منتجات وسلع البلدان النامية . إن من الصحيح ان من حق كل بلد أن يتخذ تدابير لحماية اقتصاده . ولكن القيام - كما يفعل عدد غير قليل من البلدان المتقدمة النمو - باتخاذ تدابير حمائية بالغة التشدد وذات شمول أكبر ليس مما يتماشى مع مبدأ الحرية والإنصاف في التجارة الدولية . وإن ضعف اقتصادات البلدان النامية يزيد من الحاجة إلى مراعاة البلدان المتقدمة النمو لهذا الضعف ، وذلك بأن تقوم البلدان الأخيرة بتدابير منها تخفيف حدة التدابير الحمائية ، إن لم يكن من الممكن إزالتها . ومن شأن هذا التخفيف أن يفسح المجال للبلدان النامية للنهوض بحصتها في التجارة العالمية على أساس مزايا هذه البلدان النسبية .

تحرم التدابير الحمائية البلدان النامية من إمكانية تصدير سلعها إلى أسواق البلدان الصناعية المتقدمة النمو ، أو تقلص حجم صادراتها إليها ، مما يقلص بدوره من حصة البلدان النامية في التجارة العالمية ، ويحول دون تدفق الموارد المالية الناشئة عن التجارة على البلدان النامية . إن تحسين الفرص المتاحة لدى البلدان النامية للوصول إلى الأسواق العالمية وفتح تلك الاسواق في وجه السلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية من العوامل الهامة في تنشيط التنمية الاقتصادية لهذه البلدان .

إن إحدى المساهمات الحيوية التي يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تقدمها لتنميتها ولتنمية البلدان النامية إزالة التدابير الحمائية القوية إزاء تصدير سلع البلدان النامية اليها وفتح الأسواق الدولية في وجه سلع البلدان النامية والسماح لها بالمنافسة الحرة في ساحة السوق العالمية ، وخاصة في الدول المتقدمة النمو . ومن اللازم أيضاً إعادة هيكلة النظم الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو بما يسهل وصول صادرات البلدان النامية إليها .

وبالنسبة إلى عدد كبير من البلدان النامية ما زالت العائدات من صادرات السلع الاساسية تؤدي دوراً حيوياً في حالتها الاقتصادية . وبالتالي لا يمكن التفكير في إعادة تنشيط اقتصاداتها دون معالجة مشاكل التجارة الدولية بالسلع الأساسية عن طريق وضع آليات اقتصادية دولية جديدة .

ومما يتعلق بمسألة النزعة الحمائية أنخفاض أسعار السلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو . فالنزعة الحمائية تؤدي إلى زيادة التنافس بين البلدان النامية على الأسواق الخارجية وإلى تحكم البلدان المتقدمة النمو بأسعار هذه السلع ، مما يفضي إلى التخفيض الكبير لأسعارها .

إن تدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية - وهو التدهور الذي تسببه أسباب من أهمها النزعة الحمائية القوية - ما فتئ يشكل سبباً في ارتفاع مستوى الديون التي تعجز البلدان النامية عن قضائها وفقا للشروط الموضوعة عند ابرام العقود الخاصة بتلك الديون .

ومن النتائج الطبيعية لذلك كله حدوث تدن في مبلغ الأموال التي تخصص للاستثمار في البلدان النامية ، مما يعيق قدرتها الاستثمارية . ودون الاستثمار من الصعب أن تحقق التنمية . ومن شأن إزالة النزعة الحمائية في التجارة أو تخفيف شدة هذه النزعة على الأقل أن تزيد ، بالتالي ، من الاموال المخصصة للاستثمار في التنمية الاقتصادية .

الاكتظاظ السكاني

ومن المشاكل التي تواجهها البلدان النامية التكاثر السكاني غير المتحكم فيه . يعيش على سطح الأرض اليوم أكثر من ستة مليارات من البشر . ولغرض المقارنة نذكر أن عدد البشر في العالم كان أقل من نصف هذا الرقم سنة ١٩٥٠ . وإذا استمرت هذه الاتجاهات في النمو السكاني يمكن أن يصل عدد سكان المعمورة من البشر سنة ٢٠٢٥ ضعف ما هو عليه في الوقت الحاضر .

وسيحدث الشطر الأكبر من هذه الزيادة في البلدان النامية . لقد أفضى ذلك التكاثر فعلاً ولا يزال يفضي إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي في البلدان النامية . وفي الدول المتقدمة النمو في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية يعزى النمو الحالي للسكان إلى التكاثر الطبيعي وكذلك إلى الهجرة إلى هذه الدول . وأحد أسباب هذه الهجرة ارتفاع معدلات الولادة في الدول النامية وتدني الدخول فيها .

ويتنامى الإدراك لدى العلماء والخبراء المعنيين للنتائج الضارة المترتبة على النمو السكاني غير المتحكم فيه في أرجاء العالم ، وخصوصاً العالم النامي . ومن هذه النتائج الزيادة الكبيرة في الطلب على الطاقة ، وهي الزيادة التي تستنفد مصادر الطاقة التقليدية ، مما يؤدي إلى إزالة الأحراش ووهن الأراضي والإفراط في استهلاك الوقود ومما يزيد من شدة الاحتباس الحراري الواسع النطاق الذي يعزى اساساً إلى الإفراط في حرق الوقود في الدول الصناعية . ومن هذه النتائج أيضاً تفشي المرض والجوع والفقر وانتشار الاوبئة وارتفاع نسبة الأمية وتفاقم الشقاء البشري والقلاقل السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وتسبب سرعة تكاثر البشر موجات من الهجرة من القرى إلى المدن ومن البلدان الأفقر إلى البلدان الأكثر ثراءً . والمدن ، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً ، يزداد سكانها زيادة سريعة .

وتتنامى الهجرة القانونية وغير القانونية إلى الدول المتقدمة النمو .

ويستهلك سكان المعمورة في الوقت الحاضر استهلاكاً مباشراً أو غير مباشر ما يزيد عن ٤٠ في المئة من الطاقة الكائنة على سطح الأرض . وإذا أخذنا المحيطات في الحسبان فإنهم يستهلكون ما يزيد عن ٥٠ في المئة .

إن من اللازم أن يقوم جميع المعنيين ، على سبيل الإلحاح ، بتناول مسألة تغير المناخ الناجم عن احترار الأرض . وتشير دراسات إلى ان العالم ينتقل انتقالاً سريعاً من فترة مناخ مستقر إلى فترة تتسم باستمرار الاحترار مع ما ينجم عن ذلك من تناقص قدرة الارض على إعالة سكانها . ولتقليل سرعة هذه العملية من اللازم اتخاذ خطوات مختلفة تكون الخطوة الاولى إيقاف تراكم الغازات التي تحبس الحرارة في الجو . إن إضفاء الاستقرار على تركز ثاني أكسيد الكربون في الجو حالياً يستلزم التقليل الكبير لاستعمال الوقود الإحفوري .

وتشير دراسات إلى وجود اتجاه مستمر في استخدام الأراضي من خصوبتها إلى وهنها ، أي عدم صلاحها للزراعة أو الحراجة بعد استنفاد خصوبتها . وعلى سبيل المثال اعترفت الحكومة الهندية رسمياً بأن نسبة كبيرة من الأراضي الهندية واهنة . ومما لا شك فيه أن احترار العالم يعزز تلك الاتجاهات .

وتتطلب قضية التكاثر السكاني المفرط بذل الدول لقصارى الجهد من أجل حل المشاكل المتعلقة بها على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى الصعيد الدولي . وللحيلولة دون الإفراط في التكاثر السكاني المعرقل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من اللازم تشجيع وضع برامج تعالج قضايا الاكتظاظ السكاني .

لقد اتسمت أنماط الاستهلاك في الدول الصناعية في الوقت السابق وما زالت تتسم بالتبديد ووجهت تلك الأنماط صوب إنتاج منتجات تتطلب الاستخدام الأكبر للمواد الأولية . وللحكومات مصلحة وطنية وسياسية وخلقية في أن تشجع زيادة الوعي بأهمية سلامة البيئة الهشة وفي أن تجعل الاستخدام الأقل الامثل للموارد الطبيعية هدفاً رئيسياً من الأهداف السياسية والتعليمية . إن من شأن التعليم أن يكون له دور كبير في زيادة الفهم للمشاكل السكانية والإنمائية والبيئية ، وفي زيادة الوعي بأهمية منع الاكتظاظ السكاني وتحقيق التنمية والمحافظة على البيئة وتقليل استخدام موارد الأرض المحدودة الغالية . لنشاط الانسان أثر في إحداث المشاكل البيئية . والإنسان هو المسؤول عن حماية بيئة كوكبنا لمنفعتنا ولمنفعة الأجيال القادمة . ومن شأن التصدي للاكتظاظ السكاني أن يكون له الأثر الأكبر في حماية هذه البيئة .

تنمية الموارد البشرية

من الجلي أن أحد الإجراءات الاقتصادية التي تساهم مساهمة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية تنمية العنصر البشري التي ينبغي أن تحظى بأهمية كبيرة . فالبشر في أي بلد يشكلون أهم الأصول الاقتصادية لذلك البلد ولهم دور رئيسي في التنمية الاقتصادية . ولذلك لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون تنمية المواد البشرية لتصبح مؤهلة للإسهام في عملية التنمية .

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها المشاركة الفعالة للموارد البشرية المؤهلة في عملية التنمية ينبغي أن يكون لتنمية الموارد البشرية مكان هام في أية استراتيجية للتنمية الاقتصادية . وتتضمن تنمية الموارد البشرية رفع المستوى الثقافي والفني وتحسين الأداء الإداري وزيادة المهارة في الاضطلاع بالمهام الإنمائية الاقتصادية . وتتضمن هذه التنمية أيضاً تدريب الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين في مجالات الزراعة والصناعة والإدارة والتخطيط والخدمات وإدارة الموارد المالية والمائية وغيرها من المجالات العديدة المتصلة بتنمية الموارد البشرية .

ولتكون الموارد البشرية مؤهلة للمشاركة في التنمية الاقتصادية من الضروري أيضاً إزالة الفقر ومكافحة المرض والجوع وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والأمن الغذائي والخدمات الصحية والإسكان الوافي بالغرض والتعليم ونشر المعرفة .

ولتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية من المهم أيضاً تعزيز التعاون الدولي في المجال الاقتصادي على أساس الوعي الكامل بالتكافل الاقتصادي للعالم . وتنمية الموارد البشرية مجال هام من مجالات التعاون الدولي . فنظراً إلى أن الاحتياجات اللازمة لتنمية الموارد البشرية تتجاوز كثيراً الموارد المحلية في كثير من البلدان النامية تمس الحاجة إلى أن تقدم البلدان الصناعية المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المنتمية إلى منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة إسهاماتها المالية والفنية لتحقيق تنمية الموارد البشرية ، وكذلك إسهاماتها في مجالات التدريب وبناء المؤسسات لتنمية هذه الموارد في البلدان التي تواجه مشاكل في الاستفادة من هذه الموارد .

ومن شأن حصول البلدان النامية على التكنولوجيا الحديثة أن يسهم في زيادة فعالية الموارد البشرية في عملية التنمية . ولذلك فإن من اللازم نقل هذه التكنولوجيا إلى البلدان النامية ، غير انه ينبغي أن تكون البلدان المتلقية للتكنولوجيا ، إذا أريد لهذه التكنولوجيات أن تسهم في زيادة فعالية الموارد البشرية ، مهيأة لأن تتلقاها ولأن تستخدمها ولأن تحتفظ بها

وتصونها . وذلك لا يقتضي أن يكون السكان مثقفين بالمعنى العام فحسب بل أن يكونوا مثقفين أيضاً في ميدان العلم والتكنولوجيا .

ومن شأن تأهيل الموارد البشرية أن يعود بالفائدة التي تتمثل في زيادة إنتاجية الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة . فالتنويع - الذي من شأنه أن يعزز أساس الاقتصادات الوطنية - في اقتصاد يعتمد على الزراعة أو السياحة يتطلب القيام بالاستثمار في الصناعات الحديثة . والاستثمار في الصناعات الحديثة يتطلب العمالة الماهرة . وتزويد الزراعة بالآلات الحديثة من شأنه ان يتطلب توفر الأشخاص الذين يمكنهم أن يشغلوا أو أن يصلحوا مثلا أدوات الحراثة والري والحصاد والقطف والقطع . والخدمات الحديثة -كمجال المصارف والإدارة العامة - تتطلب توفر قوى بشرية متعلمة وماهرة ، مما يشير إلى أهمية تنمية الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية .

الاختلالات الاقتصادية البنيوية بين بلدان الشمال والجنوب

يرى محللون من بلدان العالم النامي الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (بلدان الجنوب) وأجزاء أخرى من المعمورة معنيون بقضايا التنمية الاقتصادية العالمية أن العلاقات الاقتصادية الدولية ينبغي أن تنطلق من مفهوم التعاون الاقتصادي العالمي ومن مفهومي التكافل والتكامل الاقتصاديين العالميين ، لأن الأخذ بهذه المفاهيم من شأنه ، في رأي هؤلاء المحللين ، ان يسهم إسهاماً كبيراً جداً في تحقيق التنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي ، وبالتالي في تحقيق طموحات البشر قاطبة إلى أهداف على رأسها الرخاء الاقتصادي .

ولرأي هؤلاء المحللين وجاهته دون شك . ولكن الواقع هو أن بلدان الشمال الصناعية المتقدمة النمو لا تقيم علاقاتها الاقتصادية الدولية على أساس هذه المفاهيم ، ولكن في إقامتها لهذه العلاقات ، تكون مسترشدة إلى حد بعيد جداً بما تتصوره على أنه يخدم مصالحها الاقتصادية الخاصة بها دون إيلاء الاعتبار الكافي ، من منظور المفاهيم المذكورة أعلاه ، للمصالح الاقتصادية للبلدان النامية .

تعاني البلدان النامية من أزمة اقتصادية حادة ، وفي حالات كثيرة من أزمة اقتصادية خانقة ، تتمثل في ظواهر مختلفة الأهم منها الركود والكساد الاقتصاديان . ومن الخطأ الفاحش أن توضع المسؤولية كلها – كما يفعل عدد لا يستهان به من المعنيين بهذه القضايا – عن نشوء هذه الأزمة على عاتق البلدان النامية وحدها . هذه المسؤولية تقع في الحقيقة على عاتق مجموعتي البلدان النامية والمتقدمة النمو كلتيهما . وتعود هذه الأزمة إلى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية السائدة في البلدان النامية وأيضاً – وذلك الأهم كثيراً – إلى انعدام البيئة الاقتصادية المؤاتية للتنمية الاقتصادية وإلى انعدام القدر اللازم من التعاون الاقتصادي العالمي وإلى اتخاذ إجراءات اقتصادية من جانب بلدان متقدمة النمو ليس من إيحاء مفهومي التكافل والتكامل الاقتصاديين العالميين . وما فتئت بلدان نامية تعمل في ظل هذه البيئة غير المؤاتية التي ما انفكت تحبط الجهود الدؤوبة التي تبذلها بلدان نامية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

وتتجلى هذه البيئة الاقتصادية الدولية المناوئة في الاختلالات الاقتصادية البنيوية (الهيكلية) بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وهذه الاختلالات بدورها تسهم إسهاما كبيراً في إيجاد وإدامة هذه البيئة . ذلك يوضح وجود تأثير متبادل بين هذه البيئة

والاختلالات . وتجعل هذه الاختلالات - كما يتضح في معرض هذا المقال - البلدان النامية مجالاً تحاول البلدان المتقدمة النمو عن طريقه - وقد حققت نجاحاً كبيراً في هذه المحاولة - تخفيف وطأة الضغوط الاقتصادية والمالية القائمة داخل هذه البلدان الأخيرة .

إن إزالة تلك الاختلالات وإحلال بنى علاقات اقتصادية جديدة بين مجموعتي البلدان محل بنى العلاقات الاقتصادية القائمة بينهما من شأنهما أن يسهما إسهاماً كبيراً في التغلب على الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية . وكيفية هذا التغيير أحد التحديات التي تواجهها البشرية .

ومن الجدير بالذكر أن البلدان المتقدمة النمو تعاني أيضاً من مشاكل اقتصادية ، غير أن هذه المشاكل أقل حدة كثيراً من المشاكل الاقتصادية التي تعاني البلدان النامية منها . ويمكن القول أن إنشاء بنى العلاقات الاقتصادية الجديدة من شأنه أن يساعد البلدان المتقدمة النمو في إزالة أو على الأقل تقليل مشاكلها الاقتصادية . وفي هذا المقال سنعمد إلى تبيان عدد من الاختلالات البنيوية الأكثر بروزاً بين مجموعتي البلدان وإلى عرض بعض الصيغ الاقتصادية التي يمكنها ان تسهم في إزالة بعض هذه الاختلالات .

احتكار عدد قليل من البلدان لعملية صنع القرار

أحد هذه الاختلالات هو احتكار عدد قليل جداً من البلدان الغربية مجتمعة كانت أم منفردة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والقرارات غير الاقتصادية التي لها أثر في الشؤون الاقتصادية ، دون الاكتراث بمضامين مفهومي التكافل والتكامل الاقتصاديين العالميين . فهذان المفهومان يتضمنان مبدأ المشاركة العالمية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحالة الاقتصادية العالمية ويتضمنان ضرورة مراعاة الحاجات الاقتصادية المشروعة للبلدان المتقدمة النمو والنامية وليس المجموعة الأولى من البلدان فقط .

احتكار اتخاذ القرار هذا لا يدل على تهميش البلدان النامية في الاقتصاد العالمي فحسب ولكنه يسهم أيضاً في زيادة هذا التهميش . وبهذا الاحتكار تكون البلدان النامية عاجزة فعلاً عن المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد العالمي .

وقد يكون من نافلة القول ان البلدان الصناعية تسترشد في اتخاذ القرار هذا بالاعتبارات السياسية والاستراتيجية العليا التي توليها الأولوية على اعتبارات أخرى مثل التكافل والتكامل والتعاون على الصعيد الاقتصادي العالمي .

ومن منطلق التكافل والتعاون الاقتصاديين العالميين ونظراً إلى أن بلدان الجنوب هي

الأكثر تضرراً من النظام الاقتصادي الدولي الحالي يتعين على البلدان الصناعية أن تراعي في سياساتها متطلبات التعاون العالمي والحاجة إلى تهيئة البيئة الاقتصادية العالمية المؤاتية لتنمية جميع البلدان .

عدم الانضباط المالي داخل البلدان المتقدمة النمو

تتبع بلدان الشمال سياسات داخلية في مجالات مختلفة مثل الأمن والخدمات الاجتماعية وسياسة تشجيع الاستهلاك . وتنطوي هذه السياسات على نفقات مالية طائلة دون المراعاة الكافية للانضباط في الإنفاق المالي ، مما يجعل البلدان المتقدمة النمو مدينة بمبالغ مالية طائلة لهيئات مالية رأسمالية مختلفة . هذه السياسات تحدث أثراً سلبياً كبيراً في الاقتصاد العالمي . فهي توجد ضغوطاً مالية داخلية لها انعكاسات على السياسات الاقتصادية والمالية التي تتبعها البلدان الصناعية على الساحة الدولية . فتلك السياسات الداخلية التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو والتي تفضي إلى الافراط في الاستهلاك وفي الإنفاق المالي هي أحد الأسباب الهامة للتضخم النقدي والبطالة التي تبلغ مستويات عالية في البلدان الصناعية .

ولمواجهة الضغوط الاقتصادية والمالية الداخلية الناشئة عن السياسات الاقتصادية التي تتبعها البلدان الصناعية تتخذ هذه البلدان تدابير اقتصادية ومالية على الساحة الداخلية والساحة الخارجية الدولية . ومن هذه التدابير تعزيز النزعة الحمائية وزيادة أسعار المنتجات المصدرة وزيادة أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للبلدان النامية . وتوجد هذه التدابير ضغوطاً شديدة الوطأة على اقتصادات البلدان النامية ، وتؤدي هذه الضغوط إلى زيادة حجم الديون الواقعة على البلدان النامية وإلى زعزعة استقرار الأسواق المالية في هذه البلدان وإلى زعزعة استقرار اسعار المواد الخام وتخفيض أسعارها في الأسواق الدولية ، وبالتالي إلى إضعاف ما لدى البلدان النامية من نفوذ في الاقتصاد العالمي والشؤون الدولية .

الاختلال في أسعار السلع المصدرة

ومما يضر بالغ الضرر باقتصادات البلدان النامية اختلال التوازن الصارخ بين أسعار السلع الأولية الأساسية التي تصدرها البلدان النامية والسلع المصنعة التي تستوردها تلك البلدان من البلدان الصناعية . فبينما انخفضت أسعار السلع التي تنتجها وتصدرها البلدان النامية أو ثبتت أو ارتفعت ارتفاعاً قليلاً ؛ أرتفعت ارتفاعاً كبيراً جداً أسعار المنتجات المصنعة المستوردة

من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية .

ومما يسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في هبوط أسعار سلع البلدان النامية الشركات عبر الوطنية لعدد من البلدان الصناعية . فلتلك الشركات ، خدمة لما تتصوره مصلحتها المالية ، اليد الطولى في تحديد أسعار سلع البلدان النامية نتيجة عن سيطرة تلك الشركات على الأسواق الرئيسية الغربية لتلك السلع .

ومما يشير إلى الحجم الكبير للضرر الناشئ عن الاختلال في أسعار السلع المصدرة لبلدان الشمال والجنوب باقتصادات البلدان النامية هو أن حاجة البلدان النامية إلى أموال سلعها المصدرة أكبر كثيراً من حاجة البلدان المتقدمة النمو إلى تلك الأموال ، وذلك بالنظر إلى تنوع مصادر دخل البلدان المتقدمة النمو وإلى حقيقة ان تصدير السلع الأولية يكاد يكون مصدر الدخل الوحيد للبلدان النامية .

ومن الجلي أن تفاقم مشكلة الديون الخارجية الواقعة على البلدان النامية يزيد العجز في ميزان مدفوعاتها ويزيد حجم الموارد المدفقة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال ، بما يستتبع زيادة المشاكل الاقتصادية والمالية والتنموية التي تعاني بلدان الجنوب منها .

وللاسهام في إقامة البيئة الاقتصادية العالمية المؤاتية من الممكن إقامة علاقات متبادلة بين ارتفاع أسعار المواد المصنعة التي تنتجها وتصدرها بلدان الشمال وثبوت أو انخفاض أسعار السلع الأولية التي تصدرها بلدان الجنوب . ومن الممكن أيضاً تصور وتوخي رفع أسعار السلع الأولية لبلدان الجنوب بنسبة معينة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة لبلدان الشمال .

الحمائية

وتعتمد البلدان النامية وخصوصاً البلدان الصغرى والأضعف اقتصادياً اعتماداً متزايداً على التجارة الدولية لكسب الموارد المالية للمساعدة في الاضطلاع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي القيام بقضاء الديون وبالوفاء بتكلفة خدمتها ، وهي الديون والتكلفة المتزايدة الوطأة على البلدان النامية .

وأحد الاختلالات البنيوية هو اتباع عدد كبير من البلدان الصناعية الحمائية أو النزعة الحمائية القوية التي يراد بها تعزيز اقتصاد البلد الذي يتبعها ، ويأتي هذا التعزيز على حساب بلدان أخرى . وتتمثل هذه النزعة في اتخاذ تدابير منها زيادة التعريفات الجمركية والحد من كمية السلع المستوردة . وبينما تزداد أهمية التجارة الدولية في تنمية البلدان النامية تصطدم

هذه البلدان بهذه النزعة الحمائية . إن أقل البلدان نمواً ، التي لديها قدرات أقل كثيراً على التكيف الاقتصادي بسبب بنيتها الاقتصادية والإدارية الضعيفة ، تعاني معاناة أكبر من الحمائية .

ومؤدى هذه الحمائية إغلاق الأسواق في وجه السلع التي تريد البلدان النامية أن تصدرها أو تقليل امكانيات تسويقها . وبالتالي كانت هذه الحمائية ولا تزال من العوامل التي تقلل حجم صادرات البلدان النامية تقليلاً كبيراً . وإن تضييق أو إيصاد الأسواق يؤدي أيضاً إلى الهبوط الحاد في أسعار السلع التي تصدرها هذه البلدان والتي تشكل عنصرا حيويا في اقتصاداتها وتنميتها . فإيصاد الأسواق أو حتى تضييقها يوجد المنافسة بين البلدان المصدرة نفسها مما يجعلها تخفض أسعار سلعها ومما يسهل على البلدان الصناعية المستوردة التحكم بالأسعار .

لقد أجرى البنك الدولي في سنة ١٩٨٨ دراسة خلصت إلى أن السياسات الحمائية التجارية التي تتبعها الدول الصناعية قد خفضت الدخل الوطني للبلدان النامية بحوالي ضعف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة من البلدان الصناعية تلك . وبالتالي فإن الغاء هذه السياسات أو الحد منها جوهري لتهيئة الظروف الضرورية المؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية . إن إعاقة التدابير الحمائية للجهود التصديرية للبلدان النامية وهبوط أسعار سلع هذه البلدان وتذبذبها الناجمين عن هذه التدابير تسهم إذن في اختلال تكافؤ التبادل التجاري ، مما يعرقل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

ومن الممكن إلغاء النزعة الحمائية أو على الأقل إضعافها عن طريق تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف ومراعاة البلدان كلها لمقتضيات التكافل والتعاون العالميين في الميدان الاقتصادي .

الديون

ولأسباب مختلفة منها الأسباب المذكورة أعلاه نشأت وتزايدت الديون الخارجية الواقعة على البلدان النامية . لقد أصبحت الديون الخارجية في حقيقتها ومضاعفاتها مشكلة وأزمة عالمية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية تترك آثارها السلبية في عملية التنمية في البلدان النامية . ومن المضاعفات السلبية المترتبة على أعباء هذه الديون الباهظة أن هذه الديون توجد ظاهرة النقل الصافي للموارد من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال ؛ أي أن الأموال المنقولة من الجنوب إلى الشمال على شكل الأسعار المرتفعة للمنتجات المصدرة إلى بلدان الجنوب

وكلفة خدمة الديون المرتفعة الواقعة على بلدان الجنوب تفوق الأموال المنقولة من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب على شكل الأسعار المنخفضة للسلع المصدرة إلى بلدان الشمال وعلى شكل المعونة المالية الهزيلة المقدمة من قسم من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب .

وفيما يتعلق بارتفاع كلفة خدمة الديون نذكر ، على سبيل المثال ، أنه بسبب الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة - التي هي جزء من كلفة خدمة الديون - ارتفعت مديونية نيجيريا الخارجية من ٣,٤ بلايين دولار في عام ١٩٧٨ إلى ٣٠,٧ بليون دولار في عام ١٩٨٨ ، أي بما يزيد عن ٢٧ بليون دولار في عقد واحد .

ومن المضاعفات السلبية المترتبة على أعباء هذه الديون الثقيلة أن هذه الديون تحرم البلدان النامية من المرونة اللازم توفرها لاعتماد سياسات سليمة لنموها وتنميتها .

ولتمويل التنمية في البلدان النامية أو للوفاء بالمتطلبات الإنمائية المالية يجب تخفيض حجم الديون الضخم وتخفيض كلفة خدمتها ، إذ أن دفع مبالغ مالية طائلة للوفاء بكلفة خدمة الديون لا يزال يعرقل توفير الأموال اللازمة للتنمية . وتمتلك البلدان الدائنة القرار بتخفيض كلفة الديون أو بإلغاء الديون أو قسم كبير منها . ولحد الآن يبدو أنه ليست لدى هذه البلدان الإرادة الحقيقية لهذا التخفيض والإلغاء ، وذلك لأن هذه البلدان معنية في المقام الأول بمصالحها المتصورة ولأنها المستفيدة في الوقت الراهن من الحالة الاقتصادية العالمية السائدة .

التنمية الاقتصادية وإشاعة الديمقراطية

للتنمية الاقتصادية أثر ذو مغزى في حياة المجتمع . كلما ازداد مستوى معيشة أفراد الشعب ارتفاعاً ازداد الوقت الذي يمكن أن ينفقوه على محاولة فهم حياة الشعب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعلى محاولة وعي طبيعة السلطات الحكومية وغير الحكومية ، أو السلطات الرسمية وغير الرسمية ، ذات النفوذ ووعي طبيعة العلاقات بينها وبين أفراد المجتمع وشرائحه الكثيرة ، وبالتالي توفر لدى الشعب قدر أكبر من الدراية بكيفية التعامل مع السلطات المؤثرة بشتى أنواعها . ومن المعروف أنه ، فضلاً عن السلطات الحكومية ، توجد سلطات منبعها الثروة والتقاليد الموروثة وملكية الأراضي وشغل المناصب ذات الشأن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

وتتعدد مصادر دخول الأفراد في المجتمع . ومن هذه المصادر الهيئات الحكومية وشبه الحكومية وغير الحكومية . والحقيقة أن هذه الهيئات مصدر للدخول المالية للأفراد أثر مقيد للحرية الفكرية لهؤلاء الأفراد ولمواقفهم وتصرفاتهم لأن هذه تكون متأثرة بحاجتهم إلى مواصلة تدفق تلك الدخول عليهم . وكلما قل اعتماد الأفراد في حياتهم المعيشية على الهيئات الحكومية وشبه الحكومية وغير الحكومية وازداد اعتمادهم على أنفسهم في حياتهم المعيشية ازداد هامش استقلال الفكر وحرية السلوك اتساعاً ، مما يمكنهم من أن يكون لديهم قدر أكبر من حرية الاختيار من البدائل والرؤى الفكرية في شتى مجالات الحياة ومما يؤدي إلى أن ينشأ لديهم قدر أكبر من حرية الإعراب عن الرأي لأن خوفهم يكون أقل من فقدانهم لمصادر دخولهم . وبعبارة أخرى ، تؤدي التنمية الاقتصادية إلى نشوء مجتمع أكثر انفتاحاً وإلى تعزيز الحريات السياسية الأساسية .

ومن الواضح أنه إذا حققت التنمية الاقتصادية أدت إلى تحسين الظروف الاقتصادية للشعب ، ويحتمل احتمالاً كبيراً أنه إذا حققت هذه التنمية أدت إلى نشوء الطبقة الوسطى أو إلى تعزيزها إن كانت موجودة . وبوجود هذه الطبقة يمكن تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وذلك لتمتع أفراد تلك الطبقة بقدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي مما يمنحهم هامشاً للإعراب عن الرأي ولممارسة التأثير السياسي . ينتمي كثير من المهنيين من قبيل المهندسين والمحاسبين والمحامين والأطباء إلى الطبقة الوسطى . وبالنظر إلى أن هؤلاء المهنيين يحصلون على دخولهم المالية عن طريق ممارسة مهنهم دون الاعتماد أحياناً كثيرة

على المصادر الحكومية فانهم يتمتعون بقدر أكبر من الاستقلال الفكري والعملي . ذلك يفسر كون الطبقة الوسطى حافزاً على إضفاء الطابع الديمقراطي على الدولة والمجتمع ومصدراً للتأثير على شتى الهيئات الحكومية وغير الحكومية باتجاه إشاعة الديمقراطية .

وعن طريق رفع مستوى معيشة كل أفراد الشعب أو أغلبيتهم الساحقة يزداد إحساس المرء بكرامته الإنسانية ووعيه بذاته واعتباره لنفسه ، مما يجعله أشد حرصاً على توخي الحذر من الاندفاع اللاهث الأعمى وراء تسخير نفسه وقدراته الفكرية والعاطفية لخدمة أغراض الجهات ذات النفوذ السياسي الحكومي وغير الحكومي والرسمي وغير الرسمي دون محاولة تستحق الذكر من جانب ذلك المرء لتفحص وجاهة وسلامة هذه الأغراض من المنظور الفردي والقومي والإنساني والقيمي والأخلاقي .

ومن شأن تحقيق التنمية الاقتصادية أن يتطلب تحقيق أهداف من قبيل محاولة التخلص من الأمية وتحسين الحالة الصحية ونشر التعليم وتوفير فرص العمالة ، ومن شأنه أن يتطلب أيضاً الأخذ بنهج العقلانية وتطوير مفهوم سلم الأولويات في وضع الأهداف وفي اتخاذ التدابير لتحقيقها . ومن شأن تحقيق ذلك كله أن يكون له أثر إيجابي في زيادة قدر الحرية والاستقلال الفكري الذي يتمتع به أفراد الشعب وفي زيادة قدر الاستقلال في مواقفهم التي يتخذونها ويجاهرون بها وفي سلوكهم الذي يقومون به . فزيادة نسبة المثقفين من شأنها أن تزيد نسبة الأفراد الذين يمكنهم أن يعرفوا كيف يدافعون عن حقوقهم وأن يرفضوا النظرة البطريركية الضيقة الأفق القاتلة للتفكير الحر والمهيمنة على معظم ، إن لم نقل كل ، جوانب شخصية الإنسان . وزيادة فرص العمالة من شأنها أن تقلل اعتماد أفراد الشعب على غير أنفسهم ، على الهيئات ذات النفوذ السياسي الحكومية وغير الحكومية ، مما يمنحهم قدراً أكبر من الحرية وقدراً أكبر من الوقت اللازم للتمعن الهادئ المتعمق في شؤون المجتمع والشعب والدولة وفي الشؤون الإقليمية والدولية . وللأخذ بالعقلانية في تحقيق التنمية الاقتصادية ولتطوير مفهوم سلم الأولويات في البلد متطلبات لا تتفق مع ممارسة القمع الشديد للحريات والكبت الشديد للفكر .

وللحرية الفكرية في شتى مجالات الوجود الإنساني صلة بالأخذ بالنظام الديمقراطي . فهذا النظام وتلك الحرية يتفاعلان بعضهما مع بعض تفاعلاً مستمراً . فإذا أردنا تعزيز الحرية الفكرية توجب علينا انتهاج الطريق الديمقراطية . والنظام الديمقراطي ليس الديمقراطية الليبرالية . يجب التمييز بينهما . مرد الدعوة إلى الأخذ بالنظام الديمقراطي الرغبة في حماية وتعزيز حريات الأفراد وحقوقهم في المجتمع . وليس مما يفيد مجتمعاتنا العربية – شأنها شأن

مجتمعات العالم الثالث – التقليدية النامية التي تمر بمرحلة التطور أن تتبنى الديمقراطية الليبرالية التي تجعل الضعفاء والفقراء عرضة وضحية لجشع وبطش الأقوياء والأثرياء . للديمقراطية الليبرالية كما نراها تمارس في بعض البلدان الغربية آثار سلبية . ولا تخفى على المرء المطلع الظواهر الضارة بالشعب والمجتمع في البلدان التي تمارس فيها الديمقراطية الليبرالية من قبيل الجريمة العنيفة والاتجار بالمخدرات والبغاء والاتجار بالأطفال وحيازة الأفراد للأسلحة الفتاكة التي لا حاجة إلى حيازتها والسلوك غير اللائق أمام الملأ وتفسخ الأسرة والتشرد والتغرب القيمي والاجتماعي والإباحية والالحاد وشيوع الفوضى الاجتماعية . وبعبارة أخرى ، انحلال المجتمع المدني . يمكن توسيع الحيز الذي يكون للمرء فيه الحق في السلوك بحرية في ظل النظام الديمقراطي . ولكن عند حد معين يصبح ذلك التوسيع على حساب حقوق وحريات أفراد المجتمع المدني . بعد ذلك الحد يتم الانتقال من النظام الديمقراطي إلى الديمقراطية الليبرالية التي من خصائصها سيطرة الأقوياء والأغنياء وأكل السمك الكبير للسمك الصغير والانبهار بمفاهيم مجردة دون معرفة معناها واختبارها في السياق الاجتماعي الواقعي وتبلد الحس بالحاجات الضرورية لأفراد المجتمع وشرائحه .

للإبقاء على المجتمع الطيب الذي يسوده النظام من اللازم فرض الدولة الديمقراطية ذات المجتمع المدني القوي والطبقة الوسطى القوية لكوابح تكبح التجاوزات التي تأتي مع الديمقراطية البيرالية . ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي إقامة مجتمع يسوده النظام فيه تطبق الصيغة الفكرية التالية : إمكان أن يتمتع كل فرد بأقصى قدر من الحريات دون أن يمس ذلك الإمكان بالنظام الحسن الذي يسود المجتمع . يمكن لهذه الحرية أن تحقق في دولة ديمقراطية يسودها النظام وليس في دولة يسودها نظام الغاب الطبيعي .

إن حسن الحكم ، بالإضافة إلى أنه يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية ويتضمن احترام الحقوق السياسية والمدنية ، يتطلب فرض القيود على المغالاة في ممارسة نشاطات في المجالين السياسي والاقتصادي تكون تعدياً على حقوق الآخرين أو تؤدي إلى النيل من حقوقهم . والقصد من هذا الفرض أيضاً المحافظة على النظام والحيلولة دون شيوع الفوضى ومنع أن تأكل السمكة الكبيرة السمكة الصغيرة الضعيفة . ومن هذه القيود منع التحريض الصريح أو الخفي الديني أو الإثني ووضع قوانين لمنع نشوء أصحاب مصالح لا يهمهم ، مراعاة لتعزيز مصالحهم المالية والسياسية ، إرسال الشعب والدولة إلى الجحيم .

يستوجب النظام الديمقراطي مراعاة الاعتبارات والحاجات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والخلقية لأفراد المجتمع . وبخلاف النظام الديمقراطي لا تراعي الديمقراطية

الليبرالية تلك الحاجات والاعتبارات . إنها معنية في المقام الأول بتلبية الاعتبارات المالية لأصحاب الأموال المعنيين بزيادة أموالهم رغم الآثار الضارة المترتبة على ذلك السلوك في حياة الدولة والمجتمع .

غير أن المشكلة القائمة هي معرفة تحديد الحدود الصحيحة التي ينبغي للحكومة الديمقراطية ولشرائح مهمة أخرى في المجتمع ألا تتعداها في وضع القيود على المغالاة في ممارسة الأنشطة السياسية والاقتصادية . والمشكلة القائمة أيضاً من يكون مخولا بتقرير أن نشاطات معينة أصبحت ممارستها مغإلى فيها ، ممايعود بالضرر على المجتمع كله . والمشكلة القائمة أيضاً هي كيف يمكن أن نضمن افتقار هذا التقرير إلى التعسف والاعتباط وأن نضمن صحته وحيدته . من ينبغي أن يخول بالحكم على نحو أقرب إلى الحيدة والموضوعية ، إذ أن الحيدة والموضوعية الكاملتين مستحيلتان ، على ما اذا كانت لهجة مقال نشر في صحيفة أو خطاب ألقي مغإلى في قوتها ، مما يستلزم حظر تداوله .

وفي هذا السياق تتمثل المشكلة أيضاً في ان لدى الدولة وشرائح مهمة اخرى في المجتمع بفرضها لقيود على المغالاة في ممارسة الانشطة السياسية والاقتصادية نزعة إلى تقوية وترسيخ هذه القيود وتوسيع نطاقها وتجاوز حدودها إلى كبح حريات اقتصادية واجتماعية واعتداءات على الجماعات والأفراد . وذلك هو أحد الاسباب في أن أنظمة الطوارئ والقوانين العرفية التي تحرم مؤقتاً المواطنين من حقوقهم باسم الرغبة في استتباب النظام العام وفي تحقيق الأمن القومي يمكن أن تكون ذات خطر كبير وذلك لأنه في أحيان كثيرة تصبح للسلطات غير العادية التي تمنح لقوات الأمن صبغة مؤسسية .

المفهوم الاوسع للأمن والنمو الاقتصادي
في البلدان النامية

اليوم تمر بلدان العالم كافة - البلدان المتقدمة النمو الصناعية الأغنى في الشمال والبلدان النامية غير الصناعية الأفقر في الجنوب - بتغيرات مثيرة لافتة للنظر . وهي تواجه أيضاً تهديدات كثيرة قديمة وجديدة ، وليست هذه التهديدات كلها عسكرية وامنية .

إن المشاكل المقترنة بتدهور البيئة العالمية والخطر المتعاظم الذي يهددها وظواهر اللجوء والنزوح والتشريد والهجرة ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والحاجة والحرمان والاكتظاظ السكاني والإدمان على تعاطي المخدرات وتدني مركز المرأة والكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والاعاصير والجفاف والتصحر ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وغيرها من التهديدات الخطيرة غير العسكرية التي تزداد خطورة واستفحالاً . وبالإضافة إلى ذلك تتفاقم النزاعات والصراعات الدينية والعرقية والعقائدية في مناطق كثيرة .

ولخطورة هذه التهديدات على السلم والأمن الدوليين ينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يدرسا أعراض هذه التهديدات وأن يعملا على إزالتها . وليس من قبيل المبالغة القول أن من شأن إزالة هذه التهديدات البغيضة أن تتطلب أكبر قدر من المعرفة الجماعية وحسن النية لدى الدول وتوفر الإرادة السياسية لديها وتطبيق المعايير الأخلاقية والإنسانية الرفيعة .

لقد انتهت الحرب الباردة بين الكتلة الاشتراكية برئاسة الاتحاد السوفياتي السابق والكتلة الغربية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية . ومما أدى إليه انتهاء الحرب الباردة انخفاض احتمال وقوع كارثة نووية . وهذا الانخفاض كان من الأسباب التي ادت إلى زيادة وضوح التهديدات للسلم والأمن الدوليين وإلى تناولها - أو تناول قسم منها على الأقل - بالدراسة .

إن من الصحيح القول أن الأمن ليس له بعد عسكري سياسي فحسب ولكن بعد اجتماعي واقتصادي أيضاً . إن التهديدات المذكورة ليس من الممكن التصدي لها إلا بالأخذ بهذا المفهوم الامني الأوسع الذي يأخذ مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار .

إن شمول مفهوم الأمن لهذه الابعاد المختلفة يعني وجود صلة لا تنفصم بين الأمن والسلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهذه ليست فكرة جديدة . إن كل مرء مسلم بالحقائق التاريخية والسياسية والاقتصادية يعرف أن الشعب يشعر بمزيد من الامن عندما يتوفر الغذاء لعدد أكبر من أبنائه وأن السلم تتعزز أركانه بتوفير الدخول المالية الكافية الوافية بأغراضهم . وبالتالي ، على أساس الأخذ بهذا المفهوم الأمني الأوسع ، من شأن تخليص البلدان من حالة العوز والفاقة والحرمان تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي . والعكس هو الصحيح ، أي من شأن ترسيخ هذه الحالة تعريض ذلك الأمن والسلم والاستقرار للخطر .

وبناءً على العرض السابق يصح القول أن التفاوتات الاقتصادية الشديدة داخل البلد الواحد أو بين البلدان المنتمية إلى نفس المنطقة أو نفس القارة أو بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال من العوامل الرئيسية المفضية إلى نشوب النزاعات والصراعات الدامية .

ومما له صلة وثيقة بالموضوع ما ذكره بحق خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام السابق للأمم المتحدة في آخر تقرير له عن أعمال المنظمة في عام ١٩٩١ . لقد ورد في تقريره (الوثيقة أ/٤٦/١) إنه «لن يظل أي نظام للأمن الجماعي قابلاً للبقاء إلا إذا التمست حلول عملية لمشكلة الفقر والعوز التي يعاني منها الجزء الأكبر من العالم» .

ومن نفس منطلق المفهوم الاوسع للأمن ، المفهوم الذي يرى الأمن شاملاً لمختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية ، من الخطأ الفاحش القول أن القضايا الاجتماعية الاقتصادية مسألة ثانوية بالمقارنة بالعملية الاساسية الجارية في المحافل السياسية . والواقع أنه إذا لم نعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فإنها تتحول بسرعة إلى مشاكل سياسية عسكرية . فالصراخ من الجوع يحدث ما هو أكثر من كسر الصمت . هذا الصراخ يقوض السلم والأمن في نهاية المطاف .

ولذلك كان من السليم عقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية . ونرى أن مفهوم الأمن البشري الذي تعبر عنه تلك التنمية الاجتماعية يشير إشارة مباشرة إلى المهمة السامية البالغة الأهمية التي تواجه الحكومات والمجتمعات ، ألا وهي توفير الغذاء والكساء والسكن الوافي بالغرض للجميع بالاقتران بتعزيز التقدم الاجتماعي المنسق مع البيئة - التي تتهددها الأخطار من صنع الإنسان - ودعم المؤسسات التي تستجيب لانبل التطلعات التي يعتز بها البشر . وحتى لو أجرينا تحليلاً مقصوراً على مقارنة التكلفة بالفائدة لوجدنا أن من الأوفر لنا أن نعالج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية اليوم قبل الغد ، وذلك لأن من شأن التأخر في

علاجها أن يؤدي إلى دفع ثمن الاضطرابات الاجتماعية التي تحدث نتيجة عن ذلك التأخر . ونحن في الواقع لا يمكننا أن نتجاهل هذه الحقيقة .

ومن البديهي القول أن المشاكل الاقتصادية التي تواجهها بلدان العالم لا يمكن تناولها إلا إذا عالجنا أولاً الأسباب الكامنة وراءها . إن من الصحيح - كما أسلفنا - أن جميع البلدان في العالم واجهت وما تزال تواجه صعوبات اقتصادية ، غير أن شدة هذه الصعوبات مختلفة . ان الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها بلدان الجنوب أكبر بكثير من تلك التي تواجهها بلدان الشمال . إن الأداء الاقتصادي في البلدان المختلفة يفتقر إلى التوازن . وثمة فجوة في النمو الاقتصادي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وهذه الفجوة واسعة وعميقة ، وتزداد اتساعاً وعمقاً بسرعة . وبينما نرى ازدياد النمو الاقتصادي لبلدان الشمال نلاحظ انخفاضاً كبيراً في ذلك النمو في قسم من بلدان الجنوب ، بل نرى توقف النمو أو التراجع الاقتصادي في كثير من هذه البلدان . وفي الواقع ينقسم العالم إلى أثرياء وفقراء ، إلى بلدان اثرى متقدمة النمو في الشمال ، وبلدان أفقر نامية في الجنوب . لقد خلص المؤتمر الثاني المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في باريس في أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ إلى الاستنتاج السليم بإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلدان في مجموعها قد تدهور خلال عقد الثمانينيات ، فباستثناء بلدان قليلة جداً قامت بأداء اقتصادي أفضل كان متوسط النمو الاقتصادي السنوي إما ضئيلاً جداً أو سلبياً .

ولا تزال هذه الحالة المفتقرة إلى التوازن والمتسمة بالاختلال البنيوي (الهيكلي) تفضي إلى التوترات وزعزعة الاستقرار التي تؤدي بدورها إلى تقويض دعائم المجتمع الدولي . ومن الوهم الاعتقاد بأن أي بلد ، مهما كان ثراؤه أو عظمته ، يمكنه أن يعيش معزولاً ومحاطاً بأرخبيل من الفقر والحرمان اللذين تعاني منهما البلدان النامية الفقيرة التعيسة .

ومن المنطلق الإنساني وكذلك من منطلق الفائدة الاقتصادية على الصعيد العالمي ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تسهم إسهاما أكبر في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية . وتستلزم وحدة الجنس البشري - التي أنا أحد المؤمنين بها - أن يسهم جميع أعضاء الأسرة البشرية في تحسين حالة هذه الأسرة . ومن شأن تحقيق النمو الاقتصاد في البلدان النامية أن يعود بالفائدة الاقتصادية على البلدان المتقدمة النمو . فمن شأن تحقيق ذلك النمو في البلدان النامية أن يزيد حجم التبادل التجاري على الصعيد القاري والصعيد العالمي ، مما يعود بالنفع على اقتصادات جميع البلدان .

ومن الوسائل البالغة الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية التعاون

الاقتصادي بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة النمو ، وشغل البلدان النامية لمكانها الصحيح الجديرة به في نظام مالي وتجاري عالمي لا يقوم على الهيمنة الاقتصادية والمالية لحفنة من البلدان على سائر البلدان التي يموت أبناؤها جوعاً ومرضاً وفقراً ولكن يقوم يقينا على مراعاة المصالح الاقتصادية الحقيقية المشروعة لبلدان العالم كافة . ومن شأن هذا التعاون واحتلال المكان الصحيح أن يمكنا البلدان النامية من الإسهام الوافي بغرض الإنتاج العالمي . ولا يمكن ان يتحقق هذا التعاون وشغل المكان السليم الواجب إلا بأن تقوم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بإجراءات التكيف البنيوي (الهيكلي) الاقتصادي .

إن إجراءات التكيف التي ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقوم بها أهم وأكثر إلحاحاً وأكبر مغزى من تلك التي ينبغي أن تقوم البلدان النامية بها وذلك بالنظر إلى سيطرة البلدان المتقدمة النمو على الاقتصاد العالمي وبالتالي إلى تسييرها وتوجيهها له وأيضاً في موازاة ذلك إلى إضعاف وتهميش دور البلدان النامية في العملية الاقتصادية العالمية .

ولذلك سنتناول فيما يلي اجراءات التكيف التي يتعين على البلدان المتقدمة النمو ان تضطلع بها ، ومراعاة لضيق الرقعة لن نتناول إلا بعض هذه الإجراءات .

من شأن وجود نظام تجاري دولي منصف ومنفتح أن يعزز ويشجع النمو الاقتصادي العالمي . ومما يتناقض مع إنصاف وانفتاح هذا النظام أخذ البلدان المتقدمة النمو بتدابير تقييدية وحمائية في التجارة الدولية . وتقف هذه التدابير أو الحواجز الحمائية المفروضة على التجارة العالمية حجر عثرة أمام جهود البلدان النامية الرامية إلى تصدير سلعها إلى أسواق بلدان الشمال المصنعة الكبيرة . وتؤدي هذه الحواجز ، بالتالي ، إلى تقليص حجم حصيلة البلدان النامية من الصادرات ، وإلى التخفيض الكبير لأسعار سلعها التصديرية ، مما يحد من إمكانيات نمو هذه البلدان . ومن شأن إزالة هذه الحواجز التجارية وبالتالي تحرير التجارة العالمية أن يخلقا تدفقاً في التجارة العالمية ، مسهماً في النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي .

والبديل قائم . فالتاريخ والوضع الراهن يبينان بجلاء ما يمكن أن يحدث لو ساد الانكماش أو الكساد الاقتصادي العالمي العميق والمطول . من شأن هذا الانكماش أن يؤدي إلى نتائج منها استفحال البطالة والتضخم النقدي المروع والمجاعات وانتشار الجريمة واستشراء الفوضى الاقتصادية واستغلال المستغلين للبؤساء والبائسين ووقوع الاقتصادات المتحطمة في أيدي المضاربين وتعريض السلم والأمن العالميين للخطر .

ولكن الحالة لا ينبغي أن تكون على هذا النحو . فهي ليست حتمية . يمكن الإسهام الأكبر في تحقيق النمو عن طريق تحرير التجارة على الصعيد العالمي .

ومما يزيد الحالة الاقتصادية السائدة في البلدان النامية سوءاً زعزعة أسعار السلع الأساسية التي تصدرها هذه البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على حصائل هذه السلع في حياتها الاقتصادية . فافريقيا ، التي تشكل السلع الأساسية الأولية نسبة عالية من صادراتها ، تضررت اقتصاداتها تضرراً بالغاً نتيجة الآثار الضارة المترتبة على هبوط أسعار تلك السلع . أن لزعزعة أسعار السلع الأساسية وهبوطها أسباباً من أهمها النزعة الحمائية التجارية التي تجنح إليها البلدان المتقدمة النمو والتي تؤدي إلى تقليل صادرات البلدان النامية وإغلاق الأسواق في وجهها ، مما يؤدي إلى زعزعة أسعارها وتخفيضها . وبالإضافة إلى لزوم تحرير التجارة الدولية من اللازم أن تؤيد البلدان المتقدمة النمو الآليات المختلفة المصممة لتثبيت أسعار السلع الأساسية ، بما في ذلك السلع الزراعية ، على مستوى معقول ومنصف اقتصادياً .

ومما يعرقل أيضاً النمو الاقتصادي في البلدان النامية خدمة الديون الخارجية الكثيرة والكبيرة الواقعة أو المفروضة على هذه البلدان . وكان انهيار أسعار السلع الاساسية الناشئ عن التدابير التجارية الحمائية التقييدية أحد العوامل الرئيسية في نشوء مديونية البلدان النامية . لقد أنهكت بلدان نامية كثيرة ، بل الأغلبية الساحقة منها ، بما دفعته من أموال طائلة خدمة للديون الخارجية . وقد فرضت حكومات هذه البلدان - بدافع تحقيق التنمية ونتيجة حث البلدان والمؤسسات الخارجية الدائنة - على شعوبها البائسة تضحية كبرى تجلت في عدة أمور منها قطع أو تخفيض المعونة الحكومية والتحول في النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص . إن تراكم الديون على البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نمواً ، ولزوم إلغاء هذه الديون أو تخفيضها أو تخفيض كلفة خدمتها من المسائل الشائكة الخلافية الملحة وذلك بالنظر إلى استفحال خطر النتائج المترتبة على تلك الديون وخدمتها . ومن الممكن واللازم ان يخفف عبء الديون وخدمتها عن كاهل البلدان النامية بطرق مختلفة منها تقديم البلدان المتقدمة النمو للمعونة المالية إلى البلدان النامية .

وفي الواقع التزمت بعض البلدان المتقدمة النمو بتقديم هذه المعونة . وخصصت هذه البلدان ٠,٧ في المئة من دخلها القومي الإجمالي لهذه المعونة . غير أن كثيراً من تلك البلدان ، رغم التزامها ، قللت حجم معونتها أو أوقفتها كلية ، مما أثر تأثيراً سلبياً بالغاً في آفاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية .

ومما يحول دون تحسين البلدان النامية لحالتها الاقتصادية القيود الكبيرة المفروضة من جانب البلدان المتقدمة النمو على وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا ، وخصوصا التكنولوجيا المتطورة . ومن الجلي أن التكنولوجيا يمكنهاأان تؤدي دوراً هاماً في تحقيق النمو

الاقتصادي للبلدان النامية . إن نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية من شأنه أن يكون أحد العوامل الجوهرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة . والصعوبة التي تواجهها البلدان النامية في الوصول إلى التكنولوجيا دلالة على الخلل القائم بالفعل بين اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة النمو .

وبما له صلة أيضاً بتوقف النمو الاقتصادي في كثير من البلدان النامية الإفريقية الجفاف الشديد الذي أصابها في الماضي . على سبيل المثال ، كانت زمبابوي ، الواقعة في منطقة الجنوب الإفريقي ، تصدر كميات كبيرة من الذرة البيضاء ، ولكن تعين عليها في سنة ١٩٩٢ أن تستورد ما يزيد عن ١٣ مليون طن من الحبوب لأسباب منها الجفاف .

هذه العوامل كلها وغيرها أدت إلى نشوء ظاهرة لها أثر سلبي في النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، وهي ظاهرة التدفقات السلبية للموارد من هذه البلدان إلى البلدان المتقدمة النمو . ومن نافلة القول أن هذه الظاهرة تلحق بالغ الضرر باقتصادات العالم النامي الذي هو في مسيس الحاجة إلى الأموال الاستثمارية لتنشيط النمو الاقتصادي .

أثر النظام الضريبي في العلاقات الاجتماعية

من المواضيع الجديرة بالدراسة الجادة خصائص النظم الضريبية . ولم يحظ هذا الموضوع بما يستحقه من الدراسة . ومرد جدارة هذا الموضوع بالدراسة أن من شأن هذه الدراسة أن تسهم في تسليط الضوء على القوى المالكة للمال والمؤثرة ، بالتالي ، في العلاقات السياسية بين الجماعات البشرية في الدولة التي تتكون من أرض وشعب وفئة حاكمة ذات سلطة عليا تدعمها القوة . والعلاقات السياسية هي العلاقات التي يجري في إطارها تأثير أفراد وجماعات في أفراد آخرين وجماعات أخرى .

في دول العالم على مر القرون طبقت نظم ضريبية مختلفة وكانت لتلك النظم خصائص مختلفة . ومن هذه الخصائص خاصية هوية الفئة التي تتحكم بالأموال الضريبية المحصلة ، وخاصية الفئات التي تفرض الضرائب عليها . خلال التاريخ البشري اختلفت الطبقات والجماعات التي تحملت دفع العبء الأكبر من الضريبة . إن الجماعات والطبقات الفلاحية أو التجارية أو الوسطى أو العمالية أو الفقيرة أو الثرية أو خليطاً متنوعاً ومتغيراً من هذه الجماعات والطبقات كانت في هذه الدولة أو تلك أو في هذا العهد التاريخي أو ذلك المتحملة للعبء الأكبر للضرائب . على سبيل المثال كان الفلاحون في المشرق العربي في أواخر الحكم العثماني الطبقة الأكثر تحملاً للحمل الضريبي ، مما زاد حياتهم التعيسة وحالتهم البائسة تعاسة وبؤساً .

وثمة خاصية أخرى ، هي النسبة بين الضريبة التي تفرض على فئة من الفئات ودخلها المالي . خلال التاريخ البشري في مختلف الدول كانت نسبة الضريبة المفروضة على الشخص إلى دخله المالي قليلة غير منهكة أو معتدلة معقولة أو كبيرة باهظة تقض ظهر ذلك الشخص وتضعفه مالياً وتؤثر سلبياً في مشاريعه أو أعماله التجارية .

ومن الخصائص أيضاً وجوه إنفاق الأموال الضريبية المحصلة . التاريخ البشري في العصور القديمة والوسطى والحاضرة حافل بالفئات التي كان إنفاقها لأموال الضرائب المحصلة من أنواع مختلفة . من هذه الأنواع الإنفاق بالدرجة الأولى على الشعب أو على الطبقة الحاكمة أو الإنفاق على فئات أخرى في المجتمع .

وثمة خاصية أخرى وهي هوية الفئات التي تقوم بتحصيل الضرائب المفروضة وطبيعة العلاقة بين هذه الفئات والسلطات الحكومية التي تقوم بتكليفها بالتحصيل . لقد اختلفت

الدول خلال التاريخ البشري فيما يتعلق بهوية الموظفين الحكوميين الذين كانوا مكلفين بتحصيل الضرائب . أولئكم المحصلون كانوا مخلصين في نقل الأموال المحصلة إلى السلطات الحكومية المعنية أو أشخاصاً معنيين بجني الأرباح عن طريق تحصيل الضرائب المفروضة لقاء دفعهم مبلغاً مالياً معيناً إلى السلطات الحكومية أو أشخاصاً يندرج هدف تحصيلهم في أنواع غير النوعين المذكورين أعلاه .

لقد كانت الحكومة العثمانية في أواخر الحكم العثماني تعين وفقاً لنظام الالتزام أشخاصاً «ملتزمين»بتحصيل الضرائب لأنفسهم لقاء مبلغ مالي يدفعونه لها ، وكانوا يغالون في فرض الضرائب على السكان ، وخصوصاً الفلاحين في المشرق العربي . وأقام الرومان في عهد من عهودهم محكمة ابتزاز مكنت سيسرو وغيره من مقاضاة محصلي الضرائب المغالين . وفي بعض الدول الأوروبية في العصور الوسطى كان دافعو الضرائب ينعمون بنظام يقوم على الاعتقاد بأن الملك الذي يغالي في تقرير المبالغ الضريبية المفروضة يرتكب خطيئة يعاقبه الله عليها ، أما الملك الذي يتوخى العدالة في فرض الضريبة فسيجد الذهب في خزانته .

ولهذه الخصائص آثارها القوية في العلاقات الاجتماعية . وتقوم علاقات متبادلة قوية بين هذه الخصائص . إذا تعرضت الطبقات الفلاحية والعمالية للعبء الأكبر من الضرائب تضرر القطاع الزراعي وقطاع الانشاء والخدمات . وإذا تعرضت الطبقة الوسطى للعبء الأكبر من الضرائب خف الضغط الواقع على الطبقة ذات الدخل الأقل ولم يصب الطبقة ذات الدخل الأكبر من العبء الضريبي ما يجب أن يفرض عليها نظراً إلى ذلك الدخل الأكبر .

وإذا حظيت الطبقات الشعبية العمالية والفلاحية بقدر أكبر من إنفاق الضرائب المحصلة عليها أسهم ذلك في تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي والنفسي ، وقلت إلى حد معين التباينات الاجتماعية والاقتصادية . وإذا حظيت الطبقة الحاكمة بقدر أكبر من إنفاق الضرائب عليها أسهم ذلك في توسيع الفجوة بينها وبين الطبقات الأخرى ، وفي تعرض هذه الطبقات للضغوط الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي في إضعاف صوتها السياسي .

وإذا قلت نسبة الضريبة المدفوعة إلى الدخل أمكن لدافعي الضريبة أن يحظوا بقدر أكبر من دخلهم وأن يستعملوه في مجالات الحياة التي يختارونها وتوفرت لديهم قدرة أكبر على توجيه ذلك الدخل الوجهة التي تساعد ، في رأيهم ، في النهوض بهم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، وقل اعتمادهم على السلطة الحاكمة وتمتعوا بقدر أكبر من الحرية أو

بقدر أقل من القمع . وإذا كانت نسبة الضريبة إلى الدخل كبيرة أسهم ذلك في إضعاف حالتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وإذا كان المحصلون للضرائب موظفين حكوميين مأجورين (بمعنى دفع أجور لهم لقاء تحصيلهم) دون أن يكونوا في تحصيلهم للضرائب محفزين بتحقيق أرباح شخصية قل تعرض دافعي الضرائب للغبن والقمع والإكراه وتعززت إمكانية نشوء هامش لازم لأن يسائل دافعو الضرائب السلطات الحكومية عن طرق حساب الضريبة والقضايا المتعلقة بذلك . والأخذ بنظام الالتزام أو بنظام يشبه نظام الالتزام من شأنه أن يعني تعريض دافعي الضريبة للقهر والإكراه والبؤس ، وأن يعني استعمال الملتزمين للسلطة الحكومية أداة لتحقيق مآرب الملتزمين المالية الجشعة الظالمة الوحشية .

وإذا كانت الفئات التي تفرض الضريبة عليها فئات عمالية زادت زيادة كبيرة نسبة الضريبة إلى دخل تلك الفئات المالي بالنظر إلى الدخل المحدود نسبياً لتلك الفئات . وإذا كانت غاية المكلفين بتحصيل الضرائب تحقيق الربح الأكبر لهم قل التوجه الشعبي في العلاقات بين هؤلاء المكلفين والسلطات الحكومية .

وإذا كانت الأموال الضريبية المحصلة تفرض في المقام الأول على الطبقة الحاكمة تعرضت الطبقات غير المنتمية إلى الطبقة الحاكمة لعبء ضريبي أقل . وإذا زاد جشع الملتزمين أو المكلفين بتحصيل الضرائب زاد قهر الفئات الشعبية المتعرضة لدفع الضرائب ، وقل الإنفاق الحكومي عليها ، وتوطدت علاقات المصلحة الاقتصادية بين الملتزمين بتحصيل الضرائب والسلطات الحكومية التي تكلفهم بتحصيلها .

وفي الختام فإن النظم الضريبية بخصائصها المختلفة أسهمت اسهاماً كبيراً في تشكيل العلاقات الاجتماعية وبالتالي التاريخ البشري والحضارة الإنسانية . ويمكن تحديد هوية جزء كبير من التاريخ البشري بالعلاقات المتبادلة بين النظم الضريبية المأخوذ بها والمفروضة ، من ناحية ، وكيفية تعامل فئات المجتمع معها ، من ناحية أخرى .

نظرية في ارتقاء الحضارة وانحطاطها*

للحضارة تعريفات مختلفة . وفقاً لاحد التعريفات الحضارة «تطور تدريجي للعلوم وللفنون ولفن الحكم (أو فن إدارة شؤون الدولة) وللطموحات البشرية وللتعلق بالقيم الدينية والروحية» .[1] ينطوي هذا التعريف على مفهوم التدرج في الإنجاز الحضاري ، مفهوم الحضارة التي تتطور تدريجيا . ووفقا لهذا التعريف توجد درجات أو خطوات أو مراحل مختلفة للحضارة .[2] وهذا هو التعريف الذي يؤخذ به في هذا العرض .

أحد المقاييس الهامة للقيم الطيبة للكائن من فرد أو مجتمع بشري وللدولة هو إنشاء وتطوير الحضارة ذات القيم التي لها آثار طيبة . أنشأت شعوب كثيرة وطورت حضارات ذات شأن ، وأسهمت إلى درجات مختلفة في الحضارة العالمية . وموضوعياً لا يمكن لشعب أو لفرد بشري أن يدعي أو يزعم باحتكار إيجاد الحضارة .

لقد نشأت وتطورت حضارات متقدمة وعريقة في بلاد الرافدين ومصر وبلاد الشام . وتجلت هذه الحضارة في الزراعة والري وحفر القنوات وإقامة الممالك ونشوء الأديان والمعابد واستعمال المعادن وتشييد الأهرام وبناء السفن وأنظمة الحكم والإدارة والرياضيات والقانون والتقويم والكتابة وإنتاج الورق والادب والفن وفي غيرها .

لقد انشأ العرب بالمعنى الثقافي واللغوي الأوسع في العصور الوسطى وحتى القرن الخامس عشر حضارة عظيمة ولافتة للنظر وذات أثر باق في الحضارة العالمية : عظيمة بتفسيرها وفهمها للظواهر البشرية والطبيعية وبتنظيمها للعلاقات البشرية وللعلاقة بين الكائن البشري والمحيط الطبيعي ، وباقية بمعنى الصحة الدائمة لبياناتها الواقعية فيما يتعلق بالمجتمع البشري والطبيعة وما وراء الطبيعة ، وعالمية بمعنى أن بعض المقولات المتبصرة لهذه الحضارة في المجتمع البشري والطبيعة وما وراء الطبيعة تم تبنيها والاستفادة منها وأن لهذه

---

* ألقيت هذه المحاضرة أمام أعضاء وأصدقاء «الجمعية العربية الأمريكية» بنيوجيرزي في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، وأمام أعضاء وأصدقاء «النادي العربي في الأمم المتحدة» بنيويورك في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ .

(1)Philip Babcock Gove, editor-in-chief, Webster's Dictionary of the English Language (Springfield, MA: Merriam-Webster, 1981), p. 413.

(2)New "Standard" Dictionary of the English Language (New York: Funk & Wagnalls, 1947), p. 491.

المقولات تأثيراً على الصعيد العالمي .

لقد تأثر عدد كبير من العلماء والمنظرين والمؤرخين الأوروبيين في عهد الانبعاث والنهضة الأوروبيين في صيغهم النظرية المتعلقة بالمادة والمجتمع وما وراء الطبيعة بالكتابات العلمية العربية إما في أصلها العربي أو في ترجماتها إلى لغات مثل اللاتينية والإسبانية والفرنسية والإنكليزية .

ومن المعروف - على أساس الآثار البشرية القديمة والتاريخ البشري المدون - أنه نشأ تفاعل بين الحضارات . وتوقف مدى هذا التفاعل على عوامل شتى من أهمها مدة هذا التفاعل وكثافته والقرب الجغرافي للشعوب ذات الحضارات بعضها من بعض ، والقدرة الامتصاصية الذهنية والثقافية لشعب على تلقي وتمثل خصائص حضارية ، والتأثير السياسي الذي يمارسه شعب ذو حضارة في شعوب متلقية للحضارة . وهذه العوامل نفسها تتفاعل بعضها مع بعض ، وهي بدورها تتفاعل مع متغيرات أخرى من قبيل النظام السياسي والاقتصادي والثقافي لمجتمع أو لدولة .

لقد أثرت الحضارات الآشورية والفارسية والهندية والمصرية والبيزنطية واليونانية في الحضارة العربية الإسلامية ، وأثرت الحضارة المصرية الإفريقية القديمة في الحضارة اليونانية وأثرت الحضارة العربية الإسلامية في العصور الوسطى في الحضارة الأوروبية ، وكانت عاملاً رئيسيا أو عاملاً هاماً - على الأقل - في النهضة الاوروبية التي شكلت الأساس الفكري للغرب كما نعرفه اليوم .

وفضلاً عن وجود التأثير المتبادل بين الحضارات يوجد اختلاف في مدى التأثير الذي تمارسه حضارة واحدة في حضارة أخرى . ويتوقف مدى هذا التأثير على عوامل ، منها مدى الحرية الفكرية ومدى قدرة الحضارة على إقامة التوازن بين المقتضيات المادية والروحية للكائن البشري ، والمراحل التي كانت الحضارات تمر بها حينما حدث الاتصال بينها .

وعلى الرغم من تسليم عدد من العلماء الغربيين بحقيقة أن النهضة الأوروبية تعزى إلى أسباب من أهمها نقل الحضارة العربية الإسلامية وبالتالي ممارستها للتأثير فإن كثيرين من العلماء الغربيين ينكرون وجود هذه الحقيقة أو يتجاهلونها أو يستخفون بقيمتها . ولأسباب ، منها النية المتعمدة ، لم تشع هذه الحقيقة في الغرب . الكثيرون من الناس العاديين في الغرب لا يعرفون وجود هذه الحضارة ، ناهيكم عن قيامها بدور هام في النهضة الأوروبية من العصور المظلمة .

من الحقائق التاريخية أن عقولاً عربية وغير عربية أسهمت في البيئة الحضارية التي

أوجدتها الدول العربية والإسلامية في العصور الوسطى إسهاماً أصلياً في الحضارة . إن أسماء علماء وفلاسفة من قبيل الكندي وابن حزم وابن خلدون وابن العربي وابن رشد والفارابي وابن سيناء والمعري وغيرهم الذين يعدون بالآلاف مثبتة في تاريخ الحضارة . ولا يمكن موضوعياً إنكار الإسهامات الأصلية والثقافية لهؤلاء في ميادين المعرفة البشرية الكثيرة . ومما له صلة بالموضوع أن نقول أن كتباً علمية وفلسفية عربية كانت حتى القرن السابع عشر من الكتب المقررة في بعض الجامعات الأوروبية . ويروى أن طبيباً عربياً كان ينصح في وقت من العصور الوسطى طبيبا أوروبياً بألا يستعمل فأساً وبأن يستعمل بدلاً من ذلك سكيناً حادة لإزالة تورم في جسم مريض .

إن تراثنا الحضاري الذي لم يكتشف بعد قدر كبير منه برهان ، إذا وجدت حاجة إلى برهان ، على اننا شعب ذو حضارة عريقة . وخصائص حضارتنا مودعة في كتبنا وفي مخطوطاتنا التي تحصى بمئات الآلاف والتي لم تنشر بعد الأغلبية الساحقة منها .

إن إيجاد أو عدم إيجاد شعب من الشعوب لحضارة يتوقف على مزيج من الظروف المناخية والاجتماعية بالمعنى الأوسع للعبارة ، بما في ذلك الظروف السياسية والاقتصادية والنفسية والتاريخية والقانونية والأيديولوجية . ان ذلك الإيجاد أو عدم الإيجاد نتيجة عن ذلك المزيج . ومما يؤيد هذا القول الحقيقة المعروفة أن كائناً بشرياً معيناً أو جماعة بشرية معينة قد لا تنتج آثاراً حضارية في محيط اجتماعي معين وقد تنتج هذه الآثار في بيئة اجتماعية مختلفة . من المعروف ، على سبيل المثال ، أن أفراداً من الوطن العربي في الوقت الحاضر لم تكن لهم منجزات هامة في ميدان العلم في بلادهم الأصلية وضعوا في الولايات المتحدة مؤلفات علمية تشكل يقيناً اسهاماً في الحضارة في ميادين الطب والفلك والنقد الادبي والتأريخ وغيرها . وعلى نفس المنوال كانت شمال أفريقيا وآسيا الجنوبية الغربية العربية في أوقات معينة أراضي فيها سادت ظروف اجتماعية معينة أفضت إلى القيام بالنشاط العلمي الذي كان له أثر دائم في الحضارة العالمية .

لقد وضعت نظريات كثيرة في ارتقاء الحضارات وانحطاطها . والنظرية أداة لوصف الظواهر الاجتماعية والطبيعية ولتفسيرها وللتنبؤ بها . والتفسير هو الكشف عن علاقات سببية بين الظواهر الاجتماعية أو الظواهر الطبيعية أو الظواهر الاجتماعية والطبيعية . لقد وضع علماء وفلاسفة ومؤرخون عرب وغير عرب نظريات في ارتقاء الحضارات وانحطاطها . وضع ابن خلدون وتوينبي ، على سبيل المثال ، آراءهما النظرية في هذا الموضوع . إن علم النفس والعصبية الدينية والقرابة الدموية والمناخ وهوية الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج

وهوية النخبة السياسية وغيرها من الظواهر حظيت بمكان هام في محاولة تفسير ارتقاء الحضارات وانحطاطها .

في هذا العرض يجري تفسير ارتقاء الحضارات وانحطاطها باستعمال مفهوم النتيجة الصافية عن تفاعل القيم الإنسانية في المجتمع البشري . المجتمع البشري يعني وجود مجموعة من البشر يعيشون في محيط من العلاقات الاجتماعية تحيطه بيئة طبيعية مقيدة (بكسر الياء) . في أي مجتمع بشري التأثير الذي يستمد من مصادر متعددة يمارسه أفراد وجماعات على افراد آخرين وجماعات اخرى . ويعني التأثير جعل شخص أو أكثر من شخص يقومون بشيء ما أو يمتنعون عن القيام به . وتوجد مصادر فكرية وعاطفية ونفسية واقتصادية وغيرها من مصادر التأثير .

ولكل إنسان قيمه . تعرف القيمة بأنها خاصية الظاهرة التي بسببها - أي بسبب الخاصية - تحظى الظاهرة بالتقدير أو مرغوب فيها أو مفيدة . وتوجد قيم اجتماعية واقتصادية ونفسية وسياسية وغيرها .

والقيم تلبي حاجات بشرية . الاعتزاز بالنفس على سبيل المثال يفي بحاجة نفسية ، نظرا إلى أنه يطمئن الذات . وللكثير من القيم صبغة مؤسسية . العادات والزواج وإنشاء الجامعات أمثلة على قيم ذات صبغة مؤسسية .

والقيم إما ان تكون لها آثار طيبة أو آثار سيئة . النظام الخلقي العام والنظام الثقافي العام السائد ومفهوم الرفاه العام للمجتمع والضمير الجماعي -- هذه هي بعض العوامل التي تقرر ما هي القيم التي لها آثار طيبة وآثار سلبية . لبعض القيم آثار طيبة أو سلبية على الصعيد العالمي . وقيم أخرى قد تكون لها آثار طيبة في بعض المجتمعات وآثار سيئة في مجتمعات اخرى . وبالعكس . التحرر من الخوف والتعليم واعتبار الذات والنزاهة والحس بالمسؤولية وحب الوطن واحترام الأجداد وبعث الآثار الحضارية أمثلة على القيم . وكثير من القيم التي لها آثار طيبة تتداخل بعضها في بعض ، كما تتداخل قيم كثيرة ذات آثار سيئة بعضها في بعض ، بمعنى أن قيمة ذات أثر طيب يمكن أن تنتمي إلى مجالين أو أكثر من مجالات القيم . على سبيل المثال ، التحرر من الخوف قيمة نفسية واقتصادية واجتماعية وسياسية .

ويجري التفاعل بين مختلف القيم . وهذا التفاعل نشيط (دينامي) . وفي هذا التفاعل تؤثر القيم بعضها في بعض تأثيراً بطيئاً أو سريعاً ، وتدريجياً أو جذرياً ، وجزئياً أو كلياً ، أو تغير بعضها بعضاً ، أو تضعف بعضها بعضاً أو تعزز بعضها بعضاً أو تتناقض بعضها مع بعض ، أو هي محايدة فيما يتعلق بتأثير بعضها في بعض .

وتتفاوت القيم من ناحية مدى تحقيقها . من هذه الناحية يمكننا أن نتصور وقوع القيمة على خط يبدأ من المفهوم المجرد إلى التحقيق التام . والإنسان هو أداة تحويل القيمة المجردة إلى القيمة المحققة . البشر هم وكلاء هذا التحويل ، هم الفاعلون المحققون للقيمة . المجد قيمة مجردة . لتحقيق هذه القيمة ، أو لجعلها ملموسة ، من اللازم أن تتخذ الوكالة أو الأداة البشرية إجراءً ، مثلاً تخليص أمة من التخلف ، وهو التخليص الذي يستحق النعت «مجيد» .

والقيم سواء كانت مجردة أو محققة تختلف في مغزاها بالنسبة إلى حالة المجتمع البشري ، وتختلف في نطاق تأثيرها في هذا المجتمع . من القيم التي لها أثر طيب في بعض قطاعات المجتمع العربي إطلاق الرصاص في الجو احتفالاً بعقد قران . بيد أن المغزى والفائدة الاجتماعيين لهذه القيمة ليسا مثل الأثر الطيب للحس بالعدالة والحرية والديمقراطية والحرص على الحياة وأولوية المصلحة العامة وتفادي النفاق وتشجيع طلب العلم وتحرير المرأة وإزالة الأمية والتخلص من الفقر واستئصال أو تقليل التباين الاقتصادي والاجتماعي وإزالة مركب الشعور بالنقص وتفادي المبالغة وغيرها .

وعلى الرغم من أن القيم في حالاتها الواقعة بين التجريد والتحقيق تمارس تأثيراً في قيم أخرى فإن للقيم المحققة تأثيراً أكبر . وكما أنه يمكن أن نتصور القيمة من حيث مدى تحقيقها واقعة على خط يبدأ من المفهوم المجرد إلى التحقيق التام فان تأثير القيمة أيضاً يمكن أن نتصوره واقعاً على خط يبدأ من القيمة في شكلها المجرد إلى شكلها المحقق . وإذ نبدأ من الشكل المجرد ، كلما زاد تحركنا على الخط صوب تحقيق القيمة زاد تأثير تلك القيمة في المجتمع .

ذكرنا أن الأفراد هم المحققون للقيم . يقوم تأثير متبادل بين الأفراد ذوي القيم ذات الأثر الطيب وذات الأثر السيء الممارسين للتأثير . إن قيم الفرد ذات الأثر الطيب والسيء هي التي تقرر له في إطار البيئة الطبيعية المقيدة (بكسر الياء) كيف يجعل القيم ذات مفعول في هذا التفاعل النشيط ، وكيف يستعمل أو لا يستعمل مصادر التأثير التي يمتلكها في ذلك التفاعل . وبالتالي فإن نتيجة ذلك التفاعل ذات اتجاه قيمي . وإن هوية الناس ذوي النفوذ الأكبر ، حكام المجتمع ، الأشخاص المتحكمين ، موجهي المجتمع ، هي نتيجة التفاعل الدينامي للناس أصحاب مصادر النفوذ المختلفة الآخذين بمجموعات القيم ذات الآثار الطيبة والسيئة . وبعبارة أخرى فإن الاشخاص الذين يمارسون ، نتيجة عن هذا التفاعل ، قدراً أكبر من التأثير يصبحون المؤثرين الرئيسيين ، أي حكام المجتمع .

المجتمع البشري يجري تنظيمه على مختلف المستويات في ميادين الحياة العديدة . ويقوم المؤثرون الرئيسيون في المجتمع ، أي حكام المجتمع ، بهذا التنظيم . إن كميات التأثير يمكن أن تصنف باعتبارها طبقات أو مستويات من التأثير ، بدءاً من مستوى أدنى من التأثير ، وحتى نهاية المستوى الأعلى منه . وكلما زاد مستوى التأثير ارتفاعاً زاد شمول ومغزى أثره على ذلك المستوى وعلى المستويات الأخفض . ولحكام المجتمع التأثير الأكبر على المجتمع عموماً . ومن شأن المجموعة الحاكمة الملتزمة بقيم مثل المسؤولية العامة والوطنية والتحصيل العلمي إن يكون لها تأثير أكثر شمولاً واهمية في تحقيق تلك القيم في المجتمع من التأثير الذي يمارسه رئيس لمجلس بلدي ، أي فرد أو مجموعة تمارس التأثير على مستوى اخفض . وكلما زاد ارتفاع مستوى مصدر التأثير الذي يمارسه الناس ذوو القيم التي لها آثار سيئة ازداد الضرر اللاحق بالمجتمع . وبالعكس ، أي كلما زاد ارتفاع مستوى مصدر التأثير الذي يمارسه الناس ذوو القيم ذات الآثار الطيبة عادت على المجتمع فائدة أكبر .

والمجتمع الذي في التفاعل بين القيم ذات الآثار الطيبة والسيئة تكون الغلبة فيه للقيم ذات الآثار الطيبة على القيم ذات الآثار السيئة والذي يكون فيه مصدر التأثير على المستوى الأعلى أناس ذوو قيم ذات آثار طيبة هو المجتمع الذي يكون فيه احتمال أكبر لازدهار الحضارة لأن ذلك المجتمع هو المجتمع الذي يحتمل احتمالاً اكبر أن تقام فيه العدالة والأمن والانسجام ، وهي بعض الاسس الرئيسية للنزعة إلى الابتكار والإبداع والانعتاق الفكري والعاطفي .

وفي الأراضي العربية تسود في الوقت الحاضر قيم غير قليلة لها أثر في إعاقة ازدهار الحضارة . ممارسة الحرية تتحمل مسؤولية كبرى عن ارتقاء الحضارة وإدامتها . وعلى الرغم من إن من الصعب قياس الحرية أو الاتفاق على ذلك القياس فإن تحقيق قدر أدنى من الحرية من شأنه أن يساعد على ازدهار الحضارة . والمقصود بالحرية الحرية السياسية والحرية الفكرية وحرية التعبير عن الرأي والديمقراطية والتمثيل الحقيقي . يتناقض الطغيان والبغي والاستبداد والإملاء مع ازدهار الحضارة .

والمجتمع الذي لا تمارس فيه الحرية الفكرية والسياسية يصعب عليه ان ينتج حضارة متطورة تدوم وقتا طويلاً لأن الإبداع يسهم في إنتاج الحضارة ، وأعضاء المجتمع الذي يفتقر إلى الحرية يصعب عليهم أن يكونوا مبدعين ، بالنظر إلى أن انعدام الحرية والخوف من نتائج ممارسة الحرية يزيلان أو يضعفان الدافع النفسي والفكري إلى الإبداع .

في مثل هذا المجتمع فإن الميل إلى الإبداع ، إذ يثبطه النظام القيمي السائد ، ينكمش أو

يختفي أو يبقى ساكناً . ومما لا يقبل الجدل أن الحرية السياسية والفكرية منعدمة في أجزاء كثيرة من العالم . ويوجد قدر من العداء للمفكرين وللنزعة الفكرية والفلسفية . المفكر الحر مفكر خائف . قلم المفكر أو قلم المفكرة يرتعد خوفاً .

ومما يزيد الأمر سوءاً التبعية الاقتصادية القوية والدائمة وفاقة الأغلبية الساحقة من الجماهير العربية . قسم كبير من هذه الجماهير فقير وسيء التغذية وذو مستوى تعليمي منخفض . يعيق الفقر الاقتصادي ازدهار الحضارة بالنظر إلى أن هذا الفقر يضعف التفكير أو يشتته أو يفقد الكائن البشري توازنه .

والمجتمعات البشرية تتطور . في ظل ظروف معينة من شأن هذا التطور أن يؤدي إلى اختفاء الطابع الديمقراطي أو إلى نشوء النظام الاستبدادي . إن المجتمعات العربية ، التي كانت خاضعة للحكم العثماني طيلة قرون ، خضعت في وقت لاحق للحكم الاستعماري الغربي الذي أسهم في تعطيل العملية الطبيعية للتطور الاجتماعي . وكان ذلك التعطيل عاملا ذا شأن في منع نشوء أنظمة ديمقراطية في الأراضي العربية .

وتختلف المجتمعات البشرية بعضها عن بعض في طبيعة القيم التي تفي بالحاجات البشرية . في بعض المجتمعات ثمة ميل أكبر إلى الوفاء بالحاجات البشرية عن طريق تحقيق قيم ذات اثر سيء . وفي مجتمعات أخرى العكس هو الصحيح . المجتمع الذي يميل فيه الناس إلى الوفاء بحاجاتهم عن طريق تحقيق قيم ذات آثار طيبة مجتمع يوجد فيه احتمال اكبر لأن تنشأ الحضارة وتزدهر وتدوم وقتاً أطول فيه ، لأن تلك هي القيم التي تفضي إلى الانسجام والطمأنة الاجتماعيين والثقة بالذات والتشجيع الاجتماعي والأمن الاجتماعي ، ومعالجة القضايا من منظور المصلحة العامة ، وهي بدورها تشكل الأساس للانعتاق الفكري والعاطفي .

وكما أسلفنا فإن نشوء الحضارة وتطورها ينطويان على الإبداع . والإبداع إما يعني أو يتضمن الانحراف عن الامتثال أو الالتزام المعياري . المجتمع الذي يسود فيه الامتثال المعياري ، وخصوصاً الامتثال المعياري الصارم ، مجتمع فيه يحبط التشجيع على الإبداع و/أو يقيد و/أو يتعرض للمعارضة و/أو يهمل .

ويشاهد الامتثال الاجتماعي المعياري في اجزاء مختلفة من البلاد العربية . الامتثال المعياري الاجتماعي المهيمن يضعف الميول نحو الفردية الفكرية ، ويؤدي إلى غمر الفردية الشخصية في الجماعية الفكرية الاجتماعية ، وإلى الامتثال الجماعي . تقلل هذه الحالة احتمال نشوء الحضارة واحتمال ازدهارها بالنظر إلى أن الإبداع ناجم إلى حد كبير عن

الشخصية الفردية الفكرية غير الممتثلة .

وتشجع الملكة الفكرية تشجيعاً قوياً نشوء الحضارات وازدهارها . تمس الحاجة إلى توفر ملكة تفكر تفكيراً واضحاً ومنطقياً ورشيداً وموضوعياً ومتجرداً ومبدعاً مهما أمكن ذلك . والتعليم والتنشئة من الآليات التي ينبغي أن تناط بها مهمة تعزيز الملكة الفكرية .

من المهم لنا ، ابناء الشعب العربي ، أن نستعيد مكانتنا الحضاري وأن نشغله على هذا الكوكب ، وأن نبعث الجوانب الطيبة في تراثنا الحضاري وأن نكون في صفوف الذين يسيرون على طريق الحضارة الطيبة الخصائص في الوقت الحاضر . ما هو السبب في أهمية ذلك؟ إنشاء الحضارة مقياس للفكر البشري أو مؤشر أو دال عليه . في أوقاتنا - كما كان الامر في أوقات غابرة كان فيها الفكر الطيب أو انعدامه مقياساً هاماً به تحترم الشعوب أو لا تحترم بعضها بعضاً - من السليم والطيب أن نبدي تملكنا لملكة الإبداع الفكري حتى نكون محترمين .

وثانياً ، للكائن البشري أثر قوي في إدارة شؤون الحياة على الأرض والبيئة المادية حوله . وحتى نكون ذوي اثر قوي في هذه الإدارة نحن بحاجة إلى إنشاء حضارة نحقق بها هذا التأثير .

وثالثاً ، فإن أشد قيمنا أهمية وبقاءنا تهددها قوى كبيرة متحدية على نحو غير عادي من الخارج في كل ميادين الحياة : العسكرية والامنية والاقتصادية والنفسية وغيرها ، في الوقت الذي فيه لم نحشد القوة الكافية لصد هذه القوى ، وفي الوقت الذي فيه تمارس هذه القوى السيطرة ، ولم تبعث وتنشر الوجوه الطيبة لحضارتنا العربية الإسلامية وذلك لتعزيز مركزنا الحضاري ولصد هجمة القيم الغربية ذات الآثار السيئة . ولا تمكن مقاومة هذه التحديات القوية وكبحها والتغلب عليها دون إنشاء حضارة قوية مبدعة طيبة تجعل من الممكن أن نتغلب على هذه التحديات المهددة للبقاء .

إن من الصحيح أن للعرب في الوقت الحاضر بعض الجوانب الحضارية البارزة كما تتجلى في ميادين مثل الأدب والأبحاث وفن العمارة والرسم والتصوير والموسيقى والتخطيط والتنظيم الحكومي والإداري والاقتصادي وغيرها . غير أن العرب يجب عليهم أن يقطعوا طريقاً طويلاً ليصبحوا أقوياء حضارياً ، وليردموا الفجوة الواسعة أو على الأقل ليضيقوها القائمة بينهم وبين البلدان الغربية . هذا الطريق طويل بسبب ما عشش في النفوس العربية وفي الوعي واللاوعي العربيين ولما نما وترعرع في المجتمعات العربية من ألوان المفاسد والأدواء المهلكة .

وكما أسلفنا فإن تحقيق الحضارة يتوقف على التفاعل ، عن طريق الوكالة البشرية ، أي أفراد المجتمع ، فيما بين مختلف القيم الدينية والاقتصادية والسياسية والنفسية والثقافية والتاريخية في محيط اجتماعي معين تحيط به بيئة طبيعية مقيدة ، مع العلم بأن تأثير هذه القيم يختلف تبعاً لمدى تحقيق هذه القيم .

والظواهر تختلف بعضها عن بعض في بساطتها وتعقدها . وكلما زاد عدد القيم التي تدخل في عملية التفاعل في إيجاد الظاهرة ازدادت الظاهرة تعقداً . وبالنظر إلى كثرة وتغير القيم التي لها دور في إنشاء ظاهرة الحضارة تتسم هذه الظاهرة بالتعقد . وبسبب هذا التعقد لا يمكن تفسيرها والتنبؤ بها وبتطورها إلا بلغة الاحتمال .

وختاما ، من منطلق هذا التفكير ، فإن إعطاء الأولوية لبعض القيم مثل الحرية الفكرية في مجالات متعددة وللتحرر من العوز الاقتصادي ولتوفر مناخ اجتماعي واقتصادي وسياسي مشجع للتجديد والتفكير والأولوية للتنشئة على التفكير وعلى توخي طرق عملية لمكافحة التحديات المهددة ، بالاقتران بإضعاف القيم ذات الآثار السيئة مثل النزعة إلى طمأنة النفس التي لا مبرر لها والمبالغة والتقليد الأعمى والطغيان السياسي والاجتماعي وتهميش المرأة والاتكالية والاستخفاف باعتبارنا لأنفسنا حيال الأجنبي ، وخصوصا الغربي ، واستخفافنا بتراثنا الحضاري الطيب وغيرها -- هذه الأولوية وهذا الإضعاف يحتمل احتمالاً كبيراً أن يكونا مفضيين - لو تحققا - إلى إنشاء حضارة عربية طيبة وقوية ومتقدمة ومحترمة عالمياً .

لا حرية للبشر دون أن تتوفر لديهم القدرة على اتخاذ القرار

يحاول نهج ، يطلق عليه تجاوزاً واصطلاحاً النهج العلمي ، أن يحدد «الحقائق» وأن يصدر الأحكام على أساس الدلائل . ينحو هذا النهج نحواً أكبر إلى الموضوعية . ومن الضروري اتباع هذا النهج لأنه يحقق قدراً أكبر من الفهم ، ومن المستحيل تحقيق الفهم التام . ومما لها أهمية كبرى العلاقات التي يقيمها المرء بهذه الدلائل الأكثر موضوعية . كل مرء يقرر ما هو الموقف الذي يتخذه حيال هذه الدلائل التي هي عوامل أكثر موضوعية .

وعلاوة على هذه العوامل الأكثر موضوعية للمرء شواغل ذاتية وهي عوامل تؤثر في موقفه . والمحيطان الاجتماعي والطبيعي ، بما في ذلك العاملان النفسي والبيولوجي ، يحددان هذه العوامل الموضوعية والذاتية . والعوامل الموضوعية والعوامل الذاتية مختلفة ومتناقضة ولا يمكن التوفيق بينها . وبالتالي يقوم توتر بين مجموعتي العوامل هاتين . ولا بد للمرء أن يتعلم أن يتكيف مع ذلك التوتر والتناقض وأن يعيش في ظلهما .

وفي الحياة التي يعيشها البشر ويتمتعون بها لديهم ميل إلى تجنب الالتزام ، لأنهم يعتبرونه مقيداً (بكسر الياء) . وهو كذلك حقاً . والاختيار نوع من الالتزام . وبالنظر إلى أن الالتزام مقيد ينزع المرء إلى تجنب القيام بالاختيار . ولكن تمر على المرء أوقات وظروف حياتية معينة لا يمكنه فيها تجنب القيام بالالتزام أو اتخاذ قرار الالتزام أو القرار الملزم . حينئذ يضطر المرء إلى أن يقرر الاختيار . وتوجد خيارات مختلفة ومتناقضة . وحينما يقوم مرء بالاختيار لا بد له من أن يختار خياراً من هذه الخيارات البديلة والمتناقضة . وإذا اتخذ ذلك القرار أدى إلى قدر أكبر من الجدية والاستقرار في الحياة . ولا يكون ذلك المرء فرداً إلا إذا اتخذ القرار بالالتزام . وإذا اتخذ آخر أو آخرون قراراً عنه أو إذا سمح لهم بأن يتخذوا قرارا عنه فقد هو فرديته . إن تقدم العلوم وتطور المجتمعات وارتقاء الحضارات لا ترفع عبء مسؤولية اتخاذ القرار عن الفرد .

وبهذه العملية ، عملية اختيار خيار من خيارات مختلفة ومتناقضة ، تنمو شخصية المرء وتتطور . وعدم القيام بالاختيار ليس من شأنه أن يساعد على نمو الشخصية وتطورها . ومن هنا يتضح أن نمو الشخصية يكون بتفضيل خيار على خيارات أخرى .

والفهم البشري ليس موضوعياً . إنه مقيد بقيود فكرية وآيديولوجية ونفسية وثقافية

وقيمية وتراثية . وهو مزيج من الموضوعية والذاتية والانتقائية والتقييم . ولا يمكن الفصل التام لأحد هذه العوامل عن الأخرى . وبما أن الفهم البشري ليس موضوعياً فإنه ليس كاملاً . وفهم التاريخ أيضاً ليس عملية مكتملة ناجزة ولكنه عملية متطورة مستمرة . فبالنظر إلى أن الفهم الحالي هو الذي يسهم في تحديد فهمنا للماضي فإن الماضي -في المفهوم البشري- ليس عملية مكتملة . ان الماضي في المفهوم البشري عملية مستمرة تنشط بديناميكية الظروف المختلفة التي تشكل الفهم البشري . ونظراً إلى أن التأريخ نابع من الفهم البشري ، أي أن التأريخ يجري بالفهم البشري ، فإنه ، أي التأريخ ، يعاني من العيوب التي يعاني منها هذا الفهم ، ومنها الانتقائية والذاتية . وبالتالي يأتي التأريخ مشوباً بهذه العيوب . ومن ثم فإن التأريخ لا يطابق السجل التاريخي الحقيقي .

وللقيود التي تقيد الفهم البشري أثر في الفهم البشري للتاريخ . ومن هنا تتضح العلاقة المتبادلة بين الماضي والحاضر ، وتبعاً لذلك بين الماضي ، من ناحية ، والحاضر والمستقبل ، من ناحية أخرى . وحتى حينما يمارس الماضي تأثيره في الحاضر فإن ذلك الماضي هو الماضي الذي يفهمه فهمنا المقيد بالقيود المذكورة . وبالتالي ، حينما نقول أن الماضي يمارس تأثيره في الحاضر فإن ذلك انعكاس لفهمنا الحالي للماضي على حاضرنا . ويبين ذلك أن الماضي لا يتحكم بالحاضر وأن فهمنا الحالي المنبثق عن ظروفنا الطبيعية والاجتماعية والنفسية في الحياة يؤكد نفسه على الواقع عن طريق تسخير الفهم الحالي للماضي في عملية فهم الحاضر .

وكما أن الماضي ليس ثابتاً فان المستقبل ليس مقرراً . المستقبل منفتح على شتى البدائل . والقرار الذي يتخذه البشر في الحاضر هو أحد العوامل المهمة التي يتوقف عليها المستقبل . ويمكن التوسل بوسائل مختلفة لتحسين الفهم البشري للماضي . ومن هذه الوسائل زيادة الوعي بتدخل ميولنا الذاتية في فهمنا للماضي . ولتحسين هذا الفهم ثمة حاجة أيضاً إلى استعمال انفتاح المستقبل نموذجاً لفهم كيفية حدوث الماضي .

واتخاذ مرء لقرار عبارة عن ممارسته للحرية . ولا حرية دون توفر الفرصة لأن يتخذ المرء القرار . والبشر بحاجة إلى اكتشاف حريتهم ، لأن هذا الاكتشاف من شأنه أن يساعد في ممارسة الحرية . ويحقق هذا الاكتشاف باكتشاف كيفية غياب الحاجة إلى أن يقرر الماضي المستقبل . ونحن البشر بحاجة إلى أن يكون بوسعنا أن نقرر مقدار الماضي الذي نريد أن ندخله في حاضرنا .

وبالنظر إلى أن الفهم البشري محدود بحدود موضوعية وذاتية فإنه لا يساعدنا على

معرفة كل الأحداث والحقائق التاريخية . لهذه المحدودية يمكن أن يوصف الفهم البشري بأنه حاجز بين الإنسان ، من ناحية ، والأحداث والحقائق ، من ناحية ثانية . وتلك العوامل المذكورة – أي محدودية الفهم البشري واستحالة الفصل التام بين الذات والموضوع والانتقائية – وغيرها تحول دون تحقيق الاتصال الفكري الأمثل . وعدم تحقيق هذا الاتصال سبب رئيسي في عدم وعي الحقيقة أو في نقص وعيها .

وتتسم حياة البشر الداخلية بالافتقار إلى البنيوية . وعلى الرغم من أنها قد تبدو بنيوية فإنها ليست كذلك . وكون حياة البشر الداخلية مفتقرة إلى البنيوية يعني أن حياة البشر غير مقررة وأن لقرار المرء دوراً كبيراً في تقرير حياته . ولمجموعة الإمكانيات والاحتمالات والمصادفات والفرص والحظوظ دورها في حياة البشر . ومن الطبيعي أن تلك المجموعة تحدث أحياناً . وحدوث تلك في أحيان مختلفة يعني أهمية اقتناص الوقت لتحقيق تلك الإمكانيات والاحتمالات وللاستفادة من المصادفات والفرص والحظوظ . ويختلف البشر بعضهم عن بعض في مدى وعيهم بهذه الظواهر . ووعي الإنسان بوجود هذه الظواهر من شأنه أن يكون عاملاً في تشكيل حاضره ومستقبله . فبتوفر الوعي والقدرة على اتخاذ القرار يمكن للإنسان أن يكون له دور أكبر في اغتنام الفرص وانتهاز المصادفات والاستفادة من الاحتمالات والحظوظ وتحقيق الإمكانيات . وبتوفر الوعي والقدرة على اتخاذ القرار يمكن للإنسان أن يتحكم في الأمور وأن يكون مؤثراً في الأرض التي يعيش على سطحها وفي الفضاء وفي الكواكب .

ويمكن تحقيق قدر أكبر من الوعي بالحقيقة وبالمشاكل التي ينطوي عليها التوصل إلى الحقيقة عن طريق التوعية من جانب من يتوفر لديهم قدر أكبر من الوعي . والذين يتوفر لديهم قدر أكبر من الوعي هم الذين حققوا قدراً أكبر من الفصل بين الموضوع والذات والذين حسنوا فهمهم بإزالة قدر أكبر من الحواجز بين الوعي والموضوع . وتكون عملية التوعية هذه إما قولاً أو كتابة .

وعن طريق هذه التوعية تتحقق لدى الفرد قدرة كبرى على اتخاذ القرار على أساس أكثر وعياً ، وبالتالي تتعزز لدى ذلك الفرد صفة التحكم والحرية ويقل توقف قراره بشأن حياته وحاضره ومستقبله على المجهول .

صالح الشعب العام وبنية الشخصية

يوجد مفهوم صالح الشعب العام . إنه صالح من المفترض أن يعم الشعب كله . ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا انه لا يختلف شخصان عاقلان واعيان مخلصان بينهما على اولوية الصالح الذي يعم الشعب بجميع شرائحه وأفراده على الصالح الخاص الذي يخص شريحة من شرائح الشعب أو فرداً من أفراده . ولا يختلف شخصان عاقلان واعيان مخلصان أيضاً على عدد من مكونات ذلك الصالح العام . فبقاء الشعب وسلامته وصحته الجسدية والنفسية وصون كرامته القومية والإنسانية وصون ارضه التي هي مسقط رأسه وموطنه وغيرها هي كلها من مكونات الصالح العام . لهذه المكونات وغيرها الأولوية على الصالح الخاص بكل مكوناته من قبيل الإثراء الفردي وترقي الفرد في الوظيفة الحكومية وغير الحكومية .

وعلى الرغم من أنه توجد مكونات حدودية قد يختلف الناس على جدارتها أو عدم جدارتها بأن تدرج في إطار الصالح العام فثمة ، كما أسلفنا ، مكونات للصالح العام لا يختلف اثنان فيما بينهما على جدارتها بان تدرج في اطار هذا الصالح . ومما يسهم في ايجاد مشكلة تقرير استحقاق أو عدم استحقاق مكونات بأن تدرج في إطار الصالح العام هو التفسير البشري الذاتي للدلالة المقصودة بمفهوم الصالح العام . ومما يسهم أيضاً في إيجاد هذه المشكلة طبيعة بعض مكونات الصالح العام . فبعض تلك المكونات يمكن أن تخضع تعاريفها لتفسيرات مختلفة وقد تكون متضاربة وفقاً لإدراك المفسرين ومضامين ومتضمنات حالة حياة المجتمع في ظروف تاريخية وسياسية واقتصادية معينة .

وعلى الرغم من ذلك يكون من قبيل الشطط في التفسير إن لم يتفق أبناء شعب واحد على مجموعة مكونات للصالح العام ، ذكرنا قسماً منها في سطور سابقة .

ويختلف الناس كلهم بعضهم عن بعض في مدى الأثرة والإيثار عندهم ، في مدى الأنانية والغيرية ، في مدى توجههم الخاص أو العام . والظروف التاريخية والنفسية والسياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية وظروف التنشئة والضغط والسلالة تخضع هي كلها لتأثيرات متبادلة فيما بينها . وهذه الظروف تشكل العوامل التي تسهم إسهاماً كبيراً في تحديد مدى الأثرة والإيثار لدى الفرد . تحدد هذه العوامل بنية شخصية الفرد وشخصية الجماعة . ويتغير أثر كل عامل من هذه العوامل بتغير هذه الظروف في الإطارين الزماني

والمكاني .

ويمكن الافتراض بأن عامل المعرفة المتأتية من طلب العلم والدراسة له دور أكبر في تحديد أهمية الأثرة والأيثار ، أو الأنانية والغيرية ، في مجموعة العوامل المذكورة أعلاه . ونكتفي بافتراض ذلك ، دون ان نكون موقنين منه ، لأن أثر تلك العوامل ، كما اسلفنا ، يتغير بتغير أثر كل عامل في هذه المجموعة من العوامل ذات التأثير المتغير المتبادل . واذا كان افتراضنا هذا صحيحاً فإن من المتوقع أن يكون عامل الأثرة في شخصية المثقف ، بحكم ثقافته التي تساعده في تطوير القدرة على الوصف والتحليل والتنبؤ والتوصل إلى الاستنتاجات بقدر أكبر من إنعام النظر والتي تطور لديه ملكة التمييز بين الأشياء والمقارنة ، أضعف اثراً أو أن يكون عامل الإيثار في شخصيته أقوى اثراً .

وبالنظر إلى اختلاف بنى الفرد والجماعة ، سواء كانت حمولة أو قبيلة أو حكومة أو دولة أو امبراطورية أو منظمة إقليمية أو منظمة عالمية ، فإن فرداً يمتلك هذه البنية ذات العوامل المتغيرة الأثر المتبادل يمكن أن يكون أقل أو أكثر تهيئة لأن ينخرط في خدمة جماعة من هذه الجماعات . ومن هنا وبحكم تلك الظروف ، يمكن أن يكون مثقف مستعد للعمل في خدمة الحكومة ومثقف آخر غير مستعد لهذا العمل ، ومثقف ثالث يعمل بفتور ومثقف رابع يعمل بتحمس في جهاز الحكومة أو في جهاز إداري لأية جماعة أخرى من الجماعات المذكورة .

أظن أن هذا العرض يوضح أن أهلية فرد للانخراط في العمل في جهاز إداري لأية جماعة من الجماعات لا تتوقف على بنية العوامل المؤثرة المشكلة لشخصية الفرد فحسب ولكنها تعتمد أيضاً على بنية العوامل المشكلة لشخصية الجماعة أيضاً . فعلى سبيل المثال فإن انخراط مثقف في الوطن العربي في العمل في الجهاز الحكومي لا يتوقف على بنية شخصيته فحسب ولكن أيضاً على مدى الصلاحية التي يرى ذلك الجهاز أنها متوفرة لدى ذلك المثقف لذلك الانخراط .

وبحكم تعددية جوانب شخصية الإنسان يقوم هو بأدوار مختلفة : على سبيل المثال ، دور الأبوة والفنان والباحث والطابخ والمفكر والناقد والسفير . وتقع هذه الأدوار في دوائر نشاط فكري وعملي مختلفة . فهناك دائرة لدور الأمومة ودائرة لدور الأبوة ولدور الزراعة ولدور السفارة ولدور الصحافة ولدور كناسة الشوارع ولدور التأليف ودور النقد وهكذا . وحياة المجتمع تجعل من الحتمي قيام علاقات متبادلة بين أصحاب هذه الأدوار . وفي الأدوار كلها أجزاء يتماثل فيها جزء من دائرة النشاط الفكري أو العملي مع جزء من دائرة أخرى . وذلك

يعني اشتراك دورين أو أدوار على نحو جزئي في مجال نشاط فكري أو عملي معين . ويمكن تصور هذا التماثل على نحو تداخل أجزاء الدوائر بعضها في بعض وعدم تطابق أجزاء الدوائر التي لا تتماثل فيها .

وتختلف الأدوار بعضها عن بعض في حجم الأجزاء المتماثلة ، فالجزءان المتماثلان في دوري النقد ووضع الكتب أكبر من الجزءين المتماثلين في دوري النقد والتجارة مثلاً . ولأختلاف حجم الأجزاء المتماثلة في دوائر الأدوار فكلما ازداد عدد الأدوار صغر حجم الجزء الذي تشترك فيه تلك الدوائر . ويكون ذلك الجزء هو الأصغر عند النظر في جميع دوائر الأدوار الكثيرة القائمة في حياة المجتمع .

استعمال اللهجات العربية العامية:
الأسباب والأضرار

للثقافة تعريفات مختلفة . ووفقاً لأحد هذه التعريفات الثقافة هي «جميع طرائق التفكير والسلوك والإنتاج التي تنقل من جيل إلى جيل تال بواسطة التفاعل الاتصالي وليس النقل الوراثي» . وبما ان اللغة تؤدي دوراً رئيسياً في التفاعل الاتصالي فإنها عامل رئيسي في تشكيل المضمون الثقافي . ويقوم تأثير متبادل بين اللغة والثقافة . وفي هذا المقال سيجري تناول مسألة التأثير الثقافي المترتب على استعمال اللغة الفصحى العربية واللهجات العامية العربية .

يشيع في هذه الأيام استعمال اللهجات العامية العربية في الحوار في بعض القصص والقصائد والزوايا الرياضية والفنية في الإذاعة والتلفزيون والصحف وفي قسم لا يستهان به من الافلام والمسرحيات ، بما قد ينم عن الاستخفاف باللغة الفصحى . وفي الحقيقة ربما يدور في الوطن العربي تنافس بين اللغة الفصحى واللهجات العامية . وفي هذا التنافس ، إن كان موجوداً حقاً ، حققت اللغة الفصحى مكاسب لا يستهان بها . فقد تعزز مركزها على تفاوت في الكليات والجامعات والمعاهد ومراكز البحوث الحكومية وغير الحكومية .

نشأت في أواخر القرن التاسع عشر دعوة إلى استعمال اللهجات العامية العربية . وكان من الداعين إلى استعمالها بعض الكتاب منهم يعقوب صنوع . ومن اللازم أن يقوم العرب الغيورون على اللغة الفصحى بمحاربة هذه الدعوة وبمحاربة استعمالها بسبب الآثار الضارة المترتبة على استعمالها في التماسك الثقافي العربي والهوية الثقافية العربية . لقد تصدى لتلك الدعوة الخبيثة أناس غيورون على اللغة الفصحى ودعوا إلى مقاومتها . ومن الواجب ، من منظور المحافظة على الهوية القومية والثقافية والحضارية العربية ، التأكيد القوي على أنه في هذا المجال لا مكان للتهاون ، والتصدي بسرعة لهذه الظاهرة البغيضة ، مخافة أن يستفحل أمرها قبل أن يقطع دابرها . فالكثير من البلايا الكبيرة تبدو في بدايتها صغيرة . وإذا لم يوضع حد لها ترسخت جذورها وعم ضررها . ومما يزيد من أهمية سرعة تدارك ومقاومة هذه الظاهرة وجود جهات تروج لهذه الظاهرة وتدفعها اعتبارات سياسية وثقافية خاصة بها ولا تتفق بالضرورة مع الأهداف السياسية والثقافية العربية العليا .

ولاستعمال اللهجات العامية هذا آثار سلبية في قضية تحقيق التجانس الثقافي

العربي . يأتي هذا الاستعمال على حساب استعمال اللغة الفصحى ، ويعزز هذا الاستعمال النزعة القطرية إذ أن استعمال اللهجة العامية في كل قطر عربي من شأنه ان يعزز اللهجة العامية لذلك القطر ، بما يكون معناه تعزيز النزعة القطرية . وبما أن اللهجة العامية لكل قطر تعبر إلى حد معين عن ثقافة ذلك القطر فإن من شأن هذا الاستعمال تعزيز اللون الثقافي العربي القطري الأقل شمولا من الثقافة العربية العامة . وبما أن هذا الاستعمال من شأنه أن يكون على حساب استعمال اللغة الفصحى فإن استعمال اللهجات العامية يمنع أو يؤخر تعميم اللغة الفصحى . ولتحقيق التجانس الثقافي العربي ينبغي استعمال اللغة الفصحى التي يستعملها العرب كلهم . واستعمال اللهجات العامية لكل قطر يؤخر استعمال اللغة الفصحى بما مؤداه تأخير تحقيق التجانس الثقافي العربي .

وعلى نحو آخر يقلل استعمال اللهجات العامية احتمال تحقيق التجانس الثقافي العربي . فاللغة الفصحى العربية هي الوعاء الكبير الذي يضم التراث العربي والإسلامي خلال فترة تزيد عن أربعة عشر قرناً . ويضم هذا التراث المعاني والرموز التي يمكن أن تسهم في تحقيق التجانس الثقافي العربي . وإضعاف معرفة اللغة الفصحى نتيجة إشاعة اللهجات العامية من شأنه أن يحجب عن أبناء الوطن العربي مضامين التجانس الثقافي والسياسي الكامنة في التراث العربي والإسلامي . وبحجب مضامين هذا التجانس تتعزز النزعات السياسية القطرية .

واللغة – سواء اللغة الفصحى أو اللهجة العامية – عبارة عن مفردات تحمل كل مفردة دلائل مختلفة . واستعمال المفردات في سياق معين – مثل سياق مجتمع أو شعب أو قطر – يجعل دلالة المفردة أو العبارة مقصودة ، ويجعل الرسائل من دلائل ورموز وإيماءات مشتركة في ذلك السياق المحدد . وعن طريق استعمال اللهجة العامية في كل قطر عربي أو في مناطق داخل القطر نفسه يقتصر الاشتراك في تلك الرسائل على الذين يفهمون تلك اللهجة العامية ، وبذلك يستبعد عن تلك الرسائل المقصودة الذين لا يستعملون تلك اللهجة . وبالنظر إلى أن تلك الرسائل تشكل أساس الثقافة فإن قصر الاشتراك في تلك الرسائل على قطر عربي معين يعني الإسهام في تجزئة الثقافة العربية الشاملة ونشوء ثقافات عربية قطرية مختلفة .

ولهذه التجزئة الثقافية آثار سياسية . فالتجزئة الثقافية تقلل احتمالات التوحيد السياسي أو التجانس السياسي لأن التماثل الثقافي لا بد من أن يكون أحد أسس التوحيد السياسي أو التجانس السياسي . وبما أن الثقافة تحمل مضامين سياسية وأن الثقافات المختلفة

تحمل مضامين سياسية مختلفة فإن التجزئة الثقافية تعني اختلاف المضامين السياسية . ولتحقيق التجانس السياسي العربي ينبغي تحقيق التجانس الثقافي . وبالتالي فان لظاهرة نشوء اللهجات العامية - التي تؤدي إلى تجزئة الثقافة العربية - أثراً سلبياً في تحقيق التجانس السياسي .

واللغة الفصحى العربية إحدى الوسائل البالغة الاهمية للحفاظ على الأمة العربية التي تواجه الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية على شتى الصعد . وتضعف هذه الأزمات والتحديات الأمة ولها مردود سلبي على أهداف هذه الأمة ومستقبلها ومصيرها . ومن شأن إشاعة استعمال اللهجات العامية العربية وحلولها محل اللغة الفصحى العربية ومنافستها لها أن تكون لها آثار سلبية في هذه الأمة وأهدافها ومستقبلها .

ومما له صلة بهذا الموضوع انتشار الأمية في الوطن العربي . فانتشار الأمية أحد الأسباب في استعمال العامية . وبذلك تسهم الأمية في التجزئة الثقافية . ولكبح استعمال اللهجة العامية من اللازم ، إذن ، تقليل نسبة الأميين ، وإزالة الأمية في النهاية .

والسبب الآخر في شيوع استعمال اللهجة العامية في الوطن العربي هو الصعوبة النسبية في إتقان التكلم والكتابة باللغة الفصحى العربية . وأعتقد أن اللغة العربية بقواعد نحوها وصرفها ليس من الهين تعلمها على الطالب أو الطالبة دون الذكاء المتوسط . وبالتالي للاسهام في الاستغناء عن استعمال اللهجة العامية وفي التشجيع على استعمال اللغة الفصحى من اللازم توخي استعمال العبارة المألوفة والتركيب البسيط .

ومن الجدير بمحرري الصحف والمجلات ومحرري البرامج التي تتضمن زوايا من قبيل الزوايا الفنية والرياضية أن يكونوا حريصين على أن يتفادى محررو تلك الزوايا استعمال اللهجة العامية . ومن الجدير أيضاً أن يجري تناول هذه القضية على المستوى الحكومي وأن تصدر الحكومات العربية توجيهات بتفادي هذا الاستعمال . ومن اللازم أن تعقد الندوات والدورات الجامعية وأن تبث البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي غايتها الحث على استعمال اللغة الفصحى والثني عن استعمال اللهجات العامية وإظهار الاعتبارات الموضوعية في ذلك والإشارة إلى الأضرار المترتبة على ذلك الاستعمال .

فرضية هنتتون لتصادم الحضارات: الارتباط الإسلامي الكونفوشي مؤامرة ثقافتين ساخطتين لتقويض قوة الغرب

إن نهاية الحرب الباردة والتغيرات التي صاحبتها في السياسة العالمية دفعتا دارسين وراسمين للسياسة إلى القيام بتعميمات كبيرة وكثيرة حول اتجاه الشؤون العالمية . لقد وضعت مفاهيم مثل «نهاية التاريخ» و «النظام العالمي الجديد» و «العصور الوسطى الجديدة» وبذلت محاولة وضع نموذج جديد قادر على كشف المصادر الرئيسية للصراع وللتعاون في نظام دولي سريع التغير . وفي مقال « The Clash of Civilizations» [١] الذي نشر في سنة ١٩٩٣ حاول صموئيل هنتتون بجرأة ملء هذا الفراغ النظري ، ثم توسع في عرض مفهومه هذا في كتاب The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order[٢] الذي نشر في سنة ١٩٩٦ . قد يسعى نموذج الحضارات المتصارعة الذي قدمه هنتتون إلى أن يوفر تحليلاً للصراعات الدولية الراهنة وطريقة للتنبؤ بالصراع في المستقبل وأساساً نظرياً لوضع سياسة خارجية .

فرضية هنتتون

وفيما يلي نبين ببساطة فرضية هنتتون : في السابق كان النظام الدولي قائماً على كتل القوة الثلاث : الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والعالم الثالث . والآن يتحول النظام الدولي إلى نظام جديد يتكون من ثماني حضارات كبرى هي الحضارة الغربية والكونفوشية واليابانية والإسلامية والهندوسية والأمريكية اللاتينية والسلافية-الأرثوذكسية . ومن الممكن أيضاً في رأيه الحضارة الإفريقية . ويقول إن من الآن فصاعداً ستحل مسائل بين الحضارات محل مسائل بين الدول العظمى بوصفها البنود التي تتصدر جدول الأعمال الدولي .[٣]

(1)Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations", Foreign Affairs (72: 3, summer 1993), 21-49.

(2)Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon and Schuster, 1996).

(3)Samuel P. Huntington, "If Not Civilizations, What? Paradigms of the Post-Cold War World - Response," Foreign Affairs, 72(5), 1993.

ويرى هنتون أن ما تفرق أو تميز بين كتل القوة المتنافسة هي الثقافة التي هي على المستوى الأوسع حضارات وليس الانتماء القومي أو الآيديولوجي أو الطبقي . والاتجاه القائم في كل كتلة هو صوب قدر أكبر من «الوعي» الحضاري . ويقول هنتون إن الحروب الكبرى في المستقبل ستخاض على امتداد ما يسميها «خطوط الصدع» الحضارية ، كتلك التي تفصل الهند الهندوسية عن باكستان المسلمة والبوسنة المسلمة وصربيا السلافية الأرثوذكسية عن سلوفينيا وكرواتيا الغربية . ويرى أنه في سياق النظام الجديد من الضروري أن يتعلم الغرب على العيش مع التنوع العالمي وأن توجه السياسة الغربية صوب الإبقاء على الهيمنة العالمية عن طريق زعزعة الحضارات المتعادية عسكرياً ودبلوماسياً ، وتحريض بعضها ضد بعض بطريقة «توازن القوى» .

وقدم هنتون بضعة أسباب لفرضيته . السبب الرئيسي هو الاختلاف . يرى أنه ينشأ صراع بين الثقافات المختلفة القريبة الواحدة من الأخرى لأن لها ، في رأيه ، آراءً وقيماً مختلفة . وتقرب التكنولوجيا أجزاء العالم بعضها من بعض ، مما يقرب من أماكن الحضارات ويزيد بالتالي ، في رأيه ، من حدة الحس بالاختلاف بينها . ويشير إلى أن قوى التحديث والتغير الاجتماعي تضعف سلطة الدولة-الأمة ، مما يؤدي في رأيه إلى حلول قوى الدين محل الهوية القومية . ويجري إضفاء الطابع البلدي على النخبات غير الغربية ، مما يؤدي في رأيه إلى الانصراف عن التغريب ، وهو الانصراف الذي يحدث في كثير من المجتمعات غير الغربية . وما يزيد ، في رأيه ، من حدة الاختلاف ما ينسبه إلى الهوية الدينية والهوية العرقية من الثبات . وأشار هنتون إلى نشوء الإقليمية الاقتصادية ، مما يسهم ، في رأيه ، في تماسك مجموعات حضارية مختلفة أو ما يسميه في مرحلة لاحقة «تضامن البلد المماثل» . ويقول هنتون ان العالم سيستمر في أن يكون مؤلفاً من «مجموعات متداخلة من الدول» ولكن هذه المجموعات ستكون قائمة على هويات حضارية مشتركة وليس على معتقدات آيديولوجية مشتركة .[٤]

ضعف فرضية هنتون

العنصر الرئيسي في فرضية هنتون أنه في عالم ما بعد الحرب الباردة ستحل الحضارات محل الآيديولوجيات بوصفها (أي بوصف الحضارات) المصدر الرئيسي للصراع :

(4)Ibid., p. 191.

«إن خطوط الصدع بين الحضارات تحل محل الحدود السياسية والآيديولوجية للحرب الباردة بوصفها نقاط الوميض للأزمة وسفك الدم . «الستار المخملي» للثقافة يتدلى فيحل محل «الستار الحديدي» للآيديولوجيا .»[٥]

قام هنتتون بتقسيم العالم إلى حضارات تفصل بينها ، في رأيه ، خطوط صدع سياسي . إن السهولة التي قسم بها العالم على هذا النحو تبعث حقاً على الدهشة . فرضية هنتتون هذه استفزازية . وتعتورها بعض العيوب . وهي تتسم بنزعة تقريرية مغالى فيها . وبالنظر إلى التأثير الذي تمارسه كتابات هنتتون فان لفرضيته خطراً كبيراً . وهذه النزعة تثير وجوه خلاف كثيرة . من نقاط الخلاف تحديد من هو «الغربي» . لماذا ، على سبيل المثال ، لا يعتبر هنتتون أجزاءً من أمريكا اللاتينية «غربية» بالنظر إلى التغير الكبير الذي مرت تلك الأجزاء به خلال السنوات الأخيرة والذي جعلها أقرب اقتصادياً وثقافياً وسياسياً من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مما كانت طيلة قرون؟

والسمات الرئيسية التي نسبها هنتتون إلى الغرب - مثل الديمقراطية والحكم المقيد (بفتح الياء) وسيادة القانون - ليست ظاهرة ثقافية حضارية فحسب ولكنها أيضاً ظاهرة مؤسسية وممارسات تتجلى في المجتمعات والثقافات المختلفة وليست مقصورة على المجتمعات والثقافات الغربية .

يقول هنتتون إن عالم السياسة الواقعية (Realpolitik) القديم والتوترات بين الدول العظمى قد تكون قد تلاشت وإنه حل محله عالم أشد إيذاءً ومن الأصعب التنبؤ به ، وهو عالم الصراع الديني والثقافي الذي يلوح وكأنه يهدد بوشك الوقوع . ويدعي هنتتون بأن السياسة المتعلقة بالحضارة ، بخلاف العهد المنصرم ، تستعصي على العقل والحل ، وبأنه يتوجب على غرب يتسم بالتعقل أن يقبل هذا الواقع الجديد الخطير وأن يرص صفوفه وأن يتأهب لمواجهة ما هو أسوأ .[٦]

وحتى لو كان هنتتون مصيباً في تأكيده على أن الغرب يختلف اختلافاً جوهرياً عن بقية العالم فإن الصراع بين الحضارات ليس حتمياً على الاطلاق . ومن شأن قبول زعماء

---

(5)Huntington, "The Clash ...," pp. 29-31.

(6)Samuel P. Huntington, "The West: Unique, Not Universal," Foreign Affairs, November/ December 1996.

ومفكري الغرب لفرضيته أن يجعل نشوب هذا الصراع محتملاً احتمالاً أكبر . ومن أثر الإعلان الذي قام به هننتون عن اعتقاده بوجود خطوط فاصلة حضارية أن يزيد من احتمال نشوء جماعات مضادة وأن يجازف بأن يثير العداوات التي يتوقعها هننتون . وذلك ، كما كتب ج . جون اكنبري ، «هو المعادل الحضاري «للمعضلة الأمنية» - يريد هننتون أن يحاذر الغرب على نحو دفاعي من التصادم القادم ولكن بالنسبة إلى دول كبيرة غير غربية فان اتخاذ موقف دفاعي سيبدو شبيهاً باعلان حرب باردة جديدة» .(٧)

وعلى الرغم من الذيوع الواسع الذي حظيت فرضية هننتون به فإن قوتها التفسيرية محدودة إلى حد كبير . وضعف فرضية هننتون هو أنها في المقام الأول مبنية على مفهوم «الثقافة» المفتقر إلى التحديد الملموس . كل الثقافات تضم كل القيم العالمية . إن ما يحدد القيم التي تسود في وقت من الأوقات هو التشكيل المحدد للمؤسسات والنخب والتكنولوجيا في إطار نظام اجتماعي اقتصادي تاريخي معين . ما هي الكونفوشية في سنة ١٩٩٧؟ هل هي النظام الجماعي الذي تركز فيه نخبة سياسية السلطات في يديها؟ هل الكونفوشية اليوم ديمقراطية السوق في تايوان؟

وليس من الصحيح قول هننتون ، أنه بغية وضع نظام يتجاوز الغرب التاريخي ، من الضروري الاعتقاد بالنزعة العالمية وبالمجانسة الثقافية العالمية . يمكن لحضارات الدول والمجتمعات أن تبقى متنوعة حتى لو وضعت وترسخت في دول ومجتمعات مفاهيم سياسية راسخة في دول ومجتمعات أخرى مثل الديمقراطية وسيادة القانون . لا تعارض بين الأخذ بمثل هذه المفاهيم وبقاء تنوع الحضارات . ألأخذ بهذه المفاهيم يجب ألا يعني بالضرورة زوال تنوع الحضارات .

ولماذا ستكون العلاقات بين الحضارات - مهما كان عددها - موجهة صوب الصراع؟ من ناحية واحدة ، يقول هننتون «إن الاختلافات لا تعني بالضرورة الصراع» . ولكن الحضارات ، من ناحية ثانية ، ستتصادم لأنها تجسد قيماً سياسية وخلقية متعارضة . ومع ذلك يمكن أن يطرح السؤال : لماذا لا يعيش المرء ويدع الآخرين يعيشون؟ لماذا يتعين على القيم المتعارضة أن تولد مواجهة سياسية وعسكرية؟ لا يجيب هننتون إجابة مباشرة عن هذا السؤال . إنه يفترض بأن الحضارات ذات الطابع السياسي كتل قوة تكافح كل منها من أجل البقاء والنفوذ والسيطرة ، عند الضرورة .

---

(7)G. John Ikenberry, "Just Like the Rest," Foreign Affairs , March/April 1997, p. 163.

الانتماء الثقافي والتعاون الاقتصادي

ويقول هنتنون بأن الاتفاقات الاقتصادية بين دول تنتمي إلى نفس الثقافة أو ثقافة مشابهة يكون تنفيذها أكثر نجاحاً من نجاح تنفيذ الاتفاقات التي تبرم بين ثقافات غربية وغير غربية . ويسوق هنتنون ، محاولة منه لدعم تأكيده ، مثال الاتحاد الأوروبي «الذي يقوم على الأساس المشترك للثقافة الأوروبية والمسيحية الغربية» ومثال منظمة التعاون الاقتصادي للبلدان الإسلامية غير العربية ، وهي جمهوريات آسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان وإيران وتركيا . ولا توجد دلائل على صحة قول هنتنون هذا . وما رأيه في محفل التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا-المحيط الهادئ ، وهو المحفل المكون من بلدان من أمريكا اللاتينية وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا وبلدان كونفوشية وإسلامية في جنوب شرقي آسيا . إن الخلاف على شؤون السياسة (Policy) بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ليس أقل من الخلاف بين البلدان الأعضاء في المحفل . إن الأعضاء في هذه المنظمات وغيرها ، وهم ينتمون إلى شتى الحضارات ، مدفوعون في المقام الأول بتوجهاتهم السياسية المشتركة ومصالحهم الاقتصادية والسياسية المشتركة . ويمكن للمرء أن يقتبس حالات كثيرة في التاريخ الحديث تخطت فيها مواقف سياسية حواجز ثقافية . يؤيد العالم العربي الإسلامي اليونان الأرثوذكسية ويرفض موقف تركيا المسلمة حيال قضية قبرص . وكذلك الأمر بالنسبة إلى مواقف الدول فيما يتعلق بحرب الخليج سنة ١٩٩١ والحرب بين أذربيجان وأرمينيا وهما الحربان اللتان يحاول هنتنون على نحو غير مقنع أن يصورهما على أنهما مثال على التصادم بين الحضارات . وبعبارة أخرى فإن ما يهم في المقام الأول في العلاقات بين الدول هو الاعتبارات الآيديولوجية والسياسية والاقتصادية والأمنية وليس الصراع الحضاري .

الانتماء الثقافي وتماسك الدول

وفيما يتعلق بما يسميه هنتنون تماسك الدول المنتمية إلى نفس الحضارة فلا توجد دلائل تستحق الذكر على هذا التماسك . لقد خيضت حروب كثيرة في التاريخ وفي الوقت الحاضر بين دول تنتمي إلى ثقافة ذات تماثل كبير وليس بين كتل حضارية . في هذا القرن على سبيل المثال نذكر الحربين العالميتين الأوروبيتين والحرب بين العراق وإيران المسلمتين والحرب بين الصين واليابان الكونفوشيتين .

الغرب والإسلام

ويرى هنتنون أن أحد الأعداء الرئيسيين للغرب ، وهو العدو الذي تركز كتابات هنتنون عليه ، هو الإسلام ، حضارة يصورها هنتنون على أنها معادية للغرب طوال قرون . ويرى هنتنون التحدي المستمر من الإسلام متجلياً في حرب الخليج سنة ١٩٩١ والأصولية الإسلامية . وعلى الرغم من أن الغرب يواجهه الآن ، وفقاً لهنتنون ، بضع حضارات فإن «التحدي الأكبر للمصالح والقيم الغربية [يأتي] من الارتباط الإسلامي-الكونفوشي» ، الذي هو في نظره مؤامرة بين ثقافتين ساخطتين لتقويض قوة الغرب عن طريق تدفق للأسلحة ولتكنولوجيا الأسلحة من الصين الكونفوشية على بلدان إسلامية .[٨] إن من الصحيح القول أن الصين باعت أسلحة لدول إسلامية ، ولكن من الحقائق أيضاً أن دولاً اسلامية تقع في غرب جنوبي آسيا تلقت ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٧ أسلحة بلغ ثمنها عشرات البلايين من الدولارات .[٩] ولم يسم أحد ذلك ارتباطاً أو مؤامرة مسيحية إسلامية .

الثقافة وحقوق الإنسان

ويقول هنتنون بأن من المسائل التي ستحل بين الحضارات مسألة حقوق الإنسان ومسألة الديمقراطية وبأن الغرب يعمل جاهداً للنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية بينما لا تقوم الدول الكونفوشية والإسلامية باحترامها .[١٠] غير أن مصلحة الغرب المتصورة في تشجيع احترام حقوق الإنسان والديمقراطية في مجتمعات غير غربية ، تبقى كما كانت خلال الحرب الباردة ، مسألة آيديولوجية وليست مسألة بين الحضارات . ويتفق مع هذا الحكم ما كتبه كيم هولمس ، نائب رئيس دراسات السياسة الخارجية والدفاع في «مؤسسة هيرتج» :

«في تقريرنا لسياستنا الخارجية بالنسبة إلى بلد معين ليست المسألة ما إذا كان ذلك البلد ديمقراطياً ولكن ما إذا كانت له سياسة خارجية موالية للغرب . في آسيا لديكم بلدان

---

(8)Huntington, "The Clash ...," pp. 29-31.

(9)See James A. Bill, "The United States and Iran: Mutual Mythologies," Middle East Policy, 11 (3), 1993, p. 103.

(10)Huntington, "If Not Civilizations, What? ...".

موالية للغرب ولكنها ليست بالضرورة ديمقراطية . ومن مصلحتنا أن نؤيدها» .(١١)

وشكك جيمس شليسنغر، وزير الدفاع ومدير وكالة الاستخبارات المركزية سابقا للولايات المتحدة تشكيكاً صريحاً :

«فيما إذا كنا نرغب بجدية في وصف الديمقراطية باعتبارها الشكل المناسب للحكم لمجتمعات أخرى . ولعل المسألة مطروحة على نحو أوضح في العالم الإسلامي . هل نريد بجد تغيير المؤسسات . . .؟ الجواب الوجيز هو «لا» : خلال السنين سعينا إلى المحافظة على هذه المؤسسات ، أحياناً بتفضيلها على قوى أكثر ديمقراطية . . . في كل أنحاء المنطقة» .(١٢)

يؤيد هذان الاقتباسان القول أن جذور التعاون أو الصراع بين الدول ليست بالضرورة في الشبه أو التطابق الثقافي ولكن في المصالح الآيديولوجية والاقتصادية والسياسية .

وبخلاف تأكيد هنتنون على تعاظم دور الحضارات في العلاقات الدولية ستبقى الدولة بوصفها تنظيماً سياسياً الكيان الدينامي المركزي في السياسة الدولية . ويخطئ هنتنون إذ يستخف بالمدى الذي أصبح به مفهوم الدولة وقوى التحديث والعلمانية جزءاً من ذات الشعب والمجتمع في مختلف أجزاء العالم . ويخطئ أيضاً إذ يعطي وزناً أكبر مما ينبغي لانبعاث الحركات الأصولية . إن مصالح الدول تبقى أساسية . والحضارات لا تتحكم بالدول . إن الدول هي التي تتحكم بالحضارات .

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن اللجوء إلى «الثقافة» كتبرير للقيام بأعمال معينة أشد شيوعا اليوم مما كان ، مثلاً ، قبل عقد أو عقدين من الزمان . ولكن ذلك شيء يختلف اختلافاً تاماً - وهو اختلاف لا يدركه هنتنون أو لا يقر به - عن القول أن الثقافة أو الحضارة حقاً هي التي تقرر السياسة الدولية .

ويتسم خطاب هنتنون بالانتقائية . وتتجلى هذه الانتقائية فيما تتجلى فيه في عرض الأدلة . ففي فصل بعنوان «حدود الإسلام الدموية» من فصول كتابه يعرض أمثلة على ما يدعي بأنه تصادم الحضارات ، محاولاً أن يبين كثرة الصراعات التي تنشب بين المسلمين وجيرانهم . غير أن هنتنون لا يتناول الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية لهذه

---

(11)Kim Holmes, "Is There a Doctrine in the House?", Harper's, 288, January 1994, p. 62.

(12)James R. Schlesinger, "Quest for a Post-Cold War Foreign Policy," Foreign Affairs, 72(1), 1993, p. 18.

الصراعات .

ووفقاً لهنتنتون يقسم الإسلام العالم إلى قسمين : «دار الإسلام» و «دار الحرب» . هذا الكلام هراء ، فهذه الفكرة مهجورة عمليا . فالدول الإسلامية ، شأنها شأن الدول الأخرى ، تنتهج سياساتها الخارجية حسب تصوراتها لمصالحها الوطنية والقومية وإذا كان للجانب الحضاري أثر في تقرير هذه السياسات فهو أثر خاضع لاعتبارات أكثر أهمية مثل الاعتبار الوطني والأيديولوجي والقومي والاقتصادي .

هنتنتون يهمل التفاعل الخلاق بين الحضارات

ويركز هنتنتون في كتاباته حول موضوع العلاقات بين الحضارات أقل على دراسة الأبعاد الأوسع لمغزى العلاقات بين الحضارات بالنسبة إلى الشؤون الدولية وأكثر على عرض الحضارات بوصفها وحدات جديدة للصراع وكيانات ستصبح عوامل معادية جديدة للغرب في عالم ما بعد الحرب الباردة . يرسم هنتنتون صورة قاتمة يرد فيها القارئ إلى دوام الاختلاف وسيناريو حرب عالمية ثالثة تخاض حسب خطوط الصدع الثقافية . ويبدو ذلك متعارضاً مع صورة الحضارة التي وصفها . ففي وصفه للحضارة يقر بأنها كيان مائع ودينامي :

> «الحضارات دينامية ، انها ترتقي وتنحدر ، إنها تنقسم
> وتندمج . . . يمكن للناس أن يعيدوا تعريف هوياتهم وهم
> يفعلون ذلك ، ونتيجة عن ذلك يتغير تركيب حضاراتهم وحدودها» .(١٣)

غير أن صورة الحضارات المرسومة في متن المقال تؤكد الاختلافات بين الحضارات ، وتبرز عسر التصدي للاختلافات التي تفرضها قوى عالم ما بعد الحرب الباردة . وهي صورة لا تعبر تعبيراً يستحق الذكر عن الدينامية أو التفاعل غير التفاعل العنيف . وعلى الرغم من أن هنتنتون يقر بأن «الخلافات لا تعني دائماً الصراع وبأن الصراع لا يعني بالضرورة العنف»(١٤) فإن كتاباته لا تراعي أي شكل من أشكال التفاعل سوى الصراع .

وإذ يبالغ هنتنتون في التأكيد على أهمية بعد «تصادم الحضارات» أهمل التفاعل البناء الخلاق بين الحضارات . وهذا التفاعل سمة للحضارات أكثر ثباتاً من سمة الصراع بينها .

(13)Huntington, "The Clash ...," p. 24.

(14)Ibid. , p. 25.

وللقاءات الحضارية توجد جهات وكيلة غير الجيوش وآلات التدمير والقتل . وتضم هذه الجهات من يزاول الصحافة وينخرط في الفن ويشارك في التبادل الفكري ويمارس التجارة ويقوم بالسياحة ويتخصص في العلوم ويؤدي العمل الدبلوماسي والحج من الجنسين من كل أنحاء المعمورة . وشهد التاريخ وما يزال يشهد أبعاداً بناءة وقائمة على التعاون للعلاقات بين شتى الحضارات والقارات . لقد وفر الإسلام ، على سبيل المثال ، الأسس لنمو علم الفلك وعلم البصر والرياضيات والطب والزراعة والفن المعماري . وكان أثر هذه العلاقات واللقاءات تدريجياً خلال فترة زمنية مديدة . ولم تكن هذه العلاقات واللقاءات أقل أثراً وأهمية من الصراع الدموي . إن أحد العوامل الرئيسية المشجعة للتغيير ذي المغزى التاريخي هو الاتصال بجهات فاعلة غريبة تمتلك أفكاراً جديدة وغير مألوفة . والعلاقة بين الحضارات وسيلة من وسائل تحقيق هذا الاتصال .

المعوقون وإدماجهم في المجتمع

الإعاقة الجسدية والعقلية حقيقة إنسانية واجتماعية واقتصادية واقعة في كوكبنا الذي يشكل بيتاً كبيراً يقيم فيه اكثر من ٥٥٠ مليون معاق بالاعاقة البدنية و/أو العقلية ، وتتجاوز نسبتهم ونسبة أفراد أسرهم ٢٥ في المئة من سكان المعمورة . ومن هؤلاء المعاقين اكثر من ١٧٠ مليوناً من النساء وأكثر من ١٥٠ مليوناً من الأطفال . وتتجاوز نسبة الاشخاص المصابين بحالات الإعاقة الموجودة في البلدان النامية ثمانية في المئة .

وقد دفع إهمال بعض الناس للمعاقين كثيراً من المعاقين إلى حياة العزلة والإحباط وتسبب في حرمانهم من العناصر الاساسية للظروف المعيشية العادية مما يلحق الضرر بالوئام الاجتماعي ويمس بالضمير الفردي والاجتماعي بالمعنى الواسع . ويحرم كثيرون منهم ، وخصوصاً في البلدان النامية الأشد فقراً ، من الخدمات الصحية والتدريبية والتعليمية .

والمعاقون بوصفهم مواطنين وبوصفهم جزءاً لا يتجزأ من البشرية يستحقون أن توفر لهم الفرص المتكافئة لتحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهنية ، وأن يتمتعوا بحقوق متساوية مع سائر الناس في جميع جوانب الحياة الإنسانية والاجتماعية وأن يحصلوا على قسط كاف من التعليم والتدريب وفرص العمل الذي يستطيعون القيام به والإسكان اللائق بالإنسان . ومن حقهم ، شأنهم شأن سائر البشر ، أن يعيشوا حياة شريفة لائقة بكرامة الإنسان . وتدل الحقائق على قدرتهم على المشاركة في نشاطات مختلفة من نشاطات المجتمع . إن حماية حقوقهم واحترام قيمهم والاستفادة من إمكانياتهم من شأنها أن تكون تجسيداً للجانب الإنساني للحضارة والتقدم .

إن تحرير المعاقين ، مثل تحرير الأمة والمرأة ، مهمة عاجلة وشاقة وتواجه مختلف بلدان العالم . ومن وجهة النظر الإنسانية والاقتصادية تشكل سياسة إدماج المعاقين في حياة المجتمع السبيل الوحيد الفعال للتصدي لمشكلة الإعاقة . وتقع على عاتق الأفراد والحكومات والمنظمات العامة والدولية مسؤولية حيال رفاقنا من البشر المعاقين عن بذل الجهود المتواصلة للمساعدة في تحقيق إدماجهم في المجرى الرئيسي لحياة المجتمع ، مع التأكيد الخاص على البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً وأشدها فقراً . ولا ينبغي لهذه المنظمات ان تتجاهل أو ان تتجنب هذه المسألة الخطيرة .

وثمة أسباب مختلفة لنشوء حالات الإعاقة . ومن هذه الأسباب الصراعات التي

تستعر في مختلف القارات . كما أن أحوال زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي وأعمال العنف الناجمة عن انعدام التنظيم الاجتماعي تؤدي إلى زيادة أعداد المعاقين .

والفقر ، الذي يؤدي إلى المجاعة وسوء التغذية ، في مختلف البلدان ، وخصوصاً البلدان النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، سبب رئيسي للإعاقة . فبسبب تدهور الحالة الاقتصادية لعدد كبير من البلدان النامية تدهورت حالة المعاقين الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان . وبتفشي الفقر يزداد عدد السكان المعاقين من البالغين والأطفال .

وتتفشى البطالة في صفوف المعاقين ، مما يوجد النقص في الموارد الغذائية . وتمس هذه البطالة باكتفائهم واستقلالهم وكرامتهم . ويعود استفحال البطالة إلى أسباب مختلفة أحدها التمييز الذي يمارس ضدهم والنقص الحاصل في تدريبهم وعدم توفير التعليم الخاص لهم . ومن الجلي أن البطالة تؤدي إلى زيادة عدد المعاقين .

ومما زاد مشكلة المعاقين سوءاً تصدير آلات ومبيدات وأدوية بالية وأحياناً خطرة إلى بلدان العالم الثالث ، مما تسبب في نشوء حالات إعاقة جديدة وخطيرة .

وفي الواقع أحرزت في مجال تحسين حالة المعاقين بعض المنجزات بفضل الجهود الفردية والمشتركة التي بذلتها المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالمعاقين ووكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة . ومن هذا المنطلق أصدرت الأمم المتحدة كثيراً من الاعلانات واتخذت مختلف القرارات . لقد اعلنت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين عقد الأمم المتحدة للمعاقين وأصدرت برنامج العمل العالمي للمعاقين . ورمت الأهداف الواردة في هذا البرنامج إلى تمكين المعاقين من التمتع بحقوق وفرص متساوية ومن المشاركة في الحياة الاجتماعية ومن المشاطرة في المنجزات الاجتماعية المادية والثقافية .

لقد كان إعلان عقد الأمم المتحدة وبرنامج العمل المتعلقان بالمعاقين إجراءً تاريخياً وفصلاً جديداً في محاولة حل عالمي لمشكلة الإعاقة . لقد زاد ذلك العقد من الوعي العام بمشكلتهم وبالحاجة إلى إدماجهم في حياة المجتمع ، وساعد على دفع الجهود قدما في هذا المجال بدرجات مختلفة في مختلف البلدان .

غير أن الأهداف الواردة في برنامج العمل العالمي وفي مختلف البرامج الخاصة والحكومية لم تحقق تحقيقاً كاملاً . والنوايا الحسنة والتوصيات المعتمدة والبرامج الموضوعة والقرارات المتخذة المتعلقة بحالة المعاقين قصر حاصلها عما كان مرجواً . فلا تزال حياتهم شاقة ولا يزالون يجدون أنفسهم في وضع خدمات إعادة التأهيل فيه ناقصة وفرص العمالة والعناية الطبية فيه قليلة .

وهم يشاهدون التطور الاجتماعي والاقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي ويحاولون اللحاق به وجني ثماره . ولكن الظروف المحبطة المحيطة بهم تحول دون هذا اللحاق .

ومن العوامل الرئيسية في تحقيق تحسين حالة المعاقين المعيشية توفر الموارد المالية في القطاعات المعنية مثل التعليم والرعاية الصحية والتدريب المهني وغير ذلك من المرافق المؤسسية . ولقد حققت البلدان المتقدمة النمو الصناعية الأغنى تحسيناً ملحوظاً لظروف المعاقين المعيشية .

ومن الناحية الثانية تظل حالة المعاقين حرجة في البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نمواً . فالجهود في البلدان النامية تبذل لمعالجة مشكلتهم في مواجهة تحديات هائلة يتمثل أشدها خطورة في عدم كفاية الموارد المالية اللازمة . فمعالجة مشكلتهم في هذه البلدان تتطلب توفر موارد مالية ضخمة . ونظراً إلى المحنة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها الأغلبية الساحقة من هذه البلدان لم يكن في وسعها توفير هذه الموارد . لقد قدمت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية قدراً من المساعدات المالية لإعادة تأهيل المعاقين ، بيد أن هذا القدر قصر عن الوفاء بالاحتياجات .

ومما يبعث على الحزن والقلق ويستحق الشجب الخاص محنة النساء والأطفال والمسنين المعاقين الذين يزداد عددهم لأسباب مختلفة من أهمها حالات الصراع . وتتعرض النساء للإجحاف بسبب الانتماء الجنسي في أماكن مختلفة من العالم . وفضلاً عن ذلك يقع عليهن عبء ثقيل خاص بهن وهو الحمل والولادة . إن المسنين والنساء والأطفال يشكلون القطاع السكاني الأكثر تأثراً وضعفاً في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء . فبسبب ضعفهم وسهولة تأثرهم تزداد الصعوبات الحياتية التي يعانون منها ويزداد العبء النفسي الواقع عليهم . ومما يزيد هذه الصعوبات والعبء النفسي شدة حالة الإعاقة التي يعانون منها . وتزداد هذه الصعوبات عندما تضطر الحكومات إلى تقليل الميزانيات الوطنية المخصصة لهم ، الذي مرده الافتقار إلى البيئة الاقتصادية الدولية المؤاتية للنمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين . وبالتالي يستحقون اهتماماً خاصاً ورعاية خاصة .

ومما له صلة بحالة الأطفال «مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل» الذي عقد في عام ١٩٩٠ وحضره ٧١ رئيس دولة أو حكومة والذي قطع عهداً على نفسه بتحسين أوضاع الاطفال وحمايتهم ولا سيما الأطفال الذين يواجهون ظروفاً شاقة . إن اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ تضع المعايير لبقاء الطفل ولتوفير الحماية الصحية والتعليم له بالإضافة إلى الأهداف الخاصة الرامية إلى حماية الأطفال

الذين يعانون من ظروف شاقة في جميع أرجاء العالم .

وتشير دراسة أعدتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى أنه يوجد إلى جانب كل طفل يقتل ثلاثة آخرون يصابون بجراح أو بعجز دائم أو يعانون من أمراض نفسية مدى الحياة بسبب الحرب . ويمكن أن نجد هؤلاء الأطفال في كل مناطق الصراع في أنغولا وجنوب أفريقيا والضفة الغربية وناميبيا ورواندا وكوسوفو والبوسنة والهرسك .

وتؤدي الأسرة ، التي تمثل مؤسسة اجتماعية اقتصادية أساسية في النظام القيمي لكثير من البلدان ، دوراً هاماً بوصفها مصدر عون اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً للمعاقين ومصدر تلبية لاحتياجاتهم . ويحتاج هذا الدور إلى دعم تكميلي من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومن المنظمات الدولية . فالجهود الوطنية والحكومية والدولية يؤثر بعضها في بعض ويدعم بعضها بعضاً في مجال توفير الموارد المالية والخبرة الإدارية والمهنية والتكنولوجية .

ومما له صلة بالمساعدة المالية الدولية - التي يمكن أن تتمثل في المساعدة المالية الثنائية والمتعددة الأطراف - توفر ثروة اقتصادية ومالية وتكنولوجية كبيرة لدى البلدان الصناعية المتقدمة النمو . إن حالة هذه البلدان الاقتصادية ، رغم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها ، أفضل كثيراً من الحالة الاقتصادية والمالية التعيسة التي تعاني منها البلدان النامية ، وخصوصا أقل البلدان نمواً وأشدها فقراً التي تعاني من مختلف المشاكل الاقتصادية التي تضيق رقعة هذا المقال عن ذكرها وتناولها . وقد يكفي القول هنا أن هذه الفجوة الاقتصادية العميقة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو نتيجة عن خلفية تاريخية اقتصادية وسياسية وإقليمية وعالمية أسهمت عوامل مختلفة في نشوئها منها النفوذ الغربي القوي .

وتمكن وتجب إقامة علاقات التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في سبيل إدماج المعاقين في المجتمع . وليس من العسير تحقيق هذا التعاون إذا توفرت الإرادة السياسية لدى هذه البلدان . وتقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو مسؤولية أخلاقية خاصة عن القيام بهذا التعاون . ومرد هذه المسؤولية هو الخلفية السياسية والاقتصادية المذكورة اعلاه التي أسهمت إسهاما كبيراً في تأخير أو عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدان العالم الثالث .

وينبغي ألا تعالج الإعاقة في إطار الخدمات الخيرية فحسب ، بل يجب السير أيضاً في تناولها على نهج يدمج المعاقين في المجتمع بوصفهم مواطنين كاملي المواطنة . وبالنظر إلى أن المعاق يعيش مثل أي شخص آخر ولكن ببعض الصعوبات فيتعين وضع سياسة عامة شاملة بشأن الإعاقة ، وينبغي إدراج حاجات كل الذين تضررت حياتهم بسبب الإعاقة في

جميع المشروعات الحكومية والعامة من البداية .

وحتى تكون هذه السياسة فعالة ينبغي أن تكون عبارة عن سلسلة من الحلقات المترابطة المتكاملة . ويعني ذلك الترابط والتكامل أنه يجب ألا نقنع برؤية الأمور تتحسن في مجال بعينه في الوقت الذي تبقى فيه مشاكل في مجالات أخرى دون حل . يجب ألا تجزأ هذه السياسة حتى يكون حل المشاكل شاملاً . يجب أن يكون النهج شاملاً . وهذا يعني أن عمليات ادماج المعاقين يجب ألا تكون الواحدة منها منفصلة عن الأخرى . فانفصال العمليات بعضها عن بعض من شأنه أن يفقد هذه السياسة فعاليتها . وعلى سبيل المثال ، من شأن توظيف المعاقين أن يظل هدفاً بعيد المنال ما دامت المسائل من قبيل التدريب والنقل وإتاحة الوصول وخدمات الدعم وتحقيق المواءمة المادية لمكان العمل مسائل دون حل . وتأخذ بلدان متزايدة العدد ، في وقتنا الحاضر ، بهذا المذهب الرامي إلى التصدي لظاهرة الإعاقة وإلى الإدماج الحقيقي للمعاقين في المجتمع .

للاستزادة من المعلومات عن موضوع الإعاقة يمكن الرجوع إلى المراجع التالية :

Spencer E. Cahill and Robin Eggleston, "Reconsidering the Stigma of Physical Disability: Wheelchair Use and Public Kindness," The Sociological Quarterly, Fall 1995, pp. 681-98.

Victoria B. Damiani, "Responsibilities and Adjustment in Siblings of Children with Disabilities: Update and Review," Families in Society: The Journal of Contemporary Human Services, Vol. 80, January 1999.

"Expanding Opportunities," Paraplegia News, Vol. 53, January 1999, pp. 25-26.

Stephen B. Fawcett and others, "A Contextual-Behavioral Model of Empowerment: Case Studies Involving People with Physical Disabilities," American Journal of Community Psychology, Vol. 22, August 1994, pp. 471-96.

Mark R. Luborsky, "The Cultural Adversity of Physical Disability: Erosion of Full Adult Personhood," Journal of Aging Studies, Vol. 8, Fall 1994, pp. 239-53.

"Overcoming Obstacles," School Librarian's Workshop, Vol 19, December 1998, pp. 2-4.

Edna Moa Szymanski and Henry T. Trueba, "Castification of People with Disabilities: Potential Disempowering Aspects of Classification of Disability Services," Journal of Rehabilitation, Vol. 60, July/September 1994, pp. 12-20.

الممتلكات الثقافية وإعادتها إلى بلدانها الأصلية

لقد نشأ تفاعل بين الإنسان منذ نشأته الأولى والبيئة الطبيعية التي حوله . وحاول الإنسان ترويض البيئة الطبيعية التي حوله وتسخيرها لتلبية حاجاته . وتفاعل الإنسان أيضاً مع بيئته الاجتماعية . وكان الإنسان منذ العصور الغابرة يتساءل عن سر وجوده وأسباب ومبررات هذا الوجود ومصيره ونهايته وعن مستقبله وظروف عيشه في البيئة الطبيعية وتعايشه معها وعما يتجاوز الحياة الدنيا .

وخلال القرون تجسد هذا التفاعل والتساؤل في ما أبدعه وخلفه الإنسان من تحف لغوية وأدبية وعلمية وفنية وقطع أثرية ثمينة غالية في جميع قارات كوكبنا الأرض دون استثناء . وجاءت أعمال التصوير والنحت والرسم والوسائل البصرية والسمعية والأقنعة والموسيقى والخط ، فضلاً عن الكتابات الأدبية والفنية ، مصورة لرؤية الإنسان لنفسه ولرؤية الإنسان للبيئتين الاجتماعية والطبيعية اللتين حوله .

رؤية الإنسان هذه لهاتين البيئتين ولتفاعله معهما هي قوام القيم الثقافية والروحية والمادية لشعب ما التي تخلق وتتشكل وتتغير نتيجة التفاعل بين رؤى الإنسان وبيئتيه الاجتماعية والطبيعية .

وعلى هذا النحو نشأت لكل شعب ثقافته التي تتضمن رؤاه وتحمل قيمه التي يتمسك بها وتحدد معالم هويته .

إن الأعمال الفنية والمخطوطات والمحفوظات العلمية والآثار الأدبية وسائر التحف والكنوز والشواهد الثقافية والحضارية تحمل في طياتها القيم الثقافية التي يعتز بها كل شعب ويعلق عليها أهمية قصوى والتي تخص في المقام الأول مبدعيها وصانعيها وشعوبها . وبالتالي فإن للشعب الذي ينتمي إليه صانعو ومنتجو هذه الممتلكات الثقافية الحق الأكيد الثابت فيها .

ولدى شعوب كثيرة وعي بأهمية هذه الممتلكات الثقافية في تحديد هوية الشعوب . فعلى سبيل المثال ، في مؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في جزيرة موريشيوس في سنة ١٩٧٦ أعادت الدول الأفريقية التأكيد على أهمية الإسهام الثقافي في تحديد معالم وهويات المجتمعات .

لقد تعرضت بلدان العالم الثالث ، بما فيها بلدان الحضارات القديمة العريقة مثل وادي النيل وبلاد الشام ووادي الرافدين ، للاستيلاء غير الشرعي على ممتلكاتها الثقافية ولنقل

وتهريب هذه الممتلكات . وهذه المشكلة من أسوأ المشاكل التي تعرضت هذه البلدان لها . وترجع هذه المشكلة إلى أسباب منها حدوث الغزوات والحروب والسيطرة الأجنبية . هذه العوامل أدت ولا تزال تؤدي إلى فقدان أو تدمير أعداد كبيرة من الممتلكات الثقافية في مختلف أرجاء العالم .

ويقتضي الحق والعدالة إعادة هذه الممتلكات أو ردها إلى بلدانها الأصلية التي أخرجت تلك الممتلكات منها . والمطالبة باعادتها أو ردها إلى بلدانها الأصلية لا شك في شرعيتها . ولأن هذه الممتلكات تعبير عن شخصية الشعوب التي أنتجتها - كما أسلفنا - فان هذه الإعادة أو الرد من القضايا الوطنية البالغة الأهمية .

وقضية اعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية تتعلق بالتاريخ القومي للشعوب لأن هذه الممتلكات نشأت عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت الشعوب بها . وهذه الممتلكات تجسيد وانعكاس لعملية تطوير الشخصية القومية وبنائها . وقضية إعادة أو رد الممتلكات تتعلق بالمستقبل لأن هذه الممتلكات التي يراد ردها أو إعادتها إلى بلدانها الأصلية هي الملهمة للشعب في أفكاره ومواقفه وسلوكه وإبداعه في الوقت الحاضر والمستقبل .

ومن شأن هذه الإعادة للممتلكات الثقافية أن تشكل جزءاً من التحرر الثقافي والتاريخي للبلدان التي تم الاستيلاء على ممتلكاتها وأن تعتبر إجراءً إنسانياً وواجباً أخلاقياً يتعين على الأوساط والدول التي استولت على تلك الممتلكات أن تؤديه . وبالنظر إلى أن عهد السيطرة الاستعمارية التي عانى منها العديد من البلدان ذات الحضارات العريقة كان عاملاً هاماً في الاستيلاء غير المشروع بمختلف أشكاله على الممتلكات الثقافية فإن استعادة تلك الممتلكات تشكل جزءاً ضرورياً من استكمال عملية تصفية الاستعمار وإزالة آثاره ، وذلك بحد ذاته من شأنه أن يشكل خطوة حضارية ذات مغزى إنساني عظيم .

ومما أدى إلى تفاقم مشكلة الاستيلاء على هذه الممتلكات ونقلها إقبال المتاحف والمؤسسات العلمية والفنية والأدبية والهواة في مختلف المناطق ، وعلى وجه الخصوص البلدان الغربية ، على شراء هذه الممتلكات ، الأمر الذي أدى إلى نشوء جماعات من الوسطاء وتجار الآثار والمنقبين السريين ، وتكوين جماعات ووكالات تتقصى الأخبار بشأن الممتلكات الثقافية سواء المكتشف منها أو الكائن تحت سطح الأرض .

إن الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات الثقافية يجب أن يتوقف ، ومن الضروري اتخاذ التدابير الحازمة اللازمة لإيقاف هذا الاستيلاء على هذه الممتلكات ونقلها والاتجار غير

المشروع بها .

لقد تزايد الاهتمام العالمي بموضوع الاستيلاء على الممتلكات الثقافية وبضرورة الكف عن هذا الاستيلاء . ومما يدل على تزايد ذلك الاهتمام أن أقر المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته التاسعة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ بنيودلهي توصيات عامة بشأن المبادئ الدولية التي ينبغي تطبيقها في مجال الحفائر الأثرية ، ويهدف معظمها إلى تنظيم تلك الحفائر ووقف عمليات التنقيب غير المشروعة ، كما وافق المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة عشرة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤ في باريس على توصيات بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر تصدير الممتلكات الثقافية واستيرادها ونقلها بطرق غير مشروعة .

وقد خلصت اليونسكو والجمعية العامة للأمم المتحدة إلى استنتاجات مفادها أن من المشروع المطالبة بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية . وتعنى اللجنة الحكومية الدولية التابعة لليونسكو بالعمل من أجل اعادة هذه الممتلكات إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة . وقد قامت تلك اللجنة بجهود محمودة في هذا المجال . ويبين تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة أ/٤٦/٤٩٧ الأنشطة التي قامت اليونسكو وهيئاتها بها لاعادة أو رد هذه الممتلكات إلى بلدانها الأصلية .

وفي السنوات القليلة الماضية اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات أكدت فيها على أن رد الأعمال الفنية والآثار والتحف والمحفوظات والمخطوطات والوثائق وسائر الكنوز الثقافية إلى بلدانها الأصلية من شأنه أن يسهم في تعزيز التعاون الدولي وفي الحفاظ على القيم الثقافية العالمية وفي زيادة تطويرها . ودعت الجمعية العامة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مواصلة القيام بالتعاون مع اليونسكو بعمليات جرد منتظمة للممتلكات الثقافية الموجودة في الخارج ، وناشدت الدول الأعضاء التعاون الوثيق مع اللجنة الحكومية الدولية للعمل من أجل إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة .

وأسفرت الجهود التي بذلتها تلك اللجنة والجمعية العامة والتي رمت إلى إعادة تلك الممتلكات عن بعض النتائج الإيجابية الملموسة التي تمثلت بالرد الفعلي لبعض هذه الممتلكات إلى بلدانها الأصلية .

لقد جرت مفاوضات بين تركيا وألمانيا على اعادة تمثال سفينكس إلى تركيا . وبعثت السلطات الفلبينية برسالة إلى أمانة اللجنة الحكومية الدولية تبلغها فيها بوجود ٣٠٠ تحفة

أثرية وطنية كانت قد صدرت على نحو غير مشروع إلى ألمانيا ، وكانت تعرض في متحف واقع في مدينة كولونيا . وقدمت السلطات المصرية طلباً إلى أمانة اللجنة لإعادة أو رد ثلاثة مخطوطات قيمة جداً كانت قد سرقت من القاهرة . وفي احتفال أقيم في كانبيرا في سنة ١٩٨٩ أعادت صالة عرض الفنون الوطنية الأسترالية إلى بيرو جدار مقبرة عمره ٢٠٠٠ عام . وأعيد إلى نيجيريا رأس إنسان برونزي يعود إلى القرن الخامس عشر كان قد سرق من متحف جوس في ذلك البلد .

وأصدرت المحكمة الاتحادية في مدينة أنديانابولس في الولايات المتحدة الأمريكية حكماً في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩ لصالح جمهورية قبرص والكنيسة الأرثوذكسية اليونانية في قبرص اللتين كانتا قد طالبتا بإعادة فسيفسائيات كاناكاريا المشهورة التي كانت قد سرقت من موقعها الأصلي في الجزيرة ونقلت إلى الولايات المتحدة .

ومن الجلي أن التعاون الدولي والتعاون الثنائي ضروريان لتحقيق النجاح في الجهود الرامية إلى إيقاف الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وإلى إيقاف الاستيلاء عليها وحماية التراث الشعبي والتركة الثقافية لكل الشعوب . ومما لا شك فيه أن الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٧٠ المعنية بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة وإبرام اتفاقات ثنائية وسن تشريعات وطنية من شأنها أن تكون إجراءات تشكل الإطار القانوني الضروري في هذا الصدد .

مسألة التمثيل في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

من المسائل التي تعنى بها الجمعية العامة وغيرها من محافل هيأة الأمم المتحدة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن التابع لهذه المنظمة الدولية ومسألة زيادة عدد الأعضاء فيه . وهذان العنصران يرتبط الواحد منهما بالآخر بالنظر إلى أن التمثيل العادل ليس من شأنه أن يتحقق إلا بجعل المجلس يشمل عدداً معيناً من الأعضاء .

ولهذه المسألة - مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة مجموع اعضائه - جوانب مختلفة ، منها التوزيع الجغرافي العالمي والتوزيع الإقليمي لأعضاء المجلس والدول الدائمة العضوية فيه وحق النقض (الفيتو) الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون فيه .

وما فتئت دول تقع في مختلف القارات وخصوصاً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تدعو إلى التمثيل العادل في مجلس الأمن وإلى زيادة أعضائه ، محتجة بحجج سنسوق بعضاً منها فيما يلي . وازدادت هذه الدعوة قوة بانضمام عدد كبير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال إلى هيأة الأمم المتحدة .

وفي هذه الدراسة لن نتناول سوى جانبين : التوزيع الجغرافي العالمي والتوزيع الإقليمي لمقاعد مجلس الأمن ، مؤجلين تناول مسألتي العضوية الدائمة وحق النقض إلى وقت لاحق .

أدرج أول مرة بند مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد الدول الأعضاء فيه في جدول اعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، أي قبل ما ينيف عن عشرين سنة . ففي ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ بادرت وفود الجزائر والأرجنتين وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وغيانا وملديف ونيبال ونيجيريا والهند ، وهي كلها من البلدان النامية ، بطلب إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة . وقد أرفقت بهذا الطلب بموجب المادة العشرين من النظام الداخلي للجمعية العامة مذكرة تفسيرية تضمنت الأسباب التي أوجدت الحاجة - في نظر تلك الدول - إلى إعادة النظر في تشكيل مجلس الأمن .

وتجدر بالذكر في هذا السياق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة . ورد في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة أن مقاصدها تتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ،

وتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية .

ومما له صلة بموضوع التمثيل العادل في مجلس الأمن الوصف الذي تورده الفقرة الاولى من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق للعلاقة بين مجموع أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن . تنص تلك الفقرة على ما يلي : «رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به» الأمم المتحدة «سريعاً فعالاً ، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات» . وذلك يثير بجلاء مسألة التمثيل .

ويتعهد اعضاء الأمم المتحدة بموجب المادة الخامسة والعشرين من الميثاق : «بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق» . وذلك يثير بوضوح مسألة الشرعية . ان عهد اعضاء الأمم المتحدة إلى المجلس بتبعات حفظ السلم والأمن الدوليين وموافقتهم على عمل المجلس بالإنابة عنهم في قيامه بواجباته النابعة من تلك التبعات يتضمنان ضرورة توفر سلامة وعدالة التمثيل في تشكيل المجلس . وتجعل هذه الإناطة والموافقة أيضاً من المهم أن يعبر تشكيل المجلس عن العدالة ومبدأ التمثيل السليم إذا أراد المجلس ان يحافظ على هيبته وجدارته بالتصديق الضروريتين ، وإذا أريد لقراراته ان تحظى بالوزن الكافي لترجيح كفة السلام والوئام في حالات النزاع والصراع .

إن الميثاق بإناطته بمجلس الأمن مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين يحدد له أيضاً مهاماً والتزامات . تنص الفقرة ٢ من المادة ٤٢ على أن «يعمل مجلس الامن ، في أداء هذه الواجبات ، وفقاً لمقاصد «الأمم المتحدة» ومبادئها» . وتنص الفقرة ٣ من المادة نفسها على أن «يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية وأخرى خاصة إلى الجمعية العامة لتنظر فيها» .

تكشف هذه الأحكام مجتمعة - وأحكام اخرى من الميثاق - كشفاً واضحاً أن الدول الأعضاء ، بتفويضها مجلس الأمن بسلطات محددة ، تتوقع منه أن يتصرف فعلاً نيابة عنها . وبالتالي حتى تشعر الدول الأعضاء أنها ممثلة حقاً في مجلس الأمن وأعماله من الضروري أن يكون تكوينه تمثيلياً إلى اقصد حد ممكن ، والطريق الأولى لتحسين التمثيل في المجلس هي زيادة عدد الأعضاء فيه .

في السنوات القليلة الماضية كانت البلدان التي تدعو إلى دراسة مسألة تغيير تشكيل مجلس الأمن تنتقدها وتتهمها الدول المعنية بابقاء الوضع القائم بأنها (أي تلك البلدان) تعتزم فتح صندوق الافاعي بإثارة مناقشات لجوانب من ميثاق الأمم المتحدة ، وترى تلك

الدول أن من الأفضل بالتالي تجنب الخوض في تلك الجوانب . غير أن البلدان الداعية إلى تغيير تشكيل المجلس - ومعظمها من العالم النامي مثل البرازيل والهند ونيجيريا وأندونيسيا والمكسيك - كانت ترفض ذلك الانتقاد والاتهام . وتمثل موقف البلدان الداعية إلى التغيير في أن التشكيل الحالي غير السليم أصلاً للمجلس والازدياد الكبير في عدد أعضاء الأمم المتحدة يستوجبان زيادة عدد أعضاء المجلس .

لقد أعيد إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين (ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ - ايلول/سبتمبر ١٩٩٣) . وتجري الجمعية العامة في دوراتها السنوية مناقشات حول هذا الموضوع الذي يتزايد عدد الدول الأعضاء المعنية بتناوله . إن عدداً متزايداً من الدول الأعضاء من مختلف المجموعات الإقليمية يحث الآن على إجراء تغيير في تشكيل المجلس . لقد تكلم خلال المناقشات العامة عدد كبير من ممثلي الدول عن الحاجة إلى إحداث تغيير في تكوين المجلس . وأشاروا إلى الحاجة إلى القيام بإصلاحات في المجلس تراعي الازدياد في مجموع أعضاء الأمم المتحدة الذي يتجاوز اليوم ١٨٥ عضواً وتراعي تغير الأطار الدولي الذي يطلب فيه من الأمم المتحدة القيام بدور أكثر نشاطاً في مجالات الدبلوماسية والاقتصاد والتنمية .

إن العدد الكبير من الممثلين الذين أدرجوا أسماءهم للاشتراك في مناقشة هذه المسألة يدل دلالة قوية على اقتناع دولهم بأن الحاجة إلى إعادة تشكيل المجلس أصبحت اشد إلحاحا .

توجد خمس مجموعات إقليمية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وهذه المجموعات كما يلي : مجموعة الدول الآسيوية ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومجموعة دول أوروبا الشرقية والمجموعة الخامسة تدعى «مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى» .

تدعو أسباب جوهرية واضحة إلى زيادة عدد أعضاء المجلس بغية تحقيق التمثيل العادل فيه . إن تشكيل المجلس وتوزيع المقاعد فيه يعبران عن واقع العالم في سنة ١٩٤٥ . وواقع اليوم يختلف اختلافاً كبيراً عن واقع سنة ١٩٤٥ . منذ تلك السنة - أي سنة انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة - لم تعد الدول التي انتصرت على دول المحور النازي الفاشي الدول الوحيدة التي لها الصدارة . فضلاً عن تلك الدول المنتصرة - ومنها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق - نشأت منذ ذلك الوقت مراكز قوى ونفوذ جديدة مؤلفة من دول ومجموعات من الدول مثل اليابان وألمانيا والهند .

يرى كثيرون من الدارسين والسياسيين في العالم ، وخصوصاً العالم النامي ، أن مجموع أعضاء المجلس ينبغي أن يعكس ويجسد تكوين أعضاء منظمة الأمم المتحدة التي تمثل المجتمع الدولي . ومجلس الأمن بتكوينه الحالي لا يفي بهذا المعيار ، لأنه لم يعد محتفظاً بطابعه التمثيلي . ففي سنة ١٩٤٥ وخصوصاً سنوات الستين والسبعين نالت عشرات الشعوب استقلالها السياسي ، وتنتمي الأغلبية الساحقة منها إلى العالم النامي ، وانضمت إلى الأمم المتحدة . وأدت زيادة مجموع أعضاء الأمم المتحدة على مر السنين إلى الاختلال في نسبة مجموع مقاعد المجلس إلى مجموع الدول الأعضاء ، أي بنسبة ٥,١٢ في المئة في عام ١٩٦٣ - وهو العام الذي أعيد فيه تشكيل المجلس . في ذلك العام اتخذت الجمعية العامة القرار ١٩٩١ ألف في الدورة ١٨ بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين من ٦ إلى ١٠ ، فزاد مجموع الأعضاء من ١١ إلى ١٥ ، على أساس الزيادة التي حصلت في مجموع اعضاء الأمم المتحدة من ٥١ في سنة ١٩٤٥ إلى ١١٣ في سنة ١٩٦٣ . وبدأ سريان مفعول ذلك القرار بعد سنتين من اتخاذ القرار ، اي سنة ١٩٦٥ .

ومنذ تلك الزيادة ارتفع مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ارتفاعاً كبيراً ، ويبلغ العدد اليوم ١٨٥ عضواً . وبهذا الازدياد استمر تناقص نسبة مجموع مقاعد المجلس إلى مجموع الدول الأعضاء . وتقل النسبة اليوم عن ٨ في المئة . وبعبارة أخرى ، في الوقت الحاضر تزيد نسبة مجموع الدول الأعضاء إلى مجموع مقاعد المجلس عن ١٣ إلى ١ ، وعن ١٧,٤ إلى ١ إذا قصرنا الحساب على مجموع الأعضاء غير الدائمين ويبلغ عددهم عشرة .

ويمكن أن نرى الافتقار إلى التمثيل الكافي السليم للمجلس من زاوية أخرى . في سنة ١٩٤٥ كان مجموع أعضاء الأمم المتحدة يمثل ٤,٦ أمثال مجموع أعضاء مجلس الأمن . وعندما ارتفع مجموع أعضاء المجلس إلى ١٥ عضواً كان مجموع أعضاء الأمم المتحدة ١١٣ عضوا وشكل هذا المجموع ٧,٥ أمثال مجموع أعضاء المجلس ، وفي سنة ١٩٧٩ أصبح مجموع أعضاء الأمم المتحدة حوالي عشرة أمثال مجموع أعضاء المجلس . واليوم ، إذ يزيد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن ١٨٥ ، ازداد اختلال نسبة التمثيل ازدياداً كبيراً ، فقد أصبحت النسبة تزيد عن ١٢ دولة عضوا لكل دولة عضو في المجلس .

هذه الزيادة الكبيرة في عدد اعضاء الأمم المتحدة تشكل حجة دامغة مؤيدة للدعوة إلى زيادة عدد أعضاء المجلس . وهذا التمثيل المنخفض المقترن بهذه الزيادة يمثل حالة ينبغي تصحيحها . إنه يستوجب إعادة لتشكيل المجلس تتيح تعزيز صفته التمثيلية . وبالنظر إلى أن المجلس ، كما سبق أن ذكرنا ، من المفترض أن يضطلع بمهامه حسب المادة ٢٤ من الميثاق

بالإنابة عن الدول الأعضاء في المنظمة الدولية ، وبالنظر إلى أن مسألة الأمن والسلم الدوليين تهم جميع الدول الأعضاء ، فإن هذه الحالة ، حالة التفاوت في فرص الدخول في عضوية المجلس ، غير سليمة .

ولا يتفق التشكيل الحالي للمجلس أيضاً مع المادة ٢٣ من الميثاق . مما تنص عليه هذه المادة ما يلي : « . . . تنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس . ويراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيأة الاخرى ، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل» . وعند إلقاء نظرة على التشكيل الحالي للمجلس قد يتساءل المرء عما إذا كانت احكام هذه المادة قد روعيت . في سنة ١٩٧٩ وجد مقعد غير دائم لكل ١٨,٥ دولة من مجموعة الدول الآسيوية ، ومقعد غير دائم لكل ١٦,٣ دولة من مجموعة الدول الإفريقية ، ومقعد غير دائم لكل ١١ دولة من «مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى» ، ومقعد غير دائم لكل ١٠ دول من مجموعة دول أوروبا الشرقية . فالدول الصناعية في اوروبا الغربية والشرقية ممثلة تمثيلا أكبر على نحو لافت للنظر من تمثيل الدول الاعضاء في مجموعات الدول الأخرى ، فضلاً عن أن للدول الاوروبية ثلاثة من المقاعد الدائمة الخمسة . ولغرض القيام بالمقارنة نذكر أن مجموعة الدول الآسيوية تضم أيضاً دولة دائمة العضوية ، هي الصين ، بينما تشغل الولايات المتحدة التي تنتمي إلى «مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى» المقعد الدائم الخامس .

لقد ازداد بمرور الوقت أيضاً التوزيع الإقليمي لمقاعد المجلس اختلالاً لصالح البلدان المتقدمة النمو الصناعية نتيجة عن زيادة مجموع أعضاء هيأة الأمم المتحدة بقبول دول أعضاء جديدة معظمها من البلدان النامية غير الصناعية . فإذا القينا نظرة على الدول الممثلة بمقعد واحد غير دائم في المجلس حسب المناطق وجدنا أن التمثيل تردى بالنسبة إلى الدول الآسيوية والافريقية ودول أمريكا اللاتينية . فالنسبة التقريبية في الوقت الراهن كما يلي : ٢٢ دولة إلى ١ في حالة مجموعة الدول الآسيوية ، و ١٧ إلى ١ في حالة مجموعة الدول الأفريقية وحالة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، و ١٢ إلى ١ في حالة «مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى» ، و ١٠ إلى ١ في حالة مجموعة دول أوروبا الشرقية .

وتمكن الإشارة بطريقة أخرى إلى الافتقار إلى كفاية التمثيل . وتلك الطريقة كما يلي : في سنة ١٩٦٣ كان متوسط فترة انتظار دولة من مجموعة الدول الآسيوية أطول بمرة ونصف المرة من الفترة التي تنتظرها دولة منتمية إلى المنطقة الاوروبية ، وبمرور الوقت زاد الفرق اتساعاً

بين فترتي الانتظار، وبلغ الفرق في سنة ١٩٦٣ مرتين ونصف المرة .

إن هذا الاختلال في التمثيل على المستويين الإقليمي والعالمي في مجلس الأمن يتجلى في كيفية تناول هذه الهيأة الدولية لحالات التوتر والصراع والطوارئ في مختلف اصقاع العالم الذي تنهشه الخلافات العقائدية وتسوده المذاهب السياسية والاستراتيجية المتضاربة وتؤثر فيه النشاطات والسياسات القائمة على الهيمنة والاطماع الاقتصادية وعلى الطموح إلى اكتساب الاراضي .

ولتصحيح هذا التوزيع غير المتكافئ لمقاعد المجلس دعت الدول التي بادرت بطلب إدراج بند التمثيل العادل في عضوية المجلس وزيادة عدد مجموع الدول الأعضاء فيه في جدول أعمال الجمعية العامة إلى إجراء استعراض لتكوين المجلس بغية تحقيق تمثيل أكثر توازناً . واسترعت تلك الدول في مذكرتها التفسيرية الانتباه إلى زيادة مجموع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ١١٣ دولة عندما زيد عدد أعضاء المجلس آخر مرة إلى ١٥٢ دولة في سنة ١٩٧٩ . وورد في المذكرة أيضاً ان تلك الزيادة لا تتجلى في تشكيل المجلس الذي بقي عدد أعضائه ثابتاً ، ١٥ عضواً ، منذ سنة ١٩٦٣ .

ولجعل توزيع مقاعد المجلس أقرب إلى التمثيل العالمي والإقليمي الصحيح يمكن النظر في بعض البدائل . يمكن ، على سبيل المثال ، النظر في زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين بثمانية مقاعد ، تخصص ثلاثة منها لآسيا وثلاثة لإفريقيا واثنان لأمريكا اللاتينية . فمن شأن ذلك أن يوفر توزيعاً أكثر إنصافاً بنسبة ٩ إلى ١ للمناطق الثلاث . وبالنسبة إلى البلدان الصناعية من شأن هذه الزيادة ان توازن بعض الشيء الزيادة الكبيرة الحالية في تمثيل هذه البلدان . ومن الممكن أيضاً زيادة عدد الاعضاء الدائمين بإضافة دول من العالم النامي إلى المجلس ، مما من شأنه أن يؤدي إلى تغيير تشكيل المجلس فيصبح معبراً تعبيراً أدق عن مجموع أعضاء الأمم المتحدة وعن الأوضاع والظروف الدولية المتغيرة .

ويسبب هذا الاختلال ، طبعا ، قدراً كبيراً من القلق والاستياء لدى الدول النامية لانه يعني عدم حصولها على ما تستحقه من مقاعد في مجلس الأمن ، وبالتالي حرمانها من ممارسة التأثير الذي تتيحه عضويتها في المجلس في الشؤون الدولية . وعند النظر في هذه المسألة من الجدير والمهم أن نأخذ في الاعتبار الموقف الذي تتخذه هذه الدول من هذه القضية . لقد أكد ، على سبيل المثال ، رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعهم الذي عقدوه في داكار عاصمة السنغال في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ورؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمرهم الذي عقدوه في جاكارتا بأندونيسيا في

ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ على الأهمية الحيوية التي يولونها لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن .

إن رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز التي يشكل أعضاؤها أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينظرون إلى مسألة العضوية في مجلس الأمن والتمثيل العادل فيه في سياق اتخاذ تدابير لتعزيز الأمم المتحدة ولإضفاء الطابع الديمقراطي عليها .

ويرد في الفقرة ٣٠ من الفصل الثاني من الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر جاكارتا الذي عقدته بلدان حركة عدم الانحياز «أنهم [رؤساء الدول أو الحكومات] قد أعربوا عن تصميمهم على المشاركة البناءة في عملية التكيف والإصلاح [داخل الأمم المتحدة] انطلاقاً من إيمانهم الراسخ بأن الأمم المتحدة محفل لا غنى عنه ولا بد من دعمه وتعزيزه . ومع ذلك فإن إقامة الديمقراطية في المؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية في هذه العملية لا تزال معوقة من قبل الذين يسعون للاحتفاظ بمواقع القوة ذات الامتيازات . إن إقامة الديمقراطية في الأمم المتحدة وهيئاتها ينبغي أن تتجنب إدامة المظالم الحالية عن طريق إيجاد مراكز امتيازات جديدة وتنبغي متابعة ذلك بروح المساواة السيادية لجميع الدول . ويناشدون الدول الكبرى أن تقبل هذه العملية الحتمية لأجل المصالح الكبرى للبشرية جمعاء» .

التأثير العربي والانتخابات في الولايات المتحدة*

للسياسة (Politics) تعاريف مختلفة . وأحد هذه التعاريف هو أن السياسة هي السعي إلى ممارسة السلطة وتحقيق التأثير أو النفوذ للنهوض بمصالح معينة . وثمة جوانب شبه أو قواسم مشتركة بين مفهومي السلطة والتأثير . وأحد هذه القواسم أن المفهومين ينطويان على قدرة صاحب السلطة والتأثير على جعل الآخرين يقومون بعمل ما أو يتفادون القيام به أو يكفون عن القيام به إذا كانوا قد شرعوا في ذلك .

في الولايات المتحدة تجري عملية سياسية دستورية هي عملية الانتخابات للهيئات الاتحادية (الفدرالية) ولهيئات الولايات والسلطات المحلية . وتضم هذه الانتخابات الانتخابات للرئاسة الأمريكية والانتخابات لعضوية الكونغرس بمجلسيه ، مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ولعضوية المجالس التشريعية للولايات ولمنصب الحاكم للولاية ولعضوية عدد من المسؤولين في النواحي أو المقاطعات (Counties) ولعضوية المجالس البلدية أو المحلية ولعضوية هيئات أخرى .

ويعني الانتخاب إما أن يدلي المواطن المنتخب بصوته لشخص مرشح أو أن يرشح المواطن لأن ينتخب عن طريق الأصوات التي يدلي بها ناخبون تأييداً له . وعلى الرغم من أهمية الانتخابات بالمعنيين المذكورين أعلاه فسيكون التركيز هنا على المعنى الأول ، أي إدلاء المواطنين الناخبين بأصواتهم لأشخاص مرشحين .

وتشكل الانتخابات على مختلف المستويات المذكورة في هذا البلد وسيلة أو آلية أو أداة أو مؤسسة فعالة لأن تحقق الجموعة العربية التأثير . في عملية الانتخابات هذه يتوق المرشحون طبعاً إلى الفوز بالانتخابات توقاً شديداً . ويبذلون هم ومؤيدوهم الجهود لنيل تأييد أي مصوت من المصوتين . وبالنظر إلى أن الفوز في المعركة الانتخابية يتحقق - على الأقل على معظم المستويات - بالأغلبية البسيطة فإن المرشحين يعلقون أهمية على كل صوت ، ويعلقون أهمية كبيرة على مجموعة أكبر من الأصوات . وهؤلاء المرشحون ، حتى يفوزوا في المعركة الانتخابية وحتى يهزموا خصومهم ، على استعداد للمساومة مع مجموعات

---

* بناءً على دعوة موجهة من اتحاد الإعلاميين العرب في الولايات المتحدة وبرعايته ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ في فندق راديسون في مدينة انغلوود بولاية نيوجيرزي .

الناخبين ، وعلى استعداد لتلبية قسم لا يستهان به من رغبات وطلبات مجموعات الناخبين . وكلما زاد عدد الناخبين في مجموعة من المجموعات الذين يدلون بأصواتهم تأييداً للمرشح ازداد المرشح ميلاً إلى مراعاة مصالحهم .

وفي أحيان غير قليلة تتعارض مصالح المجموعات البشرية لأسباب اقتصادية ودينية وثقافية وسياسية . وبالتالي كلما زادت مراعاة مرشح من المرشحين لمصالح مجموعة من هذه المجموعات المتعارضة المصالح فقد تكون تلك المراعاة على حساب تلك المجموعات . ونحن أعضاء المجموعة العربية نعلم بوجود بعض المجموعات التي لها مصالح سياسية واقتصادية وعقائدية تتعارض مع مصالح وأهداف المجموعة العربية . وبالتالي فإن مراعاة مرشح من المرشحين لمصالح تلك المجموعات قد تكون على حساب مصالح المجموعة العربية . وللحيلولة دون أن يميل مرشح من المرشحين إلى مراعاة مصالح مجموعة ناخبين تتعارض مع مصالح المجموعة العربية ينبغي لأفراد المجموعة العربية أن يبينوا للمرشح قوتهم الانتخابية ووحدة صفهم واستعدادهم للتصويت مؤيدين له إذا راعى مصالحهم ولم يراع مصالح خصومهم ، ومعارضين له ومؤيدين خصمه أو ممتنعين عن التصويت إذا مال ذلك المرشح إلى تأييد المجموعة التي تعارض مصالح المجموعة العربية .

وكما هو معروف لدينا في الولايات المتحدة مجموعات كثيرة - ثمة مجموعات عرقية وثقافية ودينية . في هذا البلد الملايين من المواطنين العرب الذين يقيمون في مختلف الولايات . لقد بدأت الهجرة العربية إلى هذا البلد أيام السلطنة العثمانية . ويتزايد عدد المواطنين العرب نتيجة عن استمرار الهجرة العربية من مختلف الأقطار العربية التي لها نظم وتقاليد اجتماعية واقتصادية وسياسية تختلف عن تلك القائمة في الولايات المتحدة . ويتزايد عدد المواطنين العرب في هذا البلد أيضاً نتيجة عن التكاثر السكاني .

ونحن نعرف أن وحدة الصف قوة ، ووحدة الصف في المعركة الانتخابية تعني لم شمل أفراد مجموعة من المجموعات الانتخابية حول هدف من الأهداف أو مرشح من المرشحين . وفي صفوفنا نحن العرب المقيمين في هذا البلد للعلاقات العائلية دور أقوى في تنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية . وبالتالي قد يكون من الأسهل علينا أن ننظم أنفسنا تنظيماً سياسياً واجتماعياً حسب رؤيتنا لمصلحتنا القومية والثقافية والاقتصادية طبعاً في إطار الدستور والنظام القانوني العام المأخوذ بهما في هذا البلد .

واختلاف الأقطار التي قدم العرب منها يعني أن لهم رؤى مختلفة للحياة . وعلى الرغم من ذلك تقوم بين العرب المهاجرين - بسبب خلفيتهم الثقافية واللغوية المتشابهة - بعض

الرؤى المتماثلة أو المتشابهة إلى الحياة . ويقوم قاسم مشترك أدنى بين العرب القادمين من بلدان مختلفة . ومن شأن وجود هذا القاسم أن يسهل توحيد الكلمة والاتفاق على الهدف وعلى الوسيلة لتحقيقه .

لقد أسلفنا أن أحد تعاريف السياسة أنها السعي إلى ممارسة السلطة وإلى تحقيق النفوذ للنهوض بمصالح معينة . فضلاً عن الأهداف العامة التي يفرض النظام الدستوري الأمريكي على المواطنين السعي إلى تحقيقها ، توجد مصالح أخرى خاصة لكل مجموعة من المجموعات الأمريكية في إطار النظام القانوني المعمول به في هذه الدولة . وللعرب الأمريكيين أيضاً ، شأنهم شأن سائر المجموعات ، مصالح معينة تعنيهم بوصفهم ينتمون إلى مجموعة أمريكية معينة ، هي المجموعة العربية .

ومن المصالح الخاصة للمجموعة العربية ألا تتعرض هذه المجموعة أو أفراد منها دون موجب لموقف سلبي من مجموعات قومية أخرى أو من هيئات مختلفة . ويمر العرب فردياً وجماعياً بحالة صعبة ، حالة يتعرضون فيها على تفاوت للعداء أو المضايقة أو التحرش أو للسخرية منهم أو للاستخفاف بهم وبشخصيتهم وتبذل فيها محاولات لطمس تراثهم وحضارتهم وتحريف تاريخهم من جانب مجموعات أخرى ، وتشويه تاريخهم وشخصيتهم والمساس بسمعتهم ووصفهم بأوصاف غير صحيحة ومستهجنة لا تليق بنا أمة وتاريخاً وحضارة . وبعبارة أخرى ، من مصلحة المجموعة العربية أن تحافظ هذه المجموعة على وجودها اللائق بها في هذا البلد وألا تتعرض لاتخاذ موقف سلبي .

ويتخذ هذا الموقف حيال العرب على الرغم من أن الفرد العربي العادي فرد طيب ومسالم ولديه نية طيبة تجاه الناس الذين يعيش بينهم وتجاه البلد الذي يعيش فيه وعلى الرغم من أن العرب أسهموا إسهاماً حضارياً وثقافياً وسياسياً كبيراً لهذا البلد ، ويعملون بدأب ومثابرة لتحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق «الحلم الأمريكي» . يوجد في صفوف العرب المهندسون والمحامون والأطباء والجراحون والصحافيون وأساتذة الجامعات والباحثون في شتى الميادين ورجال الأعمال والسياسيون والممثلون والمغنون وغيرهم الناجحون الذين أسهموا في بناء صرح الحضارة الأمريكية . ومن هؤلاء طبيب القلب الدبيكي والممثل داني ثوماس والمغني بول أنكا والعلماء المفكرون نصير عاروري وهشام شرابي وإدوارد سعيد والشاعر الفيلسوف جبران خليل جبران والسياسي جون سنونو .

وتقوم أسباب كثيرة لهذا الموقف السلبي المتخذ تجاه المجموعة العربية . ومن هذه الأسباب السياسة نظراً إلى نشوب الصراع العربي الإسرائيلي ، والدين نظراً إلى الانتماء

الإسلامي لقسم كبير من المجموعة العربية ، والثقافة نظراً إلى الخلفية الاجتماعية الثقافية التي نشأنا فيها والتي تختلف عن الخلفية الثقافية الأمريكية . فبالنظر إلى حداثة قدوم قسم كبير من العرب إلى هذا البلد فإن أفراد ذلك القسم لا يزالون يتبعون تقاليد وعادات ويتخلقون بأخلاق تختلف عن تلك المتبعة في صفوف الأمريكيين . وثمة سبب آخر لاتخاذ هذا الموقف السلبي وهو أن كثيرين من الأمريكيين يجهلون أخلاق العرب وتقاليدهم وعاداتهم ، كما يجهلون أخلاق وتقاليد وعادات مجموعات عرقية أخرى .

وعلى الرغم من قوة الانتقاد للمجموعة العربية في هذا البلد ، ومن أهمية المشاركة في الانتخابات بوصفها أداة لممارسة التأثير لتحقيق مصالح معينة فإن نسبة المشاركين من العرب الأمريكيين فيها ضئيلة . وأحد الأسباب هو أن الناس قدموا من بلدان لا تمارس في معظمها تقاليد الممارسة الانتخابية ، وبالتالي ليست لديهم تقاليد هذه الممارسة . ويترتب على ذلك عدم التقدير الكافي من جانبهم لأهمية الانتخابات بوصفها أداة لإسماع الصوت وتبيان الموقف ولممارسة التأثير والوصول إلى السلطة . ويترتب على ذلك أيضاً عدم الاستفادة بما فيه الكفاية من هذه الآلية أو المؤسسة الديمقراطية وهي مؤسسة ممارسة الانتخابات . وبالنظر إلى الظروف التي يعيشها العرب في هذا البلد فمن الحري أن يكونوا على اطلاع على الفائدة من المشاركة في الانتخابات وأن يشاركوا فيها .

وثمة سبب آخر يجعل بعض العرب الأمريكيين يبتعدون عن المشاركة في الانتخابات ، وذلك السبب هو أن ذلك البعض يظن أن السلطات الحكومية تلاحق على مستوى من المستويات الذين يمارسون حقهم الانتخابي . ولا أعتقد أن هذا الظن صحيح . فلا أظن أن السلطات تلاحق شخصاً لمجرد إدلائه بصوته .

ولتحقيق الأهلية للمشاركة في الانتخابات ينبغي أن يلبي الفرد شرطاً معيناً وهو تجنسه بالجنسية الأمريكية . وقسم من أبناء العرب ، شأنهم شأن سائر المجموعات البشرية في هذا البلد ، ليسوا حائزين للجنسية الأمريكية . وهؤلاء من الناحية القانونية لا يحق لهم المشاركة في الانتخابات الفدرالية وانتخابات الولايات . غير أن من الجدير في هذا السياق ، سياق حيازة الجنسية ، أن نشير إلى أنه ليس من الصعب على الكثيرين من غير الحائزين لتلك الجنسية أن يحصلوا عليها ، وذلك عن طريق تقديمهم لطلب الإقامة الدائمة والاستعانة بخدمات المحامين الذين يتخصصون في شؤون الهجرة والإقامة مقابل دفع مبلغ مالي معين لهم .

المرأة وحقوق الإنسان

حققت حقوق الإنسان مركزاً قانونياً دولياً في ميثاق الأمم المتحدة. لقد أوجد الميثاق، بمنح هذا المركز، صلة وثيقة بين حقوق المرأة وحقوق الإنسان بأن أعلن في أربع مواد أن من الأغراض الرئيسية للأمم المتحدة «تحقيق التعاون الدولي ... على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء» (المادة ١ من الميثاق).

ان الصلة بين حقوق المرأة وحقوق الإنسان عززها فيما بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد ونشر على الملأ بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٧ ألف (الدورة الثالثة) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللذان اعتمدا وعرضا للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة (الدورة الحادية والعشرون) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦.(١)

إن اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (في ما يلي «اتفاقية المرأة»)، بالتضافر مع الجهود التي بذلتها منظمات دولية عامة وخاصة وعلماء في مجال القانون والمنادون بالمساواة بين الجنسين في المجالين السياسي والاقتصادي، قد عزز تعزيزاً كبيراً الوعي بأن حقوق المرأة من حقوق الإنسان.

ويرد في هذا المقال وصف لخلفية وجوهر اتفاقية المرأة الذي يتضمن الحقوق السياسية للمرأة وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية وحقوقها المدنية.

الخلفية

أعدت لجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة اتفاقية المرأة. لقد أوصت اللجنة، التي أنشأها في حزيران/يونيه ١٩٤٦ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، باتخاذ قرارات عديدة بتضمين حقوق المرأة في القانون الخاص والعام. وأعدت اللجنة أيضاً بضع

---

(١) الأمم المتحدة، جنيف، مركز حقوق الإنسان، حقوق الانسان؛ مجموعة صكوك دولية (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٨)، صص ٨، ١٨.

اتفاقيات ، بما في ذلك المركز السياسي للمرأة ، وجنسية النساء المتزوجات ، والموافقة على الزواج وتسجيل الزواج . ووضعت اللجنة أيضاً إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة . واعتمدت أيضاً منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اتفاقيات في مجالات محددة لحقوق المرأة .

وعلى الرغم من هذه التدابير أقرت لجنة مركز المرأة بأن التمييز على أساس الجنس مستمر ، وبالتالي قررت إبرام معاهدة دولية ملزمة قانوناً لإنهاء هذا التمييز . وفي سنة ١٩٧٤ بدأ أعضاء اللجنة بإعداد اتفاقية المرأة . وفي سنة ١٩٧٦ أوصوا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة التابعين للأمم المتحدة بالموافقة عليها . وأجرت اللجنة الثالثة المعنية بالمسائل الاجتماعية والإنسانية والثقافية مناقشة بشأن هذا الصك من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ ووافقت الجمعية العامة في جلسة عامة على اتفاقية المرأة في ٨١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ . وتحفظ عدد من الدول العربية والإسلامية عن بعض موادها وخصوصاً مواد متعلقة ببعض الحقوق المدنية . ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ بتصديق عشرين دولة عليها ، بما جعلها ، من ناحية القانون الدولي ، دولاً أطرافاً في هذا الصك . وبعد ذلك بعقد ، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، كانت مئة وعشر دول ، حوالي ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ذلك الوقت ، دولاً أطرافاً .

جوهر اتفاقية المرأة

بنيوياً تشبه اتفاقية المرأة صكوكاً دولية أخرى لحقوق الإنسان ، وتتألف الاتفاقية من ديباجة وثلاثين مادة . وتبين الديباجة الغرض من اتفاقية المرأة ، وتؤكد تساوي الرجل والمرأة في الحقوق ، وكرامة الإنسان وقيمته . وكما ورد في الديباجة فإنه «لا يزال هناك . . . تمييز واسع النطاق ضد المرأة» (الفقرة ٧) ، على الرغم من الأحكام الكثيرة التي تدين ذلك التمييز في صكوك الأمم المتحدة وإجراءاتها وتدابيرها . إن ذلك التمييز ، كما تنص الديباجة عليه ، «عقبة أمام مشاركة المرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ، في حياة بلدهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . . . ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لامكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية» .

وتعرف المادة ١ من اتفاقية المرأة ، لأول مرة في أي صك قانوني دولي ، التمييز على أساس الجنس . فوفقاً لما ورد في المادة ١ فإن هذه الممارسة تشكلها :

أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس

الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو
إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات
الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية
والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر ، أو
توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها
لها ، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى
أساس المساواة بينها وبين الرجل .(٢)

وبالتصديق على اتفاقية المرأة تتفق الدول في المادة ٢ على أن تشجب هذا التحيز و«على أن تنتهج ، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء ، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة» . وتتفق الدول أيضاً في المادة ٢ على «ادماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى» وعلى «اتخاذ المناسب من التدابير ، تشريعية وغير تشريعية ، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات ، لحظر كل تمييز ضد المرأة» وعلى «فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل ، وضمان الحماية الفعالة للمرأة ، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات الأخرى في البلد ، من أي فعل تمييزي» ، وعلى «الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة ، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام» ، وعلى «اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة» ، وعلى «اتخاذ جميع التدابير المناسبة ، بما في ذلك التشريعي . . . لتغيير أو ابطال النظام القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة» .

ويقصد بهذه التدابير كفالة «تطور المرأة وتقدمها الكاملين وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل» (المادة ٣) . ويقصد بهذه التدابير أيضاً «تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة ، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر ، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة» وأيضاً «كفالة تضمين التربية العائلية فهماً سليماً للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية ،

---

(٢) الأمم المتحدة ، المرجع نفسه ، ص ٥٠١ .

والاعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين . . .» . وتقصد هذه التدابير كذلك « . . . مكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستعمال بغاء المرأة» (المادة ٦) .

إن التأكيد الوارد في اتفاقية المرأة على «جميع التدابير المناسبة» شامل ومرن ، مما يسمح للدول بأن تتخذ التدابير التي هي ضمن قدرتها على اتخاذها .[٣] غير أن المادة ٤ تدعو إلى اتخاذ تدابير مؤقتة ، مثل سياسات العمل الإيجابي ، للتعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة . ووفقاً للاتفاقية لا يعتبر اتخاذ الدول لهذه الدابير تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية ، ولكن يجب ألا يستتبع الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة ، كما يجب ايقاف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة . وفضلاً عن ذلك ، تلزم المادة ٢٤ «الدول الأطراف باتخاذ جميع ما يلزم من تدابير على الصعيد الوطني تستهدف تحقيق الأعمال الكامل للحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية» .

الحقوق السياسية للمرأة

إن أحكام اتفاقية ١٩٥٢ بشأن الحقوق السياسية للمرأة ، وهي الأحكام التي تكفل للمرأة الحق في التصويت في جميع الانتخابات والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات وفي شغل الوظائف العامة ، يعاد التأكيد عليها في المادة ٧ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وتؤكد هذه المادة أيضاً حق المرأة في الاشتراك في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي المشاركة في أية منظمات وجمعيات تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد . إن حق المرأة في تمثيل حكومتها على الصعيد الدولي مؤكد في المادة ٨ ، بينما تضمن المادة ٩ ، إذ تدمج أحكام اتفاقية ١٩٥٧ بشأن جنسية المرأة المتزوجة ، «ألا يترتب على الزواج من أجنبي ، أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج ، أن تتغير تلقائياً جنسية الزوجة» .

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

تنص اتفاقية المرأة على أن تتخذ الدول الأطراف مختلف التدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية ، وبوجه خاص لكي تكفل ، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة ، شروطاً متساوية في التوجيه الوظيفي

(3)Rebecca J. Cook, "Reservations to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women, Virginia Journal of International Law, Spring 1990, pp. 670-73.

والمهني ، والقيام بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية ، والمساواة في التعليم العام التقني والمهني والتعليم التقني العالي ، والتساوي في المناهج الدراسية ، والقضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله ، والتساوي في فرص الحصول على المنح الدراسية وفي فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم وفي فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية (المادة ١٠) .

وتنص المادة ١١ على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها ، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة ، نفس الحقوق في العمل وفي التمتع بنفس فرص العمالة وفي حرية اختيار المهنة ونوع العمل والحق في الترقية والأمن على العمل ، والحق في الضمان الاجتماعي والحق في الوقاية الصحية .

والحصول على خدمات الرعاية الصحية تتناوله المادة ١٣ التي تنص على أن تكفل الدول الأعضاء للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة . ويقصد بالمادة ١٣ أن تكفل للمرأة ، على أساس المساواة بينها وبين الرجل ، نفس الحقوق في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ومنها الحق في الاستحقاقات العائلية وفي الحصول على القروض المصرفية والرهون العقارية والحق في الاشتراك في الأنشطة الترويجية .

والمادة ١٤ هي الحكم الأول في صك دولي يعالج المشاكل الخاصة التي تواجهها النساء الريفيات اللواتي تؤدي أغلبيتهن معظم الأعمال الزراعية في البلدان النامية . وتنص هذه المادة على أن تكفل الدول الأعضاء للمرأة ، على أساس المساواة بينها وبين الرجل ، المشاركة في التنمية الريفية وفي وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي ، وفي الوصول إلى تسهيلات العناية الصحية الملائمة والاستفادة من برامج الضمان الاجتماعي .

الحقوق المدنية

تنص المادة ١٥ من اتفاقية المرأة على أن الدول الأطراف تكفل للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية ، وتتفق الدول الأعضاء على اعتبار جميع العقود التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحد من الأهلية القانونية للمرأة باطلة ولاغية . إن حقوق المرأة في بضعة مجالات

تواجه فيها تمييزاً خاصاً تؤكد أيضاً عن طريق اعتراف الدول الأطراف للمرأة بالحق في المساواة مع الرجل أمام القانون، وفي تساوي الفرص لإبرام العقود وفي إدارة الممتلكات.

وتعتمد المادة ١٦ على اتفاقية ١٩٦٢ للرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج، وتكلف الدول بأن تقضي على «التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية».

المواد النهائية

تحدد كل معاهدة دولية الإجراء الذي تتحمل به الحكومات المصدقة المسؤولية القانونية عن الوفاء بالالتزامات التي تلتزم بها وتصف هذه الأحكام كيفية تحقيق التصديق، وفي أية ظروف، وموعد بدء نفاذ المعاهدة، وجواز التحفظات، ومكان إيداع صكوك التصديق للدول (كالمعتاد لدى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة).

وبمقتضى اتفاقية المرأة يبدأ نفاذ أحكام هذه الوثيقة في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة (المادتان ٢٥ و٢٧). ولأية دولة طرف، في أي وقت، أن تطلب إعادة النظر في الاتفاقية (المادة ٢٦). ويمكن للأمين العام للأمم المتحدة أن يتلقى نص التحفظات التي تبديها الدول اذا كانت مسايرة لغرض اتفاقية المرأة (المادة ٢٨). غير أن الاتفاقية لا توفر معياراً لتحديد المسايرة. وأخيراً فان الخلافات حول تفسير هذه الاتفاقية يجب أن تسوى عن طريق المفاوضات أو التحكيم أو إحالة النزاع على محكمة العدل الدولية (المادة ٢٩).

تدني مركز المرأة نتيجة
عن رغبات أصحاب تيارات فكرية قوية

ينبغي للعقل أن يتحكم بالفكر والعمل البشريين . ويجب أن تكون للبشر رجالاً ونساءً الحرية في رعاية العقل الذي هو مفتاح تحسين الذات والتغيير الاجتماعي . وتشكل التنشئة والبيئة والتربية والتعليم الأخلاق . والتعليم هو حق جميع البشر والأداة الهامة التي تسهم في نيل البشر رجالاً ونساءً عن طريقها للاستقلال والمساواة .

وينبغي أن تكون حقوق الرجل وحقوق المرأة متساوية باستثناء الحقوق التي تقررها الاختلافات البيولوجية . وبسبب هذه الاختلافات توجد حقوق يجب ألا يتمتع بها إلا الرجل وحقوق يجب ألا تتمتع بها إلا المرأة . عند الولادة تكون لدى جميع البشر حقوق ممنوحة من الخالق . وإن عزو ملكة العقل إلى الرجل دون المرأة - كما يفعل بعض الناس - تفكير خاطئ سخيف وكيل بشري بمكيالين . وتجب إزالة وجوه الظلم القائمة على الانتماء الطبقي والجنسي وعلى الملكية (بكسر الميم) .

ولا يمكن أن تحسن حالة الجنس البشري إلا بالتنشئة القويمة السليمةالتي تؤمن نشوء الفرد الأكثر وعياً ونضوجاً واستقلالاً . ولا يمكن ان تحقق هذه التنشئة في مجتمع فيه النساء محرومات من حقوقهن ومن فرص العمالة المناسية لهن ومن حرية الإعراب الفكري والإعراب عن شخصيتهن الفردية . وعن طريق تحسين حالة النساء ورفع مركزهن يصبحن أمهات أفضل وزوجات افضل ، لأنه في هذه الحالة تنشأ علاقات الأمومة والعلاقات الزوجية على اساس التفاهم الأقوى ، لأن التفاهم يكون أقوى حينما يكون قائما بين طرفين متساويين في المركز أو لا يوجد اختلاف كبير بين مركزيهما . ويكون التفاهم أقل حينما تكون العلاقة بين الزوج والزوجة علاقة السيد والجارية أو علاقة الشخص المعطي المستقل المتفضل والشخص المعطى التابع المتفضل عليه .

والمركزان القانوني والسياسي للمرأة يؤثر بعضهما في بعض على نحو ايجابي . فإذا تدني المركز القانوني قل التأثير السياسي وبالعكس . والبيئة المحيطة بالمرأة تؤثر في مركزها أيضاً . وتتكون البيئة من محيط الأسرة والمحيط العائلي الأكبر والمحلي والمجتمعي ومحيط الدولة . والحقيقة الواقعة هي أن العامل الذي يضعف مركز المرأة (ويضعف ، والقول بالقول يذكر ، فئات أضعف أخرى في المجتمع) إضعافاً كبيراً هو النظام السياسي الذي له علاقة

وثيقة بالنظام الاجتماعي . والمقصود بالنظام السياسي نظام العلاقات الاجتماعية التي يحدد طبيعتها وقوتها عامل التأثير أو النفوذ الفردي والجماعي في مجالات الحياة كافة . من سمات هذا النظام السياسي-الاجتماعي أن تدني مركز المرأة هو نتيجة تلبية رغبات ورؤى تيارات فكرية وسياسية واقتصادية وتاريخية وقيمية كثيرة وقوية في المجتمع . في عملية التلبية تلك كانت رؤى تلك التيارات متعارضة أو مختلفة . ومما أوجد حيزاً أكبر لتلافي الصدام بين تلك التيارات أو لجعل الصدام أقل حدة وتوتراً أو مما أوجد صيغة عملية مكنت تعايش أو تجاور أصحاب تلك التيارات في بيئة معينة هو الاتفاق أو الترتيب المتعمد و/أو غير المتعمد الذي مؤداه الفعلي إضعاف فئات أضعف في المجتمع ، وكانت النساء أيضاً وما يزلن الفئة الأكثر تضرراً لأسباب منها ضعفهن الجسدي واستمرار أثر دورهن التاريخي الأقل أهمية . وبذلك كله شكلت النساء إحدى الدعائم القوية لبقاء صيغة التعايش أو التجاور البشري الذي لبيت فيه رغبات تلك التيارات الفاعلة القوية .

ولم تكن تلك التلبية كافية لجموح رغبات تلك التيارات ، ولذلك كان ذلك التعايش أو التجاور يشوبه التوتر الذي يتطور إلى النزاع والصراع . ومهما كان من أمر ذلك التوتر والنزاع والصراع فإن مركز المرأة التابع النابع من صيغة التعايش أو التجاور كان ركناً مهما من أركان الحفاظ على ذلك المحيط السياسي-الاجتماعي الذي حقق فيه إلى حدود معينة ومتفاوتة المنادون بتلك التيارات رغباتهم ورؤاهم .

ويكرس هذا النظام السياسي-الاجتماعي استغلال الرجل للمرأة في مجالات مختلفة من أهمها المجال الاقتصادي . النظام السياسي-الاجتماعي في العالم كله - وعلى وجه الخصوص في العالم النامي - نظام يؤمن بوسائل قانونية وقيم اجتماعية ورموز وأساطير سيطرة الرجل على المرأة واستغلاله لها وتأكيد تفوقه عليها ودونيتها حياله لأسباب مختلفة منها إرضاء أهوائه الاقتصادية والمالية والأنانية والجنسية .

ووراء هذا النظام السياسي-الاجتماعي القيمي السائد في شتى المجتمعات يكمن عامل حماية مصالح الرجل هذه . وبعبارة أخرى في ظل هذا النظام يتوسل الرجال أصحاب المصالح بوسيلة النظام السياسي-الاجتماعي القيمي لتأمين استمرار استغلالهم المالي والاقتصادي والجنسي والأناني للمرأة .

وتقوم عوائق في وجه تغيير النظام السياسي-الاجتماعي ، واحد اهم هذه العوائق هو تخوف الرجل من الفقدان المالي والاقتصادي وفقدان «الأنا» عنده لو حدث هذا التغيير .

وما دامت رغبة هؤلاء الرجال في تأمين هذه المصالح قائمة فلن يمكن تحرير المرأة ولن

تمكن مساواة حقوقها مع حقوق الرجل ، وبالتالي لن يمكن تحقيق التنشئة السليمة لافراد المجتمع .

ومما يزيد معضلة المرأة تعقدا هو أن خط الانقسام بين الرجل والمرأة لا يقوم فقط على الانقسام الجنسي ولكن أيضاً على الانقسام الطبقي . معركة المرأة إذن على جبهتين : جبهة التحرر من الاستغلال في المجال الجنسي وجبهة التحرر من الاستغلال في المجال الطبقي . المرأة هدف مستغل من جانب الرجل من ناحيتين : ناحية انتمائها إلى جنس مختلف ، وناحية انتمائها ، من منظوره ، إلى طبقة أخرى ، طبقة دنيا ، وانتمائه إلى طبقة عليا .

وما على المرء إلا أن يلقي نظرة عجلى ليرى تحكم الرجل بكل شيء أو سيطرته على كل شيء تقريباً : تحكمه بمركز المرأة القانوني وسيطرته على الوزارات والبيروقراطيات والبرلمانات والجيوش والتعليم الجامعي وأسواق الأوراق المالية وتحكمه بكتابة التاريخ وبتفسيره وبوضع الرموز وبتحديد القيم التي يتبناها المجتمع ، وتحكمه بالثروة المالية وبعالم العلم والاكتشافات والاختراعات وتحكمه بقواه النفسية والقوى النفسية للمرأة .

ولا يمكن تحقيق الأهداف التي نصبو إلى تحقيقها ومنها المساواة والحس بالكرامة الفردية والقومية والإنسانية وتمتع النساء بحقوقهن إلا عن طريق توفر بعض الظروف منها تنشئة المرأة على احترام نفسها واستقلالها الفكري والنفسي ، وأيضاً تنشئة الرجل على احترامها واستقلالها الفكري والنفسي . والتنشئة على القيام بالتحليل والتفسير . ومن اللازم تنشئة الناس ، وخصوصاً الطلاب ، على الفهم والتفكير التحليلي الموضوعي وعلى محاولة إيجاد العلاقات السببية بين الأفكار ، وبين الحوادث ، وبين التطورات . وبعبارة موجزة ، بين الأشياء .

ولا يمكن تحقيق الاستقلال الفكري الكامل . وتحقيق قدر أكبر من ذلك الاستقلال من شأنه أن يكون مسهماً إسهاماً كبيراً في تحقيق الأهداف المنشودة . إن مبادئ الحقيقة متأصلة في الأشياء ولكن الناس لا يمكنهم ان يتبينوها ويفقهوها إلا إذا توفرت لديهم ملكة التفكير الصحيح الموضوعي .

ومما يناقض منهج التنشئة على الاستقلال الفكري التعليم التلقيني الذي لا تمارس فيه الملكة الخلاقة الإبداعية نشاطاً كبيراً ، وبالتالي يكون العقل متلقياً وليس مرسلاً ، وسلبياً وليس إيجابياً .

وتجب التنشئة أيضاً على إيلاء الأهمية الواجبة للقدوة الصالحة ويجب أن تكون استراتيجية التعليم إعطاء الأهمية الواجبة للقدوة الصالحة لأنه يبدو أن من الأسهل أن يتأثر

الإنسان بالمدركات وبالأشياء المحسوسة الملموسة وأن من الأسهل على الناس أن يتأثروا بالمثل والقواعد والتعاليم والمبادئ الأخلاقية حينما يشاهدونها متجسدة في شخصية أصحاب القدوة الصالحة وفي سيرهم الذاتية الصريحة وفي الروايات المتعلقة بحياتهم . وأحد العيوب الكبيرة في نمط سلوكنا إيلاء اهتمام أقل للمعاملات . وعن طريق معرفة القدوة الصالحة يتعزز الاهتمام بجانب المعاملات في الموقف والسلوك البشريين .

وكما ذكرنا تعاني النساء في العالم أجمع ، وفي العالم الذي اصطلح على تسميته بالعالم النامي على وجه الخصوص ، من تدني المركز القانوني وتردي الحالة الاقتصادية . وهذا التدني والتردي يتفاعلان فيما بينهما ، مما يزيد من تدني مركز المرأة عموماً . وفقر المرأة والأمية والبطالة المتفشيتان في صفوف النساء ، مما يسبب اعتمادهن على الرجال ، وعدم المساواة في شتى المجالات القانونية والسياسية والاقتصادية ، حتى في المجالات التي لا يستلزم الاختلاف الجنسي فيها ذلك التباين ، وهيمنة الرجل على إدارة وتصريف شؤون العالم واستبعاد الرجل للمرأة عن المشاركة في إدارة شؤون ذلك الكوكب ، خصوصاً في العالم الثالث ، والأفكار المتحيزة الخاطئة المقيتة الشائعة لدى الرجال عن المرأة ، وهي الأفكار التي يصدقها كثير من النساء أنفسهن في شتى أرجاء المعمورة ، وحشر المرأة في العمل المنزلي مع تلقيبها باللقب الرائع غير الدال على الحقيقة ، لقب «ربة البيت» ، وغمر أفراد المجتمع ، رجالاً ونساءً ، بطبقات مكدسة ولفائف سميكة من العادات والتقاليد والأوهام والقيم التي تتحكم بسلوك الرجل «أبو علي القبضاي» وبسلوك المرأة «نوارة البيت المطيعة» -- كل هذه العوامل تزيد من تردي مركز المرأة وتوجد لديها الشخصية السلبية المنقادة المستسلمة الحريصة على الحفاظ على كيانها عن طريق إرضاء الغير والأقل حرصاً على اكتساب حقوقها والمحافظة عليها للحفاظ على كيانها .

ويتطلب إيجاد المجتمع الصالح القوي تقوية الملكة العقلية والفكرية لدى المرأة ، وللرجل ايضا ، وتنشئة المرأة على الاستقلال الفكري وعلى تعزيز حسها بكرامتها بوصفها فرداً وامرأة وانسانة . بهذه التقوية والتنشئة من شأن المرأة أن تحسن الدفاع عن نفسها حيال الزوج والرجل والمجتمع والدولة ، وبحسن هذا الدفاع يزداد المجتمع توازناً ، وهو التوازن الذي لا غنى عنه لإيجاد المجتمع الصالح القوي .

وبهذه التقوية والتنشئة من شأن المرأة أن تتخلص من قدر كبير من روح الخنوع التي تبديها للرجل والزوج والمجتمع والدولة . وبالتخلص من الخنوع يقوم المجتمع على أساس أقوى وأوسع من العدالة والإنسانية والحرية ، وبترسيخ هذه الأسس يسهل إيجاد المجتمع الصالح

القوي ، إذ لا يمكن أن يوجد مجتمع صالح قوي يحسن الدفاع عن نفسه على الصعيد الإقليمي والدولي نصف البشر فيه خانع وخاضع للنصف الآخر ومقموع من قبله .

ولكل إنسان طاقته الفكرية ، وتستهلك هذه الطاقة على التعامل مع المدركات التي يدركها الإنسان . ومن طبيعة الإنسان أن ينصب فكره على شيء من الأشياء أو على عدد قليل من الأشياء . لا يمكن للفكر الإنساني ان يتوقف ما دام حياً . وبالنظر إلى أن نسبة كبيرة من النساء يحرمن من القيام بوظائف من قبيل إدارة مؤسسات في القطاع الحكومي والعام والخاص ومؤسسات تسعى إلى تحقيق الارباح - ومعنى الإدارة هنا بالمعنى الأوسع ، معنى التخطيط والإشراف والتنفيذ - وبالتالي يتوفر لديهن وقت قد يكون أطول لا يقمن فيه بنشاط وظيفي من النوع المذكور ، تتعزز لديهن النزعة إلى إيلاء قدر أكبر من فكرهن للمسائل المحلية والفردية والشخصية الأضيق نطاقاً . ومن حوافز هذا الفكر التنفيس الشخصي النفسي عن خواطر تدور في حلقة فكرية أضيق . ومن هنا اتسام قسم من كلامهن - وذلك البيان ينطبق على الرجال أيضاً - بلغة القيل والقال وما فعله الجار وما فعلته الجارة وبسرد حكايات «جبينة وعمة جبينة وست جبينة» .

وبالنظر إلى أن الرجل في المجتمع العربي يعمل خارج البيت وإلى أن النساء يعملن في أغلبية الحالات ربات المنازل فإن الأطفال يتعرضون للتأثير الأقوى من الأم ذات تلك الشخصية . ويكون لهذا التأثير آثاره الفكرية والخلقية والسلوكية العميقة حينما يصبح ذلك الطفل رجلاً بالغاً عاملاً في المجتمع الاكبر .

ومن الفوائد التي لا ريب فيها من إشاعة التعليم في صفوف النساء - والرجال أيضاً - وتقوية ملكتهن العقلية والفكرية زيادة فرص العمالة المهنية المتاحة لهن وزيادة حقول هذه العمالة . وبهذه الطرق كلها من شأن تفكير النساء أن ينصرف إلى الأمور الأكثر أهمية ، ومن شأن الوقت الذي ينفقنه على دراسة القضايا الوطنية والقومية والإنسانية أن يكون أطول والوقت الذي ينفقنه على الأمور الأخرى أقصر ومن شأن نظرتهن إلى مختلف جوانب الحياة والعالم والكون أن تكون أكثر موضوعية . ومن شأن هذه التطورات كلها أن تكون روافد ترفد محاولة إنشاء المجتمع الصالح القوي .

ولدى كثير من النساء في العالم أجمع - وخصوصاً بلدان العالم الثالث - عقدة الرجل التي لها بضعة جوانب . والمقصود ب «عقدة الرجل» أن أولئك النساء يعتقدن أن الرجل أكثر فهماً وذكاءً منهن ولا تتوفر لديهن الجرأة على منافسته أو تحديه . ومن الآثار السيئة المترتبة على وجود هذه العقدة أنها تسهم في إضعاف ثقة المرأة بنفسها وفي تخاذل شخصيتها حياله

وفي قتل محفزات التفكير النقدي البناء لديها وفي أداء دور هامشي فكرياً وعملياً في حياة المجتمع والدولة . هذه النتائج كلها من شأنها أن تسهم في منع نشوء المجتمع الصالح القوي . وتمكن إزالة هذه العقدة ، أو إضعافها إن لم يكن من الممكن إزالتها ، عن طريق تعليم النساء وتنشئتهن على الاستقلال الفكري وعلى الإتيان بالفكر النقدي وعلى تقديرهن لوظيفتهن بوصفهن عضوات في مجتمع الجنس البشري ونساء مشاركات في صياغة حاضر ومستقبل البشرية .

تدني مركز المرأة في البلدان النامية

ثمة اختلالات واضحة بين جوانب مركز الرجل ومركز المرأة . مركز المرأة متدن من النواحي الاجتماعية بما في ذلك النواحي الاقتصادية والسياسية والتعليمية والقانونية . وبالنظر إلى أن النساء يشكلن نصف السكان فإن بقاءهن في هذا التدني يمنع أو يعيق تطوير المجتمع . إن تهميش أو تحسين مركز المرأة من شأنه أن يخلف أثراً ضاراً أو مفيداً في المجتمع برمته . والتفاوتات الجنسية التي لا تفرضها الحقائق البيولوجية تجب إزالتها ليس فقط على أساس الاعتبارات الإنسانية ولكن أيضاً على أساس اعتبارات اقتصادية وبدافع هدف إقامة مجتمع أكثر تآلفاً وصلاحاً وبالتالي أشد قوة وأكثر سعادة .

يتدنى مركز المرأة بالمقارنة بمركز الرجل في ميادين مختلفة : التعليم والصحة والمسار الوظيفي والقوة السياسية والدخل المالي وغيرها في جميع بلدان العالم . وفي هذا المقام سنقوم بمعالجة موجزة لمركز النساء في بضعة مجالات اجتماعية - بالمعنى الأوسع لعبارة «اجتماعية» - مع الإشارة الخاصة إلى دور التعليم في تحسين وتعزيز مركزهن . وستكون هذه المعالجة مقتصرة على البلدان النامية .

يتعلق مركز المرأة بثقافة الشعب الذي تنتمي إليه . وللثقافة تعريفات مختلفة . وأحد تعريفاتها أنها «جميع طرق التفكير والسلوك والإنتاج التي يخلفها جيل للجيل التالي بوسيلة التفاعل الاتصالي - أي بالكلام والإيماءات والكتابة والبناء وجميع أشكال الاتصال الأخرى بين البشر» .(١)

إن الظواهر الثقافية في المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والقانونية جعلت مركز المرأة متدنياً أو أعاقت أو أبطأت تحسين مركزها . وبالنظر إلى أن تدني مركز المرأة ظاهرة ثقافية فإن تعزيز مركزها من شأنه أن ينطوي على إحداث تغييرات ثقافية . ثمة عادات وممارسات وأعراف وآراء وأحكام سبقية وآراء مقولبة ضد المرأة . وتمارس تفرقة قانونية ضدها . كل هذه العناصر تتفاعل بصورة ديناميكية الواحد منها مع الآخر ، معززة بذلك قوة قبضتها على تمتع النساء بطريقتهن الطبيعية في الحياة .

---

(1)William Kornblum, Sociology in a Changing World (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1988), p. 85.

تدني مستوى تمثيل النساء

النساء اما لا يمثلن أو يتدنى مستوى تمثيلهن في الهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية والإدارية ، وعلى وجه الخصوص في المناصب الرفيعة ، في القطاع العام . ويصدق الشيء نفسه على القطاع الخاص . في برلمان بنغلاديش الوطني الذي شمل ٣٣٠ مقعداً لم تشغل النساء في وقت من الأوقات إلا ٣٧ مقعداً . واشتملت الجمعية الوطنية لنيكاراغوا التي بلغ عدد أعضائها ٩٢ شخصا على ١٥ امرأة . ومن هذا العدد من النساء شغلت امرأة واحدة منصبا رفيعاً في الهيئة التشريعية . وفي جمهورية كوريا لم يكن في الجمعية الوطنية التي ضمت ٢٩٩ مقعداً إلا ست نساء .(٢)

وفيما يتعلق بالسلطة القضائية فإن من القضاة السبعة الأعضاء في محكمة العدل العليا في نيكاراغوا كانت قاضية واحدة . وفيما يتصل بالخدمة الدبلوماسية في بنغلاديش ، على سبيل المثال ، لم تقم بهذه الخدمة سوى عشر نساء . وكانت لنيكاراغوا سفيرة واحدة تعمل في خمس دول في الوقت نفسه . وفي جمهورية كوريا قامت بالخدمة الدبلوماسية ٥٨ امرأة مثلن نسبة ٤,٩ في المئة من مجموع العاملين في السلك الدبلوماسي . ولا يوجد تمثيل أو يتدنى التمثيل للنساء في الجيش ، والحالة أسوأ كثيراً في صفوف الضباط ، وعلى وجه الخصوص من ذوي الرتب العليا . وينعدم أو يتدنى تمثيل النساء في الوزارات والشرطة والإدارة العليا الحكومية وغير الحكومية وغيرها من القطاعات التي تمس النشاطات في نطاقها كلاً من الرجال والنساء .

وفضلاً عن ذلك فإن اشتراك النساء في التصويت للانتخابات للهيأة التشريعية أقل كثيراً من اشتراك الرجال المصوتين في هذه الانتخابات . ونسبة النساء العضوات في الأحزاب السياسية منخفضة جدا أيضاً .

ونسبة النساء في المهن منخفضة كثيراً أيضاً . على سبيل المثال ، بلغت نسبة النساء في المهنة القانونية في نيكاراغوا حوالي ٢٠ في المئة . وفي بلدان أخرى فإن النسبة أقل كثيراً . إن هذا الانخفاض في تمثيل النساء في الهيئات العامة ومشاركتهن القليلة في الأنشطة العامة يدلان على تدني مركزهن . وليس مما يبعث على الدهشة أن قضايا المرأة ومركزها ومصالحها وحقوقها لم تحظ بالاهتمام الكافي في البلدان التي يسيطر فيها الرجال

---

(2)United Nations, General Assembly, Report of the Committee on the Elimination of Discrimination Against Women (New York: United Nations, 1993). (A/48/38), pp. 44-45.

على البرلمانات والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية والإدارة الحكومية في كل البلدان وخصوصاً البلدان النامية .

التمييز ضد المتزوجات

ويمارس التمييز في عدد من البلدان ضد النساء المتزوجات والحوامل فيما يتعلق بالتعليم وتوفر فرص العمالة . ومن أصناف الجور الذي يصيب المرأة في عدد من البلدان عدم تمتعها بالحق في الحصول على إجازة الأمومة أو توقف دفع أجرها إذا تغيبت عن مكان عملها خلال إجازة الأمومة . وإذا تغيبت عن مكان عملها في حالة إجازتها أو عدم إجازتها بعد الولادة لا يكون لديها الأمان في الاحتفاظ بوظيفتها بعد انتهاء مدة الاجازة أو مدة عدم قيامها بعملها ، مما يحمل المرأة أحياناً على مواصلة عملها رغم حداثة عهدها بالولادة وحاجتها الصحية إلى النقاهة والاستجمام ، وذلك بالتالي يؤثر في صحتها وفي حالتها النفسية بالنظر إلى الحالة النفسية الخاصة التي تعيشها المرأة الوالدة والتي تستلزم تمتعها بأيام الراحة ريثما تتلاشى تدريجياً آثار عملية الحمل والولادة .

وفي كثير من البلدان تعاني النساء من عدم مراعاة وعدم احترام مبدأ تساوي أجور النساء والرجال في الأعمال المتساوية القيمة . وتعاني النساء أيضاً من التقييد في التوظيف وإتاحة فرص العمالة . ومن الحقائق أن نسبة البطالة أعلى في صفوف النساء منها في صفوف الرجال .

يشكل هذا التهميش للمرأة كما يتجلى في المجالات المذكورة أعلاه وفي غيرها من المجالات عقبة تعترض طريق تحسين مركزها الاجتماعي وتحقيق تمتعها بحقوقها .

الزواج في سن مبكرة

في البلدان النامية نسبة حالات الزواج في سن مبكرة أعلى من نسبة هذه الحالات في البلدان المتقدمة النمو الصناعية . وسن زواج الفتاة المبكر أصغر من سن زواج الفتى المبكر في البلدان النامية . ويبين تعداد السكان سنة ١٩٨١ في بنغلاديش أن الفتيات في فئة السن ١٠ أعوام - ١٤ عاما اللواتي كن متزوجات بلغت نسبتهن ٧ في المئة . تعزى هذه الظاهرة إلى أسباب ، منها الجهل والفقر والأمية ومفهوم «العرض» الذي يعني شرف المرأة .

إن زواج المرأة في سن مبكرة يعرقل تقدمها ، فهو يسهم في نشوء النسبة العالية للأمية في صفوف النساء وفي عدم إتمامهن للتعليم ، لأن من الأصعب على المرأة ، وخصوصاً المرأة

الفتاة ، أن تواصل الدراسة وهي أم وزوجة وربة بيت . وقد يكون الزواج في سن مبكرة سبباً في زعزعة الحياة الزوجية لعدم النضج الاجتماعي والجنسي للزوجة . ذلك العرض يبين أن الزواج في سن مبكرة عامل أسهم في تأخير التقدم الاقتصادي والتعليمي ، وبالتالي المركز السياسي والاجتماعي للمرأة .

ومما له صلة بزواج الفتاة في سن مبكرة ارتفاع معدل خصوبة النساء في البلدان النامية . ويتجلى ارتفاع هذا المعدل في تقارب الولادات المتكررة للمرأة التي تتزوج في أحيان غير قليلة في سن مبكرة . وارتفاع هذا المعدل يعرض النساء لمخاطر صحية شديدة ، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات في صفوف الأمهات الوالدات .

العنف ضد المرأة

العنف الذي يمارسه الرجل أو تهديده بالعنف ضد المرأة من الدلائل الساطعة على ضعف مركز المرأة . ويتخذ العنف مختلف الأشكال الجسدية والنفسية العاطفية . يشمل العنف الاغتصاب والضرب واللكم والانقضاض والتحرش الجنسي والمضايقة الجنسية ، وإرغام البنت على الزواج في سن مبكرة ، ومنع الفتاة من مواصلة دراستها الابتدائية أو الثانوية أو الجامعية . ويستعمل الرجل أحياناً عبارات بذيئة ضدها ويشتمها ويقاطعها ويغيظها ويتهكم منها ، ويحرمها من زيارة أهلها وذويها ومن شراء المشتريات المنزلية والخاصة اللازمة . ومن أشكال العنف أيضاً تشويه المرأة بالأحماض كما يحدث في بعض الأماكن في جنوب شرقي آسيا ، وقتلها لأسباب لا تستحق القتل عليها . وهذا الشكل الأخير من العنف هو ذروة القهر البشري والوحشية المجرمة والجور البشري . وقد أودى العنف في حالات غير قليلة بحياة النساء . وثمة أشكال أخرى من العنف .

والعنف ضد المرأة يمارسه - في الحالات التي يمارس فيها - الزوج أو الأخ أو الأب أو الابن أو الرجل الزميل في مكان العمل أو الرجل الغريب عنها . وتزداد ظاهرة العنف المنزلي الجسدي شيوعاً في صفوف القطاعات الاجتماعية الأشد فقراً . ويسهل على الرجل ممارسة العنف الجسدي بالنظر إلى أنه عادة أقوى منها جسدياً .

وتعاني النساء في مجتمعات مختلفة أشد المعاناة من ظاهرة وحشية بغيضة ومقيتة ومنكرة وهي الأسلوب الهمجي القاسي العنيف الذي يتبعه بعض الأزواج لإجهاض زوجاتهم القسري وذلك بتوجيه ضربة ضاغطة على موقع في جسدها يقصد بها أن تؤدي إلى إجهاضها . هذه طريقة خطيرة جداً ، إذ قد تودي بحياة الزوجة ، فضلاً عن حياة الجنين .

وذلك عمل إجرامي غير قانوني يجب أن يعاقب من يقوم به عقاباً صارماً . ان من يرفض حمل زوجته ويريد التخلص مما في بطنها كان أولى به أن يفكر تفكيراً ملياً في كيفية تفادي حمل زوجته عند معاشرتها الجنسية .

ومن مظاهر تردي حالة المرأة ممارسة العادة المقيتة ، عادة ختان المرأة القسري . ومرد المقت لهذه الظاهرة أنها تنطوي على الإكراه والإكراه يتنافى مع الحقوق المدنية وحقوق الإنسان . ومرجع المقت لهذه الظاهرة أيضاً أن النساء وبعضهن في سن الوعي يتعرضن لهذه الممارسة دون أن يخدرن - نظراً لشحة الموارد المالية واللوازم الطبية - مما يسبب لهن الألم الشديد ، وبالتالي يولد لديهن الختان المرتقب الخوف الكبير .

وفي أحيان كثيرة يشاهد المرء في أماكن كثيرة الغلظة في معاملة المرأة من جانب الزوج أو غيره دون مراعاة لأنوثتها أو لانسانيتها أو لكونها عضواً حيوياً في المجتمع ومواطنة في الدولة ومشاطرة للرجل في إدارة هذا الكوكب والعيش فيه .

لقد استحدثت في بعض البلدان تدابير لحماية المرأة من العنف في المنزل وخارج المنزل . وهي تدابير قليلة وغير كافية وجزئية في أثرها وتطبيقها . ومن هذه التدابير على سبيل المثال تنفيذ وزارة شؤون المرأة في بنغلاديش لمشروع نموذجي بعنوان «نصرة المرأة المتأذية» بهدف توفير المأوى وتقديم المساعدة القانونية إلى المرأة المتأذية . ولنفس هذا الغرض نظمت حملة في كينيا تحت شعار «العنف ضد المرأة» .

هجرة الرجال إلى المدن

في البلدان النامية تمارس المدن ، وخصوصاً العواصم والمدن الكبرى ، تأثيراً كبيراً في الحكومة والادارة الحكومية والمجالات المالية والاقتصادية وفي حياة البلد عموماً . وذلك هو أحد الأسباب في وجود فرص عمالة أكثر وإمكانيات التقدم الأكبر في المدن .

وبالنظر إلى تفشي البطالة المقنعة في الريف والأجر الزهيد الذي يتقاضاه العامل والدخل الأقل للمزارع في الريف وتزايد فرص العمالة في المدينة والأجر الأكبر الذي يتقاضاه العامل فيها والقدر الأكبر من الحرية في المدينة هاجر عدد لا يستهان به من الرجال في بلدان نامية كثيرة من الريف إلى المدن ، تاركين وراءهم نساءهم وأفراد أسرهم . ولعل من الجدير أن نذكر أن مدينة القاهرة الكبرى يتجاوز عدد سكانها اليوم ١٦ مليوناً وأن الهجرة من الريف إليها كانت أحد الأسباب الهامة في هذه الزيادة .

وكانت هذه الهجرة أحد العوامل الرئيسية في إيجاد نسبة الرجال الأعلى في مناطق

المدن . وأن هجرة الرجال إلى هذه المناطق كانت أيضاً عاملا رئيسياً في إيجاد النسبة العليا من النساء في المناطق الريفية . في اليمن ، على سبيل المثال ، عاش أكثر من سبعين في المئة من النساء في المناطق الريفية . وتعني إقامة الأغلبية الكبيرة من النساء في المناطق الريفية أنهن لا يتمتعن بالفوائد المقترنة بالحياة في المدن والمتأتية من الإقامة فيها .

وقد ترتبت على هجرة الرجال إلى المدن نتائج سلبية مختلفة نخص بالذكر منها ما يلي : ممارسة الرجال لنفوذ أكبر في مجالات الحياة وتمتعهم بفوائد أكبر من أنواع مختلفة . وبالنظر إلى أن المناطق الريفية عموماً تتلقى عادة رعاية أقل واهتماماً أقل من الحكومة ، وتحصل على حصة أصغر من «الفطيرة» المالية الحكومية و «فطيرة» الخدمات الحكومية فإن النساء الريفيات اللواتي ، كما ذكرنا ، يشكلن نسبة كبرى من سكان الريف هن الأكثر تضرراً من نقص الاهتمام الحكومي بالمناطق الريفية .

وتقوم النساء في مناطق الريف والمدن بأعمال منزلية وخارج المنزل لا يستهان بعبئها عليهن . ومن الجدير بالذكر أن النساء الريفيات في كثير من البلدان يقع عليهن على نحو خاص عبء القيام بمعظم الأعمال : الطهو وترتيب المنزل وتنظيفه وغسل الملابس والأطباق ورعاية الزوج والعناية بالأطفال فضلاً عن القيام بالعمل الزراعي الذي يشمل جوانب مختلفة منها قلب التربة والبذر والحصاد والقطف والتعبئة والرزم والحمل والنقل للمحاصيل الزراعية وما إلى ذلك . وفي بعض البلدان لا يقوم بجلب الماء إلى المنزل إلا النساء ، كما يحصل في أماكن مختلفة من الوطن العربي . إن الأعمال المنزلية والزراعية التي تقوم بها المرأة في كثير من البلدان تفوق حجماً وكثافة وشدة الأعمال التي يقوم الرجل بها . وقد زادت هجرة الرجال إلى المدن من عبء العمل والمسؤولية الواقع على كاهل النساء في الريف .

ومما ينوء به ظهر المرأة وجود الأسر التي ليس لها أب معيل بسبب تطليق الزوج للزوجة أو تطليق الزوجة للزوج وبسبب موت الأب في الحروب وفي أماكن العمل ، وكذلك بسبب انتقال الأب إلى المدينة أو إلى الخارج سعياً وراء الرزق . إن عدم وجود الأب الذي يقوم بتلبية حاجات زوجته وأبنائه المعيشية يزيد من شدة العسر المالي التي تعاني الزوجة والأسرة كلها منها فعلاً أشد المعاناة .

ومما له صلة بهذا الموضوع أن متوسط العمر المتوقع للمرأة في عدد من البلدان النامية يقل عن متوسط العمر المتوقع للرجل . ولهذه الظاهرة أسباب من أهمها أن معاناة المرأة من ويلات الفقر تفوق معاناة الرجل ، وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية والمناطق النائية الفقيرة .

الأمية والتعليم في صفوف النساء

من المسائل الهامة الجديرة بالدراسة مسألة التفاوت القائم بين تعليم الإناث وتعليم الذكور . إن نسبة النساء بين الأميين في جميع البلدان النامية أعلى بكثير من نسبة الرجال . في مطلع عام ١٩٩٣ ذكرت ممثلة اليمن أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن نسبة النساء الأميات في بلدها مرتفعة .

ونسبة البنات أكبر من نسبة البنين بين تاركي المدارس . في العام الدراسي ١٩٨٤-١٩٨٥ بلغت في بنغلاديش نسبة ٦٦ في المئة في صفوف الإناث مقابل ٤٩ في المئة في صفوف الذكور ، وأن خمس الإناث وربع الذكور واصلا التعليم حتى الصف الرابع ، ولكن لم تتجاوز الصف الخامس إلا نسبة ٩ في المئة من الإناث مقابل نسبة ١٨ في المئة من الذكور .

ويعزى تدني نسبة الإناث المتعلمات إلى أسباب منها عدم الاهتمام الكافي بتعليم البنات وزواجهن في سن مبكرة وقيامهن بالأعمال المنزلية وتفضيل الذكور عليهن في طرق باب الدراسة والعلم وإقامة معظمهن في المناطق الريفية ، حيث تقل المدارس وتكثر الأعمال التي يتعين عليهن القيام بها .

ومن الظواهر الجلية الجديرة بالاهتمام والدراسة في البدان النامية أيضاً أن نسبة النساء اللواتي يتلقين التعليم في المواضيع الأدبية أعلى من نسبة الرجال في هذه المواضيع في المدارس الثانوية والكليات والجامعات ، وتدني نسبة النساء اللواتي يتلقين التعليم التقني والمهني بالمقارنة بنسبة الرجال الذين يتلقون هذا التعليم . ومما له مغزاه أنه في صفوف النساء اللواتي يتلقين التعليم التقني والمهني ترتفع نسبة اللواتي يلتحقن بمؤسسات الحياكة والأشغال اليدوية ، وتكون مشاركتهن في مجالات تقنية ومهنية أخرى ضئيلة ، ويشكل الذكور الأغلبية العظمى من الطلاب الذين يتخصصون في العلوم مثل الهندسة والزراعة .

وتوجد علاقة بين تدني نسبة التعليم في صفوف النساء ونسبة العاملات في المهن . إن نسبة النساء المنتميات إلى فئة أصحاب المهارات الجزئية أكبر من نسبة الرجال المنتمين إلى هذه الفئة . كما أن نسبة النساء العاملات في المهن التي تتطلب مهارات رفيعة أقل من نسبة الرجال العاملين في المهن المتطلبة لهذه المهارات . وتدني نسبة التعليم في صفوف النساء يشكل أحد الأسباب الرئيسية في إيجاد هذه الحالة .

وثمة علاقة أيضاً بين تدني نسبة التعليم في صفوف النساء وتدني متوسط دخل المرأة . إن تدني دخل الفرد في البلدان النامية عموماً متدن بالأرقام المطلقة وبالمقارنة بمتوسط

دخل الفرد في البلدان المتقدمة النمو الصناعية الواقعة في الشمال ، ومتوسط دخل الفرد متدن جداً في أشد البلدان النامية فقراً الواقعة في معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . غير أن متوسط دخل المرأة في البلدان النامية أقل بكثير من متوسط دخل الرجل . ولهذا الاختلاف أسباب منها قيام الرجل بالأعمال المدرة للدخل خارج المنزل وقيام نسبة كبيرة من النساء بالأعمال المنزلية التي لا يتقاضين عنها كما هو معروف دخلاً ، وعدم تساوي أجور الرجل والمرأة عن نفس العمل نفسه في حالات كثيرة ، رغم تعادل مهارة الرجل والمرأة أو رغم تفوقها عليه في المهارة أحياناً غير قليلة . وثمة سبب آخر وهو تدني نسبة النساء المتعلمات وارتفاع نسبة النساء المتخصصات في المواضيع الإنسانية .

وبما له صلة وثيقة بالأسباب المذكورة في الفقرة السابقة تدني نسبة النساء المدرسات في المدارس الابتدائية والثانوية بالمقارنة بنسبة الرجال المدرسين في هذه المدارس ، وتتدنى نسبتهن تدنياً كبيراً في المعاهد والكليات والجامعات بالأرقام المطلقة وبالمقارنة بالرجال .

وبما يزيد من تدني مركز المرأة المهني والمالي مواجهتها لمشكلة ناشئة في مختلف البلدان في العالم ، ومنها البلدان النامية . وتتمثل هذه المشكلة في فقد النساء للوظائف التي يشغلنها ضمن المهن الصناعية التقليدية الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة بعد أن نقلت مراكز هذه الوظائف إلى أماكن أخرى وبعد ادخال بعض التكنولوجيات التي لا تحتاج إلى الاستخدام الكثيف للأيدي العاملة .

المؤلف

حاصل على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة ولاية نيويورك في بنغامتون . من كتبه المنشورة بالإنكليزية «القيادتان السياسيتان العربية واليهودية في فلسطين : دراسة مقارنة» و «الاسلحة النووية في الشرق الأوسط : أبعاد ومسؤوليات» و«الأسلحة النووية في إسرائيل» ، وبالعربية «مفكرون فلسطينيون في القرن العشرين» و«العرب والعالم في القرن القادم» . نشرت له مجلات ، منها «شؤون فلسطينية» و«عمان» و«المواكب» و«الحكيم» و«المستقبل العربي» و«الحوار» وصحيفة «القدس العربي» ، مقالات تتناول مسائل القيادات السياسية والتسلح النووي والتغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكر النقدي والحضارة والغزو الثقافي .

وكان الدكتور تيسير الناشف من الهيأة التدريسية في جامعة وهران بالجزائر وجامعة ويليام باترسون في نيوجيرزي . وهو عضو في عدد من الرابطات المهنية ، منها رابطة دراسات الشرق الأوسط ورابطة العلماء الاجتماعيين المسلمين ورابطة العلوم السياسية الأمريكية . وقدم بحوثاً في مؤتمراتها وفي مؤتمرات غيرها من الرابطات العلمية .

ويعمل الدكتور الناشف حالياً رئيساً لقسم المحاضر الحرفية العربية في الأمم المتحدة بنيويورك . ويمكن الاتصال به على العنوان الألكتروني NashifT@UN.ORG

السلطة والحرية الفكرية والمجتمع

يضمّ هذا الكتاب عدداً من المقالات الّتي تعالج مواضيع في شتّى المجالات معالجة وصفيّة وتحليليّة ونقديّة وتفكيكيّة . تواجه الشعوب العربيّة تحدّيات مصيريّة في شتّى مجالات الحياة ، وتعاني من التخلّف الّذي له تجلّيات في مجالات التربية والثقافة والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعيّة ، ومن تجلّيات هذا التخلّف : الفقر والجهل والأميّة ، وتبديد الثروات ونهبها ، والحرمان والخضوع للسيطرة الأجنبيّة ، والاستبداد والطغيان الاجتماعيّان ، والنقص في اكتساب العلوم والتكنولوجيا الحديثة وفي تطبيقها ، والثقافة المشوّهة ، والجمود الفكريّ ، وانعدام الحريّة الفكريّة ، وغيرها . وهذه العلل نتيجة لعوامل داخليّة وخارجيّة متفاعلة دامت قروناً وتحاول هذه المقالات دراستها ، وهي ذات طبيعة معقّدة، ولذا فإنّ تناولها لا بدّ أن يكون مثار خلاف .

وإثباتاً للحقيقة نقول : إنّ هذه العلل ليست مقصورة على الشعوب العربيّة ، فهي منتشرة في كلّ بقاع المعمورة ، غير أنّ انتشارها يتفاوت بين شعب وآخر ، وبين قارّة وأخرى ، وبين ثقافة وأخرى. ويبدو أنّ انتشار هذه العلل بين الشعوب النامية ، الّتي يشكّل العرب جزءاً منها ، أكبر منه بين الشعوب المتقدّمة ، خصوصاً في أوروبا وأمريكا الشماليّة .

ويتضمّن قسم من هذه المقالات أيضاً آرائي في بعض القضايا المهمّة جدّاً ، الّتي تشغل حيّزاً كبيراً في فكري ووجداني ، والّتي تقضّ مضجعي وأسمع هديرها المدوّي في عقلي فتكاد تشقّ أعصاب دماغي . ومن هذه القضايا أذكر ، على وجه الخصوص ، وضع المرأة ، والانغلاق الفكريّ ، وعدم الوعي بديناميّة الظواهر الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والنفسيّة ، والتردّي العربيّ .



